مؤتمرات الاقتصاد والاعمال

• الملتقى والمعرض العربي الدولي للسياحة والسفر (بيروت ـ 16 أكتوبر)
• ملتقى النقل العربي (القاهرة ـ 29 أكتوبر) • ملتقى تونس الإقتصادي (14 نوفمبر)

الاقتصاد والاعمال

Al-Iktissad Wal-Aamal

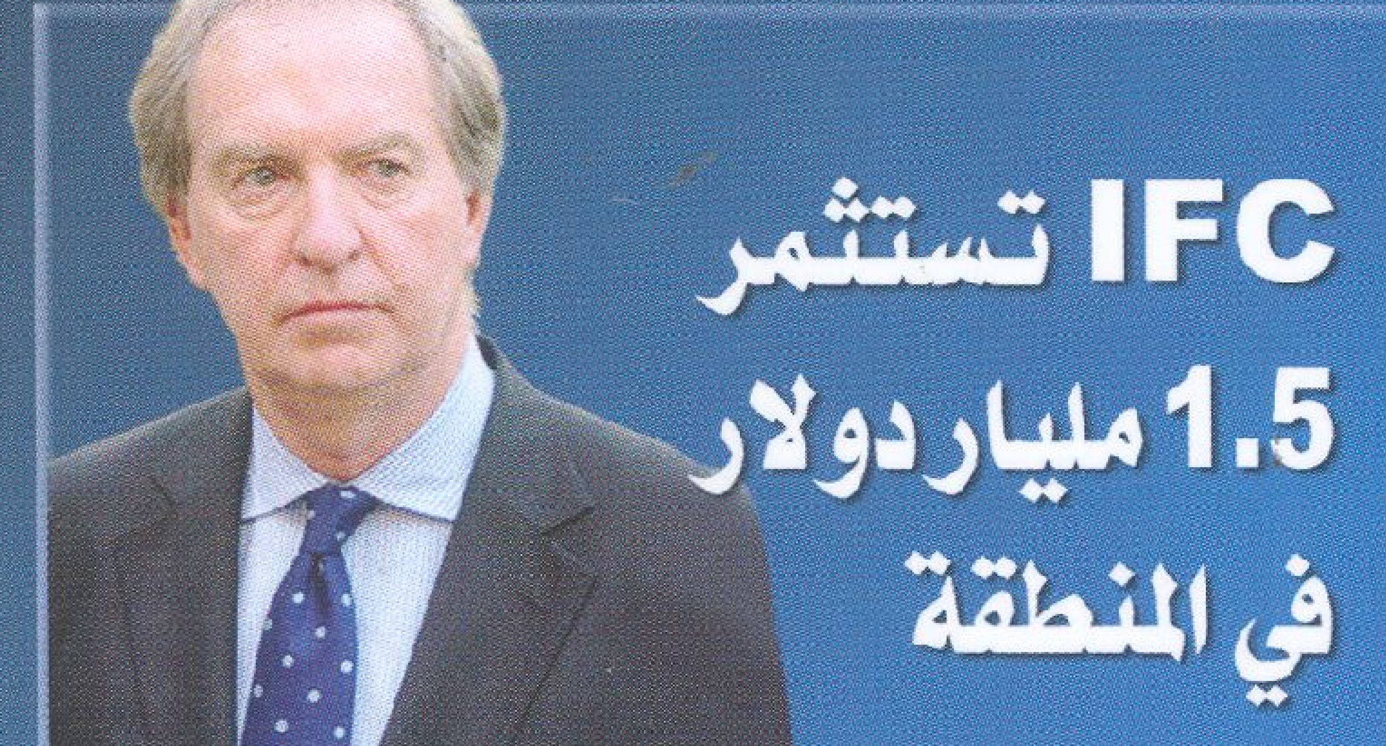
ARAB BUSINESS MAGAZINE

Issue 344 / Year 30 / August 2008

آب / أغسطس 2008 / السنة الثلاثون / العدد 344



الاتحاد من أجل المتوسط: ضبابية النجاح والفشل



IFC تستثمر 1.5 مليار دولار في المنطقة



محمد المرزوقي: "التمدين العقارية" تتوسّع في الخليج

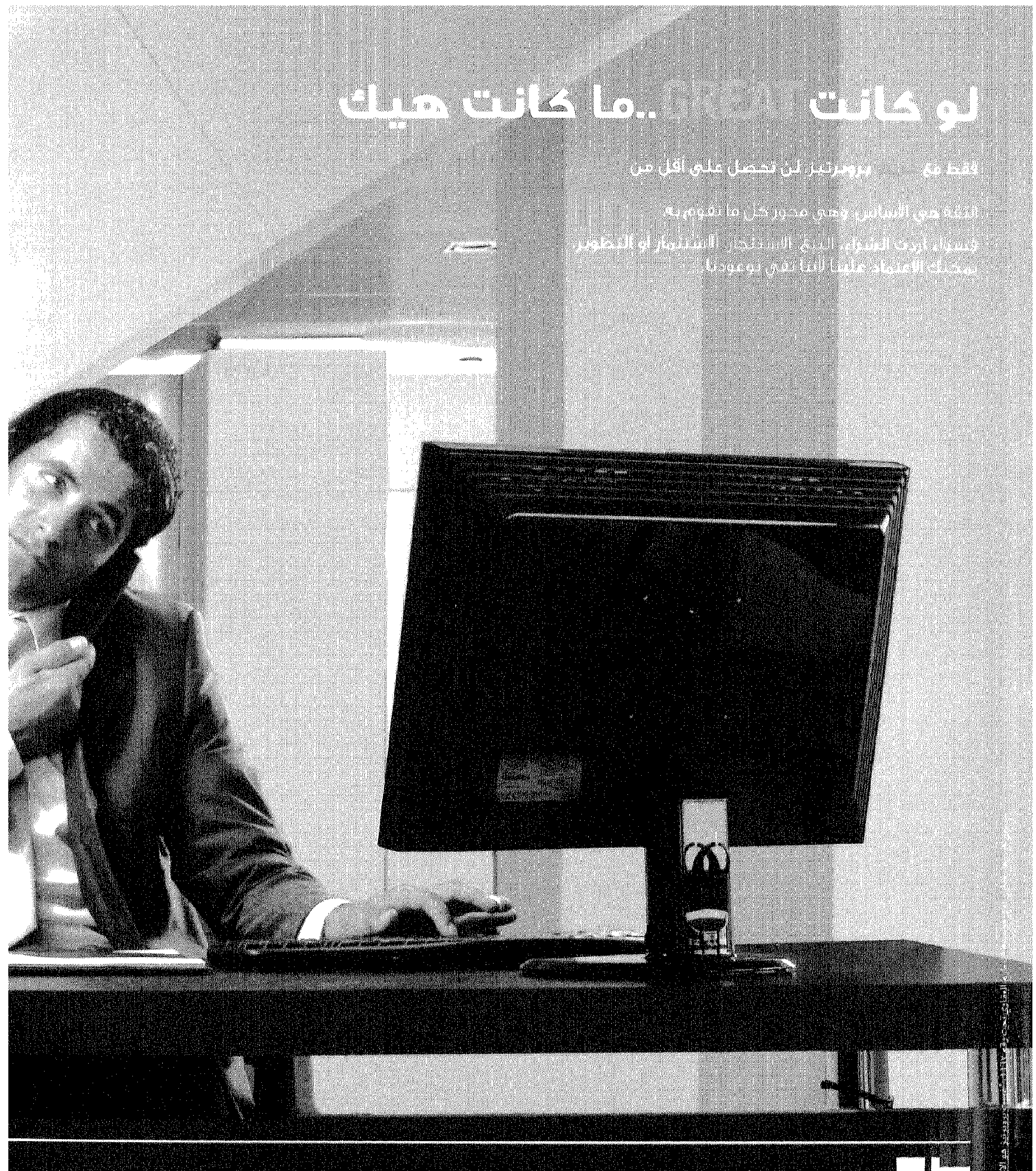
رئيس الوزراء نادر الذهبي: الأردن نموذج للإصلاح الشامل

أزمة أسعار النفط وتداعياتها


المصارف العربية والتضخّم: سلبيات أم إيجابيات؟




ISSN 1991-2404
9 771991 240003 08



لو كانت ..ما كانت هيك
فقط مع بروبرتيز لن تحصل على أقل من
الثقة هي الأساس وهي محور كل ما نقوم به
فسواء أردت الشراء، البيع، الاستئجار، الاستثمار أو التطوير،
يمكنك الاعتماد علينا لأننا نفي بوعودنا...
GREAT!



GREAT PROPERTIES
800 777 17
www.greatproperties.ae


عنواني.. ڤيلامار
في مرفأ البحرين المالي
جائزة أرابيان بيزنيس لأفضل مشروع عقاري عام 2008 - الكويت
GULF HOLDING COMPANY
www.villamarharbour.com
GMS
Tel.: +973 17 55 8484
www.gfholding.com

الشركة العربية للصحافة والنشر والاعلام
ابيكو ش.م.ل.
يصدر عنها مجلة
الاقتصاد والاعمال
رئيس التحرير: رؤوف أبو زكي
المدير المسؤول: اميل خوري
The Arab Press for publishing and Info. Co.
APPICO S.A.L. Publishes
Al-Iktissad Wal-Aamal
Arab Business Magazine
Editor-in-Chief:
RAOUF ABOU ZAKI
HEAD OFFICE:
Lebanon: Beirut, Minkara Center
P.O.Box: 113/6194 Hamra-Beirut 1103 2100
Tel : + 961 1 353577/8/9 - 780200
Fax: + 961 1 354952 - 780206
Email: iktissad@iktissad.com
SAUDI ARABIA:
P.O.Box: 5157 Riyadh 11422
Tel: + 966 1 293 2769
Fax: + 966 1 293 1837
U.A.E:
P.O.Box: 55034 Dubai
Tel : + 971 4 2941441
Fax: + 971 4 2941035
Email: iktissad@iktissad.com
www.iktissad.com

سعر العدد
• لبنان 6000 ل.ل • سورية 150 ل.س • الاردن 4 دينارات
• السعودية 25 ريالا • الكويت 2 دينار • البحرين 2.5 دينار
• قطر 25 ريالا • الامارات 25 درهما • عمان 2.5 ريال
• اليمن 500 ريال • مصر 10 جنيهات • ليبيا 9 دنانير
• تونس 7 دنانير • المغرب 70 درهما

• FRANCE - GERMANY - GREECE - ITALY - SPAIN - SWITZERLAND 8 Euro
• CYPRUS 4 LC • U.K. 4 LS • CANADA $ 11
• AUSTRALIA $ 10 Aus • U.S.A. $ 8

الاشتراك السنوي:
الدول العربية 80 $
الدول الاوروبية 80 Euro
الدول الاميركية 100 $
الدوائر الحكومية والمؤسسات 150 $

التوزيع: الشركة اللبنانية لتوزيع الصحف والمطبوعات
طباعة: شمص للطباعة والنشر ش.م.ل

هذا العدد

يتصدّر رئيس الوزراء الأردني نادر الذهبي غلاف هذا العدد من **الاقتصاد والأعمال** في مرحلة نجح فيها الأردن في أن يتحوّل نموذجاً للإصلاح وواحة للاستثمار ومحوراً للاعتدال. وفي حوار شامل معه، يتناول رئيس الوزراء الأردني أبرز القضايا الاقتصادية والتحدّيات التي يواجهها الاقتصاد الأردني، وفي مقدمها ارتفاع أسعار النفط وظاهرة التضخم وتأثيراتها السلبية. مؤكداً أنه نتيجة للإصلاحات الشاملة التي نفذّها الأردن، تحسّن أداء الاقتصاد الوطني على المستوى الكلي، وطاول العديد من المؤشرات. وهذه النتائج لما كانت لتتحقق لولا مناخ الديموقراطية والتعددية السياسية اللذين يتمتّع بهما الأردن.

وكان الأردن شارك أيضاً مع 42 رئيس دولة وحكومة في قمة "الاتحاد من أجل المتوسط" في باريس، ومن خلال تنفيذ المشاريع الـ 6 التي يرتكز عليها الاتحاد، تدخل البلدان الأوروبية والمتوسطية مرحلة جديدة من الشراكة والتعاون. وسيسعى الإتحاد وفي دورته الأولى إلى تنفيذ المشاريع التالية: مقاومة التلوّث في البحر الأبيض المتوسط، الحماية المدنية من الكوارث، الطرق السريعة البحريّة والبريّة، الطاقات المتجددة، التعليم والبحث العلمي، ودعم المؤسسات. وقد كانت السياسة حاضرة بقوة في قمة باريس، وتجلت بإعلان سورية ولبنان عن إقامة علاقات ديبلوماسيّة بينهما.

وفي أوروبا كما في سائر أنحاء العالم، لا يزال ارتفاع أسعار النفط يقض مضاجع الحكومات مهدداً الاقتصادات العالمية. ولعل اختلاف وجهات النظر هي السمة الغالبة على التحليلات والتوقعات. ففي وقت يرى بعض المحللين أنّ سعر البرميل سيصل إلى مستوى 200 دولار مع نهاية السنة الحالية، يؤكّد آخرون أنّ السعر بلغ فعلياً حده الأقصى لهذه المرحلة وأنه سيعود إلى عتبة الـ 100 دولار للبرميل.

هذه الأحداث المتسارعة تجد لها صدى داخل مجموعة **الاقتصاد والأعمال** التي تتسارع الجهود فيها لإنجاز 5 فعاليات على مستوى المنطقة في الفترة الممتدة ما بين 29 أكتوبر و15 نوفمبر المقبل وهي: "الملتقى والمعرض العربي الدولي للسياحة والسفر"، المنتدى الثاني لـ "المرأة العربية والمستقبل"، "ملتقى النقل العربي"، "ملتقى الكويت للاستثمار"، و"ملتقى تونس الاقتصادي الثاني".





70


106


104


110

لبنان الفريد

حرباً وسلماً

في تحول يكاد يكون سوريالياً، انتقل لبنان في نحو شهرين من هوة الفراغ وتعطيل المؤسسات وشفا الحرب الأهلية، إلى بلد آخر برئيس توافقي وحكومة وحدة وطنية وإجماع احتفالي باستعادة الأسرى المحررين من السجون الإسرائيلية وعلى رأسهم المناضل الرمز **سمير القنطار**.

كثيرون يُعجبون للمشهد اللبناني المتجدد والمتأرجح بين الأزمات الوطنية وحافة الهاوية، وبين القيامة السريعة للبلد ومعاودته حياته الطبيعية عند أول إشارة تهدئة أو فسحة من الهدوء السياسي أو السلام. لكن هؤلاء يحتاجون ربما إلى درس أعمق لهذا البلد وفهمه بصورة أفضل وتقدير الميزات الهائلة التي أظهرها على الدوام وعلى الأخص منذ اندلاع أكبر نزاع أهلي شامل حول هويته ودوره وعلاقات الطوائف ضمنه في مطلع السبعينات من القرن الماضي.

حقيقة الأمر، أن لبنان الصغير الأكثر تنوعاً والأكثر تعليماً، والمنفتح منذ القدم على العالم، لبنان ملتقى العالم العربي وقبلة السياحة ومنارة الثقافة، هذا الـ"لبنان" كان ولا يزال على الرغم من صغره ودقة أوضاعه من أبرز اللاعبين المؤثرين في أزمة الشرق الأوسط والصراع العربي مع إسرائيل، بل أنه يقدم للعالم العربي كل يوم نماذج عن المقاومة والعمل الوطني والمبادرة السياسية الشعبية في مواجهة التحدي الإسرائيلي، ما يصحّ أن يكون بمثابة مدرسة ومصدر إلهام للعديد من الشعوب العربية التي فرض لبنان نفسه كموضوع يومي عليها في أكثر من مرحلة، وخصوصاً بعد اغتيال الرئيس الشهيد **رفيق الحريري** في العام 2005. فلبنان هو التحدي الأكبر لإسرائيل (الدولة العنصرية الدينية) في تنوعه الطائفي وتجربة التمازج التاريخي بين مكوناته الاجتماعية، كما أنه التحدي الأكبر لإسرائيل باعتباره –وبسبب تنوعه بالذات– إحدى أقدم الديموقراطيات البرلمانية في المنطقة، وربما الديموقراطية الوحيدة التي لم تسقطها موجة الانقلابات العسكرية والديكتاتوريات، إذ حافظ عليها اللبنانيون على الدوام كإطار وحيد فعال لحماية ازدهارهم الاقتصادي وحرياتهم الشخصية، وفي الوقت نفسه معالجة الصراعات الداخلية أو الأزمات الوطنية الكبرى التي قد يمر بها البلد بين الحين والآخر.

ومن غرائب الأمور أن هذا البلد الذي قد يحلو للبعض وصفه بالضعف أو التركيز على أزماته السياسية المتواصلة، أثبت عملياً وعلى مدى العقود أنه الأكثر جدية والتزاماً في الصراع مع إسرائيل، بل أن لبنان دخل الصراع الإقليمي بوجوهه المختلفة، في وقت كان اللبنانيون يتمتعون فيه ربما بأعلى مستويات الدخل الفردي في المنطقة. ولم تمثل المصالح الاقتصادية ونمط العيش المرفه الذي عاشه اللبنانيون في أي وقت رادعاً أو عاملاً يؤخر اهتمامهم بمصائر المنطقة وعلى الأخص القضية الفلسطينية. وقليلاً ما نذكر أن قضية الجنوب اللبناني وما تعرّض إليه من احتلال إنما نشأت عن تحول ذلك الجنوب إلى قاعدة لشن عمليات المقاومة ضد إسرائيل، أي أن آلام الجنوب كانت جزءاً من آلام فلسطين، كما أن قضية الجنوب تفرعت عن القضية الفلسطينية ولم تكن بالتالي قضية قائمة في ذاتها.

وأحد أبرز إنجازات اللبنانيين في هذا المجال أنهم البلد الوحيد الذي أجبر إسرائيل في العام 2000 على إنهاء احتلالها لأرض عربية عبر أسلوب المقاومة الشعبية، وليس بحرب كلاسيكية على غرار ما حدث في أكتوبر 1973 وما تبعها من عمليات تفاوض مصرية إسرائيلية أثمرت تحرير شبه جزيرة سيناء.

وفي حرب يوليو 2006، سجل لبنان سابقة جديدة هي الصمود في وجه هجوم إسرائيلي كاسح وبمختلف الأسلحة المدمرة، وبالتالي منع الإسرائيليين من تحقيق الأهداف العسكرية والسياسية التي كانوا يتوخّونها. وعلى الرغم من الجدل حول حجم الانتصار في الجنوب وحجم الخسارة الإسرائيلية، فإن المتوافق عليه حتى إسرائيلياً هو أن حرب يوليو انتهت بفشل إسرائيلي عسكري سياسي، وإن بثمن باهظ جداً للاقتصاد اللبناني، الذي أصيب بأكبر تدمير منهجي وحاقد لاقتصاده وبناه الأساسية، وبتهجير سكانه ومحاصرته لأشهر طويلة من البحر والجو.

ثم عاد لبنان وقدم أمثولة جديدة في المقاومة عندما تمكّن من احتواء آثار الضربة الإسرائيلية المدمرة، ونجح في أشهر معدودة في إعادة بناء منشآته وجسوره الحيوية وتعبئة حملة دعم دولية أسفرت عن فرض انسحاب القوات الإسرائيلية الغازية، ثم حشد دعم مالي عربي ودولي غير مسبوق تمثل أولاً في "مؤتمر ستوكهولم" ثم في "مؤتمر باريس–3". ومما لا شك فيه أن الجهد الحكومي والمدني الجبار الذي بذل بعد الحرب هو وجه آخر لإرادة المقاومة والإصرار التي تميز اللبنانيين على اختلاف مشاربهم. وهي روح تضرب جذورها في الفردية اللبنانية المتأصلة ومناخ الحرية الذي تمتع به اللبنانيون لزمن طويل وقبل غيرهم من شعوب المنطقة بسبب الوضع الخاص لجبل لبنان والبيئة المتسامحة التي نشأت على اقتصاد التجارة والمرافئ. كما أن تنامي عمليات المقاومة من لبنان يرتبط ليس فقط بالتسييس واسع النطاق للشعب اللبناني، كما أنه لم يصدر فقط عن وعي اللبنانيين وميلهم لتبني القضايا العادلة والقتال من أجلها، بل أنه حصل بالدرجة الأولى بسبب البيئة السياسية المنفتحة للبنانيين والطبيعة الديموقراطية للدولة ومؤسساتها والتي تركت مساحة كبيرة لنشاط الأحزاب السياسية والإعلام والتنظيمات. علماً أن اللبنانيين يعيدون النظر اليوم في هذه المعادلة باتجاه تغليب سلطة الدولة الواحدة الموحدة والخروج من حالة التسيّب السابقة والتشديد على الأولويات الاقتصادية ومعالجة التبعات المالية الثقيلة لسنوات طويلة من الحروب والتضحيات ورفض تحمل لبنان وحده لأعباء وتبعات الصراع المباشر مع إسرائيل. ■

رؤوف أبوزكي


Emirates

مؤتمرات "الاقتصاد والأعمال"

معرض سياحي دولي، ومؤتمرات في لبنان ومصر وتونس

تنظّم مجموعة الاقتصاد والأعمال ما بين 29 أكتوبر و15 نوفمبر من العام الحالي معرضاً سياحياً دولياً في بيروت، ومؤتمرين في مصر وتونس.

"الملتقى والمعرض العربي الدولي للسياحة والسفر"

16–19 أكتوبر 2008



AWTTE 2005

ينعقد "الملتقى والمعرض العربي الدولي للسياحة والسفر" (AWTTE 2008) ما بين 16 و19 أكتوبر 2008 في مركز "البيال" للمعارض في بيروت، وتنظّمه وزارة السياحة اللبنانية بالتعاون مع مجموعة الاقتصاد والأعمال. ويأتي انعقاد هذا الملتقى ليؤكّد الثقة بلبنان واقتصاده، وسط توقّعات بحدوث فورة اقتصادية وسياحية ضخمة بعد انحسار الأزمة السياسية في لبنان.

وتدعم الملتقى "طيران الشرق الأوسط" التي تمثّل الناقل الرسمي، إضافة إلى هيئات تشجيع الاستثمار والسياحة في لبنان وبمشاركة أكثر من 14 بلداً من خلال أجنحة وطنية. ويشارك فيه أيضاً شركات نقل جوي وفنادق وشركات تنظيم رحلات من بلدان المنطقة والعالم. ويستضيف الملتقى أيضاً نحو 100 شخصية من قطاعي السياحة والسفر من مختلف أنحاء العالم.

"ملتقى النقل العربي"

29 و30 أكتوبر 2008

تنظّم مجموعة الاقتصاد والأعمال، بالاشتراك مع وزارة النقل المصرية "ملتقى النقل العربي"، وبالتعاون مع جامعة الدول العربية و"الإسكوا". وينعقد الملتقى في فندق سميراميس إنتركونتيننتال القاهرة يومي 29 و30 أكتوبر 2008، بحيث يتزامن انعقاده مع اجتماعات مجلس وزراء النقل العرب، الأمر الذي يوفر فرصة مهمة للحوار والتلاقي بين



وزير النقل المصري محمد لطفي منصور

قيادات القطاعين العام والخاص.

ويهدف الملتقى إلى تسليط الضوء على قطاع النقل المصري وخطط ومشاريع تطويره، ثمّ على مشاريع النقل في الدول العربية الأخرى وآفاق التطوّر في هذا المجال. كما يتطرّق إلى دور الخدمات اللوجيستية في تحفيز الطلب على خدمات النقل، ودور التكنولوجيا الحديثة في هذا القطاع ومدى تطبيقها في المنطقة. ويستعرض هذا الملتقى أهمّ فرص الاستثمار المتاحة في قطاع النقل العربي والمصري في مستوياته الثلاثة: البرّ، البحر، والجو.

الرئيس بن علي يرعى الملتقى

يرعى الرئيس التونسي **زين العابدين بن علي** "ملتقى تونس الاقتصادي الثاني" الذي ينعقد يومي 14 و15 نوفمبر المقبل بتنظيم مشترك من الحكومة التونسية ومنظمة أرباب العمل التونسية (UTICA) ومجموعة الاقتصاد والأعمال.

ينعقد المؤتمر هذه السنة في ظرف اقتصادي مؤات، حيث تشهد تونس استقراراً في نموها المتوقع أن يتجاوز 6،6 في المئة، إضافة إلى التدفّق المتواصل للاستثمارات الأجنبية المباشرة، خصوصاً الخليجية منها. وخلال الفترة 2006–2008 بلغ مجموع الاستثمارات المعلن عنها نحو 40 مليار دولار، تركّزت بشكل أساسي في قطاعات البناء والعقار. ومن أهم هذه المشاريع "بوابة المتوسط" الذي سيقام في الجزء الجنوبي من بحيرة تونس وتنفّذه شركة "سما دبي"، التابعة لمجموعة دبي القابضة. وكانت مجموعة بو خاطر للاستثمار قد أعلنت قبل بضعة أشهر عن انطلاق تنفيذ المرحلة الأولى من مشروع مدينة تونس للرياضة، فيما باشرت شركة المعبر الإماراتية بتشكيل فريق عملها الذي سيشرف على مشاريعها في تونس وليبيا، وأهمها مشروع بلاد الورد في إحدى ضواحي العاصمة التونسية. ومن الاستثمارات العربية الأخرى مشروع مرفأ تونس المالي لبيت التمويل العربي والذي وافق مجلس النواب التونسي مؤخراً على الاتفاقية الخاصة به.

بنتيجة هذا التوجه الكثيف من المستثمرين العرب، ظهرت تونس في الآونة الأخيرة مقصداً مفضّلاً للمستثمرين الأجانب، خاصة في قطاعات الخدمات وهو ما تسعى الحكومة التونسية جاهدة لتحقيقه، استناداً إلى البرنامج الانتخابي للرئيس **بن علي**، والذي أطلق عليه برنامج "تونس الغد".

وتقوم الحكومة التونسية بحملة واسعة النطاق لتطوير بنيتها التحتية التي تعد المقياس الأساسي لأي مستثمر لاختيار وجهة مشاريعه. فهي بصدد تعزيز المنطقة الصناعية بالنفيضة من خلال إنشاء مطار دولي تنفّذه شركة (TAF) التركية. وعلى مقربة منه، طرحت تونس مشروعاً للاستثمار في إنشاء ميناء في منطقة تبعد مسافة 70 كيلومتراً عن العاصمة تونس، الأمر الذي يساعد المستثمرين وأصحاب المشاريع في المنطقة على مضاعفة صادراتهم نحو السوق الأوروبية التي لا تبعد سوى ساعة واحدة جواً، ويوماً واحداً بحراً.

من جهة ثانية، تتمتع تونس بالكثير من المزايا التي لم تستخدمها حتى الآن في جذب الاستثمار، وأهمها اندماج الاقتصاد التونسي في الاقتصاد العالمي. فتونس اليوم ليست فقط سوقاً لـ10 ملايين مستهلك، بل هي سوق لأكثر من 600 مليون مستهلك بعد أن دخلت اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي مرحلة التطبيق الفعلي منذ مطلع السنة الحالية. وبذلك أصبحت المؤسسات المستثمرة في تونس تتمتّع بالأولويات نفسها التي تتمتّع بها المؤسسات الأوروبية داخل الاتحاد، كما يمكنها التمتع بقدرة تنافسية عالية بفضل التحكم في الجودة والكلفة. وتونس هي من جهة أخرى طرف في اتفاقية أغادير للتبادل الحر التي تجمع كلاً من تونس والمغرب ومصر والأردن.

أما الحدث الأكبر والأهم الذي كان لتونس دور أساسي ومهم في إنشائه فهو "الاتحاد من أجل المتوسط" أو ما يعرف باتحاد المشاريع الاقتصادية، الذي سيمكن المستثمرين الأجانب من فرصة عقد شراكات كبيرة ومثمرة على المستوى المتوسطي والمشاركة في مشاريع عملاقة ومستقبلية والاحتكاك بكبار المصنّعين الأوروبيين وهو ما ينمي شبكة علاقاتها ويسرع نموها الاقتصادي.



الرئيس زين العابدين بن علي

إن جميع هذه المزايا هي جزء من مناخ الاستثمار في تونس، الذي يسعى "ملتقى تونس الاقتصادي" إلى التعريف به، وإفساح المجال أمام المشاركين العرب والأجانب للقاء نخبة من المسؤولين ورجال الأعمال التونسيين والتواصل معهم لإقامة مشاريع شراكة والإفادة من الفرص الكبيرة سواء في الاستثمار المباشر في قطاعات مجدية، أو في السوق المالية، حيث أصبحت بورصة تونس عامل جذب للاستثمار الخارجي ومصدر تمويل طويل الأجل للمؤسسات العاملة في تونس.

وكانت مجموعة **الاقتصاد والأعمال** نظّمت السنة الماضية "ملتقى تونس الاقتصادي الأول" تحت رعاية الرئيس **زين العابدين بن علي**، وافتتحه الوزير الأول واختتمه بجلسة حوار مع المشاركين في الملتقى الذين قاربوا 700 شخصية مالية واقتصادية من تونس ونحو 20 بلداً عربياً وأجنبياً. كما حضر الملتقى عدد من كبار المسؤولين في تونس يتقدمهم وزراء التنمية والتعاون الدولي والمالية والسياحة والصناعة والطاقة والمؤسسات الصغرى والمتوسطة.

وكرّم الملتقى في دورته الأولى 7 قيادات تونسية وعربية كانت رائدة في مجالات عملها لاسيما في مجال الاستثمار في تونس. وشمل التكريم:

- وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء في دولة الإمارات العربية المتحدة، رئيس مجموعة "دبي القابضة" **محمد عبدالله القرقاوي**.
- العضو المنتدب ورئيس المدراء التنفيذيين في شركة مشاريع الكويت القابضة "كيبكو" **فيصل العيّار**.
- رجل الأعمال التونسي ورئيس مجموعة "كرطقو" والناشط في مجالات السياحة والطيران والأعلام والنقل **بلحسن طرابلسي**.
- رئيس الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية **الهادي الجيلاني**.
- رئيس مجموعة دلّه البركة، الشيخ **صالح كامل**.
- رئيس المجموعة السعودية للاستثمار الشيخ **فهد العذل**.
- مدير عام الشركة الليبية للاستثمارات الخارجية **مصطفى الخطابي**.

اتفاقية تعاون بين سوق الدوحة للأوراق المالية وسوق نيويورك يورونكست المالية

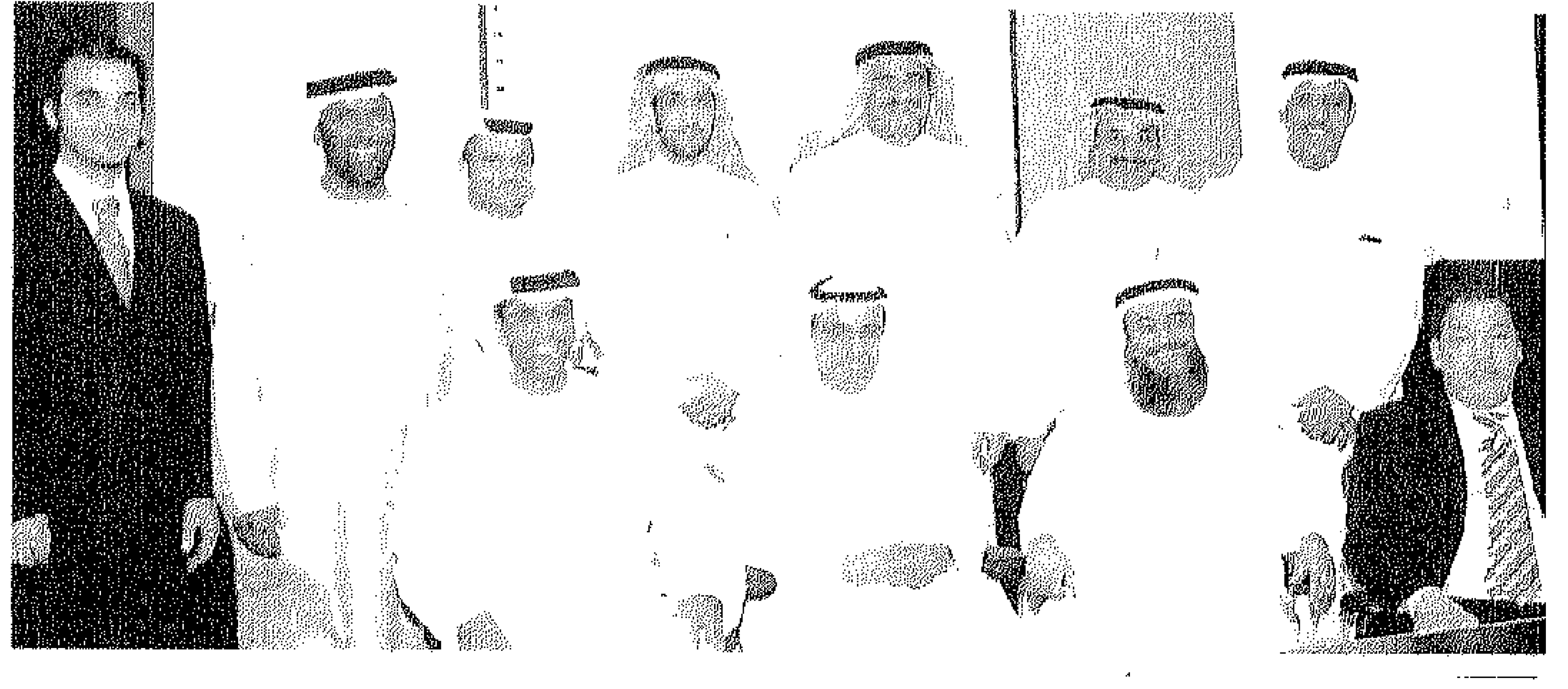


الشيخ حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني

أعلنت دولة قطر وسوق نيويورك يورونكست المالية (NYSE Euronext:NYX) عن شراكة ستراتيجية بينهما لإنشاء سوق تداول جديدة عالمية متكاملة للأوراق المالية ومشتقاتها في الدوحة. ومن المتوقع أن تنجز العملية في بداية الربع الأخير من العام 2008 بعد استكمال الوثائق والحصول على موافقة الهيئات التنظيمية.

وبموجب الاتفاقية، ستشتري سوق نيويورك يورونكست المالية حصة 25 في المئة في سوق الدوحة للأوراق المالية بقيمة 250 مليون دولار نقداً، وهو أكبر استثمار تقوم به سوق نيويورك يورونكست في سوق مالية أجنبية. وبذلك، ستحصل على 3 مقاعد من أصل 11 مقعداً في مجلس إدارة سوق الدوحة للأوراق المالية. وفي المقابل، تحتفظ دولة قطر، من خلال هيئة الاستثمار القطرية، بملكية الـ75 في المئة المتبقية. وصرّح رئيس الوزراء وزير الخارجية القطري الشيخ **حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني**: "تمثل هذه الشراكة تطوّراً كبيراً لأسواق الدوحة المالية ولشعب قطر والشرق الأوسط. وتعد هذه الخطوة تأكيداً إضافياً كبيراً على أهمية قطر للأسواق المالية العالمية، والتي ستوفّر فرصاً هائلة لأجيالنا المقبلة وترسي الأسس لتصبح الدوحة مركزاً مالياً عالمياً".

عصام جناحي رئيساً لمجلس إدارة مصرف الطاقة الأول



أعضاء مجلس الإدارة: وقوفاً من اليسار: مهران جمشير، حمد راشد نهيل النعيمي، هشام العمادي، عادل الجبر، عصام جناحي، سعدون برقش حمود السعدون، إبراهيم حسين؛ وجلوساً من اليسار: أحمد سيف الدرمكي، خالد جاسم محمد بن كلبان، عبدالله شويطر ومصطفى زرتي

انتخبت الجمعية التأسيسية لمصرف الطاقة الأول أول مجلس إدارة للمصرف، الذي انتخب **عصام جناحي** رئيساً له.

وانتخب مجلس الإدارة، الذي يضم 13 عضواً، **حمد راشد نهيل النعيمي** (ممثلاً الشيخ **ذياب بن زايد آل نهيان**)، و**مصطفى زرتي** (ممثلاً هيئة الاستثمار الليبية) نائبين لرئيس مجلس الإدارة.

ويضم مجلس الإدارة الأعضاء: من دولة الإمارات العربية المتحدة: **أحمد سيف الدرمكي** (ممثلاً هيئة أبو ظبي للماء والكهرباء)، **خادم القبيسي** (ممثلاً شركة تصاميم)، **عبدالله شويطر** (ممثلاً مصرف الإمارات الإسلامي)، **خالد جاسم محمد بن كلبان** (ممثلاً شركة دبي للاستثمار).

ومن المملكة العربية السعودية: **سعدون برقش حمود السعدون** (ممثلاً الشيخ **محمد حسين العمودي**) و**عادل الجبر** (ممثلاً شركة الجبر التجارية).

ومن مملكة البحرين: **خالد نجيبي** (ممثلاً بيت إدارة رأس المال وبنك البحرين الإسلامي)، **مهران جمشير** (ممثلاً بيت التمويل الخليجي)، **هشام العمادي** (ممثلاً بيت التمويل الخليجي)، و**إبراهيم حسين** (ممثلاً المصرف الخليجي التجاري).

وقال **جناحي** بعيد انتخابه: "مصرف الطاقة الأول سيكون الأول في تقديم الاستثمارات الخاصة، والتمويل، وخدمات الحلول إلى قطاع الطاقة. كما نتوقع أن يكون له أثر متميز على قطاعي النفط والغاز لسنوات مقبلة. ومن الواضح أن هناك قوة دافعة لإنشاء مثل هذا المصرف حيث تجاوز الإقبال مبلغ الاكتتاب الأولي الذي قدر بـ 750 مليون دولار ليصل إلى مليار دولار.

اتفاقية بين "ستار كونسورتيوم" الإماراتية والمؤسسة الوطنية للنفط في ليبيا

وقّعت شركة "ستار كونسورتيوم"، وهي مشروع مشترك بين شركة "ترانس آسيا غاز إنترناشونال" التابعة لشركة "الغرير للاستثمار"، وشركة "ستار بترو إنرجي" الإماراتية التابعة لمجموعة "إي تي أيه ستار"، اتفاقية مع المؤسسة الوطنية للنفط في ليبيا تقضي بتأسيس شركة مساهمة لامتلاك وتجديد وتطوير مصفاة رأس لانوف الليبية.

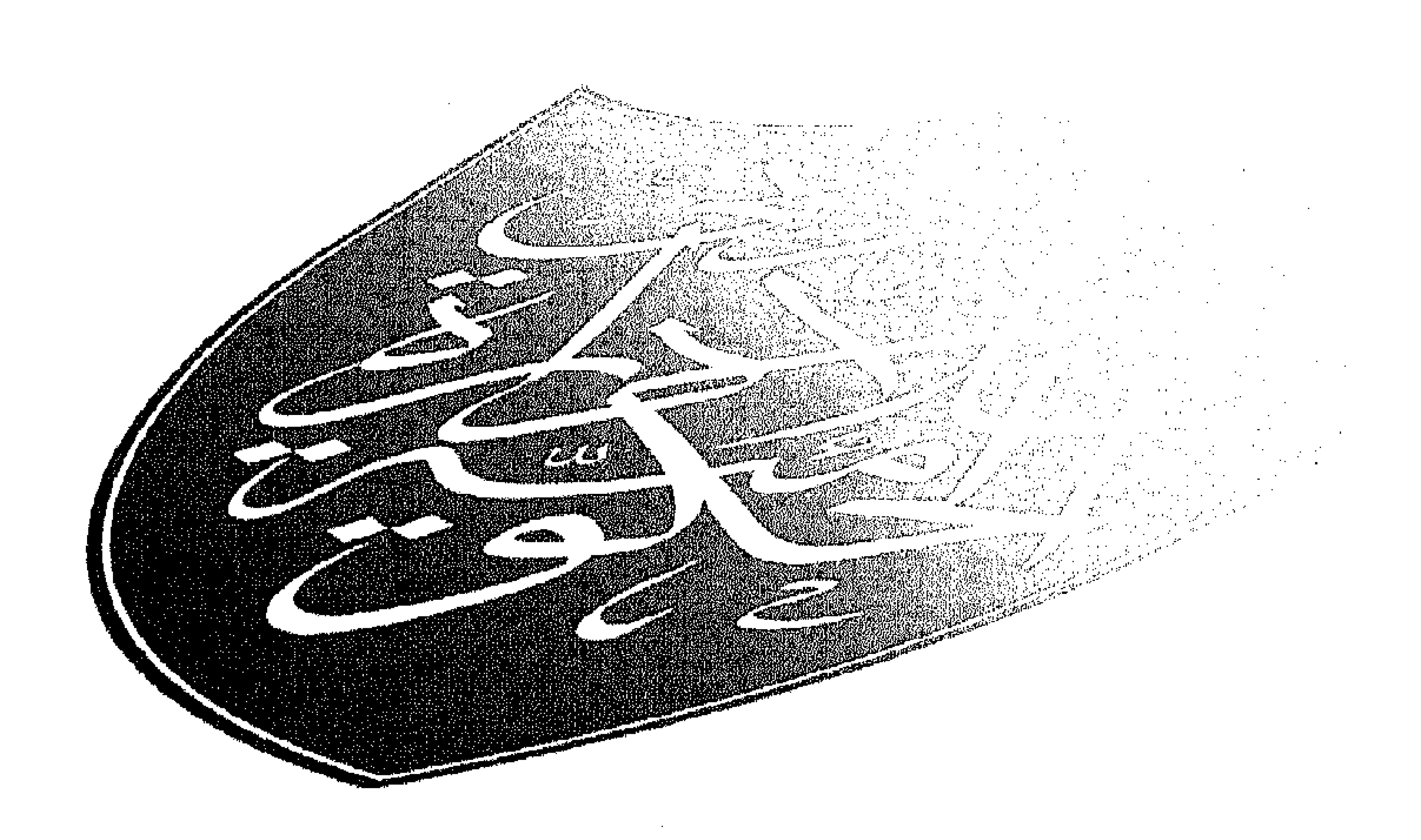
وقّع الاتفاقية رئيس مجلس إدارة المؤسسة الوطنية للنفط في ليبيا د. **شكري غانم**، ورئيس مجلس إدارة شركة "الغرير للاستثمار" و"ستار كونسورتيوم" **عبد الله أحمد الغرير**.

وتقوم الشركة على مبدأ الشراكة بالمناصفة ما بين الطرفين، حيث يمتلك كل منهما 50 في المئة من أسهمها. وتهدف الشركة إلى امتلاك وتجديد وتطوير مصفاة رأس لانوف في ليبيا، التي تبلغ طاقتها الإنتاجية 10 ملايين طن سنوياً من المنتجات النفطية المكررة، والتي يتم بيعها محلياً ويصدّر جزء منها إلى أوروبا وأميركا. ويستغرق إكمال المشروع، البالغة تكلفته نحو ملياري دولار، مدة 5 سنوات.

ومن المقرر تسجيل الشركة المساهمة الجديدة في 3 مناطق حرة في دبي، إضافة إلى تأسيس مكاتب تابعة لها في كل من طرابلس الغرب ودبي. وتعتزم "ستار كونسورتيوم" أن يكون مركز دبي للسلع المتعددة من بين المناطق الحرة الثلاث التي سيتم تحديدها لتأسيس الشركة المساهمة في دولة الإمارات.

نقطة انطلاقك إلى القيادة
كلية دبي للإدارة الحكومية
تقدم البرامج الأكاديمية

كلية دبي للإدارة الحكومية هي مؤسسة بحثية وتعليمية
تركز على السياسات العامة في الوطن العربي
تمكن برامجنا الطامحين إلى القيادة في جميع أنحاء الوطن العربي
من مواجهة التحديات وزيادة الفرص المتاحة لهم في المستقبل
لمزيد من المعلومات، يرجى زيارة الموقع الالكتروني www.dsg.ae
أو الاتصال على رقم الهاتف 5533 317 4 971+ أو 3290 329 4 971+





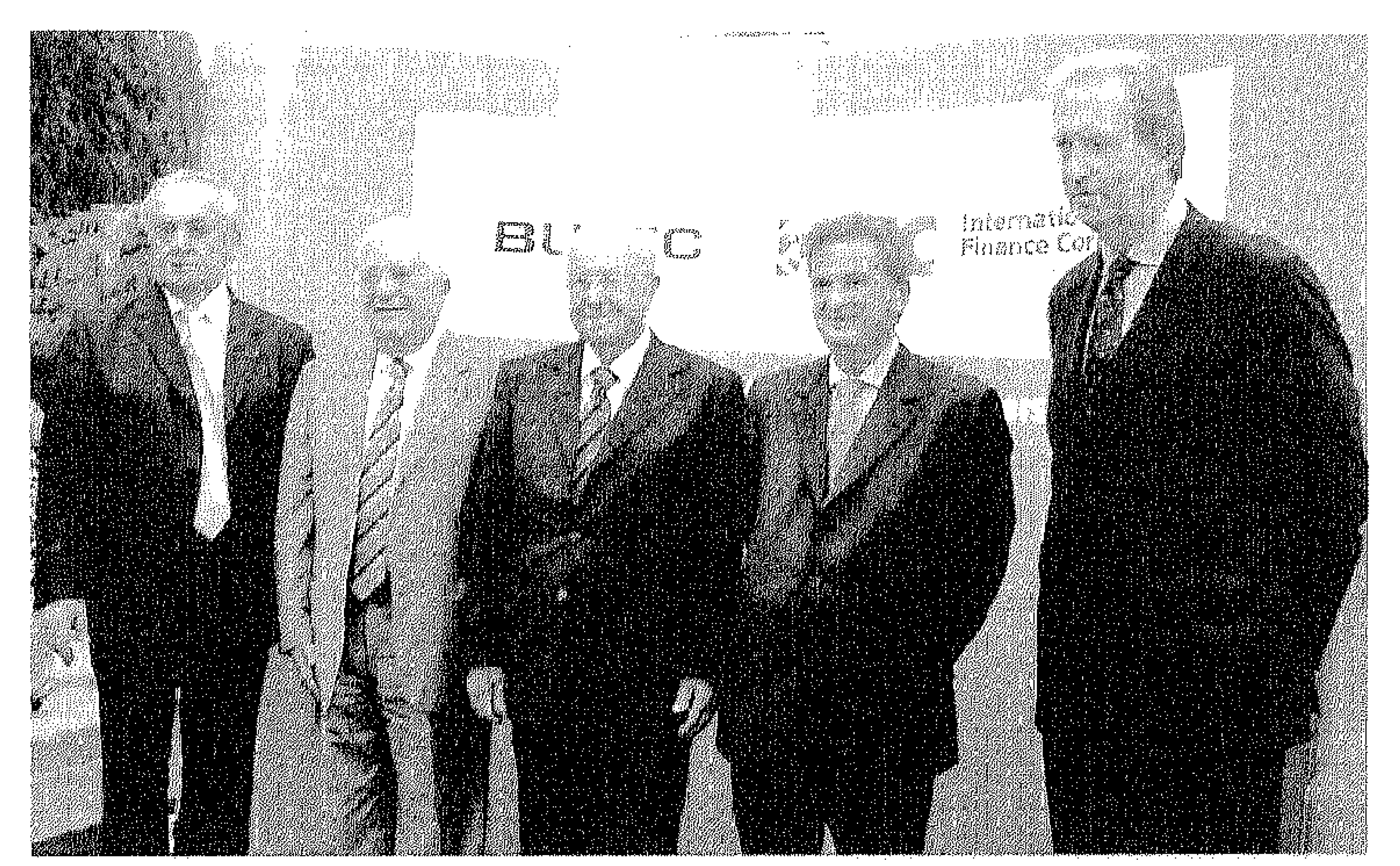
كلية دبي للإدارة الحكومية
DUBAI SCHOOL OF GOVERNMENT

كلية دبي للادارة الحكومية
برج المؤتمرات الطابق 13،
مركز دبي التجاري العالمي
صندوق بريد 72229 دبي، أ.ع.م

هاتف +971 4 317 5533
+971 4 329 3290
فاكس +971 4 329 3291
البريد الالكتروني degreeprograms@dsg.ae
www.dsg.ae

أول مساهمة لها في شركة مقاولات

IFC تشارك بـ 15 مليون دولار برأس مال مجموعة "بوتك" اللبنانية للمقاولات



من اليمين: مايكل أيسكس، رياض سلامة، سعيد خوري، عدنان القصار ود. نزار يونس

تم خلال يوليو الماضي التوقيع على اتفاقية بين مؤسسة التمويل الدولية (IFC)، التابعة للبنك الدولي، وبين مجموعة "بوتك" (Butec) القابضة اللبنانية، تقضي بمساهمة المؤسسة بمبلغ 15 مليون دولار في رأس مال الشركة اللبنانية العاملة في قطاع البناء والمقاولات.

ولمناسبة التوقيع جرى احتفال في حديقة سرسق برعاية حاكم مصرف لبنان رياض سلامة حضره جمع من المصرفيين والمقاولين ورجال الأعمال دعا إليه رئيس مجموعة "بوتك" د. **نزار يونس**، وحضره مدير الـ IFC لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا **مايكل أيسكس**، ورئيس الهيئات الاقتصادية **عدنان القصار** ورئيس جمعية مصارف لبنان د. **فرنسوا باسيل**، ورئيس جمعية تجار بيروت **نديم عاصي** ورئيس نقابة مقاولي الأشغال العامة الشيخ **فؤاد الخازن**.

وتكتسب هذه الاتفاقية أهمية خاصة إذ أن "بوتك" هي أول شركة بناء في العالم توقّع عقد مشاركة مع مؤسسة التمويل الدولية، كما تعكس هذه الاتفاقية ثقة المؤسسة المتجددة بالاقتصاد اللبناني وبقدرة القطاع الخاص على التطوّر والتوسّع.

وفي مستهل الاحتفال، تحدث **د. نزار يونس** معتبراً أن هذا الإنجاز إحدى أهم المحطات في تاريخ مجموعة "بوتك" في سعيها إلى تطوير عملياتها وتوسيع نشاطها وترشيد أدائها الإداري.

وقال **يونس** أن حجم "بوتك" لم يكن الدافع إلى اختيارها، بل هو "جودة العمل الذي تقوم به وسعينا المتواصل للتفوق المهني، والتزامنا الكامل بالآداب العريقة لمهنة البنّائين".

وأشار **يونس** إلى أن "بوتك" تشاطر الـ IFC قيماً مشتركة في "تجسيد المعاني النبيلة للهندسة المدنية الساعية إلى تأمين البنى التحتية الأساسية والخدمات اللازمة للمجتمع المدني، وحماية البيئة، والعمل على تحقيق النمو المستدام.

وختم **د. يونس** مشيراً إلى أن رحلة "بوتك" بدأت قبل نحو 45 عاماً مع مهندس شاب لديه القليل من الخبرة والقليل من الوسائل" مشيراً إلى اعتزازه بما حققه من "سمعة في المهنة ودور متميز في ورشة إعادة اعمار لبنان". منوّهاً بالجيل الجديد من المهندسين والإداريين الذين يعملون في المجموعة.

مايكل أيسكس

ثم تحدث مدير الـ IFC للشرق الأوسط وشمال أفريقيا **مايكل أيسكس** منوّهاً بأداء مجموعة "بوتك" وقال: "استثمارنا بقيمة 15 مليون دولار في رأس مال شركة BUTEC هو الأول من نوعه بعد اتفاق الدوحة. وسيساعد هذا الاستثمار على دعم عمل الشركة في قطاعاتها الخمسة: المياه والبيئة، النفط والغاز، المنشآت الصناعية، الطاقة، والأشغال العامة. كما سيساعد الشركة على توسيع عملياتها في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا". وأضاف: "شركة BUTEC للمقاولات هي مثال ممتاز على كيفية قيام الشركات اللبنانية بتأمين خدمات على المستوى الإقليمي. ومؤسسة التمويل الدولية ملتزمة بدعم نمو هذه الشركات الإقليمية، فإلى جانب خلق فرص عمل في لبنان والمنطقة، تقوم BUTEC بتطوير مشاريع بنى تحتية عامة وتجارية تحتاجها المنطقة على صعيد الطرق، المطارات، المياه وخدمات الصحة".

وفي ما خص نشاطات مؤسسة التمويل الدولية في لبنان أوضح: "إن لبنان بلد مهم بالنسبة لنا، ونقوم بزيادة استثماراتنا وخدماتنا الاستشارية فيه بشكل ملحوظ. ومنذ انتهاء حرب يوليو 2006، استثمرنا نحو 300 مليون دولار في القطاع الخاص اللبناني. وكان هدفنا دائماً دعم المؤسسات الصغيرة التي هي العمود الفقري للاقتصاد. وفي هذا الإطار، قمنا بتوجيه نحو 150 مليون دولار إلى المصارف المحلية بغرض إقراض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. كذلك نقدم خدماتنا الاستشارية للمساعدة على تطوير أعمال مؤسسة "كفالات". ومنذ العام 2006، قمنا بدعم التدفقات التجارية في البلاد، وساعدنا على خفض تكلفة الضمانات من خلال توفير 140 مليون دولار للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن طريق المصارف المحلية في إطار برنامج تمويل التجارة العالمية. كما تركز برامج الحوكمة

والإصلاحات الإدارية على جعل بيئة الأعمال أسهل بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وعلى خفض تكلفة التمويل الخاصة بها".

حاكم مصرف لبنان

ثم تحدث حاكم مصرف لبنان **رياض سلامة** فقال: "إننا نفتخر بالنجاح الذي حققته شركة "بوتك" برئاسة **د. نزار يونس** وهذا يعبر عن مدى القدرات اللبنانية وروح المبادرة.

مصرف لبنان يتطلع اليوم نحو مؤسسة التمويل الدولية بتقدير كبير وقد سعينا دائماً لدعم عمليات المؤسسة في بلدنا من خلال تشجيع القطاع المصرفي للعمل مع مؤسسة التمويل الدولية في مجال التمويل الرأسمالي.

إن مشروع التمويل مع شركة "بوتك" يحمل رسالة مهمة في اتجاه القطاع الخاص. إن التمويل الرأسمالي هو مهم جداً كونه يخفض من نسبة الأخطار التي يمكن أن يتعرض لها قطاع المصارف كما وأنه يخفض من كلفة التمويل في المؤسسات الخاصة وهكذا يحرر رساميل أكبر يمكن استثمارها في داخل الشركات مما يسمح لها بخلق وظائف إضافية. تجدر الإشارة إلى أن القطاع العام في لبنان مثقل بالديون وهذا الدين يمثل تقريباً 175 في المئة من الناتج الوطني فإذا نجحنا في خفض هذه النسبة من الدين نكون قد حررنا أموالاً قابلة للتوظيف يمكن أن تؤدي إلى ارتفاع النمو إلى أكثر من 6 في المئة وهي النسبة المطلوبة. من ناحية أخرى، إن نسب النمو هذه تساعد في السيطرة على الدين العام وهي كفيلة بالحفاظ على السيولة المطلوبة الآن وفي المستقبل".

وأضاف: "إننا مسرورون اليوم لرؤية قطاعنا المصرفي بمنأى عن أزمة التسليفات العقارية التي يعاني منها العالم اليوم ونعتقد بقوة أن الثقة المتنامية في القطاع المصرفي هي فرصة يمكن أن تدر أموالاً كثيرة إلى لبنان. إن قطاعنا المصرفي لديه اليوم من الموجودات ما يصل تقريباً إلى 115 مليار دولار وبالتالي لديه القدرة على تحقيق الكثير شرط أن تتوفر له الظروف المطلوبة.

إن فكرة التمويل الرأسمالي هي أيضاً مهمة فيه تنعش وتنمي أسواق المال في البلاد وهذا النوع من التوظيفات يأتي عادةً بشركاء جدد بما يفرض الشفافية ويؤهل المؤسسات والشركات لدخول الأسواق عبر العروض العامة فتتحسن الثروة الوطنية وهذا يساعد في إغناء حياة الإنسان في لبنان ويسجل نجاحات أكبر للشركات العامة اللبنانية. إننا نأمل بأن نرى مصارف الاستثمار في لبنان تحذو حذو مؤسسة التمويل الدولية.

وهذا ما اقترحه التعميم الصادر مؤخراً عن مصرف لبنان والذي يهدف إلى تحفيز هذا النوع من المصارف للدخول كمساهم في مؤسسات القطاع الخاص وللشروع نحو تنظيم أسواق ثانوية للأسهم والسندات". ■

IFC: تمويل مطارين في تونس ومصنع إسمنت في أثيوبيا


وليد المرشد

وقّعت مؤسسة التمويل الدولية (IFC)، عضو مجموعة البنك الدولي، اتفاقية مع شركة TAV Airports Holding التركية لتشغيل المطارات، من أجل تمويل عقد امتياز خاص بتشغيل مطارين في تونس باستثمار يفوق 400 مليون يورو. وأوضح مدير المؤسسة في السعودية ومسؤول الاستثمار الإقليمي في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا **وليد بن عبد الرحمن المرشد**، أن "المشروع يتضمّن بناء مطار جديد في النفيضة، تبلغ سعته الأولية 7 ملايين راكب سنوياً، فضلاً عن إعادة تأهيل مطار موناستير. ومن المقرر أن يتم تشغيل كِلا المطارين بموجب عقد امتياز مدته 40 عاماً. ويُتوقع أن يؤمّن المشروع نحو ألفي فرصة عمل جديدة أثناء فترة الإنشاء، وما يزيد على 20 ألف فرصة عمل مباشرة وغير مباشرة بمجرد البدء في تشغيل المطارات".

إلى ذلك، وقعت (IFC) اتفاقية تمويل بقيمة 70 مليون يورو مع البنك المغربي للتجارة الخارجية، لتمويل عمليات التوسع الخارجية للبنك في العديد من المناطق لاسيما أفريقيا. كما أطلقت (IFC)، بالتعاون مع بنك فلسطين والصندوق الفلسطيني للتعليم، برنامجاً لإقراض الطالب الفلسطيني لتمويل أقساط الدراسات العليا.

كذلك وقّعت (IFC) اتفاقية مع شركة ديربا ميدروك المحدودة الخاصة لصناعة الإسمنت، والمملوكة للمستثمر السعودي **محمد حسين العمودي**، من أجل المساعدة في بناء مصنع جديد للإسمنت بطاقة إنتاجية 2,5 مليون طن سنوياً في موقع قريب من ديربا التي تبعد عن العاصمة الأثيوبية أديس أبابا نحو 70 كيلو متراً. حيث ستقدم (IFC) تمويلاً بقيمة 55 مليون دولار، وسيُستكمل التمويل من مؤسسات مالية دولية أخرى وأحد البنوك المحلية بقيمة إضافية 145 مليون دولار.

بنك "الشارقة" و"بي. أن. بي. باريبا" يكرسان شراكتهما في لبنان

تقدّم "بنك الشارقة" و"بي. أن. بي. باريبا"، باستدعاء مشترك للاستحصال على موافقة السلطات النقدية على شراكتهما في لبنان. وبموجب اتفاقات معقودة بين الطرفين والتي تخضع لموافقة مصرف لبنان المركزي، سيتملك البنك الإماراتي، عبر فرعه اللبناني "بنك الإمارات ولبنان"، أصول وخصوم "بنك ناسيونال دو باري أنتركونتيننتال"، التابع لمجموعة "بي. أن. بي. باريبا"، والناشط في لبنان منذ العام 1944 عبر شبكة من خمسة فروع، وبحجم ميزانية قاربت نهاية العام الماضي الـ 850 مليون دولار، وقاعدة عملاء تضم 13500 من الأفراد و1300 شركة ومؤسسة.

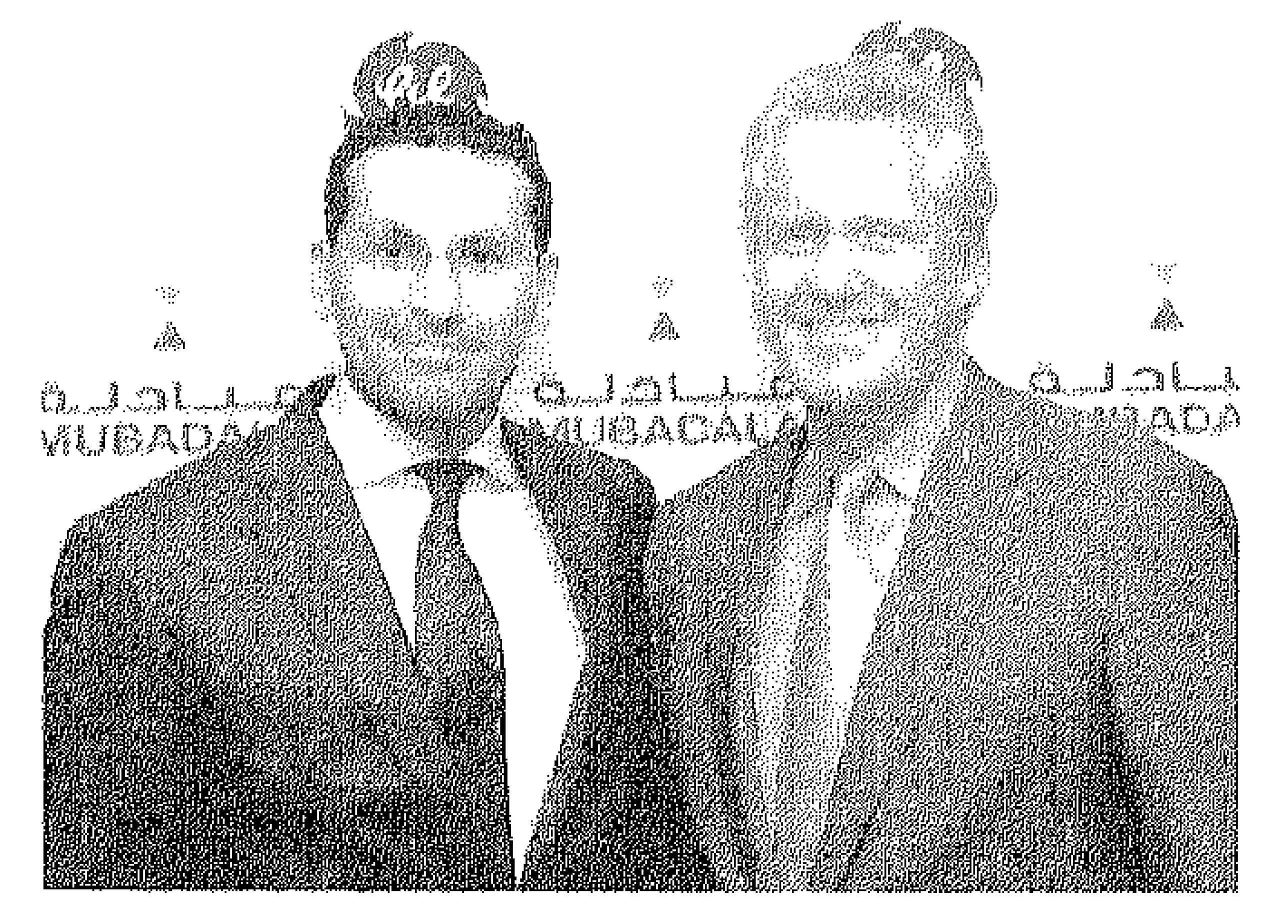
ويتملك بنك الشارقة حصة تبلغ 81 في المئة، في "بنك الإمارات ولبنان"، فيما سيكون ؟"بنك ناسيونال دو باري أنتركونتيننتال" فرنسا نسبة 19 في المئة. كما سيقوم "بنك الإمارات ولبنان"، بعقد اتفاق تعاون مع بنك "بي. أن. بي. باريبا" يشمل مستويات عدة منها الخدمات المصرفية الخاصة وإدارة الأصول.

وبناءً على عملية التملك هذه سيتمكن عملاء "بنك ناسيونال دو باري أنتركونتيننتال" الحاليون من الاستفادة من علاقة متواصلة مع مصرفهم. كما ستواصل إدارة البنك الحالية مهامها بالتعاون مع بنك "بي. أن. بي. باريبا"، في حين سيتمتع الموظفون الحاليون ببرنامج حماية لوظائفهم لمدة 3 سنوات.

وأفاد العضو التنفيذي والمدير العام لبنك الشارقة ورئيس مجلس إدارة "بنك الإمارات ولبنان" **فاروج نركيزيان** أن "البنك يعتزم عرض 30 في المئة من الأسهم على مجموعة منتقاة من المستثمرين من القطاع الخاص في لبنان والخليج العربي، بعد موافقة السلطات المعنية".

شراكة بين "مُبادلة" و"جنرال إلكتريك"

تمّ التوصل مؤخراً إلى الإعلان عن اتفاقية مبادئ حول شراكة عالمية بين شركة جنرال إلكتريك "جي إي"، وشركة المبادلة للتنمية "مبادلة"، تغطي مدىً واسعاً من المبادرات، كالاستثمار في مجال تمويل الأصول التجارية وخدماتها والبحث والتطوير في مجال الطاقة النظيفة والطيران والصناعة والمعرفة المؤسسية. وتنصّ الاتفاقية أيضاً على التزامات مالية مشتركة في صناديق استثمارية ومشاريع مشتركة جديدة. واعتبر الرئيس التنفيذي والعضو المنتدب لشركة "مبادلة" **خلدون المبارك** أنّ نهج "مبادلة" يتمثل في العمل مع أفضل الشركاء العالميين لتطوير وتشغيل مؤسسات تحقق عوائد مالية متميزة. وقال: "ترتكز شراكتنا طويلة الأمد مع "جي إي" على الالتزام المشترك وتوافر الخبرة الضرورية في مجالات تشهد تطوراً كبيراً مثل خدمات تمويل الأصول التجارية والطاقة النظيفة والطيران. والأهم من ذلك هو أن الشركتين تعتبران الخبرة وتطوير المواهب العلمية والتنفيذية ميزة تنافسية".



جيف إيملت وخلدون المبارك

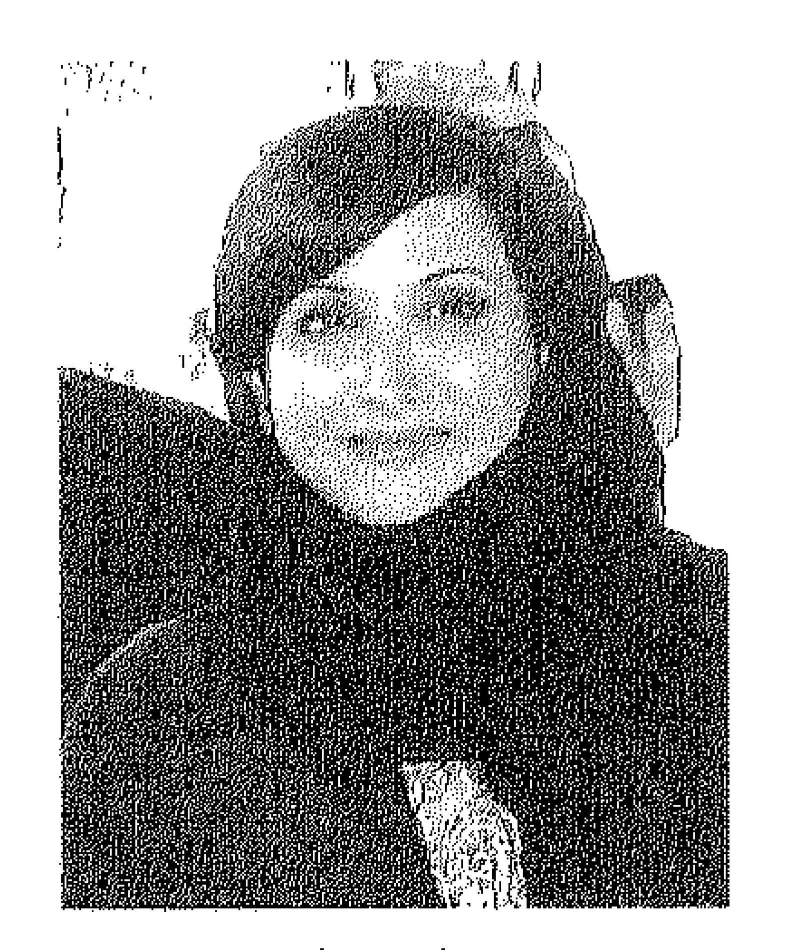
وقال رئيس مجلس إدارة "جي إي" ورئيسها التنفيذي **جيف إيملت**: "إن مبادلة تمتلك خبرة طويلة ومجموعة متنوعة من المشاريع ورؤية متميزة للتطور"، واعتبر أن هذه الشراكة ستؤثر إيجاباً على أعمال "جي إي" في منطقة الشرق الأوسط التي تشهد تطوراً كبيراً. وستعمل الشركتان سوياً على تطوير تقنيات بيئية كجزء من مشروع مبادلة المهم وغير المسبوق والمتمثل في "مدينة مصدر"، فضلاً عن العمل في مؤسسة بحوث جديدة لـ "جي إي" في أبوظبي.

"جافزا" تنهي صفقة الاستحواذ على "جازيلي ليمتد"

وافقت الهيئات الأوروبية المختصة على صفقة الاستحواذ التي عقدتها "عالم المناطق الاقتصادية"، التابعة لـ "دبي العالمية"، على "جازيلي ليمتد" ليكتمل بذلك اندماج الشركتين المتخصصتين في مجال البنى التحتية اللوجيستية.

وكانت "عالم المناطق الاقتصادية" استحوذت على "جازيلي ليمتد" المملوكة من قبل متجر التجزئة العالمي "وول-مارت"، في إطار ستراتيجيتها الهادفة إلى التوسّع في الأسواق العالمية وتأسيس قاعدة عالمية راسخة لها لدعم سلاسل التوريد الديناميكية والمتطورة لعملائها.

وقالت المديرة التنفيذية لـ "جافزا" و"عالم المناطق الاقتصادية" **سلمى حارب**: "نحن نتطلع إلى الاستفادة من القدرات والإمكانيات والخبرات الممتازة التي يتمتع بها فريقا عمل "عالم المناطق الاقتصادية" و"جازيلي" لتقديم نوعية أشمل وأكثر جودة من الخدمات لعملائنا".


سلمى حارب

تحالف إماراتي بحريني لإنشاء مصنع للألمنيوم في أبوظبي


من اليسار: جمال سالم الظاهري وحامد راشد الزياني

تمّ الإعلان مؤخراً عن توقيع اتفاق مبدئي ما بين شركة أبوظبي للصناعات الأساسية "أدبيك" وشركة ميدال للكابلات البحرينية، لإنشاء مصنع لإنتاج قضبان الألمنيوم في منطقة الطويلة في أبوظبي بكلفة تبلغ نحو 100 مليون دولار.

وأوضح نائب رئيس أول في قطاع المعادن في شركة "أدبيك" **جمال سالم الظاهري** أن الطاقة الإنتاجية السنوية للمصنع، الذي سيتم بناؤه وفقاً لمعايير عالية الجودة، ستبلغ نحو 150 ألف طن متري من قضبان الألمنيوم التي تستخدم في نقل الطاقة الكهربائية. واعتبر العضو المنتدب لشركة ميدال للكابلات **حامد راشد الزياني** أن تأسيس مصنع لإنتاج قضبان الألمنيوم في أبوظبي سيساهم بشكل واضح في تلبية الطلب المتزايد على هذا المنتج لتزويد مصانع الكابلات بالمواد الأولية والمساهمة في خلق صناعات تحويلية في دولة الإمارات العربية المتحدة ودول مجلس التعاون.

"دي أتش أل" تفتتح مركزاً جديداً في "دبي فستيفال سيتي"

افتتحت شركة "دي أتش أل إكسبرس" مركز خدمة جديداً في "دبي فستيفال سيتي"، ليعزّز شبكتها في دولة الإمارات، التي تضم حالياً أكثر من 21 مركزاً.

وقالت مديرة "دي أتش أل إكسبريس" الإمارات **جانيت جويهان**: "عملنا على زيادة مراكز الخدمة في معظم مراكز التسوّق الرئيسية في الإمارات، بما فيها "مول الإمارات" و"دير سيتي سنتر" و"سيتي سنتر الشارقة"، وذلك بهدف تلبية المتطلبات المتنامية لعملائنا". ويقدم المركز الجديد خدمات النقل الدولي السريع والمنتجات المميّزة التي توفّرها "دي أتش أل"، بما في ذلك خدمتي "دي أتش أل إكسبرس 9" و"دي أتش أل إكسبرس 12" لتوصيل الشحنات المستعجلة في الوقت المحدد، إضافة إلى الخدمات اليومية الاعتيادية، وخدمات الاستيراد من كافة أنحاء العالم، مثل "دي أتش أل للاستيراد السريع.

ن من المملكة العربية السعودية إلى بيروت.
في مستويات السفر. إنها تجربة الخيالة.

رحلة والسعر

رحلة	الإقلاع	التوقيت المحلي	الوصول	التوقيت المحلي	الأحد	الإثنين	الثلاثاء	الأربعاء	الخميس	الجمعة	السبت	السعر*
XY99٣	جدة	١٠:٠٥	بيروت	١٢:٥٠		•						ريال ٢,٥٥٠
XY99٤	جدة	١٦:٣٠	بيروت	١٩:١٥					•		•	ريال ٢,٥٥٠
XY99٣	بيروت	١٣:٤٠	جدة	١٦:١٠		•						دولار ٦٩٠
XY99٤	بيروت	٢٠:٠٥	جدة	٢٢:٣٥					•		•	دولار ٦٩٠

*الأسعار المبينة لرحلة باتجاه واحد ولا تشمل الضرائب والخدمات • تسري هذه الأسعار حتى ٣١ أكتوبر ٢٠٠[illegible] • يرجى مراجعة موقعنا www.kayala.com للتعرف على آخر العروض وفقًا للشروط والأحكام

وجهات الأخرى تشمل الرياض، دبي **والقاهرة (جديد)**.

مزيد من المعلومات عن وجهات الخيالة تفضلوا بزيارة موقعنا www.kayala.com أو وكيل السفريات المفضل لديكم

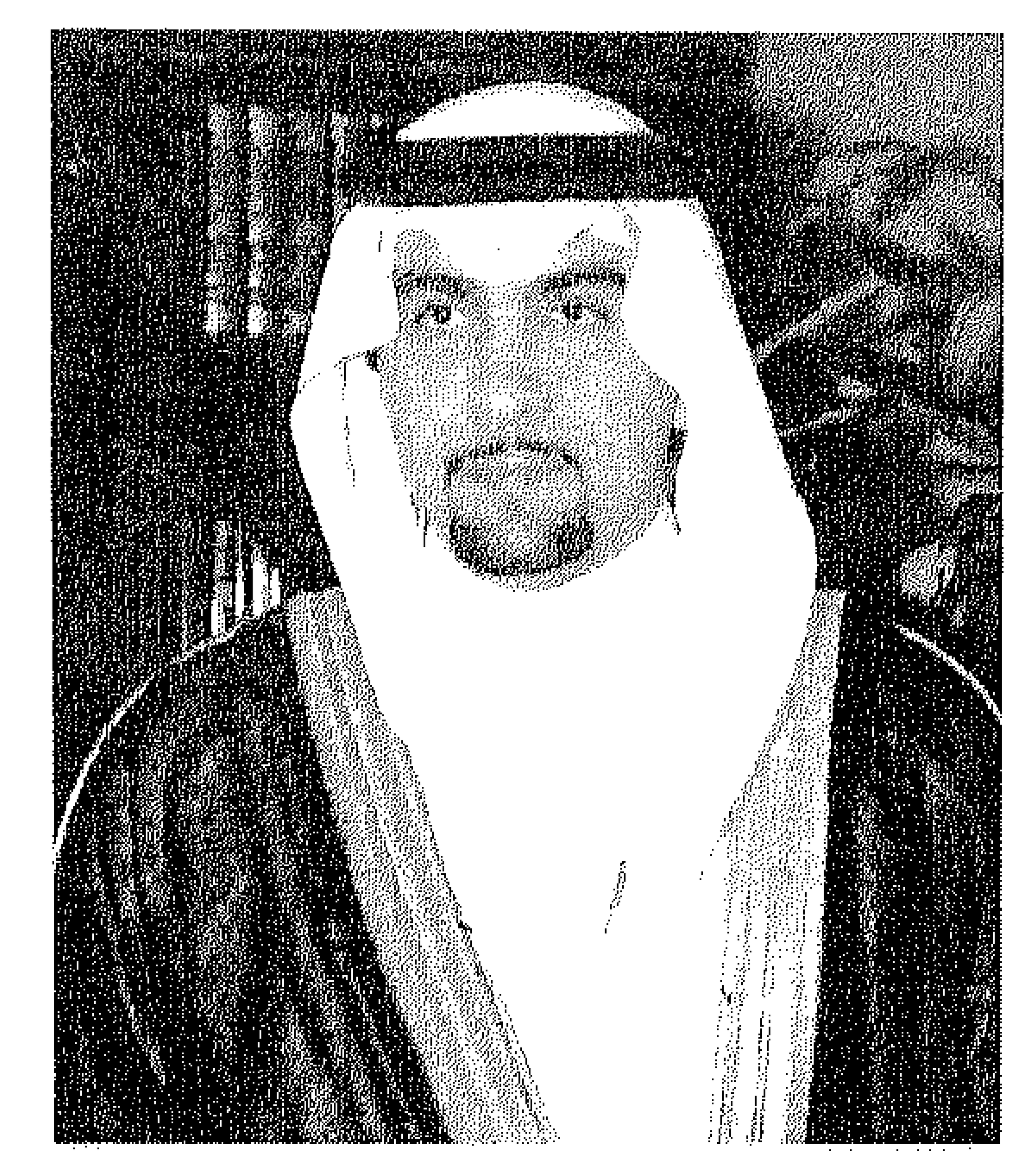
مركز الاتصالات ٨٠٠ ٤٣٠ ١١١١ (من المملكة) | ٩٦٦١ ٢٢٥ ٥٨٥٠ + (من خارج المملكة)

مكتب مبيعات بيروت ٩٦١١ ٢٤٢ ٩٢٢ +

الخيالة
للطيران

"إعمار المدينة الاقتصادية": عقد بـ 2 مليار دولار

وقّعت شركة "إعمار المدينة الاقتصادية" اتفاقية تعاون مع شركة "كابري كابيتال بارتنرز" لتطوير مشروع متعدد الأغراض بقيمة ملياريّ دولار ضمن "مدينة الملك عبدالله الاقتصادية". ويضم المشروع، الذي سيمتد على مساحة 200 ألف متر مربع، فندقين فئة 5 نجوم وبرجين للمكاتب ومركزاً تجارياً وأبراجاً للشقق الخاصة ومركزاً عالمياً للمؤتمرات.



فهد الرشيد، عضو مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي

من جهة ثانية، أبرمت "إعمار المدينة الاقتصادية" مذكرة تفاهم مع شركة "مارس الخليج العربي" بهدف تأسيس مصنع جديد لمنتجات شركة مارس في "مدينة الصناعات المتكاملة" ضمن "مدينة الملك عبد الله الاقتصادية".

دراسة لـ "بوز أند كومباني" حول العمالة في السعودية

أصدر مركز الفكر التابع لـ "بوز أند كومباني" دراسة حول "مواجهة تحدي العمالة في السعودية" تطرقت إلى واقع البطالة وآليات الحل. وأشارت الدراسة إلى أن المملكة تدرك أن مسألة البطالة الوطنية تطرح تحديات. فبحسب التوقعات، سيتخطى تعداد القوة العاملة في المملكة الـ 12 مليون نسمة بحلول العام 2020. وما قد يزيد من هذا التحدي هو أن نسبة البطالة الحالية ارتفعت في صفوف السعوديين إلى أكثر من 10 في المئة، في حين أن القطاع الخاص يستخدم اليد العاملة الأجنبية. أضف إلى ذلك أن البطالة المقنعة تكمن في منشآت عدة من قطاعات مختلفة والتي قد تشهد منافسة أجنبية في السنوات المقبلة جراء تحرير أسواقها.

ونوّهت الدراسة بالخطى الحثيثة التي اتخذتها الحكومة السعودية خلال الأعوام الثمانية الماضية لتحقيق خطط التطور العلمي والاقتصادي. فوضعت وزارة التربية والتعليم خطة عشرية شاملة وطموحة تغطي مستويات التعليم. كما تعمل المملكة حالياً على بناء "جامعة الملك عبد الله للعلوم والتقنية". ومن جهة أخرى بدأت وزارة العمل في وضع وتنسيق الخطط الرامية إلى زيادة مشاركة العمالة الوطنية في سوق العمل وخلق فرص للتوظيف. والواقع أن التطبيق المناسب لهذه الستراتيجيات سيساعد المملكة على مواجهة تحدي العمالة بشكل فعّال.

لكن في المقابل، لفتت الدراسة إلى أنه في المدى القصير، يتوجب على السعودية التركيز على زيادة نسبة مشاركة السعوديين في سوق العمل من خلال تفعيل تلك السوق ووضع أطر تنظيمية مساندة. أما في المديين المتوسط والبعيد، فيمكن للمملكة أن تطلق العنان لخلق فرص العمل من خلال وضع سياسات اجتماعية واقتصادية مترابطة هدفها إصلاح البنية التحتية الاجتماعية وتشجيع نمو القطاع الخاص.

"الزامل للصناعة": 123 مليون ريال أرباح النصف الأول

أعلنت "الزامل للصناعة" نتائجها المالية الأولية للفترة المنتهية في 30 يونيو 2008، وصرح عضو مجلس الإدارة المنتدب المهندس **خالد عبدالله الزامل** أن الشركة حققت أرباحاً صافية بلغت 123,4 مليون ريال سعودي، بعد احتساب مخصصات الزكاة الشرعية، مقارنة بـ 102,7 مليون ريال في الفترة نفسها من العام الماضي، بزيادة 20,2 في المئة، وعزا ذلك إلى ارتفاع مبيعات قطاعات الشركة حول العالم.

وأشار إلى أن الإيرادات الإجمالية للمجموعة بلغت 2293,8 مليون ريال بزيادة 29,3 في المئة عن الفترة نفسها من العام 2007. وكذلك ارتفعت حقوق المساهمين بنسبة 20,8 في المئة لتبلغ 935,2 مليون ريال.

كما بلغت الأرباح التشغيلية للمجموعة خلال الفترة المشار إليها 171,9 مليون ريال مقارنة بـ 146,6 مليوناً في العام 2007، بزيادة 17,2 في المئة.

وبلغت صادرات المجموعة خلال النصف الأول من العام 744,6 مليون ريال سعودي، وهي تمثل 32 في المئة من إجمالي الإيرادات، مع الإشارة إلى أن منتجات الشركة تباع في أكثر من 80 دولة حول العالم.

وعزا **الزامل** "النتائج القياسية الجيدة" التي تحققت، إلى "فوز قطاعات الشركة بالعديد من العقود الكبيرة". وتوقّع "مواصلة النمو في النصف الثاني من العام، خصوصاً أن الشركات الجديدة التي أعلن عنها بدأت في الإنتاج".

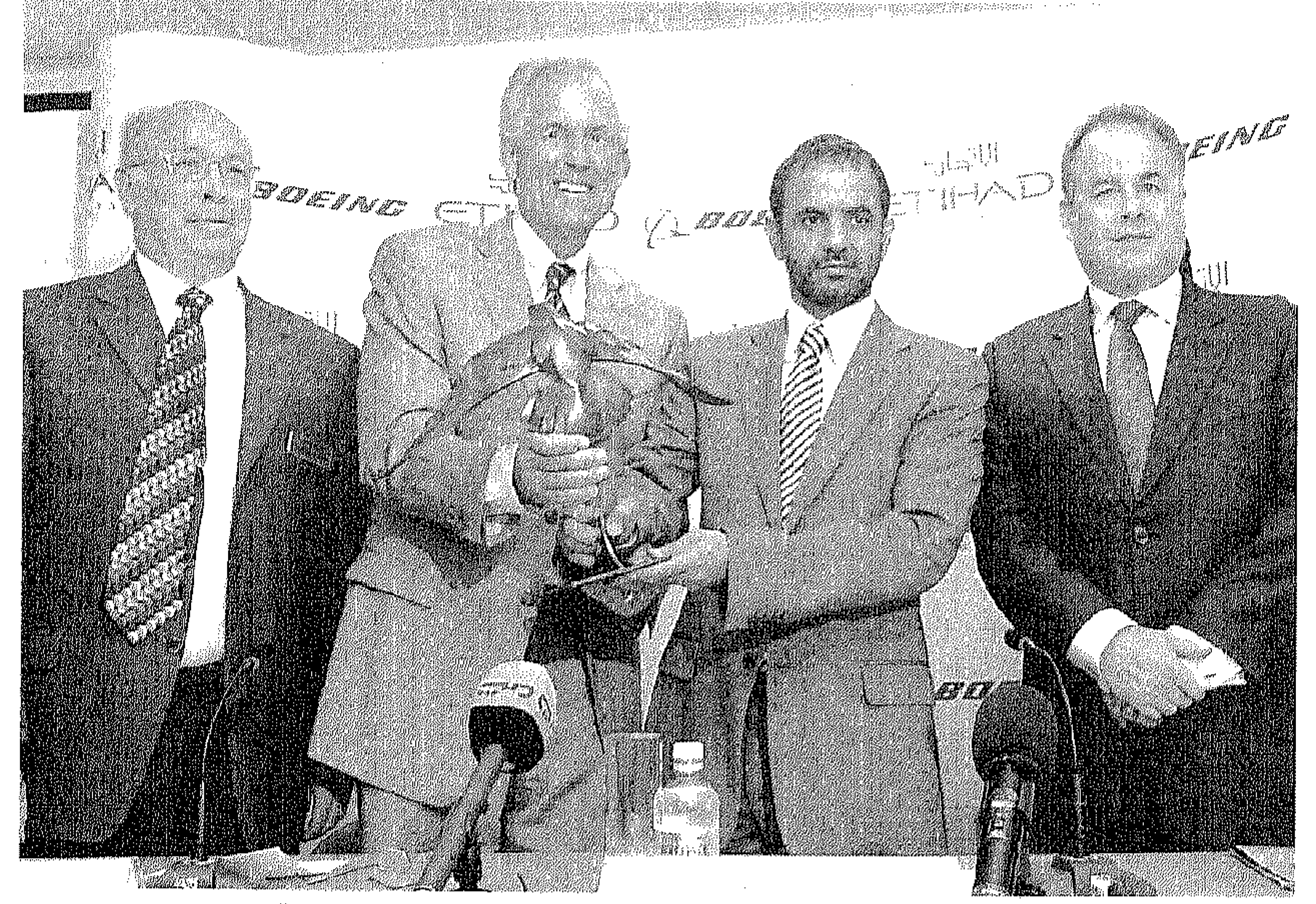
"هدف" و"سعودي أوجيه": اتفاقيتان لتطوير الموارد البشرية

وقّع صندوق تنمية الموارد البشرية (هدف)، ممثلاً بمديره العام **أحمد المنصور الزامل**، اتفاقيتي دعم مع كل من معهد وشركة "سعودي أوجيه"، بهدف توفير 327 فرصة وظيفية فيهما.

جرى توقيع الاتفاقيتين في مقر معهد شركة سعودي أوجيه للتدريب. وقد وقّع الاتفاقية الأولى عن شركة "سعودي أوجيه"، المدير المالي للمجموعة **مازن الحريري**، فيما وقّع الاتفاقية الثانية المتعلقة بمعهد شركة سعودي أوجيه للتدريب مدير عام المعهد **د. عبد الله بن سعد العبيد**.

ويأتي توقيع هاتين الإتفاقيتين في ظل حرص الصندوق على دعم كافة المنشآت وتشجيعها على الإستفادة من الدعم المالي الذي يقدمه الصندوق لتدريب وتأهيل وتوظيف المواطنين لديها، كما تعتبران بمثابة دعوة لمنشآت القطاع الخاص للإستثمار في مراكز ومعاهد تدريبية متخصصة تلبي حاجات سوق العمل وتكون رافداً للكفاءات الوطنية عالية التأهيل،

"الاتحاد للطيران":
205 طائرات بـ 43 مليار دولار



توقيع الصفقة مع "بوينغ"، وبدا من اليسار: سكوت كارسون، جيم ماك نيرتي، الشيخ أحمد بن سيف آل نهيان، وجيمس هوغن

أبرمت "الاتحاد للطيران"، الناقل الوطني لدولة الإمارات العربية المتحدة، صفقة شراء 205 طائرات مع شركتي "ايرباص" و"بوينغ"، بقيمة إجمالية تصل إلى 43 مليار دولار. وهذه الصفقة اعتبرت الأكبر في معرض فارنبرو الجوي العالمي في المملكة المتحدة.

تشمل الصفقة شراء مؤكداً لـ 100 طائرة، وخيارات واسعة لطلب 55 طائرة، وحقوق شراء لـ 50 طائرة. ونصت على بدء التسليم في العام 2011، ولغاية العام 2020.

وأعلنت "الاتحاد للطيران"، عبر رئيس مجلس إدارتها د. الشيخ أحمد بن سيف آل نهيان ورئيسها التنفيذي **جيمس هوغن** عن الصفقتين في اليوم الأول من معرض فارنبرو. وتم التوقيع على الصفقتين بشكل منفصل مع كل من الرئيس والرئيس التنفيذي لشركة "بوينغ" **ماك نيرني**، والرئيس والرئيس التنفيذي لـ "إيرباص" **توم أندرس**.

وتشمل الصفقة مع "إيرباص"، شراء 20 طائرة من طراز A 23، يجري النقاش حول تحديد نوع المحرك، و25 طائرة من طراز A350 مزودة بمحركات "رولز رويس ترنت أكس دبليو بي"، و10 طائرات إيرباص من طراز A380، يجري النقاش حول تحديد نوع محركاتها.

وتشمل الصفقة أيضاً خيارات واسعة لشراء 35 طائرة من طراز A230، و10 طائرات من طراز A350، و5 طائرات من طراز A380، إلى حقوق إضافية لشراء 15 طائرة من طراز A230، و15 طائرة من طراز A350، و5 طائرات من طراز A380.

وتشمل الصفقة مع "بوينغ" شراء مؤكداً لـ 35 طائرة من طراز 787، يجري النقاش حول نوع محركاتها، و10 طائرات من طراز777–300 مزودة بمحركات جنرال الكتريك.

كما تشمل خيارات واسعة لشراء 25 طائرة من طراز 787، و10 طائرات أخرى من طراز 777، إضافة إلى حقوق شراء 10 طائرات من طراز 787 و5 طائرات من طراز 777.

وتحدث الشيخ **أحمد بن سيف آل نهيان** عن "قصة نجاح "الاتحاد للطيران"، المميزة بكل المقاييس". وقال إن الشركة "حققت إنجازاً كبيراً وفاعلاً لم يتحقق من قبل في تاريخ شركات الطيران".

وأضاف: "لقد فاجأنا وفي وقت قصير العالم بالموارد الوفيرة والطموح العالي، وها نحن اليوم ننجز صفقة شراء مهمة تتناسب وطموحاتنا الكبيرة"، معتبراً "أن الصفقة تأتي منسجمة تماماً مع خططنا الستراتيجية المستقبلية، وشبكتنا المتنامية، وتحقق آمالنا في تقديم أبو ظبي إلى العالم".

وقال الرئيس التنفيذي لـ "الاتحاد للطيران" **جيمس هوغن**: إن الصفقة "تعكس قوة ومتانة اقتصاد أبوظبي ودور "الاتحاد للطيران" الحيوي فيها، في الحاضر وفي تطلعات ورؤى المستقبل". وقال: "تشهد أبوظبي حالياً حجم استثمارات ضخمة متمثلة بمشاريع عملاقة وبنى تحتية حديثة بقيمة تصل في غضون السنوات الـ10 المقبلة إلى 200 مليار دولار". مشيراً إلى "خطوات طموحة لتعزيز السياحة ودفع عجلة التنمية في قطاع البناء والتعمير".

وأضاف **هوغن**: "ينسجم طلب الشراء مع النمو المتواصل في منطقة الشرق الأوسط، حيث تمثل أبوظبي موقعاً مثالياً، وتلعب "الاتحاد للطيران" دوراً محورياً كجسر جوي فاعل لحركة الطيران العالمي بين الشرق والغرب وتقدم أفضل وأسرع الخيارات لمسافري الحركة العابرة والشحن على حد سواء".

وأشار إلى أن اختيار هذا النوع من الطائرات "يعكس حرص الشركة على تشغيل أسطول أكثر فاعلية من الناحية البيئية في العالم"، وقال إن الطائرات ستزوّد بمحركات رولز رويس وجنرال الكتريك. ■

موريتانيا: حكومة جديدة برئاسة الواقف وولد التاه وزيراً للاقتصاد والمالية



الوزير الاول يحيى ولد احمد الواقف



د. سيدي ولد التاه

انتهت الأزمة الحكومية في موريتانيا بإعلان الرئاسة الموريتانية عن تشكيل حكومة جديدة برئاسة **يحيى ولد احمد الواقف**، منتصف يوليو الماضي، وهي الحكومة الثالثة منذ تولي الرئيس الموريتاني **سيدي محمد ولد الشيخ عبد الله** مقاليد السلطة في أبريل 2007.

وكان **ولد أحمد الواقف** عيّن رئيساً للحكومة مطلع شهر مايو الماضي خلفاً لـ **الزين ولد زيدان**، وقدم تشكيلة حكومية واجهت معارضة شديدة ولم تعمر أكثر من 50 يوماً. واضطر بعدها إلى تشكيل حكومة جديدة سيطر فيها ما يعرف بالحزب الحاكم على معظم المقاعد، فيما خرجت أحزاب المعارضة وعدد من الوزراء الذين أثار توزيرهم في التشكيلة السابقة لغطاً وممانعة من أطراف عدة في موريتانيا.

دخل في التشكيلة الجديدة 12 وزيراً للمرة الأولى، فيما احتفظ 18 وزيراً بمناصبهم، ولم يطرأ تغيير كبير في وزارات الخدمات باستثناء التغيير الأبرز في وزارة الاقتصاد والمالية التي تولاها **د. سيدي ولد التاه**، الذي كان يشغل منصب مستشار رئيس الحكومة منذ نحو سنة.

ويعلّق المراقبون أهمية على تشكيل الحكومة لإنهاء الأزمة السياسية التي عصفت بموريتانيا في الأشهر الأخيرة، وكادت تؤثر سلباً على مناخ الاستثمار الذي شهد تحسناً كبيراً في السنة الماضية، بالتزامن مع تحرك موريتاني نحو المستثمرين في البلدان العربية والأجنبية، ونتج عنه الإعلان عن استثمارات كبيرة وعن نوايا استثمارية من قبل الإمارات وقطر والكويت والسعودية.

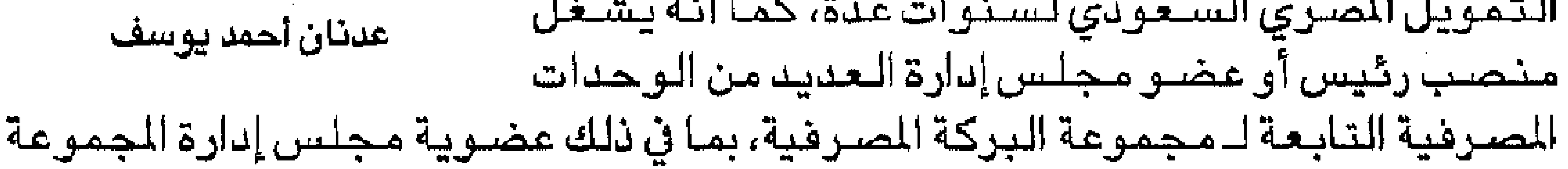
عدنان أحمد يوسف رئيساً لمجلس إدارة بنك التمويل المصري السعودي



عدنان أحمد يوسف

انتخب مجلس إدارة بنك التمويل المصري السعودي، إحدى الوحدات المصرفية التابعة لـ مجموعة البركة المصرفية، الرئيس التنفيذي للمجموعة **عدنان أحمد يوسف** رئيساً لمجلس إدارة البنك، خلفاً لـ **محمود جميل حسوبة** بعد انتهاء الدورة السابقة لمجلس الإدارة.

وكان **يوسف** يشغل منصب نائب رئيس مجلس إدارة بنك التمويل المصري السعودي لسنوات عدّة، كما أنه يشغل منصب رئيس أو عضو مجلس إدارة العديد من الوحدات المصرفية التابعة لـ مجموعة البركة المصرفية، بما في ذلك عضوية مجلس إدارة المجموعة نفسها.



وفي المناسبة قال **يوسف**: "يشهد بنك التمويل المصري السعودي في الوقت الحاضر سلسلة من التحديثات التي تطاول إداراته المختلفة، وبُنيته التشغيلية والتقنية، علاوة على تعزيز موارده الرأسمالية وتنويع مصادر دخله. ويعتزم البنك قريباً التوسّع في شبكة فروعه، بافتتاح 5 فروع جديدة ليصل العدد إلى 22 فرعاً. وسيستمر في زيادة عدد مكاتب استبدال العملة بافتتاح مكاتب جديدة. وفي الوقت نفسه سيواصل البنك تطوير نظام الحاسب الآلي الذي سيربط جميع الفروع على شبكة الحاسب، وطرح خدمات بطاقات الخصم المباشر، والبطاقة المدفوعة مقدماً، وبطاقة ماستر كارد الائتمانية، وخدمات أخرى".

وأضاف **يوسف**: "لقد ارتفع صافي الدخل التشغيلي للبنك بنسبة 92 في المئة خلال الفصل الأول من العام 2008، وذلك مقارنةً مع الفترة نفسها من العام 2007، ليبلغ 8,39 ملايين دولار؛ كما ارتفع مجموع الموجودات بنسبة 37 في المئة لتصل إلى 1,82 مليار دولار في نهاية مارس 2008. وقد ذهبت هذه الزيادات بالتوسّع في التمويلات بمختلف أشكالها التي ارتفعت بنسبة 22 في المئة، كما الاستثمارات التي زادت بنسبة 124 في المئة خلال مارس 2008. أمّا حقوق المساهمين، فقد تعزّزت بقوة وبنسبة 35 في المئة ليبلغ مجموعها 128,3 مليون دولار نهاية مارس 2008 بعد تقديم القرض المساند من قبل المجموعة".

يذكر أنّ بنك التمويل المصري السعودي بدأ عملياته خلال شهر مارس من العام 1980، وهو مدرج في بورصة القاهرة، كما أنه أحد البنكين الإسلاميين الوحيدين في مصر.

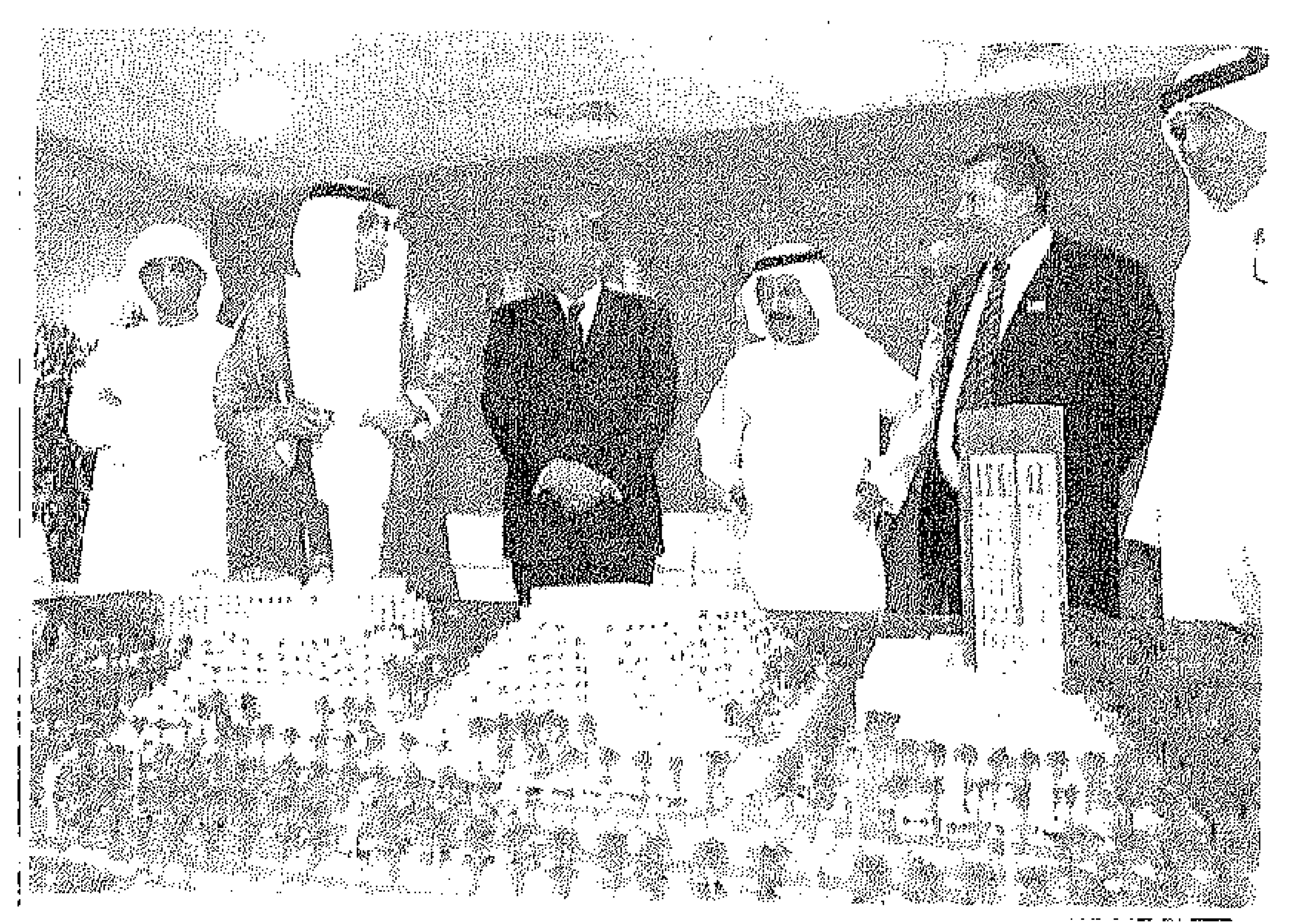
المصراتي مديراً عاماً للاتحاد العام للغرف الليبية

تبوأ **د. محمد علي حويل المصراتي** منصب المدير العام للاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة في الجماهيرية الليبية.

وكان **د. المصراتي** شغل قبل ذلك العديد من المناصب أبرزها: أمين ثالث في وزارة الوحدة والخارجية الليبية، أمين لجنة الحدود الإقليمية الليبية، نائب المندوب الدائم لليبيا لدى جامعة الدول العربية في تونس، مسؤول ملفات العمل الاقتصادي في المندوبية الليبية لدى جامعة الدول العربية، مسؤول الملف الاقتصادي والمقاطعة للجامعة العربية في رومانيا، مدير ثان في مكتب الأمين العام لجامعة الدول العربية، رئيس البعثة الديبلوماسية لجامعة الدول العربية في إيطاليا والفاتيكان، مدير إدارة البحوث والدراسات في قطاع الأمن القومي العربي في الجامعة العربية، ومدير إدارة مجلس السلم والأمن العربي في الجامعة العربية.

ويحمل **د. المصراتي** دكتوراه في العمل العربي المشترك، وماجستير في العلاقات الدولية من جامعة بوتلاند في أميركا في العام 1977، وإجازة في الآداب من جامعة بنغازي العام 1970.

سعود بن صقر القاسمي يدشن مركز المبيعات لمشروع "باب البحر"


الشيخ سعود يطلع على مجسّم المشروع

دشن ولي العهد ونائب حاكم رأس الخيمة الشيخ سعود بن صقر القاسمي، مركز المبيعات الخاص بمشروع "باب البحر"، الذي تبلغ قيمته 1,2 مليار درهم إماراتي. وقام القاسمي يرافقه الرئيس التنفيذي لـ"هيئة رأس الخيمة للاستثمار"، رئيس مجلس إدارة "ركين"، خاطر مسعد، بوضع حجر الأساس للمشروع الذي يعدّ الأول في جزيرة المرجان الذي يتم تطويره من قبل "ركين".

وأكد القاسمي أن "باب البحر" يمثل بداية مرحلة جديدة في مسيرة تطوير عدد من المشاريع التي تلبي متطلبات الحياة العصرية في رأس الخيمة، وهو أحد المشاريع الستراتيجية التي تعزز مكانة الإمارة كوجهة تجارية وترفيهية على مستوى الشرق الأوسط. ويعتبر "باب البحر" المشروع الأول ضمن عدد من المشاريع في جزيرة المرجان، الأمر الذي يجعله عاملاً رئيسياً في استقطاب اهتمام أكبر لهذا المشروع الخاص وغيره من المخططات العقارية المتميزة في رأس الخيمة.

من جهته، قال مسعد: "إن "باب البحر" يلعب دوراً مهماً في تحقيق التنمية الإقتصادية الشاملة على مستوى الإمارة، وخاصة في ما يتعلق بقطاع السياحة الذي يشهد معدلات نمو سريعة وهو يشكل مبادرة مهمة ضمن برامج التطوير الصناعي والتجاري التي تقوم بها هيئة رأس الخيمة للإستثمار".

ويتوقع انتهاء العمل في هذا المشروع بحلول الربع الثاني من العام 2010، حيث سيضم 5 أبنية سكنية بنظام التملّك الحر. وتتضمن المرافق الرئيسية مسابح ونادياً رياضياً ومناطق مخصصة لألعاب الأطفال.

تبلغ التكلفة الإجمالية لجزيرة المرجان نحو 1,8 مليار دولار، وتتألف من أربع جزر مرجانية سيبنى عليها منازل مائية وفلل عائمة وفنادق ومنتجعات ومراكز رياضية ومساحات تجارية.

مجلس تنفيذي جديد للقيادات العربية الشابة في الإمارات


د. عمر بن سليمان

تعهد المجلس التنفيذي المنتخب حديثاً لفرع منظمة القيادات العربية الشابة (YAL) في دولة الإمارات العربية المتحدة ببذل أقصى الجهود من أجل رصد القيادات الشابة الواعدة من أصحاب الكفاءات في دولة الإمارات ورعايتها وتدريبها وتطويرها. وجاء ذلك أثناء حفل استقبال أقيم في مركز دبي المالي العالمي، قدّم خلاله الرئيس التنفيذي لمنظمة القيادات العربية الشابة عاصم كابش المجلس التنفيذي الجديد إلى نخبة من الحضور ضمت أعضاء المنظمة وكبار المسؤولين الحكوميين وقادة الشركات.

وكان قد فاز بانتخابات فرع المنظمة في دولة الإمارات كل من الشيخ سلطان القاسمي (رئيساً لمجلس الإدارة)، منى القرق (نائباً لرئيس مجلس الإدارة)، محمد سليمان (مسؤولاً مالياً)، بلسم الخليل (أميناً للسر)، وعبد الله بن سوقات، ومحمد خمّاس، وغازي عطا لله (أعضاء).

وبالمناسبة، قال رئيس مجلس إدارة منظمة القيادات العربية الشابة، محافظ مركز دبي المالي العالمي، د. عمر محمد أحمد بن سليمان: "في ضوء النمو الاقتصادي الكبير الذي تشهده المنطقة، فإنه من المحتم أن يساهم جيل الشباب بشكل أكبر في عملية التطوير الجارية. وكلنا ثقة بأن المجلس الجديد لفرع "القيادات العربية الشابة" في دولة الإمارات سيدعم جهود المنظمة والتزامها المتجدد بتمكين القادة الشباب وتوسعة نطاق الفرص المتاحة أمامهم للمشاركة في عملية التنمية في العالم العربي".

"الدانوب" تستثمر 50 مليون درهم في قطاع الألمنيوم والزجاج


رئيس مجلس إدارة "الدانوب" رزوان ساجان

أعلنت "الدانوب لمواد البناء" عن خطط لاستثمار نحو 50 مليون درهم إماراتي في مجال تصنيع الألمنيوم والزجاج بحلول العام المقبل، حيث تتوقع الدراسات نمو حجم إنتاج الألمنيوم في الإمارات ليتخطى 2,5 مليون طن متري بحلول العام 2010. وتستهدف الشركة الاستفادة من ارتفاع أسعار الألمنيوم في دبي، التي سجلت أسعاراً قياسية، إذ زادت بنسبة 23 في المئة خلال الربع الأول من العام الجاري، مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي.

وتعدّ "الدانوب" من أكبر شركات البناء في دولة الإمارات، وموزعاً لأهم العلامات التجارية العالمية لألواح الألمنيوم المركّبة وصفائح ولدائن الألمنيوم، كما تعمل الشركة على توريد مجموعة واسعة من منتجات الزجاج المعماري التي تشتمل على "سانت غوبان" و"غارديان" و"غلافيربيل". وتعمل الشركة على الإستثمار في وحداتها المخصصة لمعالجة الزجاج، بما فيها الزجاج المزدوج ومعالجة الأطراف والسفع الرملي، بهدف رفع مستوى معايير الجودة لمنتجاتها.

"المملكة القابضة":
223,6 مليون دولار أرباح النصف الأول


الأمير الوليد بن طلال

أكّد الأمير **الوليد بن طلال**، رئيس مجلس إدارة شركة المملكة القابضة، على ثقته بمستقبل الشركة الإيجابي، مُنوّهاً بأنه على الرغم من كون أسواق المال العالمية تمرّ بأوقات صعبة، إلاّ أن قوة "المملكة القابضة" بمديريها التنفيذيين ما زالت مُصمّمة على تحديد الفرص الاستثمارية التي ستزيد من قيمة حقوق المساهمين من حيث العوائد الحالية والقيمة على المدى البعيد.

وأعلنت الشركة عن تحقيق أرباح بلغت 223,6 مليون دولار خلال النصف الأول من العام الحالي بزيادةٍ 15,1 في المئة عن الفترة نفسها من العام الماضي، حيث ساهمت الإيرادات الناتجة عن استثمارات الشركة في السوق المحلية بالتقليل من انخفاض التوزيعات من الاستثمارات الأجنبية. كذلك تمكّنت الشركة من المحافظة على أهدافها المتوقعة في القطاع الفندقي، كما استمرت في تطوير استثماراتها العقارية في الرياض وجدّه، وزادت استثماراتها في شركة التصنيع بمبلغ 80 مليون ريال من خلال اكتتابها في أسهم حقوق الأولية، بالإضافة إلى شراء أسهم إضافية في المجموعة السعودية للأبحاث والتسويق بمبلغ 188 مليون ريال، إلى جانب زيادة استثماراتها في شركة "ناس" للطيران بنحو 1,3 مليار ريال.

انطلاقة "أديم المالية"


د. محمد عبدالعزيز العلوش

صرح رئيس مجلس إدارة الشركة الأولى للاستثمار **د. محمد عبدالعزيز العلوش** أن شركة أديم المالية قد حصلت مُؤخراً على ترخيص بممارسة نشاطها من هيئة سوق المال السعودية، لافتاً إلى أن نشاط "أديم" يقوم على إدارة الأصول بأنواعها وفق أحكام الشريعة الإسلامية، "حيث ستركز بصفة خاصة على الصناديق الاستثمارية في مختلف القطاعات، وذلك بترتيب وإدارة صناديق استثمارية عقارية وصناديق الأسهم والعمل على تسويقها لدى المستثمرين، مقابل رسوم إدارة الصناديق والمشاركة بالأرباح. كما ستقدم الشركة خدمات إدارة المحافظ الاستثمارية من خلال إدارة الفوائض المالية للعملاء في سوق الأسهم السعودية، مع تقديم خدمات الحفظ للأوراق المالية في الأسواق الخليجية".

وتملك "الأولى للاستثمار" 40 في المئة من رأس مال شركة "أديم المالية" البالغ 60 مليون ريال سعودي.

وذكر **العلوش** أن تأسيس الشركة الجديدة يأتي وفقاً لستراتيجية "الأولى للاستثمار" القائمة على تنويع الاستثمارات قطاعياً وجغرافياً ضمن مخاطر مقبولة.

"أسترا":
أموال الاكتتاب للتوسّع

كشف المدير التنفيذي لمجموعة "أسترا" الصناعية **خالد القويز**، عن عزم المجموعة تنمية أعمالها عبر تأسيس كيانات حديثة والدخول إلى أسواق جديدة، وذلك من خلال استخدام متحصلات اكتتاب الشركة الذي تمّ مؤخراً، حيث تمّ طرح 22,2 مليون سهم من رأس مال المجموعة للاكتتاب العام، بواقع 11 مليون سهم جديد بالإضافة إلى 11,1 مليون سهم من أسهم المؤسسين، ما يرفع رأس مال المجموعة من 63 مليون سهم إلى أكثر من 74 مليوناً.

وتعمل "أسترا"، من خلال الشركات المملوكة لها بالكامل، في عدد من المجالات؛ منها صناعة المنتجات الدوائية عن طريق شركة "تبوك" الدوائية، ومجموعة الملونات البلاستيكية والمّضافات الخالية من الغبار ومركبات اللدائن الحرارية عن طريق شركة "أسترا بوليمرز"، وإنتاج الأسمدة الكيميائية والمبيدات الحشرية والزراعية عن طريق شركة "أسترا كيم"، وإنتاج المباني الحديدية الجاهزة والهياكل الحديدية بواسطة شركة المصنع العالمي لأنظمة المباني، بالإضافة إلى إنتاج وتوزيع ألياف البوليستر والبطانيات والوسائد عن طريق الشركة العربية للأغطية والوسائد.

مجموعة الراجحي للإستثمار
تتملك "كور للإنشاءات"

أعلنت مجموعة الراجحي للإستثمار عن تملكها لحصة الأغلبية في "شركة كور للإنشاءات" في دبي. وستوفر هذه الخطوة دخولاً سلساً لمجموعة الراجحي إلى قطاع الإنشاءات المتخصصة في المباني الحديدية، والذي تنشط فيه شركة "كور للإنشاءات".

كما ستُوفر هذه الصفقة العديد من الفرص لشركة "كور للإنشاءات"، منها الحصول على الدعم الستراتيجي والإداري في مجال إدارة المشاريع، إضافة إلى التوسع الجغرافي السريع والحصول على فرص أكبر في مجال تنفيذ المشاريع الإنشائية العملاقة في أسواق المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة.

مؤسسة الاستثمار الخاص لما وراء البحار تخصص 250 مليون دولار للقروض العقارية في الأردن

خصصت مؤسسة الاستثمار الخاص لما وراء البحار (OPIC) نحو 250 مليون دولار، لتمويل تسهيلات قروض جديدة لـ 3 بنوك أردنية لتمكينها من تقديم قروض عقارية طويلة الأجل لذوي الدخل المتدني، بهدف مساعدة الأردن على تنفيذ المبادرة الوطنية للإسكان.

واستضاف وزير الأشغال العامة والإسكان الأردني المهندس **سهل المجالي** في مبنى الوزارة مراسم التوقيع على مذكرة التفاهم ما بين الرئيس التنفيذي لمؤسسة (OPIC) **روبرت موزباكر** وكلاً من مساعد الرئيس التنفيذي للبنك العربي **ميشيل العقاد** والرئيس التنفيذي لبنك الإسكان للتجارة والتمويل **شكري بشارة** ورئيس مجلس إدارة بنك القاهرة عمّان **خالد المصري** والرئيس التنفيذي لمؤسسة الإسكان التعاوني (CHF) **مايكل دويل**.

من خلال تلك التسهيلات، ستوفّر مؤسسة الاستثمار الخاص لما وراء البحار (OPIC) مبلغاً يصل قدره إلى 100 مليون دولار للبنك العربي، ومبلغاً مماثلاً لبنك الإسكان للتجارة والتمويل، إضافة إلى نحو 50 مليون دولار لبنك القاهرة عمّان. وستستخدم هذه البنوك الأموال لتمويل قروض عقارية مدتها 25 عاماً بفائدة ثابتة لذوي الدخل المتدني في الأردن مرتبطة بالمبادرة الوطنية للإسكان التي أطلقها الملك **عبدالله الثاني** بهدف بناء 20 ألف مسكن كل عام على مدى الأعوام الخمسة المقبلة.



من اليسار: موزباكر يوقّع مذكرة التفاهم مع شكري بشارة، ويبدو وقوفاً الوزير المجالي (من اليمين) والقائم بأعمال السفارة الأميركية في عمّان دانييل روبنستين

وأوضح موزباكر أن "تسهيلات القروض التي توفّرها مؤسسة (OPIC) ستؤسّس لنهج مبني على "أفضل الممارسات" في مجال القروض العقارية وفقاً لنسب محددة تربط ما بين القرض وقيمة المسكن والدخل الشهري للأسرة على أن لا تزيد قيمة القسط الشهري للقرض على 30 إلى 40 في المئة من الدخل الشهري للأسرة".

"المصرية الكويتية القابضة": وإنشاء شركة للنقل النهري

تدرس الشركة المصرية الكويتية القابضة بيع 20 في المئة من امتياز التنقيب في منطقة شمال شدوان في خليج السويس، مقابل 100 مليون دولار لصالح شركة بريتش المحدودة الأوسترالية.

وكانت "المصرية الكويتية القابضة" حصلت على حق الامتياز من الهيئة المصرية العامة للبترول. ويستلزم إتمام الصفقة الحصول على موافقة الهيئة رسمياً. وبمقتضى هذه الصفقة يتوزع هيكل ملكية الامتياز بعد البيع، بواقع 50 في المئة لشركة "بريتش بترليوم" البريطانية، و30 في المئة لشركة "تراي أوشن"، التي تمتلك "المصرية الكويتية القابضة" حصة حاكمة فيها تبلغ 76,8 في المئة، و20 في المئة للشركة الأوسترالية. وكانت "القابضة المصرية الكويتية" حصلت مؤخراً على تنازل الشريك الرئيسي، "بريتش بترليوم" البريطانية، عن حقه في شراء الحصة لصالح الشركة الأوسترالية.

من جهة أخرى، تدرس "المصرية الكويتية القابضة" إنشاء شركة خاصة للعمل في قطاع النقل النهري، حيث تعتزم دخول هذا المجال الاستثماري الجديد على خلفية القرارات الحكومية الأخيرة الخاصة بطرح 6 موانئ نهرية، تتوزّع على مناطق القاهرة والدقهلية والإسكندرية وقنا وسوهاج وأسيوط، على المستثمرين لإمكانية استخدامها كموانئ نهرية بنظام حق الانتفاع لفترة محدودة تؤول بعدها إلى الحكومة.

"بلتون" تطلق صندوقين في مصر والخليج

وقّعت شركة بلتون للاستثمار المباشر اتفاقية شراكة مع شركة Sigefi private Equity التابعة لمجموعة Siparex الفرنسية، لتأسيس صندوق استثمار مباشر لتمويل الشركات صغيرة ومتوسطة الحجم في مصر ودول الخليج العربي. يبلغ رأس مال الصندوق 150 مليون دولار عند تأسيسه، وسيتفرع في ما بعد إلى صندوقين: الأول، بقيمة 100 مليون دولار للعمل في السوق المصرية؛ والثاني بمبلغ 50 مليوناً للعمل في منطقة الخليج العربي.

وقال العضو المنتدب لـ"بلتون للاستثمار المباشر" **د. عبدالمنعم عمران**: "إن الشركات الصغيرة والمتوسطة في مصر تساهم بشكل متنام في الناتج المحلي الإجمالي، كما تمثل الشركات المماثلة ذات الطابع العائلي جزءاً كبيراً من اقتصادات دول الخليج العربي، وما تحتاج إليه هذه المؤسسات هي الخبرة الفنية والإدارية، وكذلك الملاءة المالية. وتستهدف "بلتون" من الاستثمار في هذا القطاع تحسين مستوى الأداء وتعظيم العائد منه سواء للشركات أو الاقتصاد الكلي في الأسواق العاملة فيها، ما ينعكس على أداء الصندوق وعلى العائد للمستثمرين فيه".

"العرفة" تتجه للاستحواذ على شركات بريطانية جديدة

كشف رئيس مجلس إدارة شركة العرفة للاستشارات والاستثمارات د. **علاء عرفه** أن ربحية الشركة لن تتأثر بقرارات الحكومة المصرية الأخيرة الخاصة بزيادة أسعار الطاقة وفرض ضرائب على المصانع العاملة بنظام المناطق الحرة. وقال: "إن تكلفة الطاقة تمثل 4 في المئة فقط من إجمالي التكلفة الإنتاجية، كما أن الشركة تتمتع بجميع مزايا الإعفاءات الضريبية للمناطق الحرة، إضافة إلى وجود اتفاقية مبرمة مع الحكومة حول الاسترداد الضريبي للتصدير حتى العام 2013". وأشار أيضاً إلى أن الشركة لم تتأثر بعدم استقرار سعر الدولار، لتوقيعها اتفاقية مع مختلف الأسواق الأوروبية والأميركية تقضي بتثبيت سعر الدولار في تعاملات الشركة عند 588 قرشاً للدولار، الأمر الذي يؤكد عدم المساس بالربحية.

وأوضح **عرفه** أن الشركة تدرس حالياً كيفية التعامل مع حالة الهبوط التي تعاني منها الأسواق الأوروبية والأميركية، الأمر الذي أدى إلى تراجع حجم المبيعات بنسبة 4 في المئة لتصل إلى 85 مليون جنيه إسترليني بدلاً من 89 مليوناً العام الماضي. وقال: "إن الشركة تتجه للتوسع في عمليات الاستحواذ على شركات بريطانية جديدة بقيم منخفضة، مستفيدة من حالة الركود هناك، وذلك بهدف جني أرباح عند عودة السوق إلى الصعود، خصوصاً أن الشركة في وضع مالي جيد حالياً يؤهلها إتمام صفقات في أوقات قياسية وبأسعار جيدة".

بنك الكويت والشرق الأوسط يتحول إلى "إسلامي"



حمد المرزوق

وافق مساهمو بنك الكويت والشرق الأوسط على تحويل نشاط البنك للعمل وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية، بعد حصوله على موافقة رسمية من بنك الكويت المركزي في يونيو الماضي. وقال رئيس مجلس إدارة البنك **حمد المرزوق**: "إن البنك سيلتزم بالمهلة المحددة من قبل البنك المركزي للانتهاء من جميع الإجراءات المتعلقة بالتحول للعمل وفق الشريعة خلال عام، بيد أن البنك لا يستطيع فعلياً ممارسة الأنشطة المصرفية الإسلامية إلا بعد قيده في سجل البنوك الإسلامية لدى البنك المركزي، أي بعد مواءمة جميع الأصول مع الشريعة الإسلامية. ومن ضمن مهلة العام الممنوحة من قبل البنك المركزي، هناك فترة خارجة عن إرادة البنك وهي الفترة المنتظرة حتى صدور المرسوم الأميري بالتحول. ويتم حالياً حصر أصول البنك، تمهيداً لتحويلها لتتواءم مع الشريعة الإسلامية ووضع آليات أخرى لتلك التي تصعب مواءمتها".

وأشار **المرزوق** إلى أن "قرار التحول اتخذ بناء على توجهات موجودة لدى المساهمين وعملاء البنك، ولمواكبة التطورات المصرفية محلياً وإقليمياً وعالمياً، لاسيما أن العديد من البنوك العالمية حرصت على أن يكون لها نشاط مصرفي متفق مع أحكام الشريعة الإسلامية". وقال: "من شأن هذا التحول أن يمنح البنك ميزة تنافسية من خلال استقطاب شريحة أوسع من العملاء الراغبين في التعامل مع المصارف الإسلامية".

وقالت وكالة التصنيف الائتماني "موديز" إن بإمكان بنك الكويت والشرق الأوسط، بمجرد الانتهاء من التحويل، أن يستعيد موقعه في سوقه المحلية، وبإمكانه أن يصبح ثاني أكبر البنوك الإسلامية في الكويت.

مستثمران لبنانيان يقودان شراء مبنى في برلين... وصفقات مقبلة

كريم سلامة



كريم سنو

أبرمت شركة "ريل برلين" المملوكة لعدد من المستثمرين اللبنانيين والسعوديين، أول صفقة عقارية في العاصمة الألمانية التاريخية، مدشنة وجودها المباشر في هذه السوق بعد دراسات واستطلاعات ميدانية دامت أكثر من عام.

تضمنت الصفقة، التي يتم حالياً تسجيلها حسب الأصول في الدوائر العقارية الألمانية، شراء مبنى كاملاً في شارع نيبور الرئيسي الموازي لشارع كورفور ستاندام المشابه لمنطقة الشانزليزيه "Champs Elisée"، الشهيرة في قلب باريس.

ويتولى إدارة شركة "ريل برلين" المستثمران اللبنانيان **كريم سلامة وكريم سنو**، كما يساهمان في رأس مالها إلى جانب مستثمرين لبنانيين وسعوديين، بينهم عدد من المصرفيين ورجال أعمال.

وعلم أن قيمة الصفقة ناهزت الـ5 ملايين يورو، وهي الأولى من صفقات عدة يتم التفاوض عليها ضمن توجه استراتيجي للمساهمين بضخ استثمارات عقارية إضافية في هذه السوق الواعدة.

وعلم أيضاً، أن مساهمي "ريل برلين" يدرسون حالياً صفقات مماثلة في قلب المدينة الألمانية. كما بدأت الإدارة بالتحضير لإطلاق صندوق خاص للاستثمار العقاري في برلين تبلغ قيمته نحو 15 مليون يورو، على أن يتم تأسيس شركة خاصة مستقلة لكل عقار مبني يتم تملكه.

وصنّف كريم سلامة الصفقة بالممتازة قياساً بالأسعار الرائجة للعقارات في برلين، وأكثر من ممتازة قياساً بأسعار العقارات في المدن الأوروبية الكبرى.

وأوضح سلامة، الذي يشغل أيضاً منصب نائب رئيس ومدير عام مجموعة الأهلي الاستثمارية، "أن التوجه للاستثمار العقاري في برلين تمّ بناء على دراسات معمقة أظهرت مميزات نوعية للتوظيف العقاري في هذه المدينة الألمانية العريقة".


www.speedcarseries.com
Terrien
Union Properties
www.up.ae
THEME PARK
تجارب تتخطى حدود الترفيه
إن أي تجربة فريدة تعيشونها، تنعكس آثارها عليكم بوضوح. نحن في الإتحاد العقارية نتطلع إلى إضفاء مزيد من الأجواء المتعة على الأنشطة الترفيهية من خلال منحكم تجارب لا تنسى، بل تتخطى حدود الترفيه. وبينما نطور مشاريع مميزة مثل دبي أوتودروم، المجمع الترفيهي "F1-X"، دبي، الفنادق وغيرها، نضع نصب أعيننا توفير أقصى حدود التشويق والتسلية والضيافة على نحو يروق لجميع الأذواق.
هذه الدقة في التفاصيل انعكست بوضوح تام من خلال مشاريعنا السكنية والتجارية والترفيهية المبتكرة التي طورناها على مدى عقدين من الزمن. وفي إطار جهودنا المتواصلة لإرساء معايير أرفع مستوى، نلتزم دوماً بتوفير خدمات تحاكي طموحاتكم وتفوق توقعاتكم.
up
PJSC
الإتحاد العقارية
ص.ب. ٢٤٦٤٩، دبي، الإمارات العربية المتحدة
هاتف: ٩٧١+ (٤) ٨٨٥ ١٥٥٥
www.up.ae

رئيس الوزراء المهندس نادر الذهبي:
الأردن قدّم نموذجاً في الإصلاح

تمّ تكليفه لرئاسة مجلس الوزراء قبل أقل من عام ليكون الرجل المناسب في المرحلة المناسبة التي تحمل عناوين عدة، أبرزها تعظيم المنجزات الاقتصادية وتحويل الأردن إلى بيئة نموذجية للاستثمار والأعمال.

فرئيس الوزراء الأردني المهندس نادر الذهبي جاء إلى رئاسة الحكومة من باب الاقتصاد ومن مواقع سابقة تولى مسؤولياتها بنجاح، بدءاً من سلاح الجو مروراً بالخطوط الملكية الأردنية فوزيراً للنقل، وصولاً إلى منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة التي حقق فيها نجاحاً لافتاً من حيث حجم الاستثمارات التي تم استقطابها إلى منطقة العقبة الواعدة.

فالرئيس نادر الذهبي ذو تجربة طويلة ومتنوعة في المجالين الاقتصادي والاستثماري، يتقن لغة المستثمرين ويتفهم شؤونهم وشجونهم، ويعرف كيف يتعاطى مع مطالبهم. وهو إلى ذلك، يدرك تماماً أهمية الاستثمارات الخارجية بالنسبة إلى الأردن كعامل أساسي في تحقيق النمو وتوفير فرص العمل. كما يدرك في الوقت نفسه أهمية الترويج للاستثمار في الأردن مناخاً وفرصاً.

دولة المهندس نادر الذهبي تحدث إلى "الاقتصاد والأعمال" في حوار مستفيض تناول فيه أبرز القضايا الاقتصادية وتطرق إلى التحديات التي يواجهها الاقتصاد الأردني في هذه المرحلة، وفي مقدمها ارتفاع أسعار النفط وظاهرة التضخم وتأثيراتها على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي.

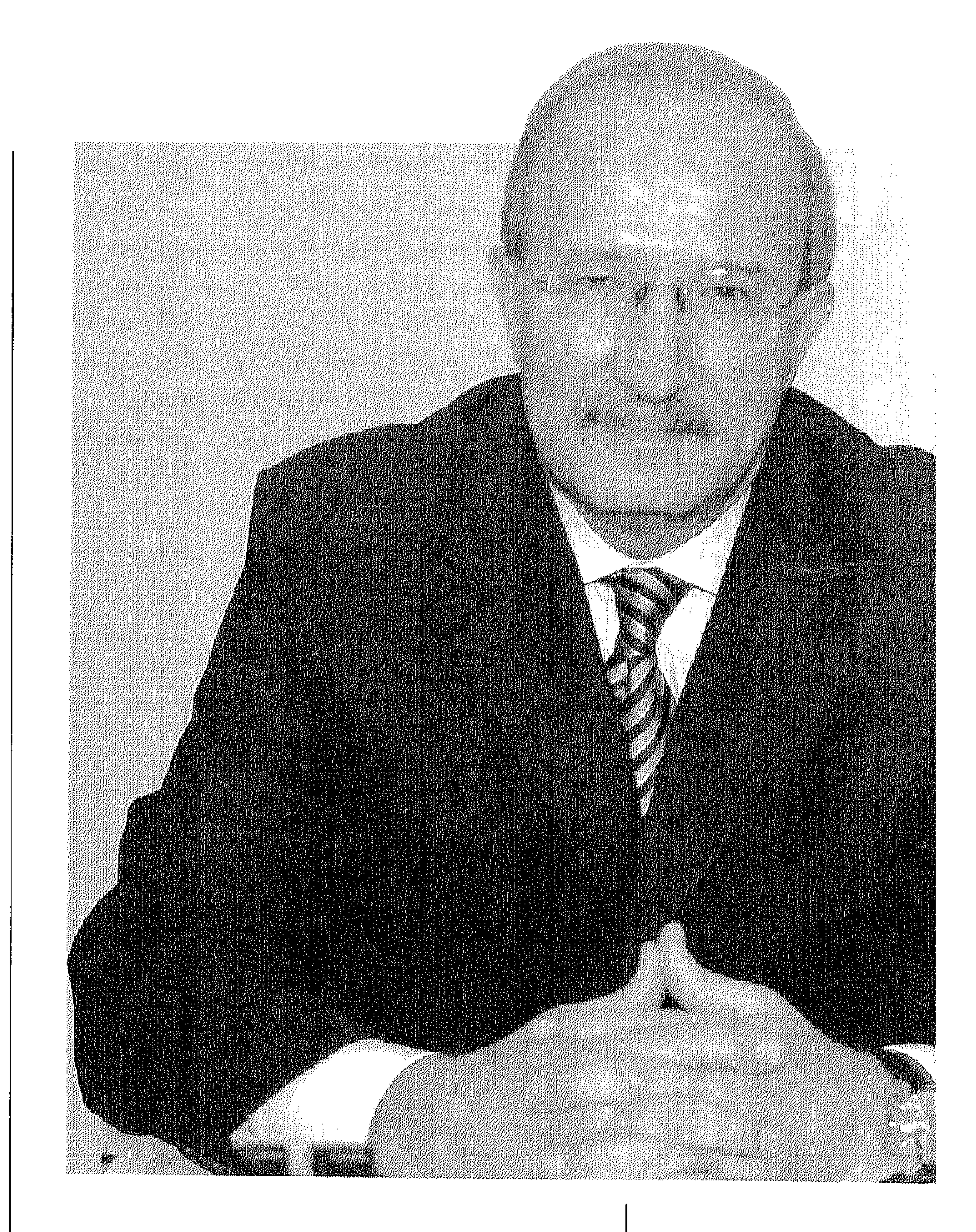
■ ما هو تقييمكم لمسيرة الإصلاح الاقتصادي والتنمية الجارية في الأردن؟ وما هي أهداف المرحلة المقبلة والتحديات المتوقعة؟

□ شهدت المملكة مرحلة جديدة من التطور في عهد جلالة الملك عبد الله الثاني ابن الحسين، ونهضة شملت مختلف مناحي الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وهدفت إلى تطوير مجتمع يتصف بالاعتدال والتسامح والانفتاح، ويقوم على أسس من العدالة والحرية وتكافؤ الفرص، وتحقيق الحياة الأفضل لجميع المواطنين بلا استثناء، بحيث غدا الأردن نموذجاً يحتذى به لكثير من دول المنطقة. وتبنى الأردن أجندة إصلاحات شاملة بهدف تحسين مستوى الرفاه للمواطن، وتحقيق معدلات النمو المطلوبة، وإيجاد البيئة الملائمة والجاذبة للاستثمار. وقد تبنت الحكومة في المجال الاقتصادي سياسة الانفتاح الاقتصادي والتجاري والاندماج في الاقتصاد العالمي من خلال التوقيع على العديد من الاتفاقيات الثنائية ومتعددة الأطراف، وتطوير بيئة ملائمة للتصدير من خلال إنشاء المناطق الاقتصادية الخاصة والتنموية والمناطق الصناعية المؤهلة والمدن الصناعية والمناطق الحرة، وتبني بيئة ملائمة للاستثمار من خلال تعديل بعض التشريعات، وتنفيذ مشاريع برنامج التخاصية في قطاعات التعدين والاتصالات والنقل والكهرباء والمحافظ الاستثمارية المالية، إضافة إلى الإصلاحات المالية والنقدية كإصلاح النظام الضريبي والحفاظ على سعر صرف مستقر وعلى مستويات عالية من الاحتياطيات الأجنبية.

مؤشرات إيجابية في معدل النمو واستقطاب الاستثمارات واحتياطي العملات ونمو الصادرات

وكنتيجة للإصلاحات الشاملة التي نفذّها الأردن، تحسّن أداء الاقتصاد الوطني على المستوى الكلي، وطال العديد من المؤشرات. ففي العام 2007، وصل معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي إلى 6 في المئة، ووصلت الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى 3,1 مليارات دولار، كما وصل حجم الاحتياطي من العملات الأجنبية إلى 6,8 مليارات دولار، في حين وصلت الصادرات الوطنية إلى 4,5 مليارات دولار وبمعدل نمو مقداره 8,5 في المئة.

ومن المهم التأكيد على أن انجازات مسيرة الأردن الإصلاحية، والتي تظهرها الأرقام والمؤشرات التراكمية، وصلت بنا إلى درجة عالية من الجهوزية، حيث أننا مقبلون على مرحلة مهمة تؤهلنا للبدء بقطف ثمار هذه الإصلاحات على أرض الواقع اقتصادياً، وتسخيرها للمنفعة الملموسة والسريعة للمواطن الأردني كما للمستثمر الأردني والعربي الشقيق.



وتجدر الإشارة هنا إلى أن أهم تحديات هذه المرحلة تمثل فرصاً مقابلة في الوقت نفسه، فالارتفاع في الأسعار الذي يشهده العالم، يستند بشكل رئيسي إلى الارتفاع غير المسبوق في أسعار النفط الذي يعود بوفر كبير بالسيولة للدول المنتجة للنفط ومنها دول الخليج العربي الشقيقة، وبالتالي حاجتها لاستثمار تلك الوفرة. والأردن اليوم يمتلك البيئة الاستثمارية والتشريعية المناسبة لاستقطاب المزيد من الاستثمارات.

تحسين بيئة الأعمال بما يتعلق بمنح التراخيص وتسجيل الممتلكات وتوفير الائتمان

الإصلاح السياسي

■ **يملك الأردن تجربة غنية في مجال الديموقراطية والتعددية السياسية. كيف انعكس ذلك على الوضع الاقتصادي والمناخ الاستثماري؟**

□ التجربة الديموقراطية في الأردن وما أفرزته من تعددية سياسية في مناخ آمن ومستقر تشكل أرضية صلبة وقوية من المنظور السياسي لتحفيز وتنشيط البيئة الاقتصادية. فهناك اتصال وترابط وثيق بين السياسة والاقتصاد لأنه وبتقديري الشخصي فإن السياسة هي الوعاء الآمن والناقل للأداء الاقتصادي.

من هذا المنطلق فإن الأمن والاستقرار الذي ينعم بهما الأردن بقيادة جلالة الملك **عبدالله الثاني** حفظه الله ساهم في جلب الاستثمار وأتاح للحكومة تطبيق السياسات والتشريعات اللازمة بالتنسيق مع السلطة التشريعية التي جعلت من المملكة بيئة ملائمة وجاذبة للاستثمارات الخارجية وخاصة العربية منها.

الشراكة مع القطاع الخاص

■ **أطلقت الحكومة مؤخراً البرنامج الأردني للشراكة بين القطاعين العام والخاص. ما هي الأهداف المرجوة من هذا البرنامج؟ وكيف ترتبط مع جهود الإصلاح الاقتصادي في الأردن؟**

□ تسعى الحكومة الأردنية عبر برنامج الشراكة بين القطاعين العام والخاص إلى تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية المتوخاة من خلال تحقيق افضل عائد على المال العام وذلك من خلال جذب استثمارات القطاع الخاص لمشاريع البنية التحتية والمرافق العامة وقطاع الخدمات، بالإضافة إلى التخفيف من الأعباء التمويلية والاستثمارية عن الموازنة العامة وتوزيع المخاطر بين القطاعين العام والخاص كل حسب اختصاصه.

ولتوفير البيئة المناسبة لتنفيذ الشراكة الحقيقية الفاعلة بين القطاعين العام والخاص، تمّ في العام 2006 اعتماد الهيئة التنفيذية للتخاصية لتكون الجهة المرجعية لإعداد وتنفيذ برنامج الشراكة بين القطاعين، والذي يأتي انسجاماً واستكمالاً للتخاصية التي فتحت المجال أمام مشاركة القطاع الخاص.

آثار أسعار النفط

■ **ما هو تأثير الارتفاع الحاد في سعر النفط على الاقتصاد الأردني حتى الآن؟ وما هي الخطوات والسياسات المتخذة أو المخطط لها للحد من أثر هذا الارتفاع؟**

□ كما هو معروف، فإن ارتفاع أسعار المشتقات النفطية عالمياً ألقت بظلالها على اقتصادات معظم الدول كما انعكست على الاقتصاد الأردني، والذي أدى إلى ارتفاع أسعار السلع والخدمات المرتفعة أصلاً نتيجة ارتفاعها من بلدان المنشأ.

والحكومة اليوم، بينما تراقب التطورات في هذا الخصوص عن كثب وتتفاعل معها بشكل يومي، تستمر بالنظر إلى موضوع نظرة شمولية واسعة لتحليل الأسباب والنتائج وللتجاوب معها بصورة فاعلة، واقعية، وسريعة.

وأهم أولويتنا هي التخفيف من أعباء الفاتورة النفطية على المجتمع والاقتصاد الأردني، حيث بادرت الحكومة وأعفت العديد من السلع الأساسية من الرسوم الجمركية وضريبة المبيعات لضبط ارتفاع الأسعار، كما تم إعفاء معظم مدخلات ومستلزمات الإنتاج الصناعي من الرسوم الجمركية. وتحوطاً للمرحلة المقبلة، فقد تم إنشاء صندوق كفاءة الطاقة لدعم الاستثمار في مشاريع الطاقة البديلة.

وربما تجدر الإشارة هنا إلى أن من أسباب ارتفاع أسعار النفط، هو انخفاض سعر صرف الدولار، على الرغم من آثاره السلبية فهو أدى إلى زيادة جاذبية

الأردن للاستثمار الأجنبي وجعل صادراتنا أكثر تنافسية في الأسواق العالمية، خاصة أن نظام سعر صرف الدينار الأردني وربطه بالدولار وفر الاستقرار للاقتصاد الأردني منذ العام 1995، وهو الأنسب لاقتصادنا نظراً لأهمية هذا الاستقرار لقرارات المستثمرين وتوقعاتهم بشأن مخاطر سعر الصرف.

الاتفاقيات والمناطق الصناعية

■ **ما هي انعكاسات الاتفاقيات الاقتصادية على الاقتصاد الأردني؟**

□ بداية، يجب الإشارة إلى أن الحكومة انتهجت سياسة الانفتاح الاقتصادي وتحرير التجارة كأحد سبل تحقيق التنمية الاقتصادية، وتأتي اتفاقيات التجارة الحرة التي وقعتها المملكة ضمن هذا النهج. ولقد ساهمت اتفاقيات التجارة الحرة، الثنائية منها ومتعددة الأطراف، إلى جانب العضوية في منظمة التجارة العالمية، في إيجاد بيئة جاذبة للاستثمارات ومحفزة للأعمال، لاسيما في ضوء التشريعات الاقتصادية الحديثة التي وضعت لهذه الغاية. ويتمتع الأردن الآن بمزايا اتفاقيات التجارة الحرة الموقعة مع أهم الأقطاب والتكتلات الاقتصادية في العالم، وهي الولايات المتحدة، الاتحاد الأوروبي، دول الجامعة العربية، دول رابطة الافتا، وسنغافورة. كما أن الأردن عضو في اتفاقية أغادير التي من شأنها أن تعزز من التبادل والتداخل الاقتصادي مع دول الاتحاد الأوروبي خاصة من خلال المبادئ التي تحكم تراكم المنشأ، والتي بموجبها أصبحت المملكة نقطة انطلاق لتصدير السلع والخدمات الأردنية إلى أسواق يزيد حجمها على المليار مستهلك، والذي بدوره يشكل محفزاً كبيراً للاستثمار المحلي والأجنبي.

إجراءات لمواجهة تأثيرات أسعار النفط على المواطن والمنتج

■ **ما هو تقييمكم لتجربة المناطق الاقتصادية والتنموية الخاصة في الأردن؟**

□ بدأت التجربة بإطلاق منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة العام 2001، والتي عملت على إيجاد نظام تشريعي محفز يمنح امتيازات تفضيلية ويقدم خدمة المكان الواحد ضمن إجراءات مبسطة وسريعة من خلال تفويض الصلاحيات. وقد أثبتت هذه التجربة نجاحاً متميزاً من حيث حجم الاستثمارات المستقطبة وانعكاس مكتسبات التنمية على أهل المنطقة بشكل خاص والمملكة بشكل عام. واستناداً إلى هذه التجربة الناجحة، كان التوجه نحو إيجاد مناطق تنموية متخصصة في العديد من مناطق المملكة.

اتفاقية المناطق الصناعية المؤهلة أدت إلى ارتفاع الصادرات إلى أميركا 323 في المئة خلال 8 سنوات

توليد الكهرباء من الطاقة النووية يبدأ في العام 2016

فقد تم إنشاء منطقة تنموية خاصة في مدينة المفرق، تشتمل على مدينة متكاملة للصناعات الخفيفة والمتوسطة والخدمات اللوجيستية كالنقل البري والجوي على مساحة 21 مليون متر مربع تقع على الطريق الواصل بين السعودية والعراق وسورية. كما قمنا، وضمن الإطار نفسه، بإنشاء منطقة تنموية في مدينة معان جنوب الأردن تشتمل على مدينة صناعية مهيئة لكافة أنواع الصناعات. ونظراً للمستوى المتميز الذي تحتله المملكة في قطاعي تكنولوجيا المعلومات والخدمات الطبية على مستوى المنطقة، فقد أطلقت الحكومة منطقة تنموية لهذين القطاعين شمال الأردن بمحاذاة جامعة العلوم والتكنولوجيا ومستشفى الملك المؤسس الذي يعتبر أكبر مستشفى شمال الأردن.

كما يتم العمل حالياً على إنشاء منطقة تنموية سياحية صديقة للبيئة ومن الطراز الأول في منطقة الغابات المرتفعة شمال الأردن، لتكون عامل جذب سياحي على المستوى الإقليمي.

الكهرباء النووية

■ **أشار الملك عبدالله بن الحسين خلال الصيف الماضي إلى نية الأردن بناء محطة طاقة نووية لإنتاج الكهرباء، وذلك في مواجهة أزمة الطاقة العالمية، وتم مؤخراً توقيع اتفاقيتين بين الأردن وكل من بريطانيا وكندا في مجال التعاون النووي. فهل ستصبح الطاقة النووية حقيقية في الأردن ومتى؟ وهل تتوقعون عقبات سياسية؟**

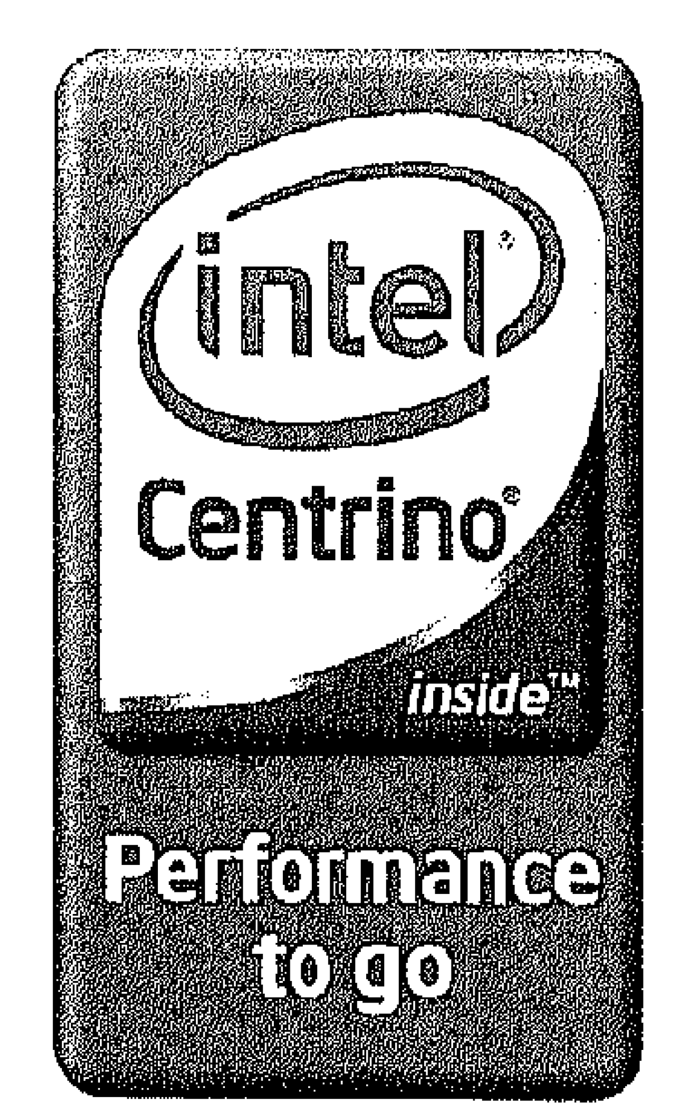
□ إن إعلان جلالة الملك عبد الله الثاني في العام 2007، بأن الأردن ينظر إلى تطوير برنامج نووي أردني للأغراض السلمية ليكون نموذجاً لاستخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية في المنطقة، كان ناجماً عن رؤية ثاقبة لخيار ستراتيجي للتصدي للتحديات الصعبة التي تواجه الأردن، خاصة بوجود خامات اليورانيوم على أراضينا.

وعلى هذا الصعيد، فإننا نتطلع إلى بناء مفاعلات نووية بقدرة 700 أو 1000 ميغاواط في المرحلة الأولى، حيث من المتوقع أن يبدأ توليد الطاقة الكهربائية من الطاقة النووية في الأردن العام 2016، وأننا نأمل أن يتحول الأردن من دولة مستوردة إلى دولة مصدرة للطاقة بحلول العام 2030، وقد اتخذنا خطوات عملية في هذا المجال، حيث أننا نتفاوض حالياً مع ثلاث شركات عالمية متخصصة في إنتاج اليورانيوم، ومن المتوقع أن يتم مع نهاية الصيف الحالي توقيع اتفاقية من أجل بدء دراسات الجدوى الاقتصادية لاستخراج اليورانيوم من وسط الأردن، فيما يبدأ الإنتاج العام 2012.

أما بالنسبة لما أشرت إليه حول عقبات سياسية لهذا المشروع، فلا نتوقع ذلك، لأن هذا البرنامج هو برنامج للاستخدامات السلمية للطاقة النووية وجميع مراحله واضحة وشفافة وبالتعاون مع الدول الكبرى الصديقة، وخاصة أن الأردن هو بلد معتدل بسياساته الواضحة وصداقاته العالمية المتميزة، ولقد أبدت دول صديقة عدة استعدادها لتقديم العون والمساعدة لإنجاح هذا البرنامج.

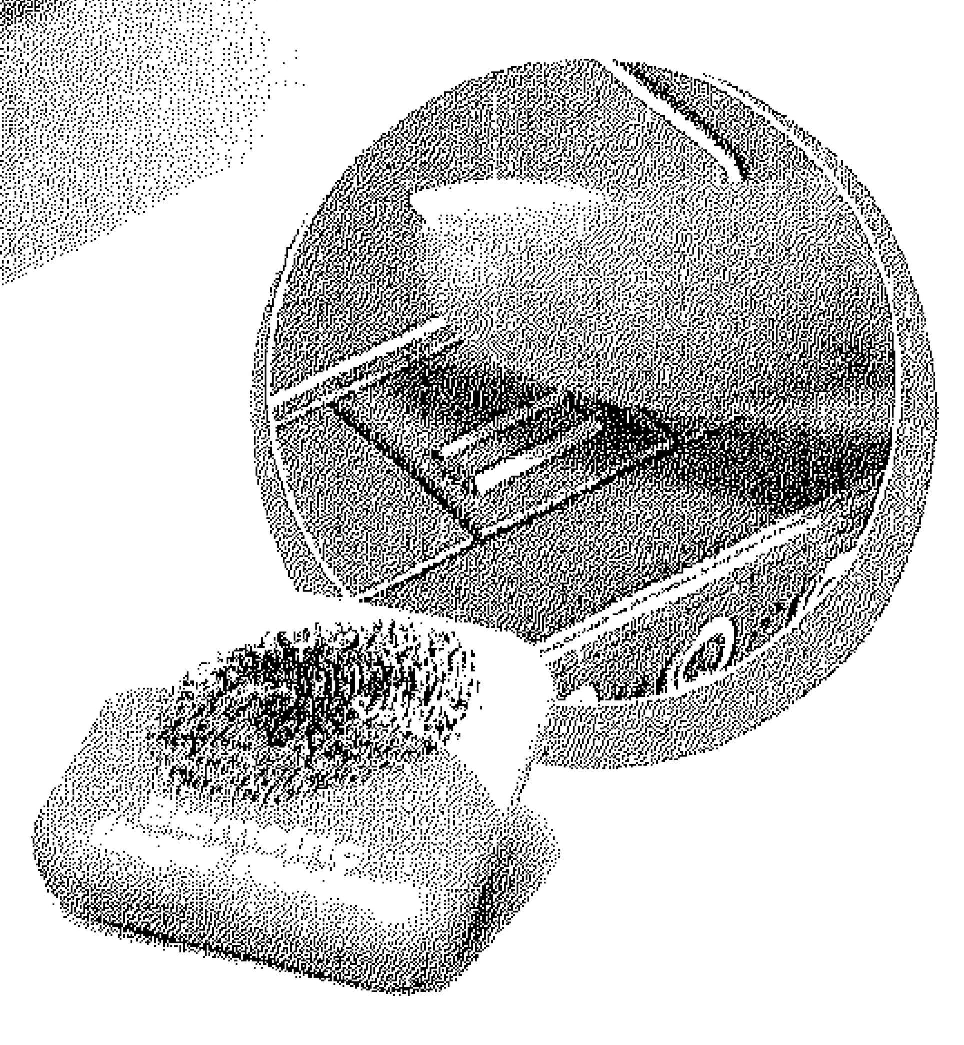
تنصح شركة Acer باستخدام Windows Vista® Business.

تصميم ترافيل ميت الجديد®
الأداء في التفاصيل



Acer TravelMate 6292
Intel® Centrino® processor technology
Windows Vista® Business نسخة أصلية

Empowering technology





- قالب خارجي "حقيبة" من مزيج المغنيسيوم أخف من البلاستيك ، وأقوى منه عشرين ضعفاً.
- قارئ بيولوجي للبصمات.
- القدرة الفائقة على الحمل مع إمكانية الاستخدام في الوضع الثابت.
- القدرة الفائقة على الأداء المحمول والفعالية المتفوقة.

إن ترافيل ميت 6292 (TravelMate 6292) هو الحل المثالي للمستخدمين المحترفين، كثيري التنقل، والباحثين عن الأداء الشامل والآمن والأطول زمناً. إن تصميم الحقيبة الخارجية المصنوعة من المغنيسيوم وميزة التعرف على البصمة البيولوجية، وبساطة التشغيل، تجعل "ترافيل ميت بروفايل" (TravelMate Profile) يمنحك الأداء الموثوق به، والحماية المرنة، والاتصال اللاسلكي الكامل، ضمن العرض المثالي للقدرة الاحترافية. استمتعوا بمستوى جديد من الأداء المتنقل مع "ترافيل ميت 6292" سهل الحمل، مع "دي.في.دي" متكامل، وبطارية ذات عمر إضافي طويل.

For assistance, support and information:
Acer UAE: 800-2237 - Acer KSA: 800-124-0046
All other Regions: +9714 805 6000

acer



اتفاقات التجارة الثنائية والجماعية فتحت أسواقاً حجمها مليار مستهلك

نتفاوض مع 3 شركات عالمية لإنتاج اليورانيوم

التضخم ومحدودو الدخل

■ **هناك قلق متزايد من التضخم في الدول العربية خاصة من حيث أثره الاجتماعي وانعكاساته السلبية على سياسات الإصلاح والتنمية الاقتصادية. والإحصاءات الأخيرة في الأردن تظهر ارتفاعاً حاداً في نسبة التضخم (إلى 12,7 في المئة) في الأشهر الأولى من هذه السنة، بالمقارنة مع (6,7 في المئة) في الفترة المماثلة من العام الماضي. هل هناك خطوات يمكن اعتمادها للتصدي لهذه المشكلة؟ وما هي الأدوات النقدية والمالية الفاعلة في هذا المجال؟**

□ مما لا شك فيه أن التضخم وآثاره السلبية يشكلان موضوعاً مهماً جداً بالنسبة للحكومة الأردنية لاسيما وأن التضخم يشكل العبء الأكبر على ذوي الدخل المتدني أو الفئات الأقل حظاً في المجتمع. ونحن في الأردن قمنا بإجراءات عدة استهدفت ذوي الدخل المتدني ومنها تعزيز شبكة الأمان الاجتماعي التي وفرت خدمات صحية وتعليمية ومالية لهذه الفئات. كما قمنا بتخفيض ضريبة المبيعات والرسوم الجمركية عن العديد من السلع الأساسية وإعفاء كافة مدخلات الإنتاج من ضريبة المبيعات وزيادة الرواتب والأجور في القطاع العام.

والمبادرة الأهم وذات الأثر الأكبر في المديين المتوسط والبعيد هي مبادرة جلالة الملك عبد الله الثاني لتوفير السكن الملائم ضمن خطة قد تمتد لعشر سنوات لتمكين الفئة التي يقل دخلها عن حد معين من العيش بكرامة وفي مسكن ملائم.

أما بخصوص ما أشرت إليه عن الإجراءات المتخذة للحد من التنامي في معدلات التضخم، فقد قمنا بإنشاء أسواق موازية في كافة محافظات المملكة لتوفير السلع الأساسية بأسعار تنافسية في متناول المواطنين ذوي الدخل المحدود والمتدني، بالاضافة إلى ما كنت قد أشرت إليه سابقاً من الإعفاءات الجمركية والضريبية على العديد من السلع الأساسية للمواطن. وللحد من التنامي في معدلات التضخم، قام البنك المركزي الأردني مؤخراً بزيادة الاحتياطي النقدي الإجباري على الودائع لدى البنوك من 8 إلى 9 في المئة للحد من حجم السيولة في الاقتصاد الوطني، وقد يتخذ البنك المركزي إجراءات أخرى ضمن أدواته النقدية المتاحة بموجب قانونه إذا وجد ذلك ضرورياً.

نظام سعر الصرف الحالي هو الأنسب لعملتنا

تم اتخاذ الإجراءات لمواجهة ظاهرة التضخم

وأسمح لي هنا أن أتطرق لما ذكرته عن معدلات التضخم في الأردن والتي تضاعفت في هذا العام مقارنة بالعام الماضي. فكما تعلم فإن معدلات التضخم في دول الاتحاد الأوروبي اليوم هو 4 في المئة، مقارنة بـ2 في المئة من نحو عام أو أكثر، أي أنها ارتفعت بنسبة 100 في المئة، على الرغم من ارتفاع سعر صرف اليورو مقابل الدولار نحو 20 في المئة. وبالتالي، فإن نسب تضاعف التضخم في الأردن ودول المنطقة كمعدل هو نفسه في دول الاتحاد الأوروبي أو الولايات المتحدة، مما يدل على أن هذه الظاهرة هي ظاهرة عالمية تتساوى فيها الدول الصناعية والدول النامية. كما أن ارتفاع سعر صرف اليورو مقابل الدولار لم يخفف من معدلات التضخم في دول الاتحاد الأوروبي، وهذا قد يشير إلى أن سعر صرف العملة ليس هو العامل الأهم في موجة التضخم العالمي السائدة حالياً، وأن الارتفاع المستمر لأسعار النفط والسلع الأساسية قد يكون هو العامل الأساسي.

الاستثمارات الخاصة

■ **تشكل الاستثمارات الخاصة مؤشراً مهماً على نجاح الإصلاح، وعاملاً حاسماً في تحقيق النمو. هل أنتم راضون عما تحقق؟ وما هي خططكم لجذب المزيد من الاستثمارات العربية والأجنبية، خاصة في ضوء الفوائض النفطية الضخمة والمتنامية؟**

□ بالطبع نحن راضون عما تحقق من جذب لاستثمارات أجنبية وتحفيز لرؤوس أموال محلية، لكننا دوماً نطمح لجذب المزيد من الاستثمارات خصوصاً في المشاريع ذات القيمة المضافة العالية نسبياً بغية تحقيق أهدافنا الاقتصادية.



نجحنا في جذب الاستثمارات ونطمح للمزيد

إنشاء عدد من المناطق التنموية المجهّزة لاستقطاب المشاريع الاستثمارية المتخصصة

وفي هذا الإطار، أطلقت الحكومة مجموعة من البرامج الستراتيجية التي تهدف إلى الارتقاء بالبيئة الاستثمارية في المملكة ويزيد من تنافسية الأردن في مجال جذب رؤوس الأموال. ولعل أهم هذه المشاريع "الاستراتيجية الوطنية للاستثمار"، والتي تهدف إلى الارتقاء بالسياسات والتشريعات الناظمة للعملية الاستثمارية وبيئة الأعمال من حيث الإجراءات والحوافز المالية وغير المالية، بحيث تدعم جهود المملكة بخلق موئل مناسب للاستثمار الأجنبي وخصوصاً الخليجي وحاضن ملائم للاستثمار المحلي.

هناك مزايا تنافسية في قطاعات عدة أبرزها الخدمات الصحية والاتصالات والسياحة وقطاع الطاقة المتجددة والصناعات الدوائية

كما تم إطلاق مشروع الخريطة الاستثمارية للمملكة، والتي عنيت بتحديد ودراسة القطاعات الاقتصادية ذات الأولوية والفرص الاستثمارية المتاحة، نتج عنها دراسات جدوى مبدئية لمشاريع استثمارية ذات قيمة مضافة عالية موزّعة على كافة أنحاء المملكة وفي مختلف القطاعات الاقتصادية، روعي فيها المزايا النسبية والتنافسية لكل محافظة بحيث يضمن التوزيع العادل لعوائد الاستثمار بكافة أنواعه.

وقامت الحكومة بإنشاء عدد من المناطق التنموية ذات البنى التحتية المجهزة لاستقطاب المشاريع الاستثمارية المتخصصة. وقد راعت الحكومة في تحديد تلك المناطق الميزات التنافسية لكل منها بحيث تسعى للترويج لها على أسس مدروسة. وقد ساهمت تلك المناطق بشكل كبير في إعادة توزيع الثروات والدخل عن طريق استقطاب استثمارات أجنبية ومحلية قادرة على خلق فرص عمل لأبناء المنطقة.

كما تسعى الحكومة لتوفير البيئة الملائمة لجعل المملكة مركزاً للخدمات المساندة (Back Office Support) للدول في المنطقة، بحيث تؤسس لخدمات استشارية فنية ومالية وقانونية ولوجيستية، بالإضافة إلى خدمات أخرى معتمدة على الكفاءات الأردنية العالية، وبحيث تمنح الحكومة كل التسهيلات اللازمة لتصدير هذه الخدمات عالية الجودة إلى الخارج.

فرص الاستثمار

■ **ما هي مجالات الاستثمار التي تركزون عليها خلال الفترة المقبلة في ضوء رؤيتكم لآفاق تطور الاقتصاد الأردني واندماجه في الاقتصاد العالمي، وفي ضوء التوجهات الحكومية لوضع ضوابط على الحركة الاقتصادية وبخاصة ذات الأثر التضخمي؟**

□ من أهم هذه القطاعات، قطاع الخدمات الصحية، الذي أضحى أحد أفضل الأنظمة الصحية في الشرق الأوسط من حيث نوعية الخدمة المقدمة ونطاق التغطية. وقطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات الذي يتلقى دعماً مباشراً من جلالة الملك، حيث يمتلك الأردن القوى البشرية المؤهلة وبنية الاتصالات التحتية والبيئة التنظيمية التي جعلت هذا القطاع الأسرع نمواً خلال السنوات الماضية وجعلت الأردن محط أنظار العديد من شركات تكنولوجيا المعلومات العالمية التي بدأت الاستثمار في الأردن للاستفادة من ميزته التنافسية في هذا القطاع. كما يبرز قطاع المنتجات الدوائية كقطاع ستراتيجي داخل الأردن وخارجه، حيث يتمتع القطاع بسمعة إقليمية وعالمية قوية حيث يتم تصدير منتجات هذا القطاع إلى أسواق الولايات المتحدة الأميركية، المملكة المتحدة، والأسواق العربية، بالإضافة إلى تلبية حاجات السوق المحلية. كما قام الأردن بتطوير بعض القدرات التقنية والعلمية في قطاع الصناعات الدوائية مما جعله في مقدم الدول في هذه الصناعة، معتمداً على عمالة مؤهلة تقنياً ووجود مراكز أبحاث دوائية تعمل وفقاً لمعايير عالمية معتمدة في دول صناعية متقدمة.

ولموقع الأردن المميز أهمية كبرى لقطاع خدمات النقل والترانزيت إلى دول المنطقة والعالم كافة.

كما تولي الحكومة القطاع السياحي أهمية كبرى، حيث يقع الأردن ضمن الدول الأكثر ديناميكية في

العالم، إذ تمتلك المملكة مجموعة من المقاصد السياحية الأسرع نمواً في المنطقة بحكم مقوماتها الثقافية والتراثية، لاسيما منطقة البحر الميت ومدينة البتراء الوردية إحدى عجائب الدنيا السبع.



رئيس الوزراء متحدثاً إلى رئيس التحرير الزميل رؤوف أبو زكي

الأردن والمحيط السياسي

■ **ما هو تقييمكم لتطور الأوضاع السياسية خلال الفترة المقبلة، سواء على صعيد القضية الفلسطينية، أم على صعيد الوضع في العراق ولبنان؟ كيف تنظرون إلى إمكانية التخفيف من حدة التأثيرات السياسية في المنطقة على الاقتصاد الأردني؟**

□ المنطقة برمتها تعاني من خلل في التوازن السياسي، نظراً لاستمرار التقاعس في إيجاد الحلول الجذرية للقضايا الرئيسية القديمة والجديدة التي أنهكت هذه المنطقة وعلى رأسها القضية الفلسطينية. الأردن سيبقى الداعم والسند للأشقاء الفلسطينيين وجلالة الملك **عبد الله الثاني** بذل جهوداً جبارة خلال الأعوام الأخيرة لإعادة الحياة لعملية السلام وإنعاش مسار التفاوض بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي الذي غاب عنه النشاط السياسي والديبلوماسي اللازم، مما أدى إلى إفراز تداعيات ومعطيات جديدة أدت إلى المزيد من التعقيدات حالت دون التوصل إلى اتفاق سلام شامل ودائم يعيد للشعب الفلسطيني كافة حقوقه الشرعية. فالقضية الفلسطينية هي القضية المحورية في المنطقة، وعلى كافة الأطراف المعنية العمل على حل هذه المسألة الجوهرية لإعادة الاستقرار والسلام في المنطقة ككل. وعلى إسرائيل أن تلتزم بما تعهدت به تجاه العملية السلمية وحل مبني على قيام دولتين والكف عن الممارسات السلبية واعتماد لغة الحوار مع القيادة الفلسطينية الشرعية الممثلة برئيس السلطة الوطنية الفلسطينية **محمود عباس**.

وضع نظام تأشيرة جديد للعراقيين حرصاً على العلاقة بين الشعبين

وزير خارجية الأردن لعب دوراً حيوياً في اتفاق الدوحة المتعلق بلبنان

والأردن، بقيادة جلالة الملك لم يتوان في تقديم الدعم لكافة الأشقاء لما له من مصلحة للأمة العربية والإسلامية على حد سواء، ونحن نراقب عن كثب التطورات الإيجابية في الساحة العراقية إن كانت على الصعيد الأمني أو السياسي. وقد استضاف الأردن مؤخراً رئيس الوزراء العراقي **نوري المالكي** في عمان، وتم الإعلان عن تعيين سفير جديد للمملكة في بغداد، وكلنا إيمان وثقة بأن الشعب العراقي سيستطيع أن يتجاوز هذه المحنة التي يمر بها، وأن يستعيد العراق مكانته المعهودة ضمن البيت العربي وعلى الصعيدين الإقليمي والدولي.

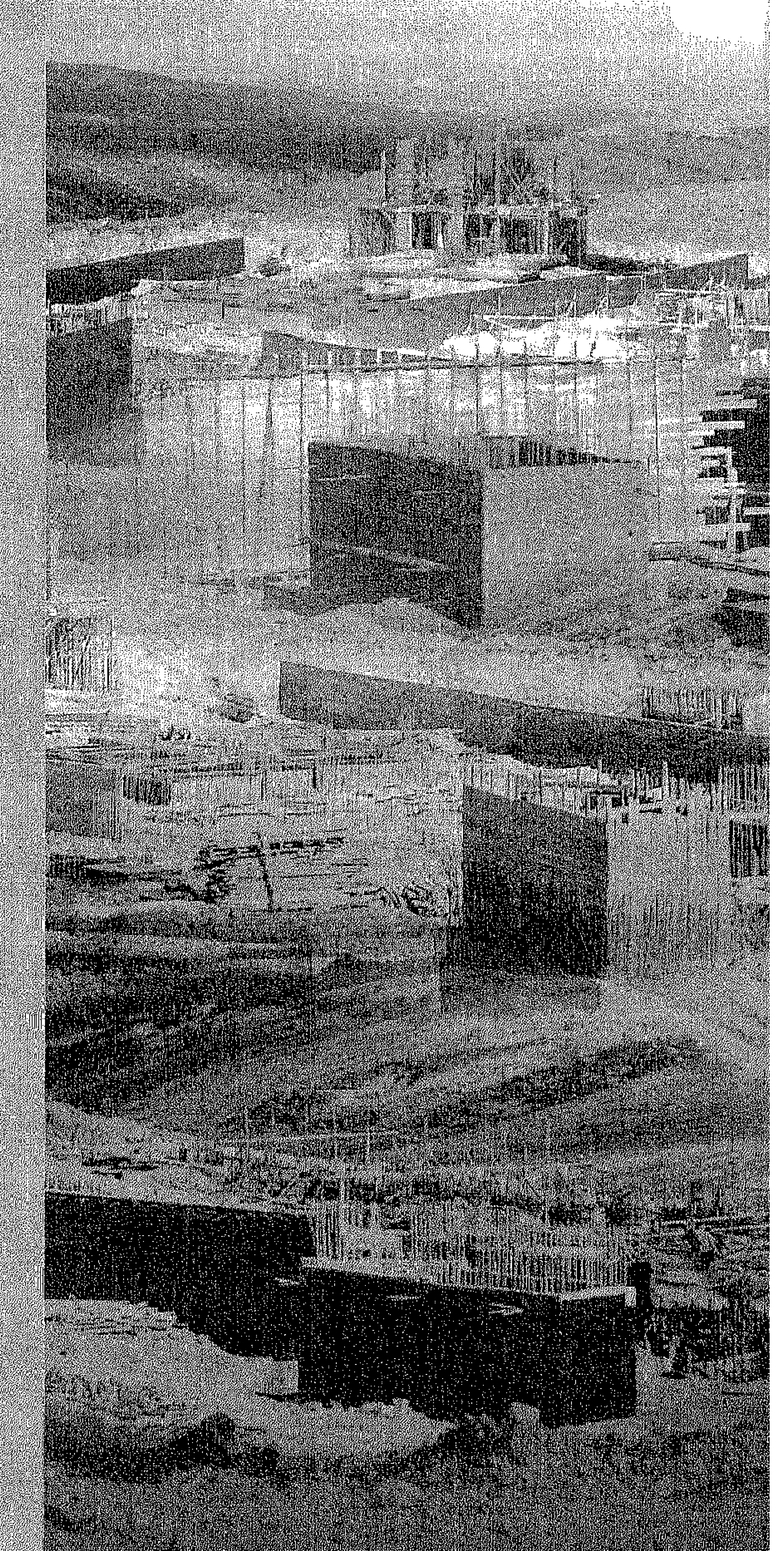
وبالنسبة للبنان، ساهم الأردن إيجاباً في التوصل إلى اتفاق الدوحة، كعضو في اللجنة العربية المنبثقة عن جامعة الدول العربية، ومن خلال اتصالاته مع الحكومة اللبنانية. ونحن نحث كافة الأطراف اللبنانية على العمل سوياً للخروج من الأزمة السياسية التي ألمت به. وقد برهنت الأحداث والتطورات الأخيرة التي نتج عنها التوصل إلى الاتفاق بأن الجهود العربية المشتركة قادرة على التعامل مع القضايا العربية والخروج بالحلول والتفاهمات التي تحافظ على حقوق شعوبنا للعيش بسلام وأمان واعتماد لغة الحوار كأساس في تعاملنا مع كافة القضايا المطروحة. والأردن طالما لعب دوراً محورياً في المنطقة، وسيبقى على الدوام السند لكافة الأشقاء والوطن الذي يحتضن الجميع.

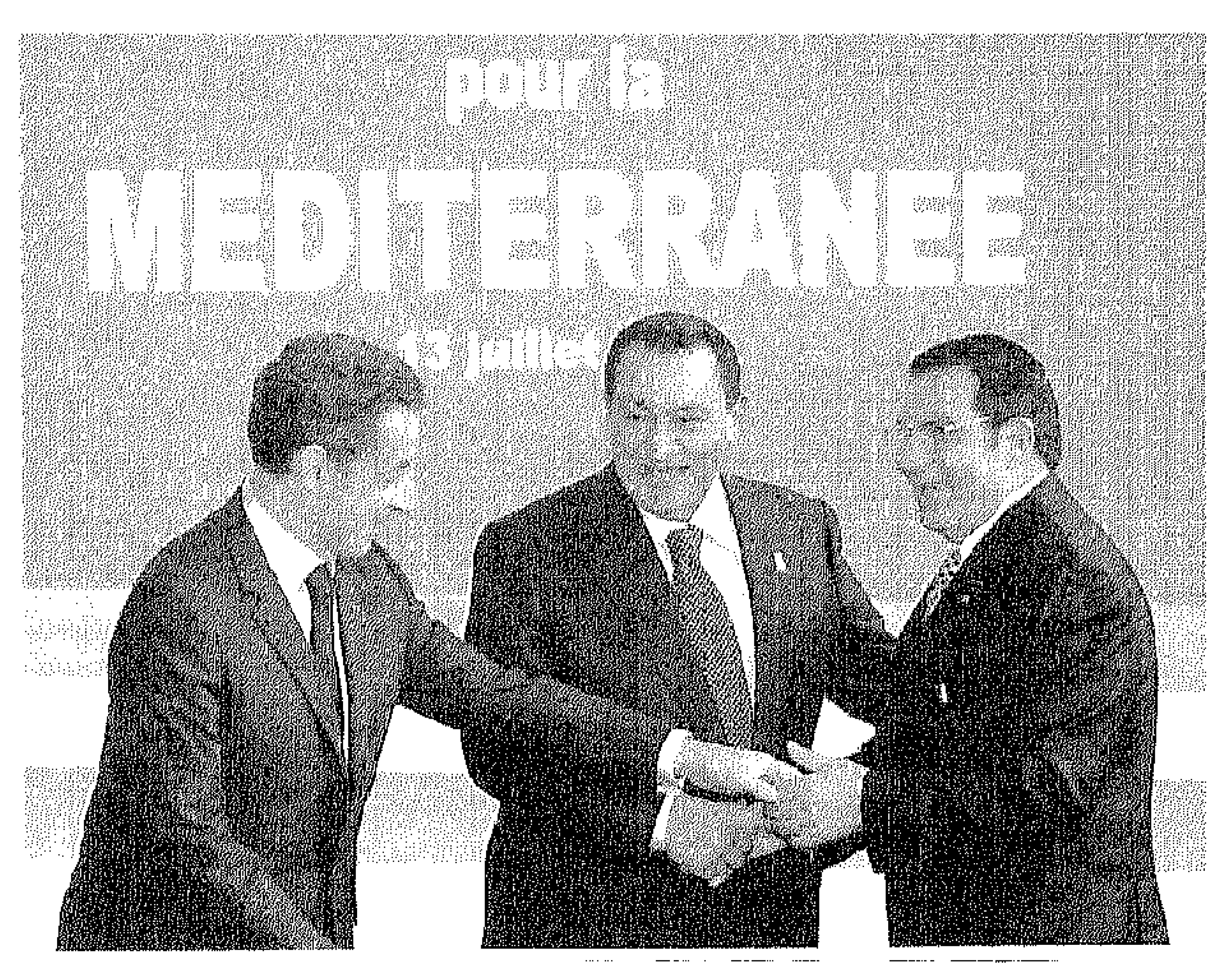
إن الاقتصاد الدولي يشهد حالة صعبة بشكل عام وان ارتفاع أسعار النفط وهبوط أسعار بعض العملات وارتفاع أخرى، إضافة إلى موجة الغلاء التي تجتاح العالم اجمع لا تشكل حالة أردنية، بل إن الأردن نجح حتى الآن في احتواء تداعيات الظروف الاقتصادية الدولية بصورة أفضل من كثير من الدول ونسب النمو الاقتصادي تثبت ذلك.

ندرس الأوضاع الاقتصادية السائدة بدقة لاستخلاص أفضل الحلول للتخفيف من حدة التأثيرات السياسية، وعلى الرغم من صعوبة الأوضاع وخاصة في ما يتعلق بتحمل أعباء الفاتورة النفطية وارتفاع الأسعار للسلع على كافة كاهل المواطن الذي ينوء بحمله فإن التوجه يبقى استمرار التحرك باتجاه الدول المانحة والدول العربية والإعراب لها عن الضائقة الاقتصادية ودعوتها للمزيد من المنح والقروض الميسرة وتوقيع الاتفاقيات التي تصب في المصلحة الاقتصادية الأردنية.

إن حدة التطورات السياسية في المنطقة قد تستمر فترة طويلة وستؤثر على الجميع، لذلك فإن من مصلحة الدول العربية بشكل خاص ودول الإقليم مثل تركيا وإيران أن تتعاون وتتوسع في تبادل المنافع والمصالح المشتركة. ■

بالميرا هي شركة متخصصة في التطوير العقاري تم تأسيسها عام ٢٠٠٦ بين مجموعة ماس الإقتصادية وشركة بالحصا الدولية دبي - الإمارات وشركة هيرش السويسرية ، وتعتبر شركة بالميرا للتطوير العقاري أحدث شركات مجموعة ماس الإقتصادية لتنضم إلى مجموعتنا التي رفعت العمل على التطوير الإقتصادي والعمراني والثقافي في سوريا شعاراً لها فكلمة ماس قد بنيت من الأحرف الأولى من جملة من أجل سورية.





رئيسا القمة نيكولا ساركوزي وحسني مبارك
مع الرئيس التونسي زين العابدين بن علي



من اليسار، الرؤساء: بشار الأسد، معمّر القذافي، زين العابدين بن علي، سيدي محمد ولد الشيخ عبد الله وعبد العزيز بو تفليقة، في اجتماع دعا إليه القذافي قبل انعقاد "قمة باريس"

الإتحاد من أجل المتوسط: ضبابية النجاح والفشل

مرسيليا – تونس: حسين فواز وسهام الحمدي

انطلقت مسيرة "الاتحاد من أجل المتوسط" التي تقوم على تنفيذ 6 مشاريع في قطاعات أهمها الطاقة والتعليم والبحث العلمي والنقل البحري، هذا ما خلصت إليه "قمة باريس" التي جمعت 43 رئيس دولة وحكومة من الدول الأوروبية والمتوسطية، وجرى خلالها الإعلان رسمياً عن ميلاد "الاتحاد من أجل المتوسط" الذي سيتولى رئاسة دورته الأولى الممتدة على سنتين، بشكل مشترك، الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي مع الرئيس المصري حسني مبارك.

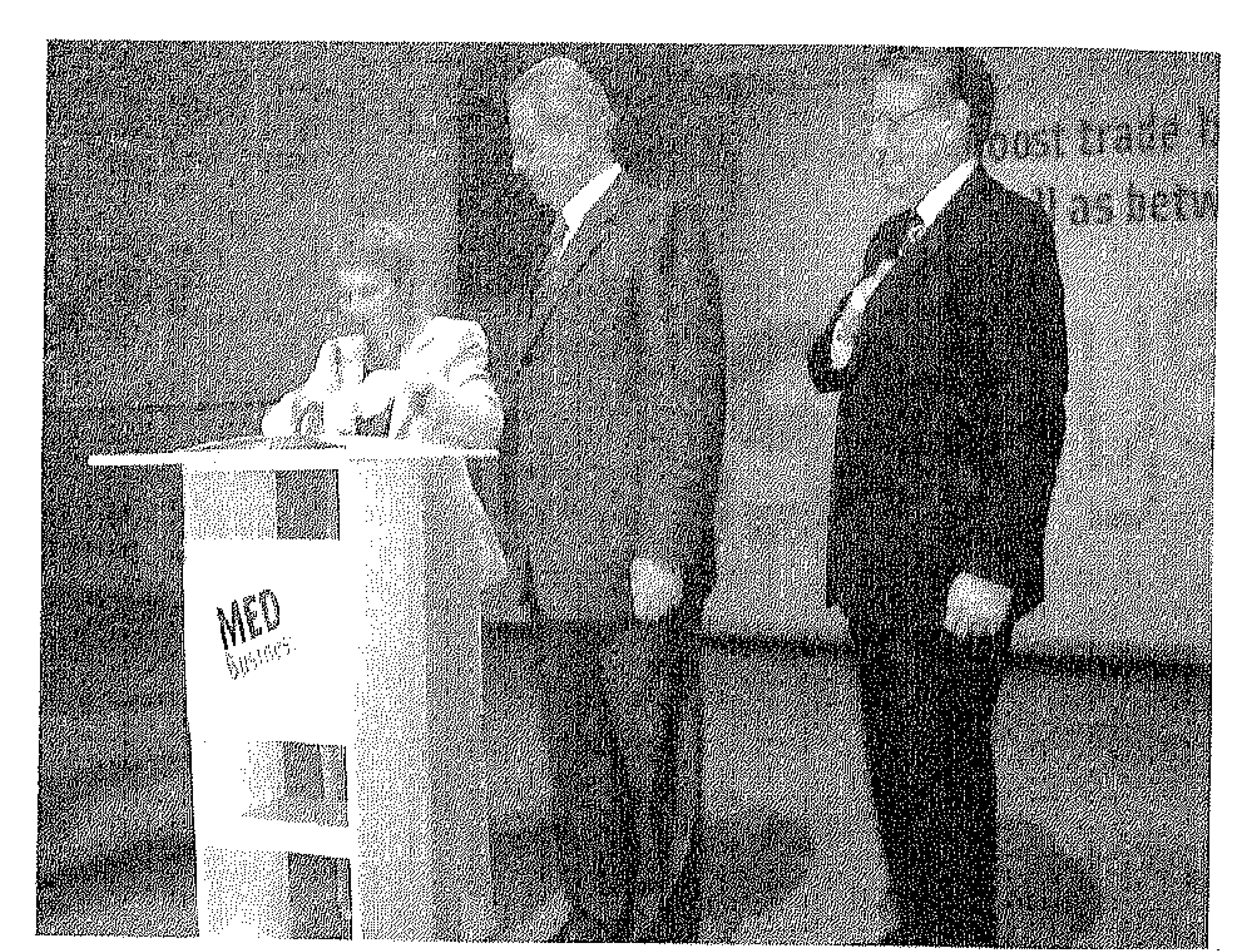
اتحاد بلا مقر ومشاريع تبحث عن تمويل

العرب يطلبون ضمانات للدعم والتنمية

مشروع جديد ومنطلق جديد للتعاون والشراكة الأورومتوسطيّة، فهل يلبي هذا المولود آمال وطموحات الضفة الجنوبيّة للمتوسط؟ سؤال مطروح بشدة وليس من السهل الإجابة عنه، لأنّ الآراء منقسمة حوله. ففي حين يرى بعض الخبراء الاقتصاديين والمحللين السياسيين أن لا مصير لهذا المشروع سوى الفشل، اعتبر الرئيس ساركوزي أن تكوين الإتحاد في حدّ ذاته نجاح كبير لا سابق له، وبداية تحقيق حلم كبير وفريد من نوعه. كيف لا وهو الذي استطاع تحقيق ما صعب في الماضي، وهو جلوس العرب والإسرائيليين إلى طاولة واحدة لبحث آفاق الشراكة والتعاون. وبالطبع يرى الرئيس الفرنسي أيضاً أن إعلان سورية ولبنان عن إقامة علاقات ديبلوماسيّة هو من أبرز عناوين النجاح.

القطاع الخاص يتشدد

ويبقى الحكم على المشروع صعباً وهو في خطواته الأولى، ولم تنطفئ شموع الاحتفال به بعد. لكن الانطباعات المتباينة، وحالة ما يشبه خيبة الأمل لدى عدد من الدول في الضفة الجنوبية للمتوسط، تشير إلى أنّ النتائج لم تكن على قدر الآمال، وأن هذه الفكرة الحالمة بخلق محيط جديد للتعاون الاقتصادي والسياسي، لم تتطرق كما هو مطلوب إلى مسائل عدّة أهمّها القضية الفلسطينيّة وتمويل المشاريع ومؤسسات الاتحاد نفسه. وإذا كان رجال السياسة مرتين بالتعاطي مع "قمة باريس"، فإنّ عدداً من ممثلي القطاع الخاص من جنوب المتوسط كانت لهم مواقف متشددة من المشروع بكامله، وذلك خلال الندوة التي عقدت في مرسيليا مطلع شهر يوليو الماضي تحت عنوان "Med Business Days". فأحد رجال الأعمال من منطقة المغرب العربي، قال لـ"الاقتصاد والأعمال": "لقد تغيّر الزمن ولسنا اليوم في الأوضاع نفسها مثل العام 1995، حين كانت السكين فوق رقبتنا، ووضعنا الأوروبيون أمام خيارين: القبول بشروطهم، أو خسارة كل شيء. لدينا حالياً اتفاقات شراكة مع الاتحاد الأوروبي تنظم علاقاتنا وتوفّر لنا الحد الأدنى



لورنس باريزو توقّع على إعلان مرسيليا وإلى جانبها جاك صرّاف

من المصالح، وإذا أراد الفرنسيون أو الأوروبيون بشكل عام توسيع التعاون والاتجاه نحو اتحاد متوسطي فلا بدّ أن يقدموا شيئاً جديداً لنا".

صرّاف: سوق مشتركة أو ...الفشل

أما رئيس اتحاد أرباب العمل الجزائريين **الحبيب اليوسفي** فكان صريحاً للغاية أمام المجتمعين في مرسيليا حين قال: "لا مستقبل للاتحاد المتوسطي إلا إذا جرى تحرير التبادل التجاري في الاتجاهين ما بين الشمال والجنوب، وتحرير انتقال الأشخاص وتكثيف الاستثمار في دول الجنوب". بدوره، قال رئيس اتحاد أعمال المتوسط **جاك صرّاف** أمام نحو 2000 من قادة القطاع الخاص المشاركين في مرسيليا: "على "الاتحاد من أجل المتوسط" (upm) أن يؤمّن أولاً الانسجام الاقتصادي في المنطقة. وهذا يفترض العمل من أجل إحداث سوق مشتركة. أي شيء دون ذلك قد يؤدي إلى الفشل".

وتعود فكرة "الإتحاد من أجل المتوسط" إلى شهر مايو 2007، وتحديداً إثر وصول **نيكولا ساركوزي** إلى الإليزيه، حيث أعلن عن أمله في تكوين وحدة متوسطيّة تضع أسساً جديدة للشراكة ما بين ضفتي المتوسط.

ساركوزي يحجم الطموحات تحت الضغط الأوروبي

رئيس الجزائر يطرح مشكلة التمويل، ورئيس تونس يقدم مقترحات عملية

ورأى أن هذه الفكرة هي الخيار الأمثل بعد الفشل النسبي لمسار برشلونة الذي اعتبره أحادي الجانب ولا يرتقي إلى مستوى طموحات بلدان الضفة الجنوبيّة من المتوسط. ففي إطار مسار برشلونة، وحسب الرئيس الفرنسي، كانت كل الجهود تنصب لخدمة المصالح الأوروبية، متجاهلة بشكل بالغ احتياجات الضفة الجنوبيّة، لذلك رأى أنه من الأفضل إنشاء مشروع جديد يشابه بشكل كبير الإتحاد الأوروبي، غير أن بعض المحللين السياسيين، خصوصاً العرب منهم، رأوا في هذا المشروع فتح باب جديد لتطبيع العلاقات مع إسرائيل وإسكات الأصوات المناهضة لها بدعم المصالح الاقتصادية، إضافة إلى محاولة تهدئة المطالب التركيّة بالانضمام إلى الإتحاد الأوروبي. فوجود إسرائيل وسورية وفلسطين في سلة واحدة، يحتم منطقياً تبادل الزيارات واللقاءات ووضع إطار للتعاون الاقتصادي وإنجاز المشاريع المشتركة، وهو ما سعى إليه كذلك الرئيس الأميركي جورج بوش من خلال مشروع الشرق الأوسط الكبير.

ساركوزي في مواجهة أوروبا

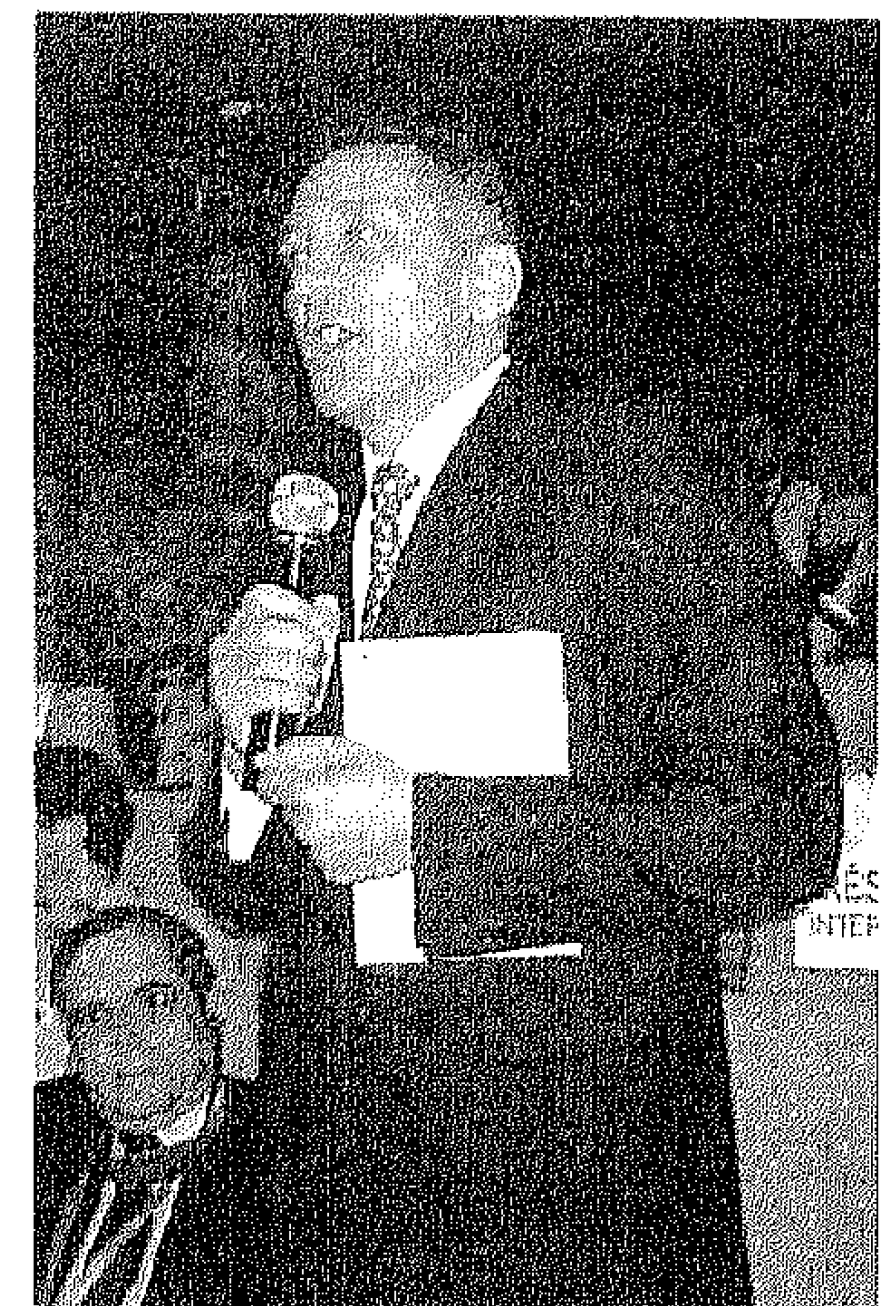
ومنذ أكتوبر 2007 بدأ الرئيس **ساركوزي** الترويج لهذه الفكرة خلال زيارته للمملكة المغربية حيث دعا أمام جمع من المسؤولين السياسيين والاقتصاديين، إلى خلق فضاء للتعاون يقوم على أساس المساواة ما بين ضفتي البحر الأبيض المتوسط، إلا أنه اصطدم بموقف المستشارة الألمانية **أنجيلا مركل** التي رأت في هذا المشروع خطراً على الإتحاد الأوروبي، وساندها في موقفها كل من المفوضية الأوروبية والبرلمان الأوروبي، حيث اتهما **ساركوزي** بمحاولة بسط نفوذ فرنسا وتدعيم مكانتها في دول الضفة الجنوبيّة.

وتعالت بعض الأصوات داخل فرنسا لغض الطرف عن هذه الفكرة التي من شأنها إلحاق الضرر بالمصالح الفرنسيّة في أوروبا، ما دعا **ساركوزي** إلى إضفاء بعض التحويرات على فكرته الأساسيّة، ليجعل من الإتحاد الأوروبي طرفاً فاعلاً وشريكاً أساسياً في مشروعه الجديد، الذي أصبح مجرّد إنعاش لمسار برشلونة. وبالتالي، تمّ حصر الأهداف والقطاعات والتقليص من الميزانيّة. فهذا المشروع هو بالنسبة للإتحاد الأوروبي مجرّد تبادل للخبرات وشراكات بسيطة في بعض المجالات، وحتى أن تسمية المشروع جرى تنقيحها لتصبح "الإتحاد من أجل المتوسط" بدلا من "الإتحاد المتوسطي". وبذلك، تحجمت، خلال بضعة أشهر، تلك الفكرة الطموحة والجريئة لإنشاء إتحاد متوسطي قائم على الشراكة والمساواة بين البلدان المتوسطيّة، إلى مجرّد عملية إعطاء نفس جديد لمسار برشلونة وسياسة الجوار الأوروبية، وهما مشروعان فشلا في تحقيق أهدافهما ولم تتحقق طموحات الضفة الجنوبية.

اتحاد لا يحقق الآمال

أربع ساعات من الحوار والنقاشات، سبقتها بعض المحادثات الثنائية بين رؤساء الدول والحكومات، كانت كافية لإعلان إنشاء "الإتحاد من أجل المتوسط". إتحاد كما رآه الرئيس **ساركوزي**، وكما أراده الإتحاد الأوروبي، قائم على إنجاز مشاريع تقتصر على مجالات قد لا تكون هي الأقرب إلى طموحات دول جنوب المتوسط.

وللتذكير، فإنّ المشاريع الـ6 هي: مقاومة التلوّث في البحر الأبيض المتوسط، الحماية المدنية من الكوارث،


مولاي حفيظ العلمي


الحبيب اليوسفي

الطرق السريعة البحريّة والبريّة، الطاقات المتجددة، التعليم والبحث العلمي، ودعم المؤسسات. وعلى الرغم من أن الفصل 29 من بيان الإتحاد من أجل المتوسط ينص على إعطاء الأولوية للقطاع الخاصّ في إنشاء هذه المشاريع، إلا أنها تبقى غير كافية لدفع عجلة نمو مؤسسات الجنوب، فالدول الجنوبية للحوض هي بحاجة أكثر إلى المشاريع القائمة على التكنولوجيا والتي تندرج في ما يسمّى باقتصاد المعرفة حتى تتمكن من تقليص الفجوة التي تفصلها عن أوروبا، وحتى يصبح البحر الأبيض المتوسط بالفعل بحر التقارب والنقاء وليس بحر مفارقات وتباعد. وتطرق الرئيس التونسي **زين العابدين بن علي** إلى هذه المشاريع في كلمته أمام "قمة باريس"، حيث دعا إلى تجاوز المعوقات والعمل على بناء مستقبل مشترك بين دول المتوسط، يقوم على الاحترام المتبادل والحوار البنّاء والمصالح المتكافئة. وقدم مجموعة من المقترحات أهمها إنشاء وكالة متوسطية لحماية البيئة والشريط الساحلي، وإقامة مرصد متوسطي يعتمد آلية الإنذار المبكر لمواجهة الكوارث الطبيعية والتدخل الناجح، وإنشاء مركز متوسطي لنقل التكنولوجيا، وفي مقدمها الطاقات البديلة وتحلية مياه البحر واستخدام التكنولوجيا الدقيقة.

من أين التمويل؟

أما الجانب الذي لا يزال حديث الجميع فهو المتعلق بإيجاد مصادر لتمويل هذه المشاريع. وكانت الخيارات أمام الأعضاء محدودة، فإما التعويل على البنك الأوروبي للاستثمار وصناديق الاستثمار خصوصاً منها التابعة لدول الخليج العربي التي تزداد نمواً يوماً بعد يوم بسبب الارتفاع المستمر لأسعار النفط، أو إنشاء بنك أورومتوسطي للاستثمار، وهو ما كانت تأمله بلدان الجنوب. إلا أنه كالعادة رجحت كفة الخيار الأوروبي، بل والأغرب من ذلك لم تتم مناقشة إنشاء بنك أورومتوسطي أثناء "قمة باريس"، ولم تتجاوز مرحلة الاقتراحات في الفترة التمهيدية التي سبقت القمة. إن عدم إنشاء بنك خاص بالإتحاد قد لا يخدم سوى المصالح الأوروبية. وبذلك تضرب الدول الأوروبية عصفورين بحجر واحد، على حد تعبير الأخصائيين، بما أنها مالكة للبنك الذي سيموّل مشاريع الإتحاد من أجل المتوسط ومالكة للمشاريع التي ستنجز في إطار الإتحاد. من جهة أخرى، فإن التعويل على رؤوس الأموال وصناديق الاستثمار العالمية قد يوسع بشكل غير مباشر دائرة الإتحاد، لأن صناديق الاستثمار لا تكتفي عادة بالتمويل، وإنما من بديهيات عملها الدخول كشريك فاعل في المشروع. فهل ستخدم هذه الطريقة مصالح دول الجنوب؟

الحبيب اليوسفي (الجزائر): متشائم لعدم وضوح مصادر التمويل

لماذا لا تقوم أوروبا بالتمويل؟ لم تتحدد الاحتياجات الفعلية حتى الآن، وهناك مبالغ مرصودة تصل إلى 13 مليار يورو من أجل الاتحاد الذي يراه الأوروبيون استمراراً لمسار برشلونة، حسب تعبير المستشارة الألمانية **أنجيلا مركل**، التي قالت: "هناك مبالغ كبيرة متوفرة لمسار برشلونة لم يتم صرفها بعد". وحسب النقاشات التي دارت في قمة باريس، جرى اقتراح مصادر عدة للتمويل مثل فرض رسم جديد على مرور البضائع في جبل طارق ومضيق البوسفور لتمويل مشاريع أمن الملاحة البحرية. وهناك اقتراح بأن تحصل أوروبا على الطاقة غير الملوثة في مقابل إنشاء مشاريع الطاقة الشمسية في دول الجنوب. كلها أفكار غير مضمونة التحقيق، لا سيما أن الاتحاد الأوروبي أنجز ميزانيته لغاية العام 2013 ولا يمكن الالتزام بتمويلات جديدة حسب ما ذكر الرئيس الجزائري **عبد العزيز بوتفليقة**، الذي قال: "من الواضح أن أبرز مشكلة أمام انطلاق الاتحاد من أجل المتوسط هي توفير التمويل للمشاريع المطروحة. إنها مسألة لم تأخذ طريقها للحل حتى الآن".

أين المقر، ومن هو الأمين العام؟

نقاط أخرى لم يتم التطرق إليها، وقد تشكل عائقاً جديداً أمام نجاح مشروع الرئيس **ساركوزي**، منها اختيار مقر الأمانة العامة للإتحاد. فهناك إلى حد الآن 5 مدن قدمت ترشيحها، وهي: تونس والمغرب ومالطا وبرشلونة ومرسيليا. وإذا كان الإتحاد قائماً على أساس الاقتراع والتصويت، هل يمكن لتونس والمغرب الصمود أمام المنافسة الإسبانية المدعومة من طرف الأغلبية الساحقة للدول الأوروبية؟ كما تبقى الأمور ضبابية في ما يخص اختيار الأمين العام للإتحاد من أجل المتوسط ومساعده. هل سيحمل جنسية بلد المقر؟ هل يُعيّن بالتصويت؟ وما هي المعايير؟ وكيف يتم تمويل بناء المقر؟ لائحة طويلة من الأسئلة تبحث عن الردود فهل تجيب قمة وزراء الخارجية لدول الأعضاء في الإتحاد التي ستنعقد في مرسيليا مطلع نوفمبر المقبل، على هذه التساؤلات أم ستزداد الأمور تعقيداً وغموضاً؟.


الهادي الجيلاني في ورشة السوق المشتركة، ويبدو فريد التونسي إلى اليسار

أيام مرسيليا

في أطار التحضير لـ"قمة باريس" التي أعلنت قيام "الاتحاد من أجل المتوسط"، نظمت MEDEF التي تضم المؤسسات الاقتصادية الفرنسية، لقاءً واسعاً في مرسيليا مطلع شهر يوليو الماضي بالتعاون مع عمدة مرسيليا وهيئات اقتصادية أوروبية ومتوسطية أهمها منظمة أرباب العمل الأوروبيين والمنظمة المتوسطية لأرباب العمل. واستضاف قصر فارو في مرسيليا حشداً من ممثلي أرباب العمل ورجال الأعمال والهيئات الدولية ووسائل الإعلام على مدى يومين حيث جرت مناقشة أفكار ومقترحات تمهد للإعلان عن "الاتحاد من أجل المتوسط".

الهادي الجيلاني (تونس): المطلوب تضامن ما بين الشمال والجنوب

تميزت المناقشات بكثير من الصراحة والشفافية لا سيما من جانب عدد من ممثلي دول جنوب المتوسط، ما غطى على الخطابات العاطفية حول حسن الجوار وما تتمتع به منطقة المتوسط من مزايا تاريخية وعاطفية وجمالية. ولم تكن الموسيقى الشرقية التي رافقت افتتاح الملتقى، ولا كلمات المتدخلين الأوروبيين الداعية إلى المحبة والتعاون، كافية لإسكات أصوات المعترضين من الجانبين لا سيما من دول الجنوب وخصوصاً شمال أفريقيا.

رئيسة منظمة أرباب العمل في فرنسا لورنس باريزو طالبت باسم المجتمعين رؤساء دول الاتحاد الأوروبي والبحر المتوسط إعداد برنامج عمل محدد يوضح سُبل إقامة شراكة متوازنة ما بين الشمال والجنوب، ويهدف إلى زيادة حجم التبادل بين الجانبين بنسبة 10 في المئة، ومضاعفة الاستثمارات الخارجية المباشرة بمعدل 3 أضعاف من الآن وحتى العام 2020.

جاك صرّاف: ساركوزي رئيس غير عادي ومشاريع كبرى للمنطقة

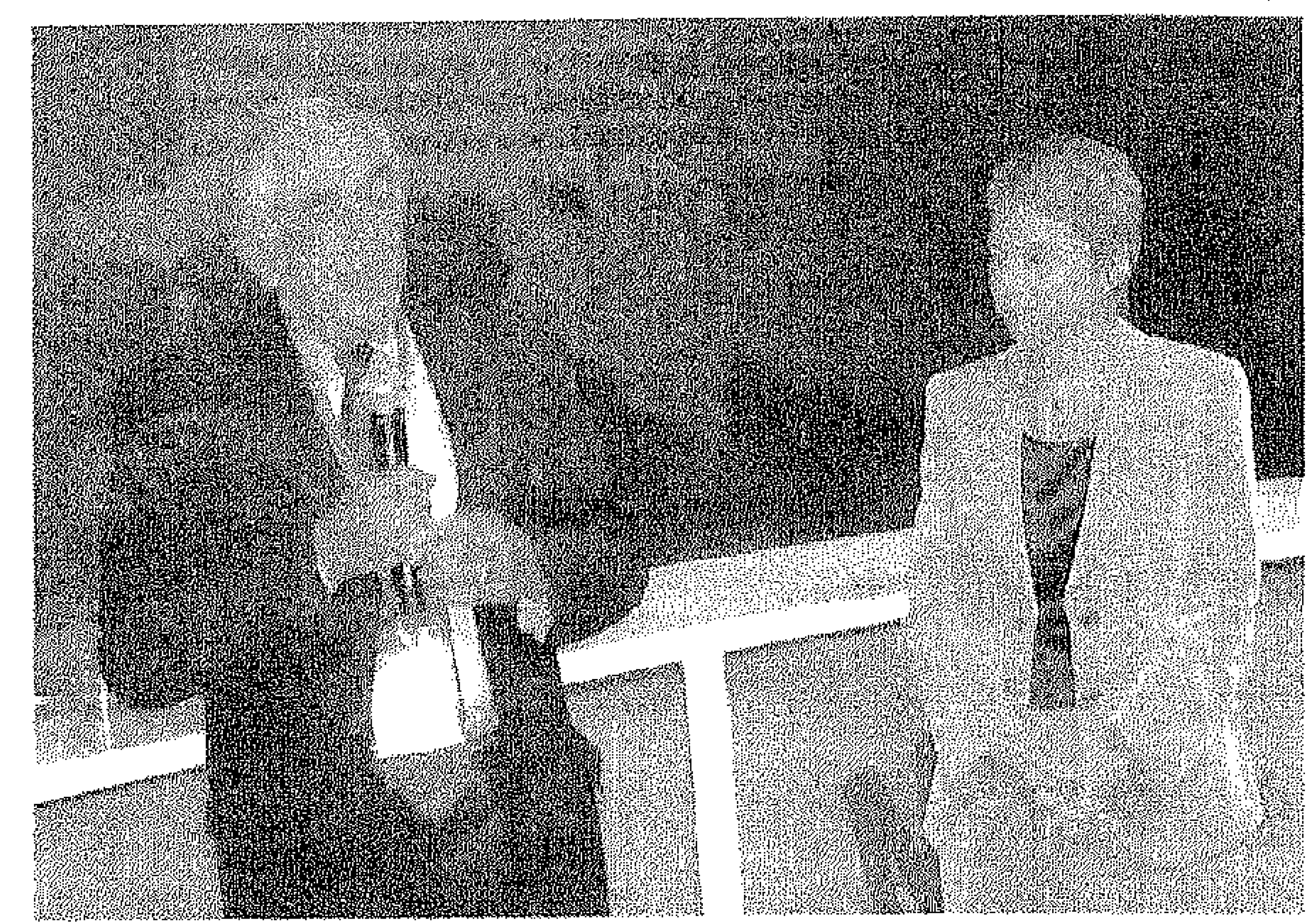

أحمد الكرم، نائب الرئيس والمدير العام لـ بنك الأمان

صرّاف: الاندماج مع أوروبا

واعتبر رئيس الاتحاد المتوسطي لأرباب العمل (Business Med)جاك صرّاف، أننا لن ندخل العولمة بنجاح إلا بعد أن نحقق اندماجاً اقتصادياً كاملاً مع الاتحاد الأوروبي. وفي تصريح لـ"الاقتصاد والأعمال" قال صرّاف: "**نيكولا ساركوزي** ليس رئيساً عادياً أو تقليدياً، فهو قام بصدمة كبيرة كنا نحتاج إليها بعد تعثر مسار برشلونة، وهو لعب لعبة ذكية حين فصل الاقتصاد ووضعه على طاولة البحث مستهدفاً الوصول إلى معالجة سياسية من خلال الاقتصاد". "واعتبر أن عدم الاتفاق بين دول جنوب المتوسط يؤثر سلباً على مصالحها. فنحن لم نتوصل حتى الآن إلى ورقة موحّدة أو موقف مشترك، مع العلم أن مشاكلنا واحدة وانشغالاتنا هي نفسها. ومع ذلك فإن الاتحاد من أجل المتوسط سيعود بفوائد كبيرة على دول الجنوب، لأن الاتحاد يقوم على إنجاز مشاريع كبيرة تختارها البلدان المحتاجة في إطار القطاعات المحددة ويتم تمويلها وتنفذها شركات أوروبية وليس فرنسية فقط، لأن حجم المشاريع وتنوعها يحتاجان إلى جهود أوروبية مشتركة. صحيح إن ما تحقق من مسار برشلونة ليس بالأمر الكبير، لكن الاتحاد من أجل المتوسط لن يلغي مسار برشلونة، بل سيصلح مساره ويعمّق فوائده. والإفادة لدول الجنوب شبه مؤكدة لأن العالم تغيّر منذ العام 1995 إلى اليوم، ونحن تغيّرنا. الدول العربية لم تعد كما كانت في تلك الفترة وتحسنت الأوضاع. الآن نحن نرى البضائع المنتجة عربياً تدخل إلى أوروبا من دون صعوبة وتنافس كبار المنتجين، كما نشاهد الاستثمارات الأجنبية تدخل إلى دولنا وإن كان الخوف من الاستثمار في منطقتنا لا يزال مسيطراً لدى البعض".

اليوسفي: هل فات الأوان؟

رئيس منظمة أرباب العمل الجزائريين **الحبيب اليوسفي** لم يكن متفائلاً بالقدر نفسه، بل على العكس، حين قال: "أنا متشائم بعض الشيء بشأن الاتحاد من



لورنس باريزو والرئيس السابق للمنظمة الفرنسية

جاك صرّاف وإلى جانبه عمدة مرسيليا

أجل المتوسط، لأنه حتى الآن ليس لنا رؤية واضحة في مجال التمويل ومشاريع الاستثمار. من أين ستأتي الأموال، من الاتحاد الأوروبي أو من القطاع الخاص؟ ليس هناك جواب بعد". وأعرب **اليوسفي** عن أسفه لأن "بعد تمويل واسع لدول أوروبا الشرقية يهتم الاتحاد الأوروبي في النهاية بالضفة الجنوبية، لكن قد يكون فات الأوان".

العلمي: التنمية بديل الهجرة

ورداً على الطروحات الأوروبية بشأن الهجرة من الضفة الجنوبية للمتوسط نحو أوروبا، دعا ممثل منظمة أرباب العمل المغاربة مولاي **حفيظ العلمي** إلى المزيد من دعم برامج التنمية في دول المنطقة، وإلى الاستثمار المباشر لأن "الإمكانية الوحيدة للحدّ من موجات الهجرة إلى أوروبا هي أن تكون دول الجنوب أغنى لتتحوّل بدورها إلى أراضي استقبال".

الجيلاني: تضامن الشمال والجنوب

وشاركت تونس في مرسيليا بوفد كبير ضم رجال أعمال تقدمهم رئيس الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية **الهادي الجيلاني**، وشارك أيضاً المدير التنفيذي للوحدة الفنية لاتفاقية أغادير **فريد التونسي**. وقال **الجيلاني** خلال الجلسة العامة انه لا بدّ من طرح المشاكل الجوهرية التي تعيق التقدم لإقامة تعاون أوروبي متوسطي تستفيد منه كل شعوب المنطقة.

وفي ورشة عمل حول إقامة سوق متوسطية موحّدة، قال **الجيلاني**: "نلاحظ تزايد الاهتمام الأوروبي بجنوب المتوسط، ما يعكس الوعي بضرورة تكثيف الجهود لإقامة فضاء أوروبي متوسطي موحّد قادر على منافسة التجمّعات الإقليمية الكبيرة في العالم. واعتبر أنه إذا كان التعاون والاندماج بين بلدان جنوب المتوسط هو شرط أساسي لقيام الاتحاد من أجل المتوسط، فالمطلوب أيضاً تضامن أكبر بين الشمال والجنوب ومواكبة البلدان الصاعدة لتتخطى ما يعترض مؤسساتها من صعوبات". معتبراً أن المؤسسة ستكون دائماً لاعباً أساسياً في المشروع المتوسطي ومحرّكاً رئيسياً للتنمية.

حفيظ العلمي (المغرب): التنمية لمعالجة الهجرة نحو أوروبا


أما **فريد التونسي** فعرض نشاط الوحدة الفنية لاتفاقية أغادير وما تساهم به من نشاط لصالح المؤسسات في بلدان جنوب المتوسط، مؤكداً على دور فاعل للمنظمات الأوروبية في مساندة هذا النشاط ودعمه.

أحمد الكرم: بنك متوسطي

ورأى نائب الرئيس المدير العام لبنك الأمان التونسي **أحمد الكرم** في "الاتحاد من أجل المتوسط" استكمالاً لـ"مسار برشلونة"، ومشروعاً حضارياً متميزاً من شأنه أن يدعم الاندماج الاقتصادي بين دول أوروبا وجنوب المتوسط". لكنه قال: "إن نجاح مثل هذا المشروع يبقى مرتبطاً بالكيفية التي سيسير بها. وهنا نجد نقاط استفهام ما زالت مطروحة، ومواضيع مصيرية لم يتم البت فيها بعد، ستعرض على اجتماع مؤتمر وزراء الخارجية في نوفمبر 2008".

وأضاف: "لعل أهم المواضيع التي ستؤثر في مصير الاتحاد هي الإمكانيات المالية التي ترصدها الحكومات الأوروبية لتوظفها لصالح مشاريع الاتحاد. لكن لا يبدو حالياً أن هناك اتفاقاً واضحاً في ما يخص حجم ونوعية المساهمة الأوروبية لإنجاح مشروع الاتحاد. وهذا ما حدا بالرئيس **ساركوزي** إلى دعوة القطاع الخاص للمساهمة في تمويل المشاريع المبرمجة". ويؤكد أن "مستقبل اتحاد المتوسط يبقى رهن قدرة الأطراف على تعبئة الموارد الخاصة لإنجاحه".

ويدعو **الكرم** إلى "إنشاء آليات مالية موجهة بصفة حضارية للمنطقة المتوسطية، ولعل أهمها ما دعت إليه دول الجنوب وهو إنشاء بنك متوسطي لدراسة وتمويل ومتابعة المشاريع الاندماجية ولمعاضدة الاستثمارات الأوروبية في منطقة جنوب المتوسط، ودعم دور القطاع الخاص لخلق فرص العمل في الدول المتوسطية". ■


أن تعرف أكثر



بيروت – الإقتصاد والأعمال

جاء مؤتمر منتجي ومستهلكي النفط الذي انعقد في مدينة جدّه خلال شهر يونيو الماضي ليعكس عمق الأزمة التي تواجه الدول المنتجة والمستهلكة على حدٍّ السواء جرّاء الارتفاع الحاد في سعر النفط الخام ومشتقاته.

وهذا الارتفاع الذي أدى بالفعل إلى مضاعفة سعر النفط خلال فترة سنة تقريباً كان مفاجئاً للعديد من المحللين المعنيين بسوق النفط كما للدول المصدِّرة وشركات النفط الكبرى والاقتصاد العالمي عامة، وذلك ليس من حيث حدوثه في المطلق وإنما من حيث سرعته ومداه في هذه المرحلة بالذات. ووسط توقعات بأن يرتفع سعر نفط برنت القياسي إلى عتبة الـ 150 دولاراً للبرميل خلال فصل الصيف الحالي، وصل السعر بالفعل إلى مستوى قياسي جديد في أوائل شهر يوليو الماضي عندما بلغ نحو 147 دولاراً للبرميل قبل أن يعود وينخفض إلى حدود 135 دولاراً للبرميل في منتصف الشهر في ضوء المؤشرات الأخيرة عن مصاعب متزايدة في الاقتصاد الأميركي، وارتفاع في المخزون النفطي الأميركي. والتقلبات الحادة نسبياً التي شهدتها أسعار النفط في الفترة الأخيرة تعكس حالة من عدم الوضوح في السوق في المدى القصير، حيث تتضارب توقعات المحللين بين من يرى أنّ السعر سيصل إلى مستوى 200 دولار للبرميل في نهاية السنة الحالية، ورأي آخر يرى أن السعر قد بلغ بالفعل حده الأقصى لهذه المرحلة وإنه سيعود إلى عتبة الـ 100 دولار للبرميل.

مهما يكن من أمر فإنه من الواضح أن المنحى العام لسعر النفط سيكون نحو الارتفاع في المدى المتوسط والطويل، وأن المقولة بأن عصر النفط الرخيص قد انتهى صحيحة وتعبّر عن حقبة جديدة في الاقتصاد العالمي.

سعر النفط تضاعف في سنة واحدة ووقعه على الاقتصاد العالمي يتزايد

تعددت الأسباب

لقد أصبحت أسباب الارتفاع في سعر النفط معروفة وواضحة إلى حد كبير، وهي تشمل المؤثرات الأساسية، ونشاط السوق الآجلة للنفط وانخفاض سعر الدولار. والمؤثرات الأساسية أو ما يُعرف بـ الـ(fundamentals) تتعلق بالعرض والطلب، إذ شهدت السنوات الأخيرة نمواً ثابتاً في الطلب العالمي على الطاقة نتج عن تزايد احتياجات الدول النامية حديثة التصنيع وخاصة الهند والصين في الوقت الذي لم تجر أي محاولات جدية لترشيد الاستهلاك في الدول الصناعية، وبالتحديد في الولايات المتحدة. وفي مقابل ذلك فقد كانت هناك مؤشرات متتابعة ومقلقة عن قرب استنفاذ الاحتياطات النفطية المؤكدة في بعض الحقول، وتراجع في طاقة إنتاج بعض الدول وإعادة تقدير لاحتياطات النفط الأساسية المتبقية في العالم. وجاءت بعض هذه التقديرات لتشكك في الأرقام السابقة في هذا المجال ولتقول أنها مبالغ فيها.

لا يعني كل ذلك أن سوق النفط الخام قد عانت من نقص في الإمدادات في أي وقت حتى الآن أو أن نقصاً كهذا قد يظهر في المستقبل المنظور، لكن النظرة الجديدة التي تكونت حول مستقبل إمدادات الطاقة العالمية

والشعور بأن عصر النفط الوفير قد شارف على الانتهاء انعكسا بشدة على السوق الآجلة للنفط بحيث كان للمضاربة في هذه السوق الأثر الأساسي والاهم في دفع سعر النفط نحو الارتفاع.

السوق الآجلة

ونشاط السوق الآجلة للنفط وتأثيرها في مسار الأسعار يعتبران بالفعل أهم تحوّل في هيكلية سوق النفط الدولية في العقد الأخير، بحيث أصبح سعر النفط عُرضة لعمليات المضاربة قصيرة الأجل تبعاً للتطورات الاقتصادية والسياسية والأمنية الآنية في الدول المصدِّرة للنفط وعلى النطاق العالمي، إضافة إلى المعلومات



والتحليلات المتعلقة بالسوق بشكل خاص. ومما لا شك فيه أن عمليات المضاربة كان لها دور أساسي في الارتفاع الحاد في أسعار النفط الخام منذ بداية السنة الحالية، إضافة إلى تأثر السوق الآجلة بالرؤية المستقبلية الأبعد مدى، والتي تقول أن الطلب العالمي على النفط سيستمر على منحى نمو ثابت في المدى المتوسط والطويل بغض النظر عن الارتفاع في أسعاره. وتستند هذه الرؤية بشكل خاص إلى كون معدل الاستهلاك النفطي للفرد في الصين والهند والدول النامية عامة، وحتى في اليابان لم يزل محدوداً بالمقارنة مع الدول الصناعية، إذ يبلغ معدل الاستهلاك للفرد في الولايات المتحدة حالياً نحو 25 برميلاً سنوياً بالمقارنة مع برميل في اليابان وبرميلين فقط في الصين ونحو برميل واحد في الهند.

وفي ما وقفت الدول الرئيسة المصدِّرة للنفط، وخاصة دول الخليج، عاجزة أمام التدهور الذي أصاب سعر صرف الدولار منذ نحو السنة وحتى اليوم، فإنّ السوق الآجلة استجابت أيضاً لهذا التطور وقام المضاربون برفع سعر برميل النفط كلما انخفض سعر صرف العملة التي يقيّم بها هذا البرميل. وهكذا فقد انعكس انخفاض سعر الدولار عنصراً إضافياً في رفع سعر النفط وهو أمر طبيعي.

أين "أوبك"؟

وتبقى المفارقة الأساسية والاهم وهي شبه غياب دور أو تأثير منظمة الأوبك في ما يحدث في سوق النفط منذ بعض الوقت. فبعد بلوغ برميل نفط برنت عتبة الـ100 دولار خلال شهر أكتوبر 2007 قررت المنظمة زيادة الإنتاج بمعدل 500 ألف ب/ي وأعلنت في حينه أنها لا تحبذ ارتفاع أسعار النفط إلى هذا المستوى. لكن هذا القرار لم يكن له وقع ملحوظ في السوق. ومع استمرار الارتفاع وبلوغ الأسعار مستويات قياسية متتالية لم تبادر المنظمة إلى اتخاذ خطوات جديدة وذلك من منطلق أن هناك فائضاً من إمدادات النفط في السوق وأن أي زيادة إضافية في حصص الإنتاج لن تؤدي سوى إلى تزايد هذا الفائض.

ووجود هذا الفائض تؤكده مؤشرات عدة، منها بشكل خاص المخزون المتوفّر في الدول الصناعية والذي بلغ مثلاً لدى دول مجموعة التعاون الاقتصادي والتنمية في نهاية 2007 مستوى يفوق معدل السنوات الخمس الماضية. وهذا الأمر قد يعكس برأي بعض المحللين توجهاً لبناء المخزونات خاصة في الولايات المتحدة استعداداً لضربة عسكرية محتملة ضد إيران، لكنه يعني أيضاً أن المنظمة قد فقدت ولو مرحلياً القدرة على التحكم بالسوق والأسعار من خلال التأثير على ميزان العرض والطلب. وقد أوضح أكثر من وزير من وزراء الدول الأعضاء في المنظمة هذا الواقع بالقول إن العوامل المتحكمة بالسوق ليست معطيات العرض والطلب الحقيقية وإنما عوامل أخرى (أي ما معناه المضاربة في السوق الآجلة وعوامل أخرى خارج إطار العمل الحقيقي للسوق).

ولعل الاختبار الأمثل لهذا الواقع الجديد أن القرار الذي أعلنته المملكة العربية السعودية خلال مؤتمر جدّه الأخير بزيادة الإنتاج بمعدل 700 ألف برميل يومياً في محاولة لوقف ارتفاع سعر النفط لم يؤثر بالفعل في السوق بل قفزت الأسعار بقوة في اليوم التالي وسط المخاوف المتزايدة من حدوث مواجهة أميركية– إيرانية. ودول الأوبك، وخاصة دول الخليج، ليست مستعدة اليوم لزيادة إنتاجها إلى طاقته القصوى لإغراق السوق ومحاولة دفع الأسعار نزولاً كما تقترح أو تطالب الدول الصناعية. فبعض المنتجين غير قادر على تحقيق ذلك في المدى القصير بسبب عوائق تقنية تتعلق بإنتاجية الحقول، أما الدول الأخرى القادرة على هذه الزيادة ومنها المملكة العربية السعودية فهي تتجه أكثر وأكثر إلى اعتبار ثروتها الهيدروكربونية ثروة ناضبة لا بدّ من المحافظة عليها اليوم أكثر من أي وقت مضى.

وفي الخلاصة فإنه وسط هذه الأجواء والتناقضات أصبح سعر النفط وتطوره يشكلان معضلة كبيرة سواء للدول المنتجة أم المستهلكة، وتهديداً حقيقياً لمسار الاقتصاد العالمي. وتتلخص بعض أهم جوانب هذه المعضلة بالآتي:

الدول الصناعية

المعضلة الأولى أن الدول الصناعية، وهي المستهلك الأكبر للطاقة، بدأت تواجه السلبيات الاقتصادية للارتفاع المستمر في سعر النفط بعد أن تخطى هذا السعر بالأسعار الثابتة الحد الأعلى الذي كان قد بلغه في العام 1980. والولايات المتحدة كما المجموعة الأوروبية تواجه اليوم مخاطر تباطؤ اقتصادي نتج أساساً عن عوامل اقتصادية

ومالية أخرى منها بشكل خاص أزمة الرهونات العقارية وما تلاها من مشاكل أخرى في أسواق النقد والمال في تلك الدول. ومما لا شك فيه أنّ التكلفة المتزايدة للطاقة بجميع أنواعها ستزيد من إمكانية حصول هذا التباطؤ. يضاف إلى ذلك أنه بسبب النقص في طاقة التكرير فإن الدول الصناعية تعاني أيضاً من ارتفاع في أسعار بعض المشتقات النفطية الأساسية يفوق نسبة الارتفاع في سعر النفط الخام.

وترى الدول الصناعية نفسها اليوم بأنها تأخرت في تطوير بدائل للنفط وأنّ التطورات المتسارعة في سوق النفط قد سبقتها ولم تكن ربما في الحسبان، وأنها مضطرة الآن لتسريع البحث في هذه البدائل رغم أنه سيكون لذلك أكلاف اقتصادية ومالية وبيئية في بعض الحالات.

ارتفاع تكلفة الطاقة وأزمة الغذاء العالمية يهددان الاستقرار في الدول النامية

وتواجه الدول الصناعية أيضاً قراراً آخر يتعلق بالضرائب المفروضة على الطاقة. فهناك دعوات متزايدة في مجتمعاتها لتخفيض هذه الضرائب التي تشكل جزءاً كبيراً من السعر النهائي للطاقة المستهلكة. والمشكلة هنا هي أن هذه الضرائب تشكل مصدراً مهماً للإيرادات العامة وأنه ليس من السهل تخفيضها.

مشكلة الغذاء

المعضلة الثانية هي في العلاقة ما بين أسعار النفط وأسعار الغذاء، وهي علاقة مباشرة لما لتكلفة الطاقة من تأثير على تكلفة إنتاج ونقل المواد الغذائية، وحيث أن سياسة الولايات المتحدة في تخصيص مساحات زراعية واسعة لإنتاج الذرة وتحويله إلى وقود أسهمت بشكل رئيسي في خلق النقص الحاصل في الإنتاج الغذائي العالمي. والخوف الأساسي اليوم هو أن تتحوّل مشكلة الغذاء إلى تهديد للاستقرار السياسي والاجتماعي في الكثير من الدول النامية، ومنها دول شديدة الحساسية كباكستان مثلاً التي قد ينعكس عدم الاستقرار فيها تهديداً للنظام العالمي. ويبدو أن الدول الكبرى أخذت تعي حجم المشكلة وتتحوط لها. لكن السؤال هو هل يمكن استدراك المخاطر في هذا المجال خاصة وأن توقعات المحاصيل العالمية لهذه السنة لا تبدو مشجعة.

استهلاك النفط في الدول العربية المستوردة له

المصدر: تقرير منظمة أوبك للعام 2007

تخمة الفوائض

المعضلة الثالثة هي تلك التي تواجه الدول المصدِّرة للنفط وخاصة دول الخليج. فهذه الدول تجد نفسها اليوم مسؤولة عن صحة واستقرار الاقتصاد العالمي، وهي مدعوة لإنتاج النفط بأقصى طاقة ممكنة ولاستثمار مبالغ ضخمة لتطوير احتياطات النفط والغاز المتبقية لديها من أجل سد النهم العالمي للطاقة. ولم يعد لدى هذه الدول على ما يبدو القدرة على اتخاذ خيار المحافظة على احتياطياتها للأجيال المقبلة. وتجد الدول المصدِّرة الأساسية نفسها مضطرة لاستبدال موردها الطبيعي الأساسي بالعملة الأميركية التي تمر بمرحلة ضعف غير مسبوقة وهي تواجه أيضاً تراكماً ضخماً في الفوائض النفطية ومهمة غير سهلة لإيجاد الفرص والخيارات المجدية والآمنة لاستثمار هذه الفوائض. ولعله من الفوارق الأساسية هنا انه فيما يحث العالم الغربي دول الخليج على رفع إنتاجها وصادراتها النفطية فهو يحاول أيضاً وضع العقبات أمام الصناديق السيادية الخليجية التي أنشئت لاستثمار الإيرادات النفطية الفائضة.

الدول النامية

المعضلة الرابعة هي التي تواجه الدول النامية المستوردة للنفط والدول حديثة التصنيع كالهند والصين وبعض الدول الآسيوية. وهذه الدول الأخيرة التي أسهمت بشكل رئيسي، كما سبق القول، في نمو الطلب العالمي على النفط تجد مسيرتها نحو التصنيع والنمو السريع مهددة بارتفاع أسعار النفط التي أسهمت في حصوله. وهي تواجه اليوم قراراً ملحاً، إذ عليها الاستغناء ولو جزئياً عن الأسعار المدعومة للطاقة من اجل الحد من سرعة نمو الطلب عليها رغم أن ذلك قد يؤدي أيضاً إلى تباطؤ النمو الاقتصادي لديها ولو مرحلياً.

وضع الدول النامية حديثة التصنيع على أي حال يبقى أفضل بكثير من مجموعة الدول النامية الفقيرة التي تواجه اليوم أزمتين مترابطتين وهما أزمة ارتفاع أسعار الطاقة وأزمة الغذاء. وهذه الدول، وخاصة الأشد فقراً بينها، ستواجه مصاعب اقتصادية متزايدة كلما استمر المنحى التصاعدي في أسعار النفط. وتأتي المبادرة السعودية في إنشاء صندوق لمساعدة هذه الدول في الوقت المناسب، علماً أنه سيكون من الضروري على الأرجح تغذية موارده بشكل مستمر مستقبلاً.

وفي سياق الحديث عن الدول النامية المستوردة للطاقة فإنه يجدر النظر بشكل خاص إلى بعض الدول العربية بينها ومدى تأثرها حتى الآن بما حدث ويحدث في سوق النفط، والخطوات والسياسات المتخذة لمواجهة هذه الآثار.

وفي ما يلي عيّنة من هذه الدول تشمل الأردن ولبنان وسورية ومصر وتونس والمغرب، يمثل بعضها (سورية ومصر وتونس) دول تتمتع باكتفاء ذاتي جزئي بالنفط والغاز، وبعضها الآخر (لبنان والأردن والمغرب) دول تعتمد كلياً على الاستيراد.

برعاية كريمة من

صاحب السمو الملكي الأمير خالد الفيصل

أمير منطقة مكة المكرمة



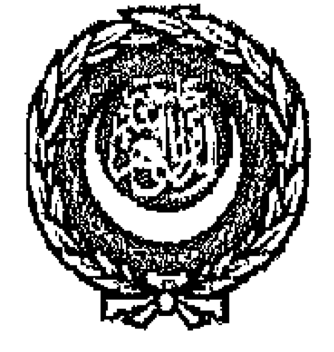
المنتدى العربي الأول لحماية المستهلك من الغش التجاري والتقليد

١٩-٢١ أكتوبر ٢٠٠٨م فندق هيلتون جدة - المملكة العربية السعودية

بمشاركة كل من القطاعات الحكومية ذات الإختصاص، أصحاب حقوق الملكية الفكرية، مؤسسات المجتمع المدني والمختصين في حماية المستهلك ومكافحة الغش التجاري والتقليد ويتناول المحاور التالية:

- إستعراض أفضل التطبيقات العالمية في التوعية وبناء القدرات واتخاذ الإجراءات الفعالة.
- إستعراض أصحاب العلامات التجارية لتجاربهم الناجحة ومساهمتهم في اتخاذ القرارات وتطبيقها.
- مشاركة المختصين من مؤسسات حماية المستهلك وحماية حقوق الملكية الفكرية ومكافحة الغش التجاري والتقليد في العالم العربي ووضع الحلول لهذه الظاهرة.
- العمل على تنفيذ توصيات المنتدى في مختلف الدول العربية.

تنظيم


جامعة الدول العربية



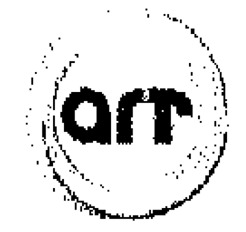

الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة

الراعي الإستراتيجي المؤسس


الهيئة العربية السعودية للمواصفات والمقاييس

مؤسس مشارك | الشركاء الإستراتيجيون | الراعي الذهبي | الراعي الفضي

Panasonic ideas for life





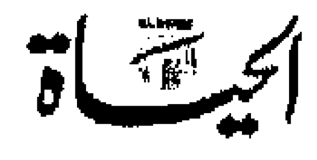




CISCO.

ارامكو السعودية Saudi Aramco

الرعاة الإعلاميون







الاقتصاد والأعمال Al-Iktissad Wal-Aamal — الحياة — BBC WORLD NEWS — GULF MARKETING REVIEW — التسويق

للمشاركة الإتصال على الأرقام التالية : هاتف ٤٢٤٢ ٦٥١ ٢ ٩٦٦+ فاكس ٨٢٨٢ ٦٥٢ ٢ ٩٦٦+
بريد إلكتروني: info@arabworldprotect.com - www.arabworldprotect.com

الدول العربية المصدِّرة للنفط تواجه معضلة المفاضلة بين إشباع الطلب العالمي للطاقة والمحافظة على مواردها النفطية

الأردن:

الوضع

– **استهلاك النفط:** 120 ألف برميل يومياً (2006)
– **يستورد:** نحو 95 في المئة من حاجاته النفطية
– **قيمة الواردات النفطية:** 2871 مليون دولار (2007) = 23 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي

الخطط والإجراءات لمواجهة ارتفاع سعر النفط

1 – **التحرير التدريجي لأسعار النفط ومشتقاته وثم الكلي في فبراير من العام 2008،** ومحاولة الحصول على واردات نفطية بأسعار تفضيلية، عبر التوقيع على اتفاقية مع الجانب العراقي بهذا الخصوص.

2 – **زيادة الاعتماد على الغاز،** حيث ادّى استخدامه إلى توفير 200 مليون دولار العام 2005 مع توقعات بأن تبلغ العام 2008 نحو 510 ملايين دولار، و750 مليوناً العام 2015.

3 – **زيادة الاعتماد على الصخر الزيتي،** اذ تشير التقديرات إلى انّ الأردن يتمتع بثروة كبيرة من الصخر الزيتي تقدّر بما يزيد على 40 مليار طن تحتوي على 4 مليارات طن من النفط وتكفيه لما يزيد على 100 سنة مع كلفة استخراج بحدود الـ25 دولاراً.

4 – **رفع مستوى مساهمة الطاقة المتجددة في خليط الطاقة الكلي،** عبر اعتماد وزارة الطاقة والثروة المعدنية برنامجاً لتنفيذ مشاريع طاقة تقوم على الطاقة الشمسية وعلى الرياح وعلى الطاقة الحيوية التي تعتمد على معالجة النفايات العضوية، علماً انّ الاردن يولّد طاقة بحجم 2,8 جيغاواط ساعة عبر الرياح، ونحو 6240 ميغاواط من الطاقة الكهربائية عبر معالجة النفايات العضوية.

5 – **المضي قدماً في مشروع المفاعل النووي** لتوليد الطاقة وتحلية المياه، حيث وقّع الأردن اتفاقات ثنائية مع كل من فرنسا وكندا وبريطانيا في العام 2008 للمساعدة على إقامة هذا المشروع.

المغرب:

الوضع

– **استهلاك النفط:** 165 ألف برميل مكافئ يومياً (2006)
– **يستورد:** نحو 96 في المئة من حاجاته النفطية
– **قيمة الواردات النفطية:** 3360 مليون دولار (2007)

الخطط والإجراءات لمواجهة ارتفاع سعر النفط

1 – **تحرير أسعار النفط تدريجياً ومن ثم كلياً العام 2009،** بالاضافة الى ترشيد الاستهلاك.

2 – **تشكيل صندوق للطاقة،** يتم تمويله بشكل رئيسي من خلال هبات من الدول العربية النفطية، ويتم تخصيصه لمواجهة ارتفاع الأسعار. تبلغ قيمة الصندوق حالياً 800 مليون دولار ساهمت فيه كل من السعودية بمبلغ 500 مليون والإمارات بمبلغ 300 مليون.

3 – **منح المزيد من الرخص للاستكشاف والتنقيب عن النفط والغاز في البلاد،** حيث قام المغرب بمنح 90 رخصة للتنقيب عن النفط في مختلف أنحاء البلاد.

4 – **بناء ثلاث محطات حرارية جديدة لإنتاج الطاقة الكهربائية بالاعتماد على الغاز والطاقة المستخرجة من الرياح.** وقد تمّ التوقيع على اتفاقية إنشاء أضخم مشروع للطاقة المتجددة سيسمح باقتصاد 120 ألف طن من زيت الفيول سنوياً، إضافة إلى تجنب انبعاث 470 ألف طن من الغازات المساهمة في ظاهرة الاحتباس الحراري.

5 – **الاعتماد على الطاقة النووية كتعويض عن النقص الحاد في الموارد الطبيعية،** حيث أجرى المغرب دراسات جدوى بالشراكة مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية التي اقترحت منطقة "سيدي بولبرة" لاستضافة أول مصنع مغربي لإنتاج الطاقة النووية، بطاقة توليد تبلغ 700 إلى ألف ميغاواط وتتطلب استثمار ما يوازي 15 مليار درهم مغربي.

لبنان:

الوضع

– **استهلاك النفط:** 130 ألف برميل مكافئ يومياً (2006)
– **يستورد:** 100 في المئة من حاجاته النفطية
– **قيمة الواردات النفطية:** 2148 مليون دولار (2005)

الخطط والإجراءات لمواجهة ارتفاع سعر النفط

لا توجد أيّة اجراءات ملموسة، ولعل ذلك يعود إلى جملة من الأسباب أهمّها:

1 – **عدم وجود سياسة نفطية واضحة المعالم** في ظل جهود استكشاف خجولة للغاية، وعدم وجود مصافي تكرير يعرقل إمكانية الاستفادة من المنح النفطية الخام من الدول العربية الصديقة.

2 – **عدم تجانس البنية التحتية الصناعية أو الاستهلاكية في اعتمادها على الطاقة،** كذلك محطات إنتاج الكهرباء اذ تمّ إنشاء مصانع عدة تعمل على الغاز الطبيعي (معامل دير عمار، الزهراني، بعلبك وصور) لكنّ تشغيلها عملياً تمّ اعتماداً على الفيول أويل والمازوت، ما أدى إلى ازدياد التكاليف بدلاً من التوفير الذي كان يقدّر بنحو 370 مليون دولار في العام 2006 في ما لو تمّ استخدام الغاز الطبيعي.

3 – **الإبقاء على مشكلة مؤسسة كهرباء لبنان من دون حل:** اذ ترزح الشركة تحت عجوزات هائلة، علماً انّها "احتكارية" ليس من المفترض ان تخسر، ويقدّر العجز في المؤسسة للعام 2008 بنحو مليار دولار في ظل

احتساب الموازنة لسعر برميل النفط بحدود الـ80 دولاراً.

وهي تحتاج الى نحو مليار أو مليار ونصف المليار دولار من المحروقات وفق تقديرات العام 2008.

4 –**إهمال الاعتماد على عناصر الطاقة المتجددة**

تونس:

الوضع

–**استهلاك النفط**: 100 ألف برميل مكافىء يومياً (2006)

–**انتاج النفط**: انخفض من نحو 120 ألف برميل يومياً في منتصف الثمانينات إلى 75 ألف برميل العام 2007.

–**قيمة الواردات النفطية**: 289 مليون دولار (2005)

الخطط والإجراءات لمواجهة ارتفاع سعر النفط

1 –**اعتماد "الخطّة الوطنية لترشيد استهلاك الطاقة"**، والتي بدأ تنفيذها منذ سنة 2005 وحتى سنة 2008، حيث تشير النتائج والإحصاءات الرسمية إلى انّ الخطّة نجحت في تخفيض الطلب على الطاقة بنسبة 8 في المئة سنة 2007، أي ما يعادل 700 ألف طن مكافئ نفط، كما أن ترشيد الاستهلاك في القطاع الصناعي أتاح توفير 10 في المئة من حجم الاستهلاك السابق أي ما يعادل 200 ألف طن مكافئ نفط.

2 –**إقرار البرنامج الرباعي للتحكم في الطاقة (2008–2011) في أوائل هذه السنة**، ويهدف إلى الاقتصاد في الطاقة الأولية بنسبة 20 في المئة في أفق العام 2011، أي ما يعادل 2 مليون طن مكافئ نفط والرفع من مساهمة الطاقات المتجددة من الاستهلاك الإجمالي إلى 4 في المئة سنة 2011.

3 –**زيادة القدرة الإنتاجية من النفط**، عبر تكثيف الاستثمارات في مجال التنقيب والبحث، إذ تضاعف حجم الاستثمارات في مجال التنقيب وتنمية انتاج النفط 5 مرات خلال السنوات القليلة الماضية، وتمّ استكشاف وتطوير وحفر 42 بئراً مقابل 14 بئراً سنة 2005.

4 –**زيادة القدرة التكريرية**، وذلك عبر بناء مصفاة جديدة بطاقة تكريرية تبلغ نحو 150 ألف برميل يومياً، ما سيغني تونس عن استيراد نحو ثلثي حاجتها من المشتقات النفطية.

5 –**رفع نسبة الاعتماد على الغاز الوطني** والذي تبلغ حصّته حالياً 45 في المئة من مجمل استهلاك قطاع الطاقة المحلي في تونس إلى ما فوق الـ50 في المئة خلال السنوات القليلة المقبلة.

6 –**زيادة نسبة الاعتماد على الطاقة المتجددة** ورفعها إلى 4 في المئة بحلول العام 2011، باستخدام الألواح الشمسية ومولّدات الطاقة من الرياح.

سورية:

الوضع

–**استهلاك النفط**: 320 ألف برميل مكافئ يومياً (2006).

–**انتاج النفط**: انخفض من 600 ألف برميل يومياً في أواخر التسعينات إلى ما يقارب الـ380 ألف برميل يومياً في العام 2007.

–**تستورد**: نحو 50 في المئة من المشتقات النفطية

الخطط والإجراءات لمواجهة ارتفاع سعر النفط

1 –**الاتجاه لرفع الدعم بشكل تدريجي عن المحروقات وصولاً إلى التحرير الكامل**، لما يشكله هذا الدعم من عبء على الخزينة، كما تنظر الحكومة في إمكانية فرض ضرائب على المحروقات.

2 –**ترشيد استهلاك الطاقة والكهرباء**، خاصة أنّ الأخيرة تمثّل مصدر دخل جيداً لسورية التي تبيع الكهرباء لمصر ولبنان والأردن، والحيلولة دون الهدر، ومكافحة تهريب المشتقات النفطية التي تتم إلى الدول المجاورة وتكلّف سورية نحو مليار دولار حسب التقديرات الأخيرة.

3 –**زيادة القدرة التكريرية** عبر إنشاء مصافٍ جديدة. وقد تم توقيع 3 اتفاقيات: الأولى لإنشاء مصفاة مشتركة مع كل من إيران وفنزويلا وماليزيا بطاقة 140 ألف برميل في اليوم؛ والثانية مع الجانب الصيني بقدرة 100 ألف برميل لتكرير النفط الثقيل؛ والثالثة مع شركة نور للاستثمار المالي الكويتي بقدرة 140 ألف برميل.

4 –**توسيع عملية البحث والتنقيب عن النفط**، لاسيما وأنّ نحو 60 في المئة من البر السوري لم يتم مسحه حتى الآن. وعلى هذا الأساس، تمّ التعاقد مؤخراً مع 15 مجموعة دولية وشركات عالمية متخصصة للتنقيب عن النفط والغاز سعياً لتطوير وزيادة الإنتاج المحلي، علماً أنّ سورية كانت قد وقّعت عقوداً للتنقيب عن النفط في نهاية العام 2006 مع شركتي شل الهولندية البريطانية و"موريل وبروم" الفرنسية.

5 –**استثمار الغاز بشكل أوسع وأكبر** خاصة في المجال الصناعي، وإنتاج الكهرباء والاستعمال المنزلي وحتى في قطاع النقل؛ والعمل جارٍ على إنشاء 4 معامل جديدة بقدرة 16 مليون متر مكعب في اليوم من المتوقع أن تكون جميعها في الخدمة بحلول العام 2010. ■

نصيب الفرد من استهلاك النفط في بعض الدول العربية المستوردة له

برميل سنوياً

الأردن
المغرب
لبنان
سورية
تونس

2002 2003 2004 2005 2006

المصدر: تقرير منظمة أوبك للعام 2007

تراجع سعر الدولار وأزمة التمويل العقاري

ارتفع سعر صرف اليورو مقابل الدولار الأميركي في منتصف الأسبوع الثالث من شهر يوليو المنصرم إلى أعلى من عتبة 1,60 دولار لكل يورو، وبلغ مستوى 1,6040 دولار، قبل أن يعود وينخفض قليلاً نتيجة لعمليات تغطية المراكز وتحقيق الأرباح. وبذلك، يكون اليورو قد لامس هذه العتبة الأساسية للمرة الثانية منذ شهر مايو 2008 مما يعكس استمرار ضعف الدولار بل وتعرضه للمزيد من الضغوط نتيجة التباطؤ الذي يعاني منه الاقتصاد الأميركي وللأزمات المتلاحقة التي أخذت تثير مخاوف حقيقية حول مدى صلابة النظام النقدي والمالي الأميركي، علماً أن الدولار انخفض بنحو 12 في المئة مقابل اليورو منذ شهر يوليو 2007، وذلك بالإضافة إلى خسائره في السنوات الأخيرة.

كما بات معروفاً فقد جاءت الأزمة الأخيرة وهي خطيرة من دون شك، بعد ظهور نقص كبير في السيولة لدى أكبر مؤسستين ماليتين في الولايات المتحدة متخصصتين بتمويل التسليف العقاري والمعروفتين بـ "فاني ماي" و"فريدي ماك"، وهو نقص يرتبط بالركود الحاد الذي تمر به السوق العقارية الأميركية وتخلف أعداد متزايدة من الدائنين عن خدمة قروضهم العقارية.

وهذه الأزمة الأخيرة التي تأتي في أعقاب الخسائر الضخمة التي أعلن عنها عدد من المصارف العالمية والأميركية الكبرى في سوق الرهونات العقارية لها أبعاد أكثر خطورة وأكبر وقعاً.

فـ "فريدي ماي" و"فريدي ماك" مؤسستان مدعومتان من الحكومة الأميركية تتخصصان بتمويل القطاع العقاري على نطاق الولايات المتحدة ككل، وتصدران في مقابل حقائب قروضها العقارية سندات وأوراقاً ووسائل استثمارية أخرى يجري التعامل بها في أسواق النقد والمال في الولايات المتحدة وعلى النطاق العالمي.

والمؤسستان في الواقع ضخمتان جداً، إذ يبلغ إجمالي المطلوبات في ميزانيتهما المجمعة نحو 5,3 تريليون دولار، وهو رقم يوازي 38 في المئة من مجموع الناتج المحلي الإجمالي الأميركي، كما أشارت "الفايننشال تايمز" مؤخراً، وحيث أنهما تساهمان مجتمعتين بنحو ثلاثة أرباع القروض العقارية الممنوحة في الولايات المتحدة فإن توقفهما عن الإقراض لو حصل سيؤدي إلى انهيار شامل في السوق العقارية الأميركية وركود اقتصادي واسع النطاق.

وتواجه الحكومة الأميركية معضلة في كيفية معالجة هذه الأزمة الجديدة. فهي لو حاولت تحميل خسائر المؤسستين للميزانية العامة، فإن المطلوبات الإجمالية على الحكومة الأميركية سترتفع لتصبح موازية لنحو 100 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي الأميركي، حسب تقديرات "الفايننشال تايمز" أيضاً، كما لا يمكن السماح بتوقفهما عن القيام بدورهما في تمويل السوق العقارية الأميركية، مما يعني أن الخيار الوحيد الآن هو الاستمرار في تقديم التسهيلات الضرورية لهما في المدى القصير من خلال بنك الاحتياط الفيدرالي ثم العمل بوسيلة أو بأخرى لإعادة تكوين رأس مالهما.

ومهما يكن من أمر فإن هذه الأزمة الجديدة جاءت في النهاية كمؤشر جديد وإن مقلق حول عمق المصاعب التي تواجه الاقتصاد الأميركي والتي سيكون لها تداعيات مستمرة على الاقتصاد العالمي وعلى الثقة بالدولار بالطبع. فعلى الرغم من بعض الأرقام الإيجابية التي تظهر بين الحين والآخر فإن واقع الأمر هو أن القطاع العقاري لم يزل في حالة ركود وأن أسعار العقارات لم تزل تتراجع، وأن المصارف والمؤسسات المالية الأميركية لم تزل تعاني من الخسائر الضخمة التي نتجت عن أزمة الرهون العقارية، وأن هناك قيوداً متزايدة على الإقراض في الولايات المتحدة، وأن الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري يبقى ضعيفاً. وبعد كل ذلك يأتي سعر النفط الذي يضغط بارتفاعه على المستهلك والمستثمر في الولايات المتحدة كما في الدول الصناعية الأخرى، ويسهم بدوره في تعميق التباطؤ الاقتصادي مرحلياً على الأقل وإلى أن ينعكس هذا التباطؤ، تراجعاً في الطلب العالمي على النفط.

ووسط هذه الأجواء والأوضاع فإنه من غير المستغرب أن يبقى الدولار ضعيفاً مقابل اليورو والعملات الرئيسية الأخرى، خاصة وأنه سيكون من الصعب على بنك الاحتياط الفيدرالي العودة إلى زيادة سعر الفائدة على الدولار في المدى القصير، وذلك على الرغم من بوادر ارتفاع في نسبة التضخم في الولايات المتحدة.

ويلاحظ أن سعر صرف الدولار مقابل اليورو شهد تقلبات حادة في الأشهر الأخيرة بما يعكس توتراً في الأسواق وعدم وضوح في الرؤية بشأن المستقبل القريب.

أما الدول العربية وخاصة الدول النفطية فيبدو أنه ليس أمامها الآن سوى الانتظار، إذ يصعب الخروج من الدولار في هذه المرحلة حتى لو أرادت تلك الدول ذلك، والعمل على الحد من الخسائر على استثماراتها الضخمة في أسواق المال العالمية من جراء تقلبات جديدة محتملة في تلك الأسواق في المرحلة المقبلة، علماً أنه قد تكون هناك أيضاً فرص سانحة للإفادة من هذه التقلبات. ■

الحوار العالمي وحقوق الإنسان

.... بقلم: د. شفيق المصري ....

شهد شهر يوليو 2008 ثلاثة وجوه بارزة من الحوار العالمي: الحوار من أجل المتوسط (الإتحاد)، وحوار الدول الثماني الكبرى، وحوار الأديان.

وأهمية هذه الوجوه الحوارية الثلاثة أنها تنعكس سلباً أو إيجاباً على العالم بأسره، سواء في تعامله مع قوة متوسطية متكاملة أو في تأثيره على الاقتصاد العالمي برمته أو في إدخال مفاهيم جديدة حول حوار الأديان من أجل الإقلاع عن المفهوم المضلّل حول "صراع الحضارات" من جهة و"الأصوليات" الدينية من جهة أخرى.

ولعل كلمة "حوار" هنا تؤكد على الأسلوب الذي لا يمكن الاستغناء عنه في بناء السلام العالمي وتحقيق كافة مناحي الأمن الدولي المطلوب.

وهذا التأكيد لا يستتبع حكماً أن الحوار في هذا النطاق سينتج النجاح حتماً ولكنه يشكل الإطار الأكثر تناسباً وفاعلية من أجل السعي إلى هذا النجاح. أما معايير هذا الحوار وآلياته وفرص نجاحه، فإنها تتوقف على عدد كبير من الظروف المرافقة على المستويات الدولية والإقليمية وحتى المحلية، وكذلك فإنها تتوقف على إرادة المتحاورين وعلى تصميمهم الذي يجب أن يبدأ بكفاية التحضير حتى يصل إلى إيجابية وفاعلية التقرير.

أما الميزان الذي يجب اعتماده في تقدير النجاح أو الفشل، فإنه يتمثل بمدى احترام حقوق الإنسان البدنية والمدنية والاقتصادية – الاجتماعية والسياسية. ولذلك فإن السؤال الجوهري الذي يجب أن يثار في تحليل هذه الحوارات الدولية يتمحور حول المدى الذي يتوفر فيها من أجل احترام حقوق الإنسان.

قمة الدول الصناعية الثماني ■

لقد ركزت قمة الدول الصناعية الثماني (الولايات المتحدة، بريطانيا، فرنسا، كندا، اليابان، إيطاليا، روسيا وألمانيا) على الهموم التقنية وانعكاساتها وتداعياتها بدءاً بضرورة خفض انبعاث الغازات المسببة للاحتباس الحراري، ووصولاً إلى أزمة أسعار النفط وتداعياتها. وناقشت القمة أيضاً مسألة الوقود الحيوي وارتفاع أسعار المواد الغذائية الناتجة عنه.

ولعل الناحية الإيجابية التي بدأ بها اجتماع الدول الثماني تلك التي تمثلت بـ"يوم أفريقي" حيث نجحت الدول الأفريقية في دفع الدول الغنية إلى مضاعفة مساعدتها السنوية لأفريقيا العام 2010 قياساً بنسبتها العام 2004 (25 مليار دولار). كذلك أعلنت مجموعة الثماني أنها تمهل نفسها خمس سنوات لتحريك 60 مليار دولار من أجل محاربة الأمراض المعدية في أفريقيا.

إلا أن هذه الإيجابية لم تستطع أن تغطي التحديات التي تواجه الاقتصاد العالمي كله. ومن هذه التحديات ما نتج عن الارتفاع العالمي لأسعار النفط وعن الأزمة العقارية في الولايات المتحدة، وما تسبب في ذلك من اضطراب في البورصات والبنوك الأميركية والأوروبية على السواء. هذا فضلاً عن الخسارة الفادحة في القدرة الشرائية للمستهلك الأميركي والركود الاقتصادي العالمي وبالتالي ارتفاع نسبة التضخم وتراكم البطالة.

ولعل الخلل المقصود هنا يكمن في دفع الدول المستهلكة أي دول الجنوب عموماً إلى فتح أسواقها أمام الاستثمارات والصادرات "الشمالية" من دون أية قيود، فيما هي (أي دول الشمال) لا تزال تمارس سياسة حمائية صناعية أو زراعية من أجل دعم المنتجين لديها. والمعروف أن هذه السياسات الحمائية مخالفة لمنطق العولمة وتحرير التجارة الدولية.

ويتضح من ذلك أن قمة الدول الثماني – جرياً على سياستها التقليدية تتشبث بمفهوم تقليدي لحقوق الإنسان – الفرد من دون أن يتطور هذا المفهوم إلى حقوق الإنسان – الشعب.

الإتحاد من أجل المتوسط ■

وهو المشروع السياسي الكبير الذي حلم بتحقيقه الرئيس الفرنسي **نيكولا ساركوزي** منذ توليه الرئاسة. وأكد **ساركوزي** عزمه متفائلاً: "معاً سنبني السلام في المتوسط كما بنينا في الماضي السلام في أوروبا".

ومن النقاط الرئيسة التي تطرق إليها البيان الختامي لهذه القمة التي ترأس فيها الرئيس الفرنسي دول شمال المتوسط ، كما ترأس الرئيس المصري دول الجنوب:

– إنشاء منطقة في الشرق الأوسط خالية من سلاح الدمار الشامل.

– تأكيد رؤساء الدول المتوسطية تصميمهم على تعزيز الديموقراطية والتعددية السياسية بتطوير المشاركة في الحياة السياسية وتبني الجميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية.

– الترحيب بالمفاوضات غير المباشرة بين سورية واسرائيل وشجب كل أشكال الإرهاب.

– وأمور أخرى تتعلق بمكافحة التلوث في المتوسط وتعزيز الدفاع المدني وتطوير جامعة متوسطية وشركات متوسطية إلخ...

إلا أن هذه المشاريع المتوسطية تصطدم بالحاجة إلى تطوير أو على الأقل تفعيل هذه المؤسسات المقترحة.

كذلك فإن التحديات التي تواجه "الإتحاد من أجل المتوسط" كثيرة ومتعددة سواء في صعوبة التوفيق بين المواقف العربية – العربية أو العربية – الإسرائيلية (الفلسطينية – الإسرائيلية، والسورية – الإسرائيلية)

أو الإيرانية – الأميركية– الأوروبية.

إلا أن العقدة الأساسية التي يريد الرئيس الفرنسي تجاوزها تتمثل في اختراق مزدوج لا يبدو أنه قادر وحده عليه: اختراق شرق أوسطي للاحتكارية الأميركية في المنطقة واختراق تطويري لصيغة برشلونة 1995. ولكن الواقع غير ذلك فإذا كانت الإدارة الأميركية الراهنة مربكة إلى حد الفشل أو الشلل في تحريك السياسة الشرق الأوسطية المتشعبة، إلا أنها قادرة على فرملة أي اندفاع أوروبي – وفرنسي تحديداً – في هذا المسار.

الحوار بين الأديان ■

ولعل أبرز أهداف هذا الحوار ما تميز بالدعوة إلى الابتعاد عن أعمال العنف التي يقوم بها المتشددون والتي شوّهت صورة الدين، واعتناق روح المصالحة بين الشعوب في أديانها وحضاراتها.

وكان حضور الملك **عبد الله بن عبد العزيز** مميزاً في هذا الحوار لأنه أبدى تسامحاً ملحوظاً حيال الأديان الأخرى حتى تلك الأديان غير التوحيدية التي حضر ممثلوها (كالبوذيين والهند).

وكان الملك السعودي مصيباً في إعلانه أن "الاختلاف بين الأديان لا ينبغي أن يؤدي إلى النزاع والصراع، وأن المآسي التي مرّت في تاريخ البشر لم تكن بسبب الأديان، ولكن بسبب التطرف الذي ابتلي به بعض أتباع كل دين سماوي..."

وقد ترك وعد الملك السعودي أثراً طيباً لدى جميع الحضور عندما دعا إلى المصالحة والوفاق بين جميع الأديان. كما ترك تعهده أمامهم بالتصدي لهذا التطرف وبمحاربة الإرهاب الناتج عنه الأثر الإيجابي ذاته.

ولذلك قوبل إعلان الملك السعودي بالترحيب من ممثلي الأديان الأخرى ولاسيما الفاتيكان الذي أبدى اهتماماً إيجابياً جداً بمبادرة العاهل السعودي الذي يحقق بهذا المؤتمر "عملاً شجاعاً كبيراً".

أما الموقف الإسلامي العام، فقد عبّر عنه الأمين العام لرابطة العالم الإسلامي (وهي الجهة المنظمة للمؤتمر) حين أوضح: "أن الحوار بين الحضارات يفتح للمسلمين باب التأكيد على تعميم القيم المشتركة بين أبناء البشرية، كما سيساهم في إنقاذ المجتمعات الإنسانية من الفتن والحروب والظلم، وسيساهم أيضاً في محاربة الإرهاب كافة عالمية".

وبذلك، نجح هذا الإعلان السعودي في المؤتمر، بوعده وتعهده في تحقيق غايات وأهداف متعددة كان أولها تصويب الرؤية العالمية إلى المملكة العربية السعودية التي كانت تعتبر أن المذهب الوهابي في المملكة سيحول دون انفتاحها العالمي المتصالح مع الأديان السماوية التوحيدية الأخرى ولاسيما مع "الأديان غير التوحيدية".

أين حقوق الإنسان؟ ■

يتضح من المراجعة السريعة لهذه الوجوه الثلاثة من الحوار العالمي أن مسألة حقوق الإنسان لم ترد بنوعيتها المميزة إلا في الحوار الديني الذي إصطلح على تسميته بـ "مبادرة الحوار العالمي" على أساس أنه تناول أموراً أخرى سياسية واقتصادية واجتماعية، بالإضافة إلى ضرورة الحوار الديني ذاته.

وقد تشعبت هذه الحقوق الإنسانية التي طالب بها الحوار الديني إلى درجة أنها أكدت على مفاهيم جديدة ومبادئ مستقرة سواء بالنسبة إلى إنصاف المرأة أو لتغليب العلاقات السلمية أو للمحافظة على البيئة..إلخ. وكل هذه المفاهيم والمبادئ تنطلق من ضرورة الاعتراف بالآخر والاستعداد للتحاور معه والتعاون من أجل خير الإنسانية جمعاء.

إن مثل هذا التوجه الحكيم يسعى إلى عدد من التصويبات التي شاع استخدام الشعارات المضلّلة بصددها:

– إن الإرهاب الدولي لا ينبثق من أصول الدين الإسلامي ولا من ممارساته المتطرفة تحت عنوان الجهاد.

– إن العلاقات الدولية لا تندرج في سياق "صدام الحضارات". وفضلاً عن خطأ هذه المقولة تاريخياً ودينياً وسياسياً، فإن الحضارات تتفاعل ولا تتصادم. وهذا ما شهده التاريخ في كل مراحله. ولعل الحكمة من اختيار إسبانيا مركزاً لهذا الحوار تمثلت في أن هذه الدولة شهدت وتفاعلت مع انتقال الإسلام الثقافي – الأصيل والمترجم– إلى أوروبا.

– إن قيم الإسلام الإنسانية تسمو على كل تطرف إسلامي من جهة، وعلى كل تطرف حيال الإسلام أو ضدّه من جهة ثانية. ولا بدّ من إيضاح هذا المفهوم الأصيل للإسلام أمام العالم.

– إن التركيز – خلال المؤتمر– كان على الإسلام الثقافي – الحضاري وليس على الإسلام السياسي ولا على الإسلام الطقسي – الديني. وهذا التركيز هو الأساس في الدعوة إلى الانفتاح والوسطية والتصالح مع كل الآخرين.

إلا أن هذه التصويبات متقدمة الذكر لا تكفي وحدها لنقل الرأي العام العالمي من مرحلة التعميم والتجهيل إلى مرحلة الوعي والتعاون. لذلك فإن هذا الحوار يجب أن يصار إلى تفعيله على الأسس – الأركان التي انطلق منها.

وهذا التفعيل بحاجة إلى آليات تنفيذية على مستوى الدولة (السعودية) ذاتها وعلى مستوى مؤتمر الدول الإسلامية وعلى مستوى العالم الثقافي الشامل.

ولعل مطالبة المؤتمر باعتماد المبادئ التي صدرت عنه من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة تقع في موقعها السليم، مع أن مبدأ الحوار كان من جملة ما دعت إليه هذه الجمعية العامة تكراراً وكذلك المنظمات أو الوكالات المتخصصة الأخرى ولاسيما منظمة اليونسكو.

لذلك يمكن لممثلي الأديان الذين حضور هذا المؤتمر أن يشكلوا من خلال ممثلي دولهم لدى الأمم المتحدة حملة مشتركة في الجمعية العامة بمناسبة جلستها الدورية (ابتداءً من 2008/9/15)، لكي يصار إلى تكريس مبادئ دولية وآليات تابعة لها في سياق حوار الأديان وتعاونها من أجل بناء السلام والأمن الدوليين وخير البشرية جمعاء. ■

تخصصت في تطوير مراكز التسوّق في الكويت

"التمدين العقارية": هوية جديدة وتوسّع في الخليج

محمد المرزوق

الكويت - عاصم البعيني

كرّست شركة التمدين العقارية نفسها كواحدة من الشركات القليلة المتخصصة في مجال تطوير مراكز التسوّق، على مستوى الكويت والمنطقة، حيث وضعت الشركة خطة طموحة للتوسّع في قطر والبحرين، والسعودية. وعلى الرغم من أن رئيس مجلس إدارة شركة التمدين العقارية محمد جاسم المرزوق يؤثر البقاء بعيداً عن الإعلام، إلا أنه خصّ "الاقتصاد والأعمال" بلقاء تحدث فيه عن التوجهات المستقبلية للشركة ومساعيها الهادفة إلى تكوين منظومة متخصصة في مراكز التسوّق. كما تناول الحديث حصة الشركة في البنك الأهلي المتحد، التي دار حولها جدل كبير خلال الفترة الماضية، مؤكداً أن خيار البيع لم يعد وارداً، وأن البنك يقف على أبواب مرحلة توسّع جديدة. وهنا تفاصيل الحوار:

■ **تملك شركة التمدين العقارية تجربة مهمة في العمل الاستثماري تمتد لأكثر من عقد من الزمن. ما هي أبرز محطات تطور الشركة؟**

□ لا شك أن شركة التمدين العقارية حققت العديد من الإنجازات خلال السنوات الماضية، وكان لها دور مهم في النهضة الحاصلة على مستوى الكويت، وقريباً على مستوى منطقة الخليج. ونعتمد في عملنا على توفير أفضل الكوادر البشرية ونسعى إلى تطوير قدراتهم ومؤهلاتهم، فتوفر قاعدة مالية متينة وأصول قابلة للتطوير لا بد أن يقترن بوجود كوادر متخصصة تملك مؤهلات عالية وجرأة في اتخاذ القرار. ولعل هذا الواقع شكل أحد أهم العناصر الحاسمة في مسيرة شركة التمدين العقارية وشركاتها التابعة، على مدى السنوات الماضية.

من جهة أخرى، نحن نعتقد أن السمعة التي اكتسبتها الشركة مردها إلى التخصص والتركيز على تطوير المراكز التجارية وإدارتها وتشغيلها. فنحن لا نعتمد سياسة الظهور الإعلامي، إلا أننا نتواجد على أرض الواقع من خلال سلسلة من المشاريع المتنوعة، والتأخر في بلورة الهوية الجديدة للشركة سببه عدم اهتمامنا في الصخب الإعلامي الذي يحدث في السوق، إذ إنّ نسبة كبيرة من الشركات التي تؤسّس حديثاً تسعى للاستفادة من عمليات جني أرباح من أسواق الأوراق المالية أكثر من تلك الناتجة عن مشاريع حقيقية على أرض الواقع. لذلك فإن شركة التمدين تسعى إلى التركيز على الجانب التشغيلي وعلى خدمة المجتمعات التي تعمل فيها، مع السعي إلى تحقيق قيمة مضافة لمساهميها.

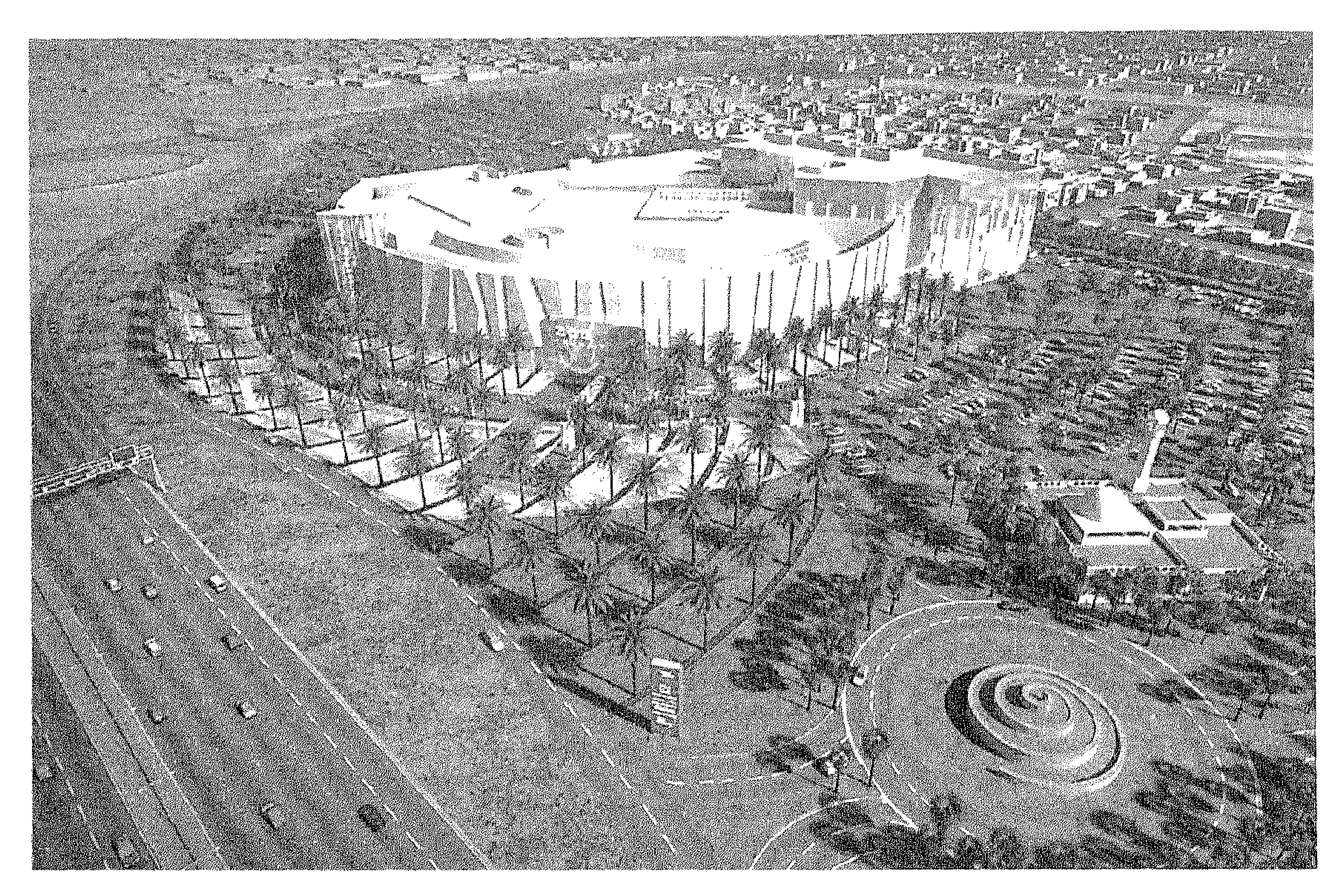
■ **في أي سياق أتى إطلاق الهوية الجديدة للشركة؟ وهل هناك تغيير على مستوى ستراتيجية العمل؟**

□ بعد مرور أكثر من عشر سنوات على استثمارنا في الشركة، والسمعة الطيبة التي تحققت، والرغبة في التوسّع والانتشار نحو الأسواق الخارجية، أتى إطلاق الهوية الجديدة بهدف توثيق عُرى الترابط بين شركات المجموعة، وتقديم أنفسنا بشكل أقوى إلى قطاع الأعمال على مستوى منطقة الخليج. أما على مستوى ستراتيجية عمل الشركة، فمن المعلوم أن المحفظة العقارية التابعة للشركة يغلب عليها الاستثمار في مراكز التسوّق، وهي من أصعب مجالات التنمية، فإذا كان تقييم العقارات السكنية أو المكاتب التجارية يخضع لعامل مهم متمثل في الدخل، فإن المعيار في مجال تطوير مراكز التسوّق مختلف تماماً، وهو يتمثل في مدى القدرة على استقطاب العملاء. وبالتالي، هذا العامل هو الذي يحدد القيمة الحقيقية للمشروع، أي لا بد من اعتماد أسس ومعايير تساهم في جذب الزوّار بشكل يضمن تحقيق العوائد للشركاء والمستأجرين. من جهة أخرى، لا بد من الإشارة إلى أن الاستثمار في مراكز التسوّق يتطلب تحقيق مستوى عال ومستمر من الخدمات في كافة الأقسام وخلق أنشطة مستمرة. وأعتقد أننا حققنا تقدماً مهماً على مستوى التطوير والتشييد. وفي المرحلة المقبلة، وتزامناً مع مرحلة التوسع الخارجي، سيكون علينا دعم فريق إدارة مراكز التسوق وتطوير قدراته، إذ إننا بصدد تأسيس شركة متخصصة في هذا المجال، على أن يتم نقل فريق عمل إدارة مراكز التسوق من الكويت إلى دبي، في خطوة تهدف للاستفادة من قدرة الإمارة على استقطاب الكفاءات، وهو ما سيمكننا من الإشراف بصورة أفضل على مشاريعنا في المنطقة. وفي السياق نفسه، دخلنا في شراكة ستراتيجية مع شركة عالمية نتج عنها تأسيس شركة (Facility Management)، وهي متخصصة في إدارة الأصول من الناحية الفنية كتوفير الأمن، الصيانة والنظافة في كافة مشاريعنا، وذلك بهدف خلق تكامل في مختلف المجالات. هذه الخطوات تقودنا إلى

■■

التنمية معركة ذخيرتها الكوادر البشرية

■■



القول أننا نسعى إلى تحقيق المزيد من التخصص في مجال تطوير وإدارة مراكز التسوّق.

■ **إلى ماذا تعزون مرحلة التوسّع الخارجي للشركة، هل هي نتيجة تشبع السوق نتيجة وجود عقبات؟**

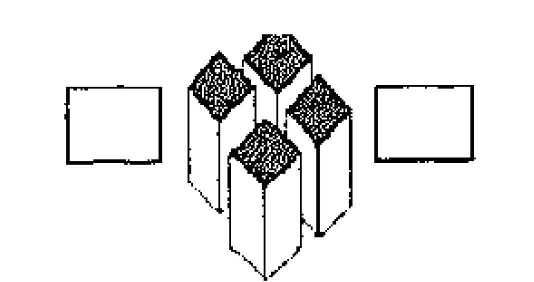
□ تعكس الدراسات المتخصصة في هذه الصناعة واقع الحال الذي تعيشه كافة الأسواق العالمية، ولعل في هذه الإحصاءات جزءاً من الإجابة على السؤال. وبحسب هذه الدراسات، في الولايات المتحدة الأميركية هناك نحو 25 قدماً مربعة مساحة تأجيرية متاحة مقابل كل شخص، والحال كذلك بالنسبة لدبي التي من المتوقع أن تتجاوز هذه المعدلات، أما بالنسبة لقطر والبحرين فإنها لم تبلغ معدلات النمو هذه ولكنها تسير في الطريق الصحيح. في حين أن المساحة التأجيرية في الكويت لا تتعدى الـ5 أقدام مربعة مقابل كل شخص، وهو ما يعكس وجود فجوة كبيرة مع الأسواق المجاورة. وذلك، على الرغم من أن المستهلك الكويتي يتمتع بقدرة شرائية مرتفعة، وبالتالي فالمشكلة في الكويت تتلخص في عدم توفر الفرص مع عدم وجود رعاية حكومية للقطاع الخاص، أضف إلى ذلك صدور بعض التشريعات التي تعيق العمل الاستثماري. وهذه المسببات دفعتنا إلى البحث عن فرص في الأسواق الخارجية، ومن المتوقع أن تشكل التجربة الناجحة التي قدمتها الشركة من خلال التخصص في تطوير مراكز التسوق والقدرة على إداراتها، فرصاً كبيرة للدخول إلى هذه الأسواق، مع الإشارة إلى أن شركة التمدين تتمتع بموقف أفضل في الكويت من الشركات الأخرى، كونها تملك محفظة عقارية متنوعة أهلتها لتنفيذ الكثير من المشاريع.

■ **ما هي أبرز الأسواق المستهدفة وفقاً لخطة التوسع التي اعتمدتها الشركة؟**

□ تقوم الشركة بتطوير مشروعين في قطر، ومشروع آخر في مملكة البحرين، كما أننا في مرحلة المفاوضات لإطلاق مشاريع في السعودية. ونتيجة السمعة الطيبة التي اكتسبتها الشركة ومع إطلاق الهوية الجديدة، بدأنا في استقطاب اهتمام الشركات الخليجية الراغبة في الاستفادة من خبراتنا في مجال تطوير مراكز التسوّق، وعلى هذا الأساس هناك مفاوضات مع شركات عدة في منطقة الخليج وبصفة خاصة في السعودية، التي تكتسب أهمية

نقل إدارة مراكز التسوّق إلى دبي لاستقطاب الكفاءات

خاصة بالنظر إلى حجمها والتطورات الاقتصادية التي تشهدها. أما بالنسبة لمملكة البحرين، فقد تملّكت الشركة (عبر إحدى شركاتها التابعة) عقاراً يقع في المنطقة الوسطى من المملكة، ويمتد على مساحة نحو 178 ألف متر مربع، ونحن نعمل مع أحد المكاتب العالمية لوضع التصميم الخاص بتطوير مركز تسوق ضخم، وتوجهنا إلى هذه السوق نتيجة عوامل إيجابية عدة بدأت مع استلام الملك الشيخ **حمد بن عيسى آل خليفة** مقاليد الحكم في العام 2000، حيث تم إرساء مناخ استثماري ملائم ساهم في دعم القطاع الخاص والمشاريع التي يتم تطويرها، إلى إصدار تشريعات تساهم في جذب المستثمرين مع العمل على تطوير شبكة الطرق والمواصلات، ومنها إقرار مشروع جسر المحبة ما بين قطر والبحرين. هذه العوامل جعلت من البحرين نقطة محورية على مستوى المنطقة، ما ساهم في توجه شريحة واسعة من المستثمرين الكويتيين إلى هناك نتيجة ضيق الفرص في السوق المحلية. وفي هذا السياق، لا بد من الإشارة إلى أن وجود مراكز للتسوّق سيشكل عاملاً حاسماً لجذب الزوار والعملاء إلى المملكة، وما يؤكد صحة ذلك هو أن دبي ركزت في بداية نهضتها على تطوير مراكز للتسوق. وفي البحرين، على الرغم من التطورات التي



تشهدها، ما زال قطاع مراكز التسوّق في بداياته، إذ إن جميع المشاريع الضخمة الخاصة بمراكز التسوق ما زالت في مرحلة التطوير.

وبالنسبة لقطر، دخلنا في شراكة مع شركة "بروة" العقارية في قطر ومع شركة "الامتياز" للاستثمار، حيث سيتم تطوير مشروعين: الأول، هو مشروع برايا ويمتد على مساحة نحو 65 ألف متر مربع ويقع في منطقة الدوحة الجديدة في العاصمة القطرية، ويضم مجمعاً تجارياً ضخماً وفندقاً من 300 غرفة وبرج مكاتب، ويبلغ حجم الاستثمار فيه نحو مليار دولار. أما المشروع الثاني، فهو مشروع "لايف ستايل سنتر" (Life Style Center)، وهو ما زال في مرحلة التصميم، ويقع بين المطار الجديد والمنطقة الصناعية، كما أننا في صدد البحث عن فرص جديدة في هذه السوق.

أما في الكويت، فلدينا مشروع "الكوت" و"مجمع وأبراج المنشر" وفندق "المنشر روتانا" ومشروع "360 الكويت"، المتوقع افتتاحه في العام المقبل. وإلى ذلك، هناك مشروعان سينفذان في المستقبل القريب هما مشروعا "مول الكويت" و"الميسم".

■ **مرحلة التوسع بالنسبة لشركة متخصصة في مجال تطوير مراكز التسوق، لا بد من أن تواجه منافسة محتدمة في الخليج، على ماذا تعولون في ذلك؟**

□ نعود إلى المسألة الأساسية في مجال تطوير مراكز التسوق، فالمعيار ليس حجم المشروع ولا مدى جماله، بل العنصر الأهم هو مدى فهم الإدارة لطبيعة وعناصر نجاح هذه الصناعة. وعند الحديث عن المنافسة على مستوى المنطقة، فالشركة المتخصصة الوحيدة في مجال تطوير مراكز التسوق هي شركة ماجد الفطيم في دولة الإمارات، إذ إن جميع الاستثمارات المرافقة لنشاط تلك الشركة الإماراتية عبارة عن استثمارات مكملة للنشاط الرئيسي في تطوير مراكز التسوق. فعلى سبيل المثال، لديهم شركة ترفيهية متخصصة في استغلال المساحات داخل المجمعات، ولديهم تحالف ستراتيجي للاستثمار في صالات عرض السينما، ولديهم شراكة مع شركة كارفور في مجال الهايبر ماركت. بمعنى آخر، شركة ماجد الفطيم شركة متخصصة ولديها هدف واحد يتم دعمه من خلال سلسلة من الشركات المتخصصة في قطاعات مكملة. وفي المقابل، نحن في شركة "التمدين العقارية"، نملك ونساهم في سلسلة من الشركات التي تدعم توجهنا الرئيسي في تطوير مراكز التسوق، أبرزها شركة السينما الكويتية وهي تقوم بتجهيز صالات العرض وإدارتها، كما

مشروعان في قطر، وثالث في البحرين، ومفاوضات على إطلاق مشاريع في السعودية

أسسنا شركة ترفيهية بهدف استغلال المساحات الترفيهية في المجمعات التجارية التي نديرها، وسبق أن دخلنا في شراكة مع شركة (Geant) الفرنسية المتخصصة في مجال الهايبر ماركت.

■ **إذاً يمكن القول أن مراكز التسوق دخلت مرحلة جديدة في الكويت، وهل التخارج من مشروع الفنار يصب في هذا الاتجاه؟**

□ سبق لشركة بريطانية متخصصة أن وضعت المخطط الهيكلي لمدينة الكويت قبل نحو 50 سنة، ونحن ما زلنا نعمل في الكويت وفق هذا المخطط، إلا أن ما يعيق تنفيذه بشكل رئيسي هو عدم تطوره بشكل يلائم التطور الكبير في طبيعة وحجم المشاريع القائمة حالياً في الدول الأخرى، وذلك لعدم وجود أراض ذات مساحات كبيرة تسمح بتنفيذ مشاريع عملاقة عليها. وفي ظل التطورات التي تشهدها صناعة مراكز التسوق، بات المشروع الذي يمتد على مساحة ألفين إلى 3 آلاف متر مشروعاً غير ناجح، فصناعة التسوق انتقلت من المشاريع الصغيرة و(Window shopping) إلى المشاريع العملاقة المتكاملة، ومنطقة الخليج تعاني من ظروف مناخية قاسية، كما أن الخيارات محدودة أمام القاطنين، وبالتالي ليس هناك من متنفس سوى المراكز التجارية. من جهة أخرى، ووفقاً للمعايير المعتمدة عالمياً، يطلق اسم (Mall) على المشروع الذي تزيد المساحة التأجيرية فيه على 40 ألف متر مربع. وبالعودة إلى واقع



قطاع مراكز التسوق في الكويت، عندما طورت الشركة مجمع الفنار كانت هذه الصناعة في بدايتها على مستوى الكويت، حتى أن البعض اعتبر أن تطوير مشروع يوفر مساحة تأجيرية تصل إلى نحو 17 ألف متر مربع خياراً مبالغاً فيه، ومع ذلك حقق المشروع نجاحاً كبيراً على مدى السنوات الماضية، ولكن في ظل التطور الذي تشهده هذه الصناعة كنّا أمام خيارين، إما توسعة المشروع بإضافة مساحات تأجيرية جديدة إليه، أو التخارج منه، خصوصاً أن المستهلك اعتاد على المشاريع التي توفر خدمات متكاملة من مواقف سيارات ومساحات ترفيهية، وهو ما لا يمكن توفره نظراً لاستحالة القيام بتنفيذ أعمال التوسعة، وعلى هذا الأساس أعتقد أن خيار التخارج منه كان قراراً سليماً لناحية التوقيت.

■ ستدخلون قطاع الهايبر ماركت بالتحالف مع (Geant)، إلى أي مدى توجد فرص للنمو في السوق المحلية؟

□ في الواقع نجاح قطاع السوبر ماركت والهايبر ماركت يرتبط بنسبة كبيرة بمدى توفر المواقع المناسبة بالسعر المناسب، وما يعزز نجاح التجربة مع شريكنا الفرنسي هو أننا وفرنا 5 مواقع، وهذه ما كانت لتتوفر إلا من خلال شركة التمدين. وبالتالي، المسألة ليست مرتبطة فقط بتشبع السوق، بل هي مرتبطة بتحقيق التنوع، ونجاح السوبر ماركت مرتبط إلى حد كبير كذلك بتوفير منتجات تنافسية.

■ كان لكم مبادرة تمثلت في طرح مشروع مدينة الحرير، ما هو مصيره؟

□ أخذ مشروع مدينة الحرير الكثير من الوقت، سواء من الشركة أو من الحكومة، كون الكويت دولة ديموقراطية، وبالتالي هذا النوع من المشاريع يفترض أن يمر بمراحل عدة، وأن يحظى بقبول من كافة مؤسسات الدولة. وعلى الرغم من أن المشروع ظهر بصورة مبادرة من شركتي "التمدين" و"أجيال"، إلا أنه في الواقع عبارة عن ترجمة لرؤية أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد الصباح لكويت المستقبل. وبعد دراسات استمرت لمدة تتراوح ما بين 9 أشهر وسنة أعدتها الشركة في الجوانب المعمارية والقانونية والبيئية وغيرها، تم تقديم الفكرة وقد حظيت بدعم سموه، وبعدها انتقل المشروع إلى مجلس الوزراء وأروقة المجلس الأعلى للتخطيط وحاز على الموافقة بعد نقاشات مستفيضة، ثم انتقل إلى المجلس البلدي والأجهزة المختصة نظراً لأن المشروع يفترض أن يكون جزءاً من المخطط الهيكلي للدولة، كما أنه يتطلب إلغاء بعض المشاريع القائمة في الموقع نفسه. وبعد هذه المراحل عاد المشروع إلى مجلس الوزراء مجدداً حيث من المتوقع تأسيس هيئة عليا تشرف على المشاريع الكبرى بما فيها مشروع مدينة الحرير.

■■ لن نبيع حصتنا في البنك الأهلي المتحد وندعم خطته التوسّعية ■■

من جهة أخرى، إننا على ثقة بأن هذا المشروع سينفذ، ولكن السؤال هل سينفذ وفقاً للرؤية التي طرحتها شركة التمدين العقارية؟ هذا الأمر مستبعد لأن الحكومة كما عودتنا سيرتكز اختيارها للجهاز على جوانب سياسية وليست فنية، وبالتالي سيكون مجرد من أي فكر متطور أسوة بما يحدث في دول الجوار.

■ أي أن المشروع لن ينفّذ وفقاً للرؤية التي طرحتها الشركة؟

□ إذا عدنا بالذاكرة إلى تجربة دبي، يتضح جلياً أن الإمارة بشخص الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، وضعت تصوراً لبعض المشاريع التي شكلت علامة فارقة وتم تنفيذها وفق رؤية إبداعية، منها مشروع برج العرب وغيره، وقد تمت الاستعانة بأسماء عالمية في التصميم والهندسة والتنفيذ، بحيث تصبح هذه المشاريع نماذج حية، على القطاع الخاص أن ينافسها في مراحل لاحقة، وهو ما ساهم في رفع المعايير التي يتم على أساسها تنفيذ المشاريع. وبعد ذلك، تم فتح الأبواب أمام القطاع الخاص لإطلاق المبادرات، وكان على القطاع الخاص أن يواكب المشاريع التي طرحتها الإمارة وفقاً للمعايير الإبداعية التي صممت على أساسها، وانطلاقاً من هذا الواقع تم النهوض بالهوية المعمارية للإمارة بالشكل الذي نراه اليوم، وهذا الأمر بعيداً عما يحصل في الكويت اليوم.

■ صدر في بداية العام قوانين تتعلق بالقطاع العقاري في الكويت، ما هو تقييمكم لها؟

■■ نعمل على تحويل نشاط منظومة شركاتنا لتتوافق مع أحكام الشريعة ■■

□ كان من المفترض أن تساهم القوانين التي طرحت في دعم وتنمية دور القطاع الخاص، إلا أنها للأسف لم تأخذ هذا المنحى، بل بدت وكأنها قوانين بوليسية هدفت فقط إلى حماية المال العام، من دون أن تأخذ في الاعتبار متطلبات القطاع الخاص. وأنا أشير هنا إلى قانون الـ B.O.T الجديد، فعلى سبيل المثال هل يعقل أن لا تضم اللجنة العليا المسؤولة عن قانون البناء والتشغيل والتحويل (B.O.T) في عضويتها ممثلاً عن القطاع الخاص. كذلك تم حظر رهن العقار، وهو ما حد من قدرة القطاع الخاص على تمويل المشاريع، إذ تم التركيز على الجوانب المالية فقط من دون الجوانب الأخرى الفنية، وتم حرمان صاحب المبادرة من كامل حقوقه في المشروع المقدم، يضاف إلى ذلك المبالغة في الصيغ الرقابية، وكأن الدولة هنا تتعامل مع مجرمين وليس مطورين!!.

■ تلقيتم في السابق عروضاً عدة لبيع حصة المجموعة في البنك الأهلي المتحد، هل الحصة معروضة للبيع؟

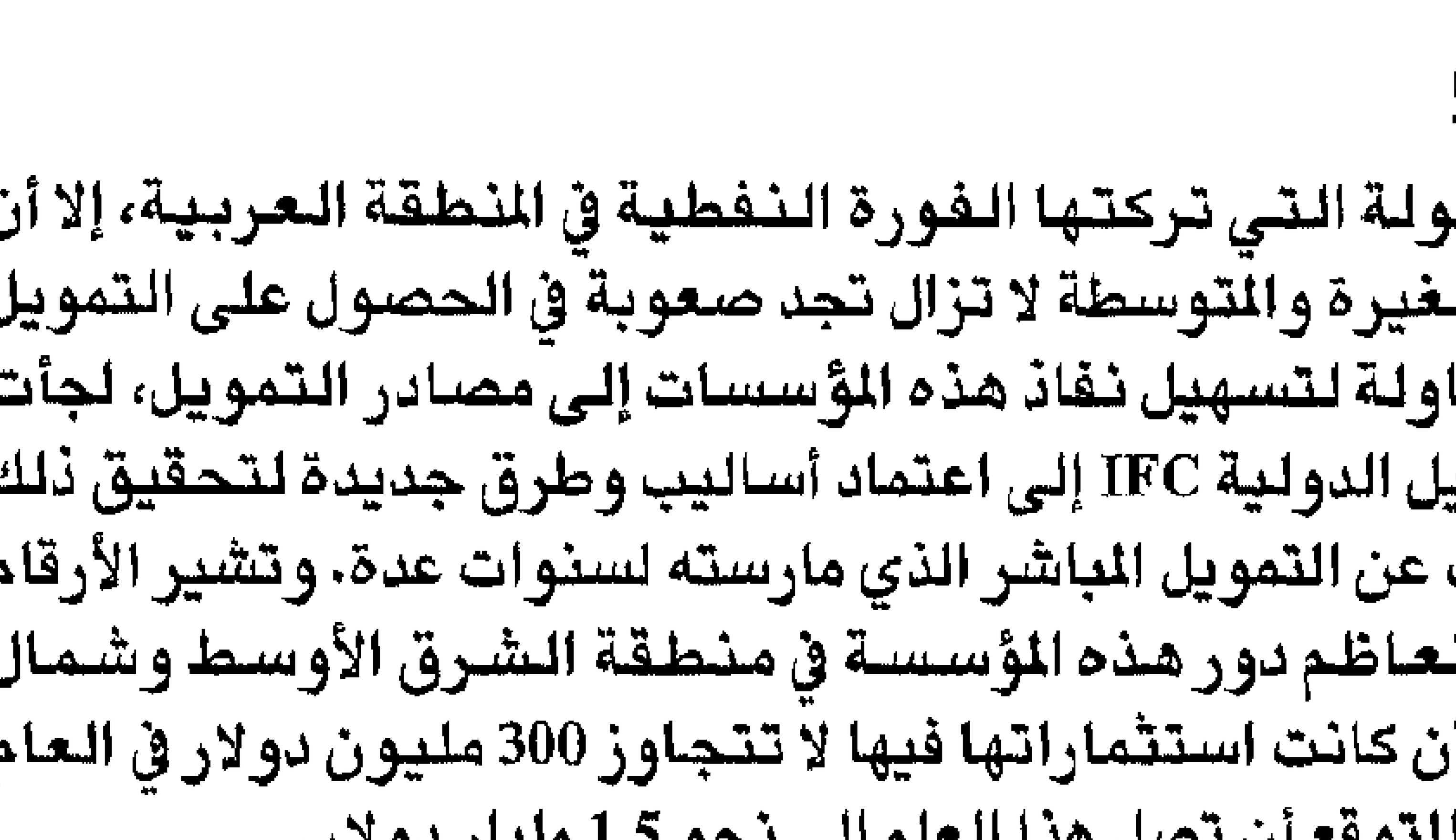
□ البنك الأهلي المتحد يجسد قصة نجاح بكل ما للكلمة من معنى، فهو يعد من المصارف القليلة في المنطقة التي جسدت مفهوم المصارف الإقليمية، إذ إن العديد من المصارف تدعي أنها مصارف إقليمية في حين أنها تملك سلسلة من الفروع في هذا البلد أو ذاك، في حين أن البنك الأهلي المتحد يتواجد في أسواق عدة من خلال مصارف محلية استحوذ عليها، كما في قطر والعراق والبحرين ومصر وسلطنة عُمان والكويت، وهذا الواقع حقق للبنك قفزة نوعية وبات منظومة مصرفية متكاملة. وعليه، فإن الموقف الحالي، وحسب ما هو متفق عليه من قبل جميع المساهمين، هو دعم خطط البنك الكفيلة بتحقيق الانتشار والتوسع المطلوبين.

■ بعد تحويل بنك الكويت والشرق الأوسط إلى العمل وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية، هل هناك توجه من هذا النوع على مستوى شركة التمدين؟

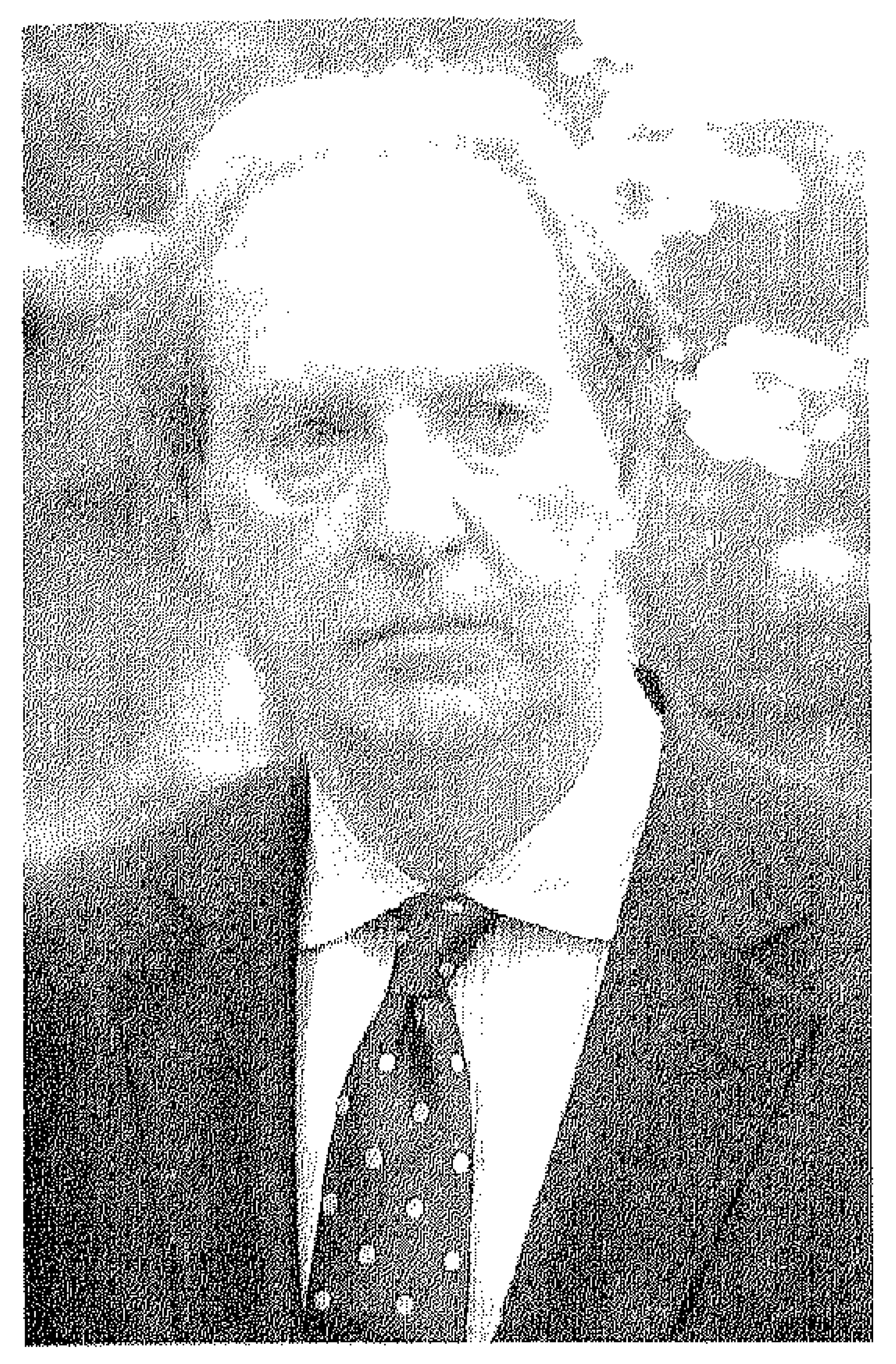
□ بالفعل هناك رغبة في تحويل نشاط منظومة شركاتنا بما يتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية، وقد بدأت هذه الخطوة على أرض الواقع قبل قرار بنك الكويت والشرق الأوسط، ونحن نعمل على هذه المسألة منذ فترة طويلة. أود أن أشير كذلك إلى أن قرار التحوّل إلى العمل الإسلامي هو ناتج عن رغبة حقيقية وليس بهدف تعظيم الأرباح أو الاستفادة من ارتفاع الطلب كما يحصل مع بعض الشركات. ■

مؤسسة التمويل الدولية تستثمر 1,5 مليار دولار في المنطقة

بيروت – باسم كمال الدين



على الرغم من السيولة التي تركتها الفورة النفطية في المنطقة العربية، إلا أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا تزال تجد صعوبة في الحصول على التمويل اللازم. وفي محاولة لتسهيل نفاذ هذه المؤسسات إلى مصادر التمويل، لجأت مؤسسة التمويل الدولية IFC إلى اعتماد أساليب وطرق جديدة لتحقيق ذلك بعد أن استغنت عن التمويل المباشر الذي مارسته لسنوات عدة. وتشير الأرقام بوضوح إلى تعاظم دور هذه المؤسسة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، فبعد أن كانت استثماراتها فيها لا تتجاوز 300 مليون دولار في العام 2005، فإنه من المتوقع أن تصل هذا العام إلى نحو 1,5 مليار دولار.



مايكل إيسكس



في قراءة أولية لمحفظة استثمارات مؤسسة التمويل الدولية، يتضح أنه على مدى الأعوام الخمسة المنصرمة ارتفعت حصة المؤسسات المالية من استثمارات المؤسسة بمعدل 5 أضعاف لتصل إلى 2 مليار دولار للعام المالي 2007. وفي تفسيره لهذه الظاهرة، يقول المدير الإقليمي لمؤسسة التمويل الدولية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا **مايكل إيسكس**: "صحيح أن جزءاً أساسياً من استثماراتنا يذهب إلى مؤسسات مالية، إنما هدفنا من ذلك تأمين نفاذ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى التمويل. والطريقة الأفضل والأكثر فعالية لتحقيق ذلك هي عبر المصارف، لذا فعلاقتنا قوية مع المصارف في العديد من دول المنطقة. ونقدم لها خيارات عدة لتسهيلات الدين بهدف تشجيعها على إقراض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة".

ويضيف: "والجزء الثاني من خطة عملنا، هو الاستثمار في مصارف خليجية بدأت بتوسيع استثماراتها خارج موطنها الأصلي، وبالتالي نقوم باستثمارات مشتركة مع هذه المصارف التي تملك رؤية توسعية. أما القسم الثالث فيرتكز على تحفيز التمويلات صغيرة ومتوسطة الحجم، ووجدنا أنه على الرغم من معدلات النمو الكبيرة التي تحققها اقتصادات المنطقة، لا تزال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعاني صعوبة في الحصول على التمويل. لكن الإيجابي في الأمر أن المصارف بدأت تعي أن هنالك فرصة ملائمة في هذه البلدان لنمو هذا القطاع من الأعمال، خصوصاً أن هذه البلدان تتمتع بكثافة سكانية عالية معظمها من الفئات الشابة".

توسيع رقعة النشاط

تعتبر منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من أسرع المناطق نمواً في المحفظة الاستثمارية للمؤسسة، حيث زادت حصتها من استثمارات المؤسسة من 671 مليون دولار في العام 2006 لتبلغ 1,2 مليار دولار في العام 2007. وتتكون محفظة العام 2007 من 41 مشروعاً. ومن المتوقع أن تتعدى قيمة محفظة استثمارات المؤسسة في المنطقة 1,5 مليار دولار للعام 2008.

ويُلاحظ أن نشاطات مؤسسة التمويل الدولية في المنطقة تخطت إطار توفير التمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى استثمارات في قطاعات يمكن وصفها بغير التقليدية بالنسبة لطبيعة عمل المؤسسة. فمؤخراً وقعت المؤسسة عقداً مع شركة TAV Airport Holding التركية لتمويل عقد امتياز خاص بتشغيل مطارين في تونس بقيمة 616,5 مليون دولار. وفي اليمن، تعمل المؤسسة بالتعاون مع وزارة الكهرباء والطاقة لمساعدة الحكومة على ترتيب استثمار القطاع الخاص لإنشاء مرفق مستقل جديد لتوليد الطاقة بحرق الغاز. وبعد مساهمتها في شركة "سهل" السعودية المتخصصة في تقديم التمويل السكني، وقعت المؤسسة اتفاقية مع شركة ديربا ميدروك لصناعة الإسمنت السعودية لإنشاء مصنع إسمنت في أثيوبيا.

وعن هذا التحوّل، يوضح إيسكس "إنه تغيير في سياسة التمويل، يقوم على توسيع رقعة نشاطاتنا في المنطقة. وأتوقع أن تبلغ استثماراتنا في المنطقة نحو 2 مليار دولار في العام المقبل". ويضيف: "بدأنا أيضاً العمل على مشاريع الشراكة ما بين القطاعين العام والخاص Private Public Partnership في موازاة العمل على توفير التمويل اللازم للقطاع الخاص. لكن عندما يتعلق الأمر بمشروع في مجال البنية التحتية مثلاً، نحتاج إلى شريك قوي من القطاع الخاص قادر على التأثير والعمل والفعالية ويملك الخبرات اللازمة. كما أن هذه الشركات ذات الحجم الكبير تملك شبكة من الموزعين والشركات الأخرى التي تعمل معها والتي تكون عادة متوسطة أو صغيرة الحجم. وبالتالي، فإن هذه الشركات تستفيد بدورها ونكون قد ساهمنا بطريقة غير مباشرة في خدمها".

عين على الزراعة

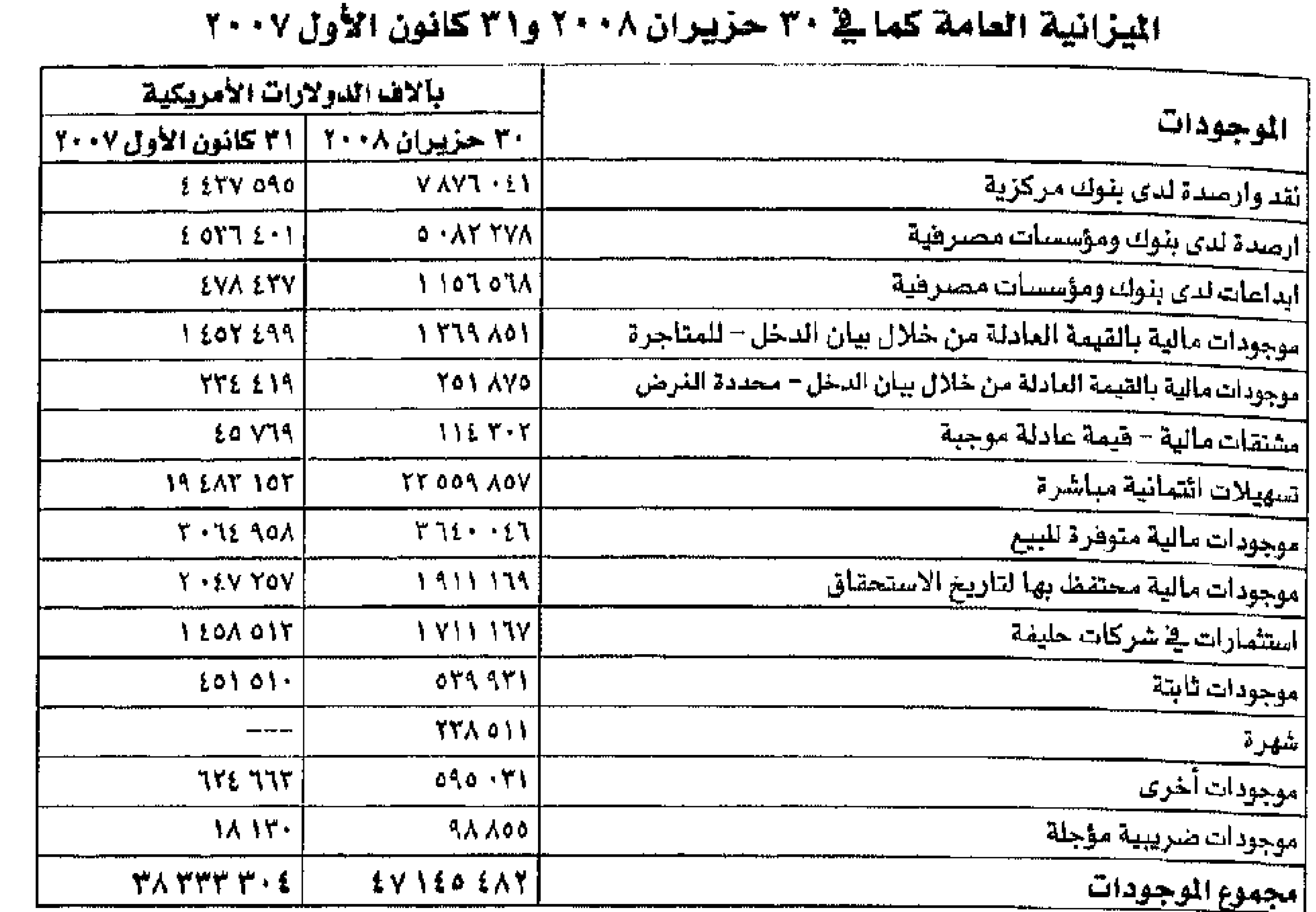
يبدو أن مؤسسة التمويل الدولية لن تقف مكتوفة الأيدي أمام الطلب الكبير على المواد الغذائية والذي يقود إلى ارتفاع غير مسبوق لهذه السلع. وحيث أن العديد من بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا يعاني من وطأة ارتفاع أسعار المنتجات الغذائية نظراً لاعتماد هذه البلدان على الاستيراد، تدرس مؤسسة التمويل الدولية جدياً إمكانية الانخراط في استثمارات زراعية في المنطقة. ويكشف **إيسكس** عن قناعته بأن المنطقة تشكل مكاناً مناسباً لجميع أنواع الزراعات. "وبالتالي يمكننا القيام بدور في هذا القطاع". ■

مجموعة البنك العربي
ARAB BANK GROUP

مجموعة البنك العربي



الميزانية العامة كما في ٣٠ حزيران ٢٠٠٨ و٣١ كانون الأول ٢٠٠٧



الموجودات	بآلاف الدولارات الأمريكية	
	٣٠ حزيران ٢٠٠٨	٣١ كانون الأول ٢٠٠٧
نقد وارصدة لدى بنوك مركزية	٧ ٨٧٦ ٠٤١	٤ ٤٣٧ ٥٩٠
ارصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	٥ ٠٨٢ ٢٧٨	٤ ٥٢٦ ٤٠١
ايداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	١ ١٥٦ ٥٦٨	٤٧٨ ٤٣٧
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل - للمتاجرة	١ ٢٦٩ ٨٥١	١ ٤٥٢ ٤٩٩
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل - محددة الغرض	٢٥١ ٨٧٥	٢٣٤ ٤١٩
مشتقات مالية - قيمة عادلة موجبة	١١٤ ٣٠٢	٤٥ ٧٦٩
تسهيلات ائتمانية مباشرة	٢٢ ٥٥٩ ٨٥٧	١٩ ٤٨٢ ١٥٢
موجودات مالية متوفرة للبيع	٣ ٦٤٠ ٠٤٦	٣ ٠٦٤ ٩٥٨
موجودات مالية محتفظ بها لتاريخ الاستحقاق	١ ٩١١ ١٦٩	٢ ٠٤٧ ٢٥٧
استثمارات في شركات حليفة	١ ٧١١ ١٦٧	١ ٤٥٨ ٥١٢
موجودات ثابتة	٥٣٩ ٩٣١	٤٥١ ٥١٠
شهرة	٢٢٨ ٥١١	---
موجودات أخرى	٥٩٥ ٠٣١	٦٢٤ ٦٦٣
موجودات ضريبية مؤجلة	٩٨ ٨٥٥	١٨ ١٣٠
مجموع الموجودات	**٤٧ ١٤٥ ٤٨٢**	**٣٨ ٣٣٣ ٣٠٤**

المطلوبات وحقوق المساهمين	بآلاف الدولارات الأمريكية	
	٣٠ حزيران ٢٠٠٨	٣١ كانون الأول ٢٠٠٧
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	٦ ٦٣٧ ١٥٣	٥ ٠٨٥ ٥٣١
ودائع عملاء	٢٨ ٢٠٧ ١٦٥	٢٢ ٦٦٦ ٣٤٦
تأمينات نقدية	٢ ٦٠٦ ٩٤٤	٢ ٠٥٥ ٩٢٥
مشتقات مالية - قيمة عادلة سالبة	١٠٨ ٢٩٠	٤٥ ٨٨١
أموال مقترضة	٥٣٥ ٢٥٠	٥٠٠ ٠٠٠
مخصصات متنوعة	١٦١ ٠٩٠	١٥٣ ٥٠٥
مخصص ضريبة الدخل	١٧٧ ٠١٥	٢٠٠ ٨٣٦
مطلوبات أخرى	٩٨٥ ٩٤٥	٧٤٠ ٦٠٤
مطلوبات ضريبية مؤجلة	٢٩ ٧٩٤	٢٧ ٣٨٤
مجموع المطلوبات	**٣٩ ٤٤٨ ٦٤٦**	**٣١ ٤٧٦ ٠١٢**
رأس المال المدفوع	٧٧٦ ٠٢٧	٥٢٥ ٠٤٧
علاوة اصدار	١ ٢٢٦ ٢٠٥	١ ٤٧٥ ٤٩٧
اسهم خزينة	---	(٤٢٣)
احتياطي قانوني	٣٣٠ ٦٨٨	٣٣٠ ٦٨٨
احتياطي اختياري	٧٢٩ ٠٣٦	٧٢٩ ٠٣٦
احتياطي عام	١ ٦١٢ ٢٦٢	١ ٦١٢ ٢٦٢
احتياطي مخاطر مصرفية عامة	٤٤٠ ٢١٢	٤٢٦ ٩٤٢
احتياطيات لدى شركات حليفة	١ ١٥١ ٥٣٥	١ ٠٨٥ ٢٠٥
فروقات ترجمة عملات أجنبية	٢٦٤ ٤٠١	١٧٣ ١٩٥
التغير المتراكم في القيمة العادلة	٧٨ ١٦٢	١١٨ ٠١٦
أرباح مدورة	١٢٢ ٤٠٥	١٢٧ ٠١٤
أرباح مقترح توزيعها	---	١٦٦ ٦٦٧
دخل الفترة	٤٦٥ ٨٧٣	---
مجموع حقوق المساهمين (الشركة الأم)	**٧ ١٩٦ ٨٠٧**	**٦ ٧٦٩ ١٤٦**
حقوق الاقلية	٥٠٠ ٠٢٩	٨٨ ١٤٦
مجموع حقوق المساهمين	**٧ ٦٩٦ ٨٣٦**	**٦ ٨٥٧ ٢٩٢**
مجموع المطلوبات وحقوق المساهمين	**٤٧ ١٤٥ ٤٨٢**	**٣٨ ٣٣٣ ٣٠٤**

تقرير مراجعة معلومات مالية مرحلية

السادة رئيس واعضاء مجلس الادارة المحترمين
البنك العربي
عمان - المملكة الاردنية الهاشمية

مقدمـة

قمنا بمراجعة الميزانية العامة المرحلية الموحدة الموجزة المرفقة لمجموعة البنك العربي كما في ٣٠ حزيران ٢٠٠٨ وكل من بيانات الدخل و التغيرات في حقوق المساهمين والتدفقات النقدية المرحلية الموحدة الموجزة للستة أشهر المنتهية بذلك التاريخ، وملخص للسياسات المحاسبية الهامة والايضاحات التفسيرية الأخرى. ان الادارة مسؤولة عن إعداد هذه المعلومات المالية المرحلية الموحدة الموجزة وعرضها بصورة عادلة وفقاً للمعيار المحاسبي الدولي رقم (٣٤) المتعلق بالتقارير المالية المرحلية، ان مسؤوليتنا هي ابداء استنتاج حول هذه المعلومات المالية الموحدة المرحلية الموجزة استناداً الى مراجعتنا.

نطاق المراجعة

لقد قمنا بمراجعتنا وفقاً للمعيار الدولي حول عمليات المراجعة رقم ٢٤١٠، «مراجعة المعلومات المالية المرحلية التي يقوم بها مدقق الحسابات المستقل للشركة». تتضمن مراجعة المعلومات المالية المرحلية إجراء الاستفسارات، بشكل رئيسي من الاشخاص المسؤولين عن الامور المالية والمحاسبية، وتطبيق اجراءات تحليلية واجراءات مراجعة اخرى. ان نطاق المراجعة أقل جوهريا من نطاق التدقيق الذي يتم وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق، وتبعاً لذلك، فانها لا تمكننا من الحصول على تأكيد يجعلنا مطلعين على جميع الامور الهامة التي يمكن تحديدها من خلال التدقيق، ولذلك فإننا لا نبدي رأي تدقيق حولها.

الاستنتاج

استناداً الى مراجعتنا، لم يرد الى علمنا ما يدعونا الى الاعتقاد بان المعلومات المالية المرحلية الموحدة الموجزة المرفقة لا تظهر بصورة عادلة، من جميع النواحي الجوهرية، الوضع المالي لمجموعة البنك العربي كما في ٣٠ حزيران ٢٠٠٨ وادائها المالي وتدفقاتها النقدية، للفترة المنتهية بذلك التاريخ وفقاً للمعيار المحاسبي الدولي رقم (٣٤) المتعلق بالتقارير المالية المرحلية.

تنتهي السنة المالية للمجموعة في ٣١ كانون الأول من كل عام غير انه تم إعداد البيانات المالية المرحلية الموحدة الموجزة المرفقة لأغراض البنك المركزي الأردني وهيئة الأوراق المالية.

عمان - المملكة الاردنية الهاشمية
٢١ تموز ٢٠٠٨

ديلويت آند توش (الشرق الأوسط) - الأردن

كريم النابلسي
إجازة مزاولة رقم (٦١١)

بيان الدخل عن الفترتين المنتهيتين في ٣٠ حزيران ٢٠٠٨ و ٢٠٠٧

الإيرادات	بآلاف الدولارات الأمريكية	
	٣٠ حزيران ٢٠٠٨	٣٠ حزيران ٢٠٠٧
فوائد دائنة	١ ١٦٩ ٧٤٨	١ ١٥٣ ٨٠٤
ينزل: فوائد مدينة	٦٢٧ ٤٩٩	٧٠١ ٢٦٥
صافي إيراد الفوائد	**٥٤٢ ٢٤٩**	**٤٥٢ ٥٣٩**
صافي إيراد العمولات	١٤٠ ٩٣٢	١٠٣ ٩٤١
صافي إيراد الفوائد والعمولات	**٦٨٣ ١٨١**	**٥٥٦ ٤٨٠**
فروقات العملات الاجنبية	٤٥ ٣٣٥	٢٩ ٤٤١
أرباح موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل - للمتاجرة	١ ٤٩١	١ ٢٨٠
(خسائر) موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل - محددة الغرض	(٥ ٦٦٤)	---
أرباح موجودات مالية متوفرة للبيع	١٥ ٥٥٨	٦ ٧٥٨
حصة البنك من توزيعات أرباح شركات حليفة	١٨٤ ٦٠٠	١٨٣ ٦٧٠
إيرادات أخرى	٩٠ ٠٢٤	٣٧ ٠٤٤
صافي الإيرادات	**١ ٠١٤ ٥٢٥**	**٨١٤ ٧٧٣**

المصروفات

نفقات الموظفين	٢١٨ ٨٢٥	١٦٢ ٩٥٨
مصاريف أخرى	١٥٤ ١٧٤	١٣٧ ١٧١
استهلاكات واطفاءات	٢٤ ٧٤٢	١٩ ٣٠٤
مخصص تدني تسهيلات ائتمانية مباشرة	١١ ١٣٢	٢٦ ٦٧٣
مخصص تدني موجودات مالية محتفظ بها لتاريخ الاستحقاق	٢٠ ٨١٢	٢٤٦
مخصصات متنوعة أخرى	١ ١٥٣	٧ ٩٢٤
مجموع المصروفات	**٤٣٠ ٨٣٨**	**٣٥٤ ١٧٦**

الدخل قبل الضريبة	٥٨٣ ٦٨٧	٤٦٠ ٥٩٧
ينزل: ضريبة الدخل	١١٧ ٨١٤	٩٠ ١٦١
الدخل بعد الضريبة	**٤٦٥ ٨٧٣**	**٣٧٠ ٤٣٦**

ويعود الى:

مساهمي الشركة الأم	*٤٥٠ ١٨٤*	*٣٦٦ ٧٤٨*
حقوق الاقلية	*١٥ ٦٨٩*	*٣ ٦٨٨*
دخل الفترة	***٤٦٥ ٨٧٣***	***٣٧٠ ٤٣٦***

الشركات الشقيقة والتابعة والحليفة

مجموعة البنك العربي	نسبة الملكية
البنك العربي (سويسرا) - زيوريخ - جنيف	(مملوك بالكامل لمساهمي البنك العربي)
البنك العربي استراليا المحدود - سيدني	١٠٠٫٠ %
البنك العربي الإسلامي الدولي - عمّان	١٠٠٫٠ %
الشركة العربية الوطنية للتأجير - عمّان	١٠٠٫٠ %
شركة مجموعة العربي للاستثمار ذ.م.م. - عمّان	١٠٠٫٠ %
بنك أوروبا العربي - لندن	١٠٠٫٠ %
البنك العربي للأعمال ش.م.ل. - بيروت	٦٦٫٦ %
البنك العربي لتونس - تونس	٦٤٫٢ %
شركة العربي كابيتال - دبي	٨٠٫٢ %
البنك العربي الفلسطيني للاستثمار - رام الله	٥٥٫٠ %
شركة النسر العربي للتأمين - عمّان	٥٠٫٠ %
Turkland Bank A.S.	٥٠٫٠ %
بنك عُمان العربي - روي	٤٩٫٠ %
البنك العربي سوريا - دمشق	٤٩٫٠ %
البنك العربي الوطني - الرياض	٤٠٫٠ %
شركة التأمين العربية - بيروت	٣٦٫٨ %
شركة الأبنية التجارية - بيروت	٣٣٫٦ %
مصرف الوحدة - بنغازي	١٩٫٠ %

إتصلوا بنا في أي من مراكزنا الرئيسية التالية:

عمّان ٤٦٣٨١٦١(٦-٩٦٢)، المنامة ٥٤٩٠٠٠(١٧-٩٧٣)، القاهرة ٣٠٢٩٠٦٩(٢-٢٠)، بيروت ٩٨٠١٥٣(١-٩٦١)، الدوحة ٤٣٨٧٧٧٧(٩٧٤)، دبي ٢٩٥٠٨٤٥(٤-٩٧١)، باريس ٤٥٦١٦٠٠٠(١-٣٣)، نيويورك ٧١٥٩٧٠٠(٢١٢-١)، سيدني ٩٣٧٧٨٩٠٠(٢-٦١)، فرانكفورت ٢٤٢٥٩-٠(٦٩-٤٩)، رام الله ٢٩٧٨١٠٠(٢-٩٧٠)، سنغافورة ٦٥٣٣٠٠٥٥(٦٥)، لنـدن ٧٣١٥٨٥٠٠(٢٠-٤٤)، زيوريخ ٢٦٥٧١١١(٤٤-٤١)، فيينا ٥١٢٤٢٤٠(١-٤٣)، جنيف ٧١٥١٢١١(٢٢-٤١)

السعوديون والإماراتيون يتصدّرون أثرياء العرب بـ 273 مليار دولار

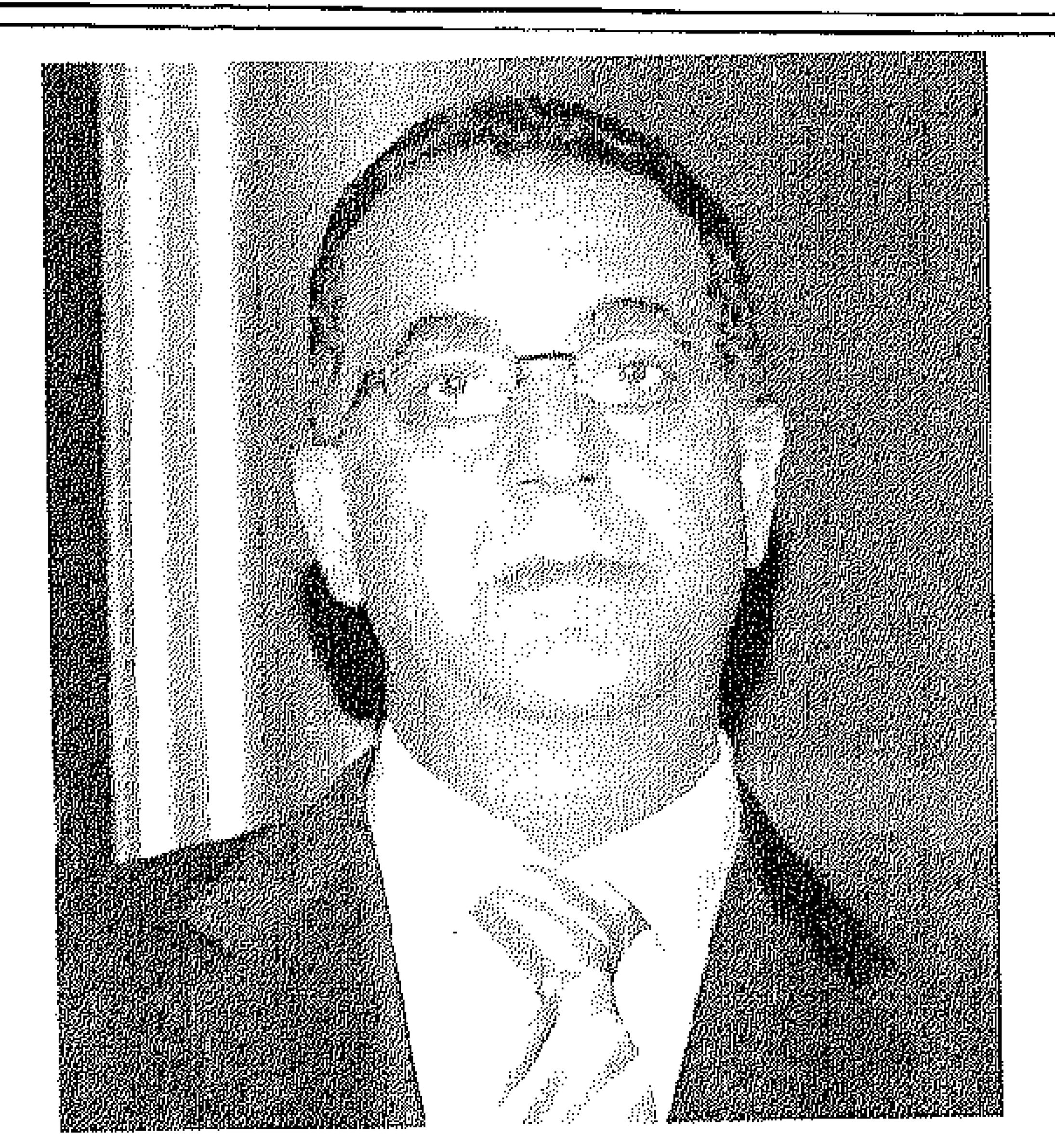
الرياض - شوقي علامة

احتلت منطقة الشرق الأوسط المرتبة الأولى عالمياً في نسبة نمو الثروات للعام 2007، مسجلة نمواً بنسبة 15,6 في المئة عن العام 2006. وتصدّر السعوديون والإماراتيون أثرياء العرب، بثروة بلغت 273 مليار دولار. في حين بلغت قيمة ثروات الأثرياء في العالم 40,7 تريليون دولار، بنمو 9,4 في المئة عن العام 2006. ويعزى سبب هذا النمو إلى ارتفاع قيمة الأسهم في الاقتصادات الناشئة، وإلى ارتفاع عدد الأثرياء في العالم. فالأثرياء، الذين تقدر أموالهم ما بين مليون و30 مليون دولار، وصل عددهم إلى 10,1 ملايين شخص، بزيادة 6 في المئة عن العام 2006، أما كبار الأثرياء الذين تزيد أموالهم على 30 مليون دولار فقد ازداد عددهم بنسبة 8,8 في المئة. ولأول مرة، تجاوز متوسط قيمة الثروات الفردية عتبة الأربعة ملايين دولار.

يقول المدير التنفيذي المقيم ونائب رئيس قسم الإدارة الشاملة للثروات في "ميريل لينش" **عماد الأعور**: "إن أصحاب الثروات في مناطق الشرق الأوسط وأوروبا الشرقية وأميركا اللاتينية شهدوا أوسع نمو، حيث بلغت الزيادات 15,6 و14,3 و12,2 في المئة على التوالي".

ويعزو **الأعور** سبب النمو في منطقة الشرق الأوسط، التي سجلت نمواً (15,6 في المئة)، هو الأعلى عالمياً بحسب التقسيم المناطقي المعتمد من قبل شركتي "ميريل لينش" و"كابجيميناي"، إلى "الارتفاع التاريخي في أسعار النفط، الذي رفع نسبة الثراء 17,5 في المئة". ويوضح أن عدد الأثرياء في المملكة العربية السعودية بلغ 101 ألف، مقابل 90 ألفاً العام 2006، لتصل ثرواتهم إلى 182 مليار دولار. أمّا في الإمارات العربية المتحدة، فبلغ عدد الأثرياء 79 ألفاً مقابل 68 ألفاً للعام 2006، بمجموع ثروات بلغ 91 مليار دولار. ويشير إلى أن هذا النمو "برز في العمليات التجارية عامة والعقارية خاصة، حيث بلغ الاستثمار العقاري 33 في المئة من مخصصات الأثرياء".

أما الدول الأربع الأولى من حيث نسبة النمو، فهي: البرازيل، روسيا، الهند والصين، ويُطلق عليها إسم مجموعة دول "بريك". ويشير **الأعور** إلى أن "الهند حققت أعلى نسبة ازدياد في عدد الأثرياء بلغت 22,7 في المئة، تلتها الصين بازدياد بلغ 20,3 في المئة". ولفت إلى "أنه على الرغم من تفوق الصين في كل الأرقام الاقتصادية إلاّ أن الهند شهدت نمواً أسرع في جمهور الأثرياء، ويعود ذلك إلى توزيع الثروات على عدد أكبر من المواطنين، إضافة إلى أنها تعيش الآن مرحلة نمو متسارع في عدد الأشخاص متوسطي الثراء الذين لم تصل ثرواتهم بعد إلى عتبة المليون دولار". ويضيف: "أما البلد الثالث، فهو البرازيل التي شهدت زيادة في نسبة الأثرياء بلغت 19,1 في المئة. في حين، جاءت روسيا في المركز الرابع، على الرغم من تراجع جمهور الأثرياء فيها من 15,5 في المئة العام 2006 إلى 14,4 في المئة العام 2007".


عماد الأعور

العقار والأسهم أولاً

الركود في سوق الإسكان، الشح الائتماني، وانخفاض الأسعار في أسواق الأسهم، أثرت على المستهلكين والمؤسسات في الولايات المتحدة الأميركية وأوروبا، إذ عطلت قدرتهم على الاحتفاظ بالسيولة وإدارة الأعمال. وفي هذا الإطار، يقول **الأعور**: "سجّل مؤشر مورغان ستانلي للأسهم العالمية تراجعاً في كلٍّ من أوروبا والولايات المتحدة في النصف الثاني للعام 2007 بعد أن حقق ارتفاعاً في النصف الأول، في حين تميّزت مؤشرات الأسواق الناشئة بأداءٍ جيد، حيث ترأست اللائحة أميركا اللاتينية في النصف الأول، ودول مجموعة "بريك" في النصف الثاني". وقال: "إن التباطؤ الاقتصادي في الولايات المتحدة والتراجع الحاد لسعر الدولار مقابل معظم العملات الرئيسية في العالم، ألقيا بثقلهما على الاقتصادات الناضجة الأخرى التي وصلت خسائرها الإجمالية إلى 10 في المئة في يناير العام 2008. ولكن تلك الأسواق عادت لتقلل من الخسائر إلى 4 في المئة خلال منتصف هذا العام".

بعد الإضطرابات والتقلبات الاقتصادية "تحوّل الأثرياء المراهنون بقوة على فئات الأصول ذات المخاطر العالية إلى الودائع والأصول النقدية والأوراق المالية ثابتة المداخيل والتي شكلت 44 في المئة من مجمل الأصول المالية للأثرياء، كما واصلوا تخفيف استثماراتهم في أسواق أميركا الشمالية لصالح الاستثمار في الأسواق المحلية لأنهم فضلوا العودة إلى أمور مألوفة لديهم".

ويضيف **الأعور**: "تتوزع استثمارات الأثرياء في الشرق الأوسط على النحو التالي: 5 في المئة للاستثمارات البديلة، 22 في المئة للقطاع العقاري، 16 في المئة للودائع والأصول النقدية، و19 في المئة للأوراق المالية ثابتة المداخيل. أمّا الأسهم، فكانت لها الحصة الأكبر في العام 2007 بنسبة 31 في المئة"، مشيراً إلى أنه "على الرغم من اشتداد الغموض بالنسبة إلى التوقعات قريبة المدى، فمن المرجح أن يعود التوازن ما بين السوقين الناضجة والناشئة، وذلك عبر تخطي عقبتين هما كوابح النمو في الأولى، ومخاطر التضخم في الناشئة."

الشرق الأوسط أكثر المناطق نمواً بنسبة 15,6 في المئة

ما عليك تحمل **غير الحنان**

spirit

ما عليك... علينا

ميدغلف، بما لها من حجم وقوّة وأهميّة، هي شركة التأمين الوحيدة التي باستطاعتها أن تجنّبك أعباء جميع الأثقال عن كتفيك، مهما بلغ ثقلها ! مع ميدغلف، ما عليك أن تحمل شيئاً سوى الاطمئنان والراحة.



شركة المتوسّط والخليج للتأمين وإعادة التأمين ش.م.ل.

قطاع الحديد السعودي:
الطلب أكبر من العرض، فلماذا التصدير؟

الرياض، جدّه- روجيه رومانوس

دفعت الطفرة العمرانية التي تشهدها المملكة العربية السعودية نموّ قطاع تصنيع الحديد إلى نحو 12 في المئة سنوياً بعدما كان يتراوح ما بين 7 و8 في المئة. وفي حين تستهلك السوق المحلّية نحو 8 ملايين طنّ، تغطّي المصانع الداخلية نحو 6,2 ملايين فقط.

ويعيش هذا القطاع تذبذبات كبيرة في ما خصّ الأسعار، بعض مسبّباتها مرتبطة بالسوق العالمية والبعض الآخر مفتعل كما يعتبر كثيرون، ما حدا بمجلس الوزراء السعودي إلى إصدار قرار قضى بحظر تصدير الحديد إلى الخارج. الأمر الذي وصفه بعض المعنيين ممن التقتهم "الاقتصاد والأعمال" بـ"الإيجابي" ويساعد على توفير هذه المادة ويمنع وجود سوق سوداء.

سامي القنّاص





عبدالله رضوان



محمد الحمّادي

كثر الحديث في الآونة الأخيرة عن مسألة ارتفاع أسعار مواد البناء خصوصاً مادة الحديد التي تشكل نحو 35 في المئة من إجمالي المواد المطلوبة لأي مشروع عقاري على اختلاف استخداماته. رافق ذلك أخباراً وتقارير صحفية تفيد بأن هذه المادة غير متوفرة في السوق التي تواجه شحاً ونقصاً كبيرين. وأرجع البعض هذا الشحّ إلى سلوك متعمّد من بعض التجّار والموزّعين الذين يبقون على هذه السلعة في مستودعاتهم علماً منهم بأن أسعارها في ارتفاع متواصل، في حين يعلّل البعض الآخر هذا النقص بالتصدير الخارجي من دون الاهتمام بالحاجة الفعلية للسوق الداخلية.

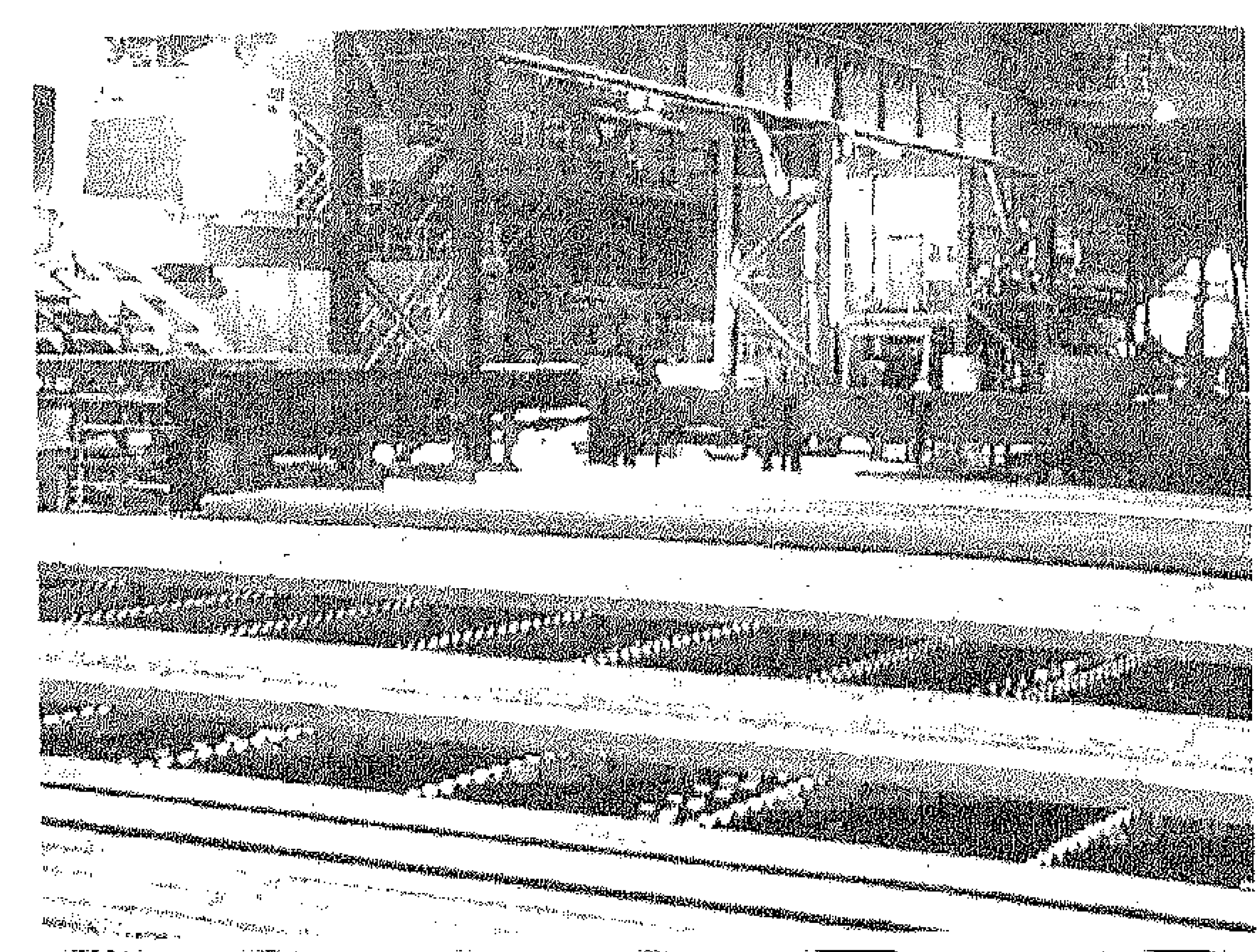
والواقع أن عدم توفر هذه المادة بالحجم المطلوب يشكّل عائقاً أمام السير قدماً في المشاريع العمرانية، مع ما يعنيه ذلك من استمرار ارتفاع الأسعار. فبعد أن كان طن الحديد يباع في السوق السعودية بنحو 1800 ريال العام 2006، وصل اليوم إلى أكثر من 5 آلاف وفي بعض الأحيان يقارب الـ 6 آلاف؛ الأمر الذي دفع بالعديد من المعنيين إلى التخوّف من تأثير هذا الأمر على مسيرة قطاع المقاولات الذي يواجه أصلاً صعوبات جمّة. وقد دفع هذا الواقع ببعض المقاولين إلى الإبطاء في تنفيذ المشاريع ترقباً لحلّ الأزمة. وتشير الدراسات إلى أن أكثر من 400 مشروع عقاري تابع للحكومة من أصل 1030 مشروعاً قيد التنفيذ لهذا العام تعرّض للتعطيل. فكان أن تدخل مجلس الوزراء السعودي مؤخراً وأصدر قراراً قضى بحظر تصدير الحديد والإسمنت إلى الخارج بسبب زيادة الطلب المحلي على هاتين المادتين.

نمو قطاع الحديد 12 في المئة سنوياً

القنّاص: حظر التصدير لن يؤثّر على أرباحنا

جاء قرار مجلس الوزراء في وقت نمت فيه معدلات الطلب على الحديد في السوق السعودية لتصل إلى نحو 12 في المئة. ويلفت مدير عام المنطقة الوسطى في شركة الطويرقي القابضة سامي القنّاص إلى أن "إنتاج المصانع السعودية من هذه المادة يتراوح ما بين 6 و 6.2 ملايين طنّ سنوياً، تؤمّن الشركة السعودية للصناعات الأساسية "سابك" نحو 50 في المئة من هذا الإنتاج، و30 في المئة لمجموعة شركات الطويرقي، في حين تؤمّن المصانع المتبقية نحو 20 في المئة. وتبلغ الحاجة السنوية لمادة الحديد نحو 8 ملايين طنّ".

وحول قرار مجلس الوزراء القاضي





بحظر تصدير مادة الحديد، يعتبر **القنّاص** أن "هذا قرار دولة، ومن حقّها أن تضع الآليات التي تراها مناسبة لتوفير المنتج في السوق المحلّية"، نافياً أن يكون للقرار "تأثير في خفض الأسعار، حيث أن هذه السلعة أصبحت ضمن بورصة عالمية". ويلفت إلى "عدم تأثير هذا القرار على الهوامش الربحية للمصنّعين، إذ إنّ نحو 10 إلى 15 في المئة فقط من الإنتاج المحلّي يتم تصديره للخارج، في حين أن التركيز الأكبر والاهتمام الأساسي ينصبّان على الطلب الداخلي". ويضيف: "التصدير إلى الخارج يتمّ بغرض التواجد في أسواق مجاورة وإثبات وجود وسمعة المنتَج والمصنّع السعودي".

ويلفت مدير عام المنطقة الوسطى للشركة إلى أن "هناك مصانع جديدة وتوسّعات للمصانع القائمة تشيّد حالياً لزيادة الإنتاج ومواكبة الطلب على هذه المادة"، معتبراً "أسعار السوق المحلّية الأرخص مقارنة مع عدد من الأسواق في المنطقة".

رضوان: القرار سيمنع وجود سوق سوداء

بدوره، يرى رئيس لجنة المقاولين في غرفة جدّه ورئيس مجلس إدارة شركة الرضوان للمقاولات **عبدالله رضوان** أن "ما تشهده المملكة في الوقت الحاضر من نهضة عمرانية جبّارة ومشاريع حيوية كثيرة، كانت وستبقى نتائجها الطبيعية زيادة في الطلب على هذه المادة". ويتابع: "يمكن النظر إلى مشكلة الحديد من جوانب عدّة، فالسوق السعودية تتمتع بأسعار حديد منافسة وأرخص من الأسواق الخارجية، الأمر الذي يغري المصنّعين للتصدير إلى الدول المجاورة لتحقيق مكاسب أكبر. وفي المقابل، تحوز "سابك" نصيب الأسد من حصة السوق وبالتالي عليها التركيز على عدم التصدير أو أن تقوم بإجبار تجار الحديد على البيع في السوق المحلية. وهنا لا بدّ من التنويه بقرار مجلس الوزراء في ما خصّ منع تصدير الحديد، والذي يعتبر ايجابياً وخطوة في الطريق الصحيح، حيث سيسهم في منع وجود سوق سوداء للحديد، كما سيعطي القرار السوق المزيد من الاستقرار، إضافة إلى مساهمته في توفير مادة الحديد. لكن يبقى أن هذا القرار غير قادر على تخفيض الأسعار لأنّها عالمية وإن كان قد يسهم في شيء من هذا القبيل".

الحمّادي: طوابير للحصول على الحديد

من ناحيته، يرى مدير عام مجموعة شركات الجازع **محمد الحمّادي** أن "مشكلة القطاع اليوم هي الارتفاع غير المنطقي للأسعار خصوصاً ما بين العامين 2007 و2008، حيث وصلت الزيادة إلى أكثر من 50 في المئة". ويضيف: "هناك طلب كبير على الحديد في مقابل عرض لا يلبّي هذا الطلب. وإذا ما رجعنا إلى ما قبل قرار مجلس الوزراء حول حظر التصدير، نرى أن "سابك" مثلاً كانت تبيع للداخل والخارج، والسؤال الذي يطرح نفسه في هذا الجانب هو هل اكتفت السوق الداخلية وتشبّعت حتى يتمّ التصدير؟".

ويتابع: "لا شكّ أن ارتفاع أسعار المواد الخام التي تدخل في صناعة الحديد تشكّل نسبة مهمة من الارتفاعات، إلا أن هناك مسبّبات أخرى وراء هذه الارتفاعات وأبرزها التصدير إلى الدول المجاورة؛ الأمر الكفيل برفع الأسعار بنحو 15 في المئة. أما الأسباب الأخرى فتتمثل بوجود تكتّل لتجّار الحديد يتحكم بالسوق، حيث أن بعض المورّدين، وإدراكاً منهم بأن الأسعار سترتفع، يبقون على مادة الحديد في المستودعات لأشهر للحصول على أكبر قدر ممكن من الأرباح"، لافتاً إلى أن "تأمين الطلب على الحديد اليوم يتمّ في كثير من الأحيان من خلال "طوابير" تقف على باب "سابك"".

■■ قرار مجلس الوزراء يلغي السوق السوداء ولا يخفض الأسعار ■■

ويطالب **الحمّادي** بـ"النظر إلى المستورد المحلّي بعين الاعتبار"، معبّراً عن خشيته من أن "يشكّل هذا الواقع عبئاً على صغار المستثمرين، الذين قد يضطرون إلى إقفال منشآتهم"، ناصحاً بالتوجّه "نحو التحالفات والتكتّلات التي فيها استمرارية للمنشأة".

وعلى الرغم من كلّ ما تقدّم من شؤون وشجون تخصّ القطاع، إلا أن عدداً لا يستهان به من المستثمرين يشددون على أن السوق المحلية تواجه صعوبات إضافية تشكّل عائقاً دون التوسّع أو الدخول في هذا القطاع الاستثماري. ومن هذه الصعوبات محدودية الأراضي الصناعية لإقامة مشاريع الصهر، عدم توفر الخدمات اللوجيستية مثل الغاز والكهرباء، فضلاً عن بُعد المناطق الصناعية عن الموانئ الرئيسية وهو ما يؤدي إلى زيادة في تكاليف النقل، معتبرين أن عدم وجود المواد الخام يمثّل عائقاً آخر أمام الاستثمار في سوق الحديد، ويطالبون بدعم الدولة للمصانع القائمة حالياً والتي تملك استعداداً لإقامة مشاريع ومصانع صهر الحديد، علّ ذلك يساعد في تخفيف الوطأة التي يرزح تحتها القطاع. ■

الاستثمار الفندقي في الرياض: السير عكس الفورة

لم يفتتح أي فندق جديد منذ 4 سنوات

الرياض- الاقتصاد والأعمال

باتت العاصمة السعودية الرياض مركز ثقل لمختلف الفعاليات والمؤتمرات والندوات والمعارض التي تقام في ربوعها، وهي بموازاة هذه النهضة الاقتصادية الثقافية، تعاني إلى حدّ كبير من مشكلة نقص في فنادقها لاسيّما في فئتيها الممتازة والأولى، الأمر الذي يعتبره نائب رئيس لجنة الفنادق في الغرفة التجارية الصناعية بالرياض عبد الرحمن الصانع عائقاً أمام الجهود التي تسعى إلى تعزيز دور هذه المدينة الاقتصادي والسياحي.

يشير **الصانع** إلى أن "قطاع السياحة بات اليوم أكبر صناعة في العالم، بإيرادات تصل إلى 12 في المئة من إجمالي الناتج العالمي، مع توفيره ما يزيد على 212 مليون فرصة عمل، حسب تقديرات الهيئات العالمية للسياحة". ويضيف: "على صعيد المملكة العربية السعودية، لا تزال صناعة السياحة في مهدها، ولا يزال اقتصادنا أحادي الموارد باعتماده بشكل رئيسي على البترول كمصدر أساسي للدخل. وما أراه أن السياحة ليست مصنّفة في الهيكل القطاعي للمملكة كقطاع اقتصادي مستقل، لذا فإنّ الأرقام والإحصائيات التي توضح إسهام السياحة في الناتج المحلي تتراوح ما بين 2 الى 5 في المئة على أكثر تقدير، وهي بالتالي تعتبر مساهمة منخفضة جداً مقارنة مع المتوسط العالمي".

الرياض ورشة عمل

ويلفت نائب رئيس لجنة الفنادق في غرفة الرياض إلى أنّ "قطاع الفنادق يشكل أحد القطاعات الخدماتية المهمة، وتزداد أهميته في مدينة الرياض لكونها العاصمة التي تحتضن الفعاليات السياسية والمهنية والعلمية والتجارية، حيث أن هذه المدينة لا تعدّ مدينة جذب سياحي بقدر ما هي ورشة عمل تنامت واتسعت بشكل سريع، حتى باتت اليوم تصدّر السيّاح ولا تستوردهم". ويتابع: "يشكل عجز هذا القطاع عن توفير الغرف للسكن أو القاعات أو الخدمات التي تحتاجها الفعاليات المختلفة، عائقاً أمام الرياض للقيام بدورها القيادي وبالدور الذي يجب أن تكون عليه".

ويعتبر **الصانع** "أنّ هناك ظاهرة في العاصمة السعودية تتطلب التوقف عندها طويلاً، وهي الفجوة العميقة بين ما شهدته الرياض من نهضة عمرانية وتوسّع وازدهار اقتصادي وارتفاع مستوى المعيشة من جهة، وبين الخدمة الفندقية المتوفّرة فيها من جهة أخرى. فقد شهدت الرياض خلال السنوات الأخيرة تضاعفاً في الامتداد العمراني وعدد السكان الذي ينمو بمعدل 3,5 في المئة سنوياً، وتعاظماً في حجم الاستثمارات في قطاعات كثيرة، في حين عجز القطاع الفندقي عن مواكبة هذه النقلة، الأمر الذي أوصلنا إلى أزمة حجوزات لاسيّما في المناسبات التي تشهد مشاركات خارجية"، ومشدّداً على أنّ "الرياض لم تشهد على الرغم من هذا التوسّع العمراني الضخم افتتاح فندق جديد منذ أكثر من 4 سنوات، وآخر فندق افتتح في مارس العام 2003، في وقت تشهد العواصم العربية الأخرى افتتاح فندق جديد كل شهر على الأقل. فحسب دراسة قام بها مركز المشاريع والتخطيط في الهيئة العامة للسياحة والآثار، فإنّ الرياض يوجد فيها اليوم 66 فندقاً، 5 منها تحت التأسيس، في حين أنّ جدّه فيها 101 فندق، والمنطقة الشرقية 54 فندقاً".

الطلب سيزداد على فنادق الخمسة نجوم

المطلوب توفير قروض ميسّرة لتنمية القطاع

عبد الرحمن الصانع

معوّقات الاستثمار الفندقي

وفي ظلّ كثرة المؤتمرات والفعاليات التي تقام في الرياض والأزمة الفندقية في ما خصّ توفّر فنادق فئة الخمس نجوم بشكل كاف، يرى نائب رئيس لجنة الفنادق أنّ "الطلب على هذا النوع من الفنادق سيزداد والاستثمار فيه سيكون مجدياً، إلاّ أنّ الاستثمار في هذا المجال يواجه بعض الصعوبات أهمها دخول الشقق المفروشة في أوائل التسعينات كمنافس قوي لقطاع الفنادق. والدليل على ذلك أن هذه الشقق أثّرت بشكل سلبي على نسب التشغيل في فنادق الرياض، حيث بلغ عدد الشقق المفروشة المرخصة في العاصمة 339 وحدة سكنية بمجموع غرف وصلت إلى 6684 غرفة حتى العام 2006، ثم ارتفع العدد الى 450 وحدة سكنية بواقع

8600 غرفة حتى العام 2007، بزيادة 32 في المئة في عدد الوحدات، و28 في المئة في عدد الغرف". ويتابع: "بينما في المجال الفندقي، لم تشهد الرياض في الفترة الممتدة ما بين 2001 و2007 سوى افتتاح فندق واحد من فئة ممتاز، وفندقين درجة أولى. كما أن العقود الماضية لم تكن مختلفة عن هذا الواقع، ففي السبعينات كان هناك 3 فنادق درجة ممتازة و3 درجة أولى في الرياض، بينما لم يتم فتح سوى فندق واحد درجة ممتازة و13 فندقاً درجة أولى طوال فترة الثمانينات، في حين شهدت فترة التسعينات حتى العام 2000 فتح 3 فنادق درجة ممتازة و4 فنادق درجة أولى فقط".

ويشير الصانع إلى أنّ "القطاع الفندقي يعاني من مشاكل في الإنشاء، بعد أن تمّ إيقاف القروض الحكومية عن القطاع منذ نحو 30 عاماً، كما يواجه معوّقات تتمثّل في قصر مدة تأجير الأراضي الحكومية (20 سنة)، إضافة إلى صعوبة إجراءات الحصول على التراخيص واعتماد المخططات، كذلك عدم توافر المعلومات والإحصاءات والبيانات الدقيقة والحديثة عن القائم من الفنادق وما هو تحت التأسيس، ما يجعل المستثمر متردداً في ضخ أمواله في هذا القطاع". ولا تقف الصعوبات عند هذا الحدّ، بل هناك مشاكل تتعلّق بالتشغيل، منها وضع سقف لأسعار غرف الفنادق وعدم مراعاة عامل العرض والطلب، واشتراط "سعودة" تصل إلى 32 في المئة مع عدم مراعاة مدى إقبال السعوديين على العمل في القطاع، وعدم توفّر العمالة المؤهلة والماهرة، إضافة إلى ارتفاع تكلفة فاتورة الكهرباء على القطاع والنقص في امدادات المياه، ناهيك عن ارتفاع أسعار الأراضي خصوصاً المميزة منها، وعدم تفعيل نظام التأشيرات السياحية ومنحها للفنادق أسوة بالدول الخليجية"، ويعتبر أن "ما شكّل عامل احباط للمستثمرين في المجال الفندقي هو سهولة فتح وبدء العمل في الشقق المفروشة".

الحلول والمعالجات

ولمعالجة هذه الأزمة الحاصلة في القطاع الفندقي، يطالب نائب رئيس لجنة الفنادق في غرفة الرياض بـ "إعادة تقديم القروض الحكومية أسوة بقطاعات الصحة والتعليم والصناعة، تفعيل الخريطة السياحية للمدينة بتحديد الأماكن التي تحتاج إلى فنادق، إعطاء استثناءات في الارتفاعات وأنظمة البناء، تخصيص أراض حكومية للاستثمار الفندقي لمدة 40 عاماً بدلاً من 20 عاماً، قيام وزارة التجارة والصناعة باتباع النظم المطبّقة في جميع الدول العربية الخاصة بتصنيف الفنادق وترك أسعار الغرف للإدارة طبقاً لقدرتها على التسويق، وإعادة النظر في نسب "السعودة" المفروضة على القطاع لتكون على المهنة وليس النسبة، حيث أن 32 في المئة نسبة يصعب تحقيقها لأن نحو 90 في المئة من عمالة الفندق خدماتية، كذلك ضرورة دراسة تخفيض رسوم الكهرباء للفنادق أسوة بقطاعات أخرى لاسيّما الصناعية منها، مع التشديد على أهمية تنسيق أوقات الفعاليات والمؤتمرات والندوات والمعارض من حيث التوقيت بجدول زمني يضمن عدم الضغط على الفنادق وضمان نسب التشغيل بمعدل متزن".

ويختتم الصانع حديثه مشيراً إلى أنّ "الكثير من المستثمرين السعوديين بات لديهم اليوم فنادق 5 نجوم خارج المملكة، لاسيّما في شرم الشيخ وتونس والمغرب، ذلك لأنّهم يجدون تشجيعاً لا حدود له وتسهيلات مصرفية وأراض بأسعار جيّدة. أما هنا، فنجد أن سعر المتر المربّع على طريق الملك فهد يصل إلى 30 ألف ريال في أرض مساحتها 5 آلاف متر مربّع، أي ما يعادل نحو 150 مليون ريال قيمة الأرض، وبالتالي هذا استثمار لن يستطيع صاحبه استرجاعه الا بعد عشرات السنين". ويقول: "نتمنّى أن تنظر الدولة الى مجال الاستثمار الفندقي ليس على أساس أنه استثمار شخصي، بل على أساس أنّه استثمار للبلد والصالح العام". ■

فنادق ستُفتح هذا العام

م	إسم الفندق	الدرجة	الموقع	عدد الغرف
1	فندق الدبلومات مكارم	أولى	حي الشهداء	300
2	فندق التنفيذيين	أولى	شارع العليا العام	172
3	فندق مركز العنود نفيتيل	أولى	طريق الملك فهد	120
4	فندق موكيور غرناطة	أولى	غرناطة	95
5	فندق هوليداي إن – حي الفلاح	أولى	حي الفلاح	300
6	فندق بارك إن	أولى	حي العليا	180
7	مؤسسة جمال الصغير	أولى	حي الضباط	100
			المجموع	1267

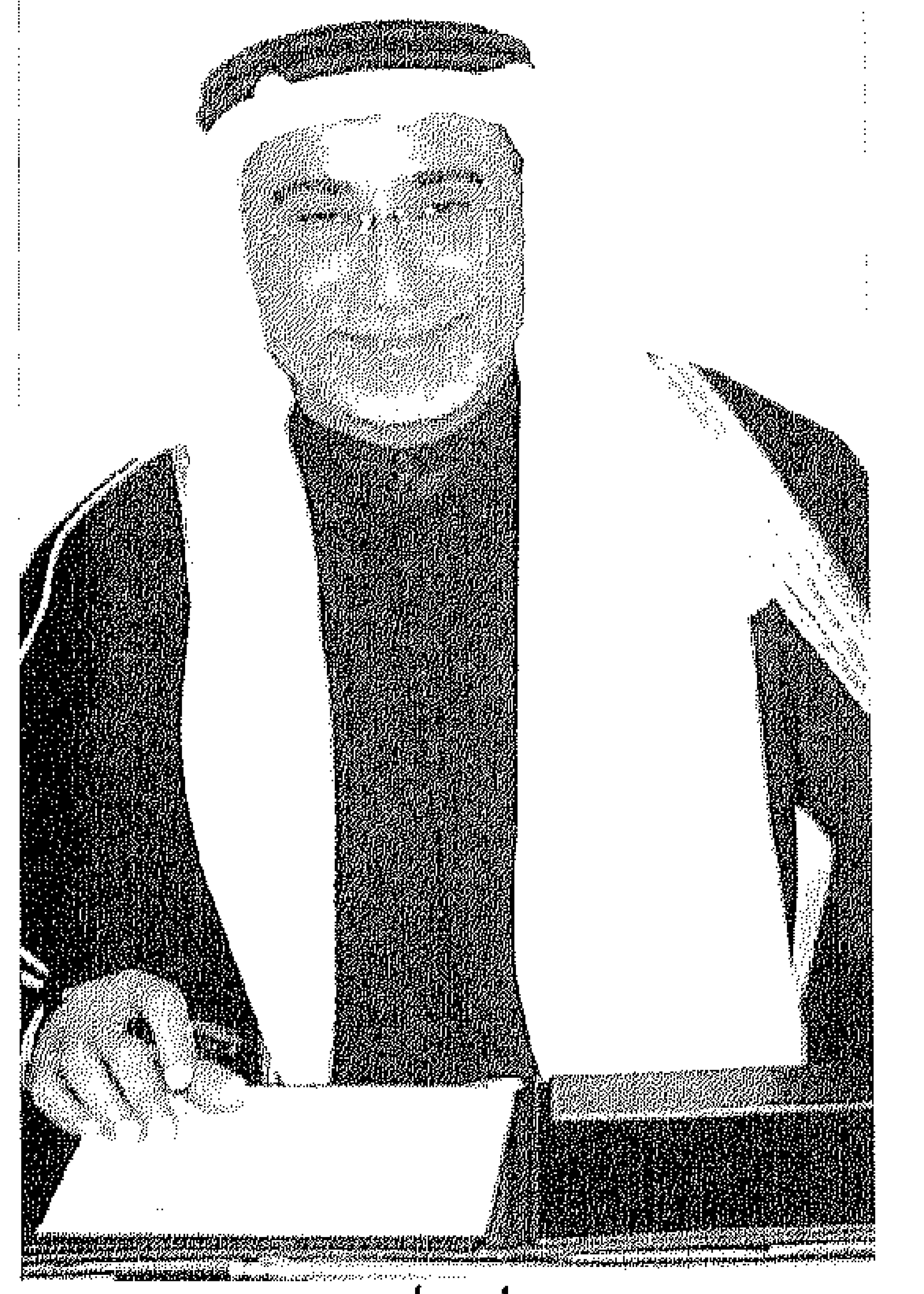
فنادق تحت الإنشاء

م	إسم الفندق	الدرجة	الموقع	عدد الغرف
1	ناصر صالح الخليوي	خمس نجوم	العليا	280
2	الشركة السعودية للفنادق	أولى	شارع المعذر	250
3	شركة تنمية العقارات والسياحة	أولى	العليا	108
4	عبد الله الموسى	أولى	العليا	180
5	فواز الحكير	خمس نجوم	العليا	120
			المجموع	938

فنادق قيد الدراسة

م	إسم الفندق	الدرجة	الموقع	عدد الغرف
1	الشركة السعودية للخدمات الفندقية	أولى	المربع	120
2	فهد السعيد	5 نجوم	الفلاح	300
3	المؤسسة العامة للتقاعد	5 نجوم	غرناطة	450
4	شركة محمد العجلان	5 نجوم	الملقا	350
5	الأميرة البندري بن عبد العزيز	5 نجوم	النموذجية	200
			المجموع	1420

صافولا: عام الحصاد


سامي باروم

الرياض- الاقتصاد والأعمال

العام 2008، هو عام "الانتقال من الإقليمية إلى العالمية"، هذا ما أعلنه العضو المنتدب في مجموعة صافولا د. سامي بن محسن باروم. والطريق إلى العالمية، كما يقول، لم يكن مفروشاً بالورود، بل بكثير من الجهد والمثابرة والعطاء، وأحياناً بالأخطاء والتعثر. فـ"صافولا" التي تأسست العام 1979 برأس مال قدره 10,5 ملايين دولار، وبـ50 موظفاً وألفيّ مساهم، وبمصفاة واحدة لزيوت الطعام، في جدّه، طاقته الإنتاجية لا تتعدى الـ30 ألف طن متري، تحوّلت اليوم إلى شركة عملاقة، تصنّف من بين أكبر 10 شركات في المملكة، ومن بين أفضل 20 شركة إسلامية، تضم 160 ألف مساهم، و12 ألف موظف. وبلغت مبيعاتها للعام 2007 أكثر من 2,7 مليار دولار.

يتحدث العضو المنتدب د. باروم عن بدايات "صافولا" في العام 1979، على يد مؤسسيها **عبد القادر المهيدب وحمزة بوقري وعبدالقادر الفضل**، وعن المراحل المختلفة التي مرت بها. ويتوقف أمام الصعوبات التي واجهت المؤسسين، وعن الأخطاء التي ارتكبت أحياناً، ليؤكد أن خلق بيئة عمل خاصة بالشركة، كانت هي المهمة الأصعب، استغرق وضعها أكثر من 10 سنوات، وهي اليوم باتت من مميزات "صافولا"، وهي تهدف، كما جاء في رسالة رئيس مجلس إدارة الشركة **عادل الفقيه**، إلى "خلق أكثر بيئات العمل متعةً ورضىً، والتزام أفضل القيم الأخلاقية، لبناء أكثر المجموعات الاستثمارية نجاحاً".

الحلم بدأ يتحقق

ويشير **د. باروم** إلى أن حلم المؤسسين، بدأ يتحقق، فالقيمة السوقية للشركة بلغت اليوم 4,8 مليارات دولار، ومبيعاتها في العام 2007 فاقت الـ2,7 مليار دولار. والمصنع الذي بدأ بـ30 ألف طن، بات من أكبر مُعبئي الزيوت النباتية بعلامات تجارية في العالم، وأكبر منتج للسكر في الشرق الأوسط. كذلك باتت "صافولا" تشكل، مع مجموعة المهيدب، أكبر سلسلة متاجر تجزئة في السعودية، وثاني أكبر لاعب في الشرق الأوسط، ولها تواجد في 10 دول تمتدّ عبر منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وآسيا الوسطى، وتتواجد منتجاتها في أسواق تمتد من كازاخستان شرقاً إلى المغرب غرباً، وبحصص سوقية رائدة: السعودية 60 في المئة، مصر 40 في المئة، تركيا 20 في المئة، إيران 40 في المئة والسودان 15 في المئة.

وتتوزع نشاطات "صافولا" حالياً على قطاعات مختلفة، أهمها قطاع الأغذية (الزيت والسكر)، قطاع التجزئة (متاجر بنده)، قطاع العقارات، وقطاع التغليف، إضافة إلى استثمارات في شركات ومؤسسات مختلفة، فهي تملك حصصاً مؤثرة في شركات "المراعي"، و"هرفي"، وهي شريك مؤسس في مدينة المعرفة الاقتصادية، وفي مدينة الملك عبدالله الاقتصادية.

ويقول **د. باروم**: "في العام 1998، أعلنت "صافولا" هدف "555"، وهو الوصول إلى 5 مليارات ريال مبيعات، و500 مليون ريال أرباحاً، بحلول العام 2005. وقد تحقق الهدف قبل سنة من موعده. والآن يأتي العام 2008، وهو عام العالمية، عام 1,3 مليار دولار رأس مال، عام السكر في مصر، الزيت في إيران وأوكرانيا، عام الإندماج في قطاع التجزئة السعودي. العام 2008 هو عام الحصاد. فبعد الاستثمارات الكبيرة في الشرق الأوسط وعدد من دول شرق آسيا وشمال أفريقيا، وبعد الإنتقال من المحلية إلى الإقليمية، حان الوقت للإنتقال من الإقليمية إلى العالمية".

المبيعات تقفز إلى 2,7 مليا دولار، ورأس المال إلى 1,3 مليار

ويتوقع د. باروم، أن تحقق "صافولا" نتائج كبيرة في العام 2008، استناداً إلى نتائج الربع الأول من العام، حيث تجاوزت الأرباح الـ33 مليون دولار، واستناداً إلى الاستثمارات المقررة لهذا العام، وإلى المشاريع المستقبلية، ومنها بدء التشغيل التجاري لمصفاة الشركة المصرية المتحدة للسكر (إحدى شركات المجموعة)، والتي بلغت طاقتها الإنتاجية السنوية 750 ألف طن متري من خام قصب السكر، وهي قابلة للتوسعة لتصل إلى 1,25 مليون طن سنوياً. وستشرع الشركة في إنشاء مصفاة إضافية لسكر البنجر الذي تتم زراعته في مصر، بحجم استثمار يصل إلى 150 مليون دولار. وكذلك سيتم دمج شركتي "العزيزية بنده المتحدة"، التي تعود ملكيتها بالكامل لمجموعة صافولا، وشركة "المخازن الكبرى"، المملوكة بالكامل من قبل مجموعة المهيدب، لتكوين كيان سعودي متميز في مجال التجزئة. وينتظر أن تحصد الشركة أرباحاً جيدة من السوق الإيرانية يتوقع أن تصل إلى 48 مليون دولار، فضلاً عن التخطيط لدخول السوق الأوكرانية في نشاط عصر البذور الزيتية، بعد اختيار شريك أوكراني.

ومن المشاريع التي تخطط لها الشركة، وفق د. **باروم**، إضافة خط إنتاج جديد في عين السخنة لسكر البنجر بطاقة إنتاجية تصل إلى 200 ألف طن سنوياً. ويقول: "مع انتهاء المشروع خلال عامين، والتشغيل الكلي للمصفاتين، يتوقع أن تزيد إيرادات المجموعة على 650 مليون دولار، وبذلك تصبح "صافولا" من أكبر مصنعي السكر في العالم، بطاقة إجمالية تصل إلى 3 ملايين طن سنوياً". ■


عبدالله العوفي

شركة يخت الخُبر: من تجارة الأراضي إلى مشاريع التطوير الشامل

الرياض – الاقتصاد والأعمال

بدأت شركة يخت الخُبر أعمالها في شراء وبيع الأراضي، ثم دخلت في أعمال تجهيز المخططات للبنية التحتية، إلى أن وصلت اليوم إلى التطوير الشامل من الألف إلى الياء. وهي تمتلك حالياً 17 مخططاً تقع في مواقع مختلفة في المنطقة الشرقية بقيمة استثمارية تبلغ نحو ملياري ريال. واشترت الشركة مؤخراً أرضاً في مكة المكرمة بـ100 مليون ريال لتبني عليها حياً متكاملاً تصل تكلفته إلى نحو 500 مليون.

يرى الرئيس التنفيذي لشركة يخت الخبر **عبدالله العوفي** "أن الشركة تتبع ستراتيجية تنموية ما زالت تحافظ عليها لأكثر من 15 عاماً ضمن مسيرة ناجحة ومتميزة، وذلك من خلال تحقيق عدد من الأهداف الاستثمارية التي استفاد منها عملاؤها على مر السنوات، ما أكسب الشركة قيمة وسمعة عقارية جيدة". ويضيف: "تطوّرت أعمالنا بمرور الزمن وحققت معدلات نمو عالية، انطلاقاً من ستراتيجية مدروسة، ومسح ميداني لاحتياجات السوق العقارية واستطلاع توجه المستثمرين ومعرفة الاتجاه العمراني والمشاريع الجديدة، حيث ساعدنا ذلك على اقتناص الفرص واختيار أكثر المواقع العقارية حيوية وقابلية للنمو والاستثمار الناجح". ولفت إلى "الانطلاقة الحقيقية للشركة التي بدأت منذ سنتين حيث قمنا بتحالفات مع أفضل الشركات السعودية والخليجية، منها شركة الفنار وبيت التمويل الكويتي ومركز المال الكويتي وشركة الوابل وبيوت أعمال عريقة مثل البسام والتميمي والسريع، كما بنينا تحالفات مع شركات تطوير عقارية لبناء الأبراج والوحدات السكنية، واخترنا مواقع مميزة يمكن أن يطلق عليها عين الخبر".

17 مخططاً بملياري ريال

وفي هذا الإطار، يشير **العوفي** إلى "أن يخت الخبر باتت تقوم اليوم بجميع الأعمال من الألف إلى الياء انطلاقاً من البحث عن الفرص التجارية ثم شرائها وجمع الشركاء، مروراً باتخاذ القرار بتجهيزها بجميع متطلبات البنية التحتية وتطويرها عبر بنائها أو بيعها كمخطط. وقد بدأنا في الآونة الأخيرة التوجه نحو التطوير الشامل". ويلفت إلى أن "المحفظة الاستثمارية التي تديرها الشركة اليوم تبلغ نحو ملياري ريال وذلك من خلال امتلاكها لنحو 17 مخططاً تتوزع في مواقع متعددة في المنطقة الشرقية، والتي وقع الاختيار عليها لتكون محطتنا الأولى في العمل. واستطعنا تحقيق عوائد ربحية لمساهمينا ومستثمرينا بلغت نسبتها 50 في المئة خلال أشهر معدودة، كما أن هذه المنطقة مقارنة بمدن المملكة والخليج لا تزال من الناحية التنموية أرضاً بكراً ما يؤهلها لأن تتضاعف قدراتها الاستثمارية في السنوات المقبلة".

تنويع الاستثمار العقاري

ويكشف الرئيس التنفيذي عن "أبرز مخططات الشركة ومنها مخطط كورنيش الخبر الذي يعتبر من أفضل الأراضي وأسرعها نمواً، حيث يقع في منطقة الخبر التي تشكل الواجهة الاستثمارية للمنطقة الشرقية، وتبلغ مساحة الأرض 102 ألف متر مربع. كذلك هناك مخطط طريق أبو حدرية الذي يعتبر من المخططات التجارية الممتازة نظراً لوقوعه بالقرب من منطقة الصناعات في الدمام، والتي تمتاز باتصالها بطريقين مهمين هما أبو حدرية ودلة حيث يوجد الكثير من المصانع والورش ومستلزماتها، وتبلغ مساحة الأرض 184 ألف متر مربع." ويتابع: "لدينا أيضاً مخطط أبراج البندرية الذي يتمتع بموقع متميز يتوسط أبراج المطلق والجفالي والحقيط، وهو يحتوي على 78 قطعة أرض تتراوح مساحات القطع فيها ما بين 700 و3500 متر مربع على مساحة تبلغ 102 ألف متر مربع"، لافتاً إلى "أننا كنّا من أوائل العقاريين الذين يشترون أرضاً ويبدأون بتطويرها في أقل من سنة، ونحن لا نخطط للربح السريع بل نسعى إلى وضع بصماتنا في إعمار البلد"، مشيراً إلى أن "آلية البيع التي نعتمدها هي عدم استلام أي فلس من الزبون إلا عندما يصبح العقار جاهزاً". معتبراً أن "كل مخطط له هوية، وقد حاولنا توزيع المحفظة توزيعاً مدروساً حيث بدأنا بالمخطط على الكورنيش، ثم انتقلنا إلى المناطق السكنية فالأبراج، فالمناطق التجارية والصناعية، ثم أسواق ومجمّعات تجارية إلى مناطق ترفيهية، وقد اعتمدنا هذا التنويع بغية تقليل المخاطر والبقاء في مأمن أمام أية اهتزازات".

حي متكامل في مكة

ويعلن **العوفي** عن شراء يخت الخبر في الأسابيع الماضية أرضاً في مكة المكرمة بقيمة 100 مليون ريال مجهزة بالبنية التحتية، "سنقوم قريباً بتعيين المطور لبناء حي متكامل هو عبارة عن أكثر من 300 شقة، حيث من المتوقع أن تبلغ قيمة المشروع ما بين 300 و500 مليون ريال، ومن المنتظر الانتهاء منه في غضون 3 سنوات". ويتابع: "بتنا على قاب قوسين أو أدنى من دخول مدن جديدة مثل الرياض، حيث تحالفنا مع مجموعة الموسى، وفي المنطقة الغربية مع مجموعة العيسائي للقيام بمشاريع متميزة"، لافتاً إلى "مفاوضات تجري مع شركات قطرية وإماراتية للدخول في مشاريع ستراتيجية في المملكة".

ويرى الرئيس التنفيذي أن "المنطقة الشرقية أصبحت اليوم جاذبة للاستثمار، وأسعار الأراضي فيها ارتفعت خلال سنة واحدة نحو 50 في المئة، كما أن بعض مخططاتنا حققت ارتفاعاً وصل إلى 220 في المئة". ■

رئيس اتحاد غرف دول مجلس التعاون الخليجي:
التكتّل وتحقيق الأمن الغذائي ركيزتا الصمود في السوق العالمية

بيروت – سحر غانم

"لم يعد التكتل الاقتصادي العربي خياراً، بل بات أمراً حتمياً"، بهذه الكلمات لخّص رئيس غرفة تجارة وصناعة البحرين ورئيس اتحاد غرف دول مجلس التعاون الخليجي د.عصام فخرو، رؤيته لكيفية مواجهة العالم العربي للتحدّيات الاقتصادية التي تفرضها العولمة. وشدّد على ضرورة الإسراع في معالجة نقاط الخلل والضعف التي تحول دون انفتاح الأسواق العربية وتزايد الارتباط في ما بينها. وعلى الرغم من وصول الاستثمارات العربية البينية التراكمية من العام 1985 وحتى العام 2006 إلى نحو 82 مليار دولار، إلاّ أنّها تُعدّ دون المستوى المطلوب في ظلّ الفوائض المالية التي تحقّقها الدول العربية. في المقابل، يؤكّد د.فخرو على أهمية توجيه الاستثمارات نحو الزراعة والصناعات الغذائية لتوفير الأمن الغذائي في الدول العربية.


د.عصام فخرو

أسفرت جهود غرفة تجارة وصناعة البحرين، انطلاقاً من البحرين أولاً، عن تحقيق تقدّم ملموس في واقع مشاركة القطاع الخاص البحريني في صُنع القرار الاقتصادي في المملكة. وكانت الغرفة شكّلت، بالتنسيق مع السلطة التشريعية، لجنة مشتركة تطرح وجهة نظر القطاع الخاص في ما يتعلّق بالمسيرة الاقتصادية في البحرين. ويوضح د.فخرو أنّ الغرفة واكبت خلال العام الماضي وستواصل مواكبة المشروع الإصلاحي، الذي نتج عنه البتّ في مسيرة إصلاح كلٍّ من قطاع التعليم وسوق العمل. مشيراً إلى أنّ البحرين تتطلّع إلى تحقيق المزيد من المرونة في سوق العمل عن طريق إعداد الكوادر البحرينية، والعمل على استبدال العمالة الوافدة الأجنبية بالعمالة البحرينية.

وبهدف تذليل العقبات التي تحول دون تعزيز المسيرة الاقتصادية، يقول د.فخرو: "شكّلت الغرفة نحو 18 لجنة قطاعية تنظر في هواجس وشؤون القطاع الخاص وترفع التوصيات إلى الأجهزة الرسمية في الدولة". وعلى صعيد تحفيز الاستثمار وجذب رؤوس الأموال الأجنبيّة، تعمل الغرفة على إقامة المنتديات واستضافة رجال الأعمال والقيام بزيارات تسويقية وإنشاء لجان قطاعية مختلفة والتواصل مع السلطتين التشريعية والتنفيذية".

ويشير د.فخرو إلى انتقال الغرفة مع نهاية العام الحالي إلى مبنى أكبر وبناءً عليه، سيتمّ تقديم المزيد من الخدمات بما فيها إقامة مراكز لدعم الصادرات والتدريب والترويج.

الدول العربية تستورد 30 مليار دولار من الأغذية

ميزّات ومشاكل

تحتلّ مملكة البحرين المركز الأوّل بين الدول العربية في مجال الحرّية الاقتصادية، وقد قامت المملكة بتنويع اقتصادها والدخول في مجال الخصخصة بشكل مستمرّ، ويعزو د.فخرو أسباب توجّه المملكة نحو الخصخصة وتنويع الإنتاج وإصلاح سوق العمل وقطاع التعليم إلى استقطاب المزيد من الاستثمارات الأجنبية. ويشرح ذلك بالقول: "لا توجد أي دولة في العالم مهما كبُر اقتصادها، إلاّ وتعتمد جزئياً على الاستثمارات الوافدة". وبهدف التمكّن من استقطاب هذه الاستثمارات، يؤكّد د.فخرو على ضرورة التعلّم من تجارب الغرب لتحقيق المزيد من المرونة. وفي هذا المجال، يشير إلى أنّ البحرين تتمتّع بمناخ استثماري وموقع ستراتيجي ممتازين في الخليج كونها على مقربة من المملكة العربية السعودية، وقريباً سيتمّ إنشاء جسر المحبة ما بين البحرين وقطر. وهناك جهود كبيرة من قِبَل مجلس التنمية الاقتصادية لتعزيز الجاذبية الاستثمارية للبحرين. وبالاضافة إلى ذلك، بدأت الحكومة حالياً تسند المزيد من الصلاحيات إلى القطاع الخاص للنهوض باقتصاد البلد، وجميع هذه المؤشرات تُعتبر إيجابية.

ويلخّص د.فخرو أبرز حوافز الاستثمار في المملكة بالكوادر البشرية عالية الكفاءة، وسهولة الوصول إلى رأس المال العامل عن طريق المصارف المتواجدة في المنطقة، بالإضافة إلى عدم وجود أيّة قيود على انتقال وتدفق رؤوس الأموال من وإلى المملكة. كما أثبتت تجربة المملكة على المدى

لبعيد أنّ انتماءها إلى الدولار كعملة أعطى الاقتصاد البحريني الاستقرار؛ وفي هذا الإطار يوضح د.فخرو: "نأمل في المستقبل القريب أن يبدأ الاقتصاد الأميركي في استعادة عافيته حتى تتمكّن اقتصادات دول الخليج، كونها مرتبطة بالدولار، من استعادة بعض من الخسارة التي تحققت من جرّاء تدني الدولار، الذي أسهم بشكل رئيسي في زيادة عامل التضخّم".

ود.فخرو فإنّ مملكة البحرين تزخر بإمكانات اقتصادية تجعل منها بلداً جاذباً للاستثمار والمال والأعمال؛ كما أنها تتمتّع ببيئة استثمارية محفّزة لرجال الأعمال الذين يسعون إلى توظيف رؤوس أموالهم في مناخ من الحرّية والأمان الاقتصادي.

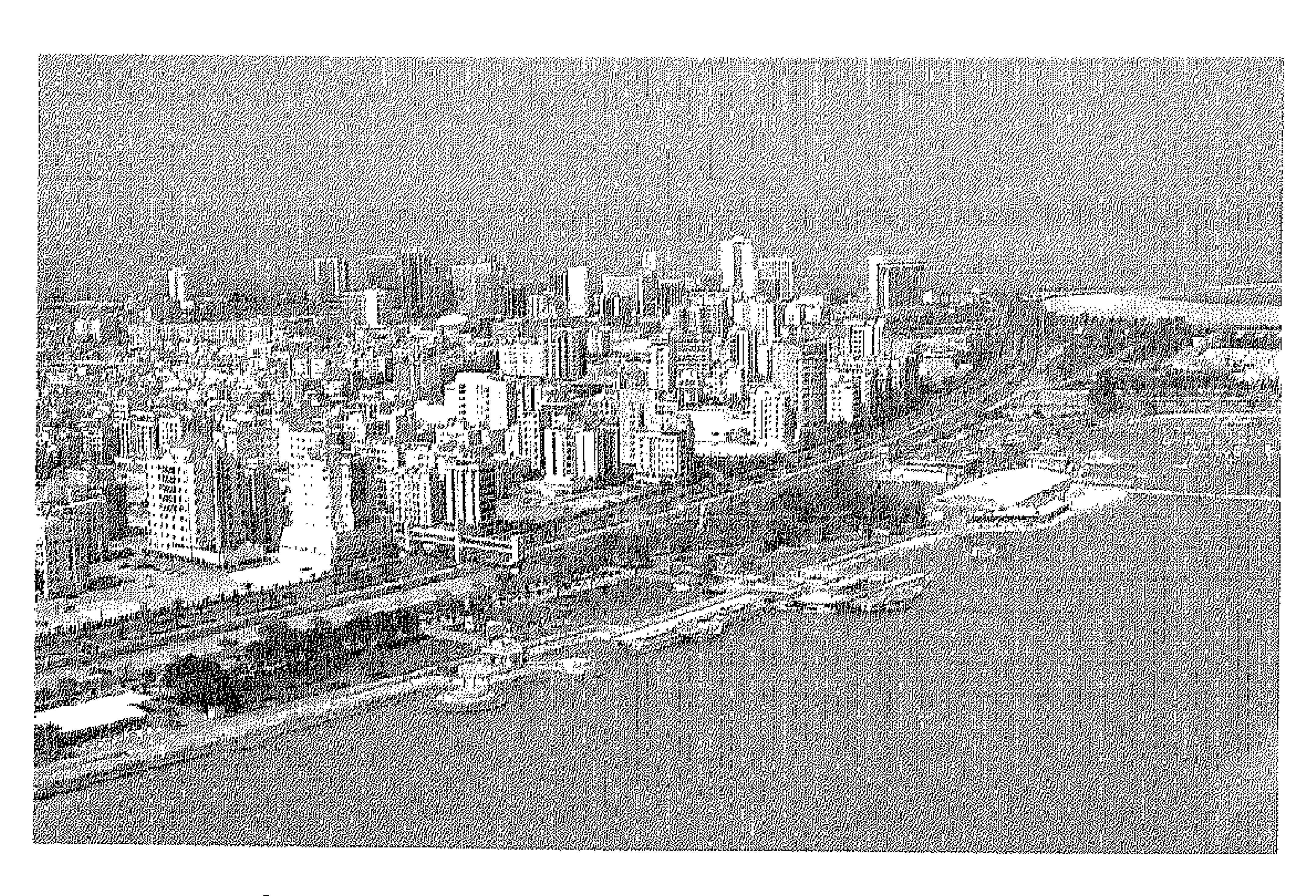
ويعتبر د.فخرو أنّ من أكثر القطاعات الواعدة في البحرين هو القطاع العقاري حيث يحقّق معدلات نموٍّ كبيرة. مشيراً إلى نجاح تجربة البحرين في القطاع المالي، والتي بدأت حالياً تتخصّص في مجال الصيرفة الإسلامية. وتمتاز البحرين بجاذبيتها في هذا الإطار كونها تعتبر مركزاً لأكثر من 400 مؤسسة مصرفية وتأمينية.

وعلى صعيد التحدّيات التي تواجه القطاع الخاص البحريني، يقول د.فخرو: "نحن نطمح إلى أن تُسند القضايا التجارية إلى محاكم تجارية بحتة للإسراع فيها، كونها واحدة من الأمور الأساسية التي ينظر إليها المستثمر الأجنبي. ونحن نطالب باستمرار بغربلة الجهاز القضائي وتحديثه وتطويره، كما نأمل في إعطاء المزيد من الصلاحيات إلى القطاع الخاص".

تعزيز دور القطاع الخاص العربي

يشدّد د.فخرو على حتميّة إسناد دور رئيسي للقطاع الخاص في العملية الاقتصادية، قائلاً: "هذا الأمر لم يعد خياراً في ظلّ العولمة لأنّ القطاع العام، سواء في مملكة البحرين أو في أيّة دولة أخرى، لن يتمكّن من مواكبة ومنافسة الاقتصاد العالمي." متابعاً: "على مستوى دول مجلس التعاون الخليجي، بدأنا نُطالب الأمانة العامة لدول مجلس التعاون بإشراك ممثلين عن القطاع الخاص في الاجتماعات الوزارية الدوريّة، وبدأ واقع الشراكة ما بين القطاعين العام والخاص يأخذ منحىً إيجابياً، ومن هنا يجب على سائر الدول العربية أن تحذو حذونا في هذا المجال، وتضع حدّاً لهيمنة القطاع العام على القطاع الخاص".

ومن جهة أخرى، يشدّد د.فخرو على ضرورة العمل العربي المشترك والتكتّل الاقتصادي بين الدول العربية لتتمكّن من



دخول مجال المنافسة مع اقتصاد العالم؛ موضحاً أنّ التكتلات الاقتصادية أصبحت سمة من سمات الاقتصاد الدولي، وأنّ الدول العربية التي أصدرت في معظمها حزمة كبيرة من التشريعات والقوانين التي تستهدف خلق مناخ وبيئة استثماريّة محفّزة، وتسعى إلى تعزيز وتوسيع دور القطاع الخاص في عملية التنمية الاقتصادية، أصبح عليها أن تُدرك أنّ ربط الدول العربية استثمارياً من خلال إقامة سوق عربية استثمارية مفتوحة سيكون له بالغ الأثر في تنشيط وتنمية تدفّقات الاستثمار الخاص بين الدول العربية، ما يشجّع وينمّي حركة استقطاب تدفّقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الأسواق العربية، التي تشهد في معظمها نهضة اقتصادية كبيرة.

حتمية الاستثمار في الزراعة

يلفت د.فخرو إلى أنّ الوفرة المالية التي يشهدها العالم العربي يصاحبها مشاكل اقتصادية واجتماعية، تضاف إلى مجموعة التحدّيات والصعوبات التي تواجه الاقتصاد العربي وعملية التكامل بين الدول العربية، ومن أهمها وأخطرها مشكلة التضخّم والارتفاع الكبير والمتواصل في أسعار السلع الغذائية. الأمر الذي يفرض استيعاب الأموال العربية الجديدة المرتبطة بالفورة النفطية الحالية في الأسواق العربية. معرباً عن أمله في أن تكون القمة الاقتصادية العربية، المقرّر عقدها في دولة الكويت أوائل العام المقبل، حدثاً عربياً ستراتيجياً حيوياً بالنسبة إلى مشروع التعاون والتكامل الاقتصادي بين الدول العربية.

ويشدّد د.فخرو على ضرورة النظر في موضوع الأمن الغذائي من قِبَل اتّحاد غرف دول مجلس التعاون الخليجي، إذ يجب أن يكون الاقتصاد العربي بشكل عام اقتصاداً إنتاجياً أكثر منه الآن، مع ضرورة النظر في عوامل النقص الموجودة في هيكليّته، وتحويله من اقتصاد السلعة الواحدة إلى اقتصاد أكثر تنوّعاً، مع التركيز على القطاعين الصناعي والزراعي.

ويقول: "تتمتّع بعض البلدان العربية بطبيعة جغرافية مهمة يمكن استغلالها في مجالات عدّة من بينها السياحة"، ومؤكّداً على أنّ الإمكانيات متاحة، حيث يكاد حجم الصناديق السيادية يقترب من تريليون دولار، بالإضافة إلى الفوائض النفطيّة.

ويقول أنّ أمام جميع الأطراف المعنية بحركة الاستثمار وبالقرار الاقتصادي عموماً مسؤولية توفير المحفّزات لتوجيه الاستثمارات العربية نحو الزراعة والصناعات الغذائية، مع ما يتطلّب ذلك من توفير للمرافق العامة والبُنى الأساسية. لافتاً إلى أنّ الدول العربية تمتلك مساحات شاسعة من الأراضي الصالحة للزراعة وتقارب 200 مليون هكتار، في حين أنّ العالم العربي يستورد 50 في المئة من الحبوب، وثلثي احتياجاته من باقي السلع الغذائية. ويقدّر قيمة ما تستورده الدول العربية من الأغذية بنحو 30 مليار دولار. ■

■■

الصناديق السيادية في المنطقة تقترب من 2 تريليون دولار

■■

القطاع العام لن ينجح في منافسة الاقتصاد العالمي

■■

المجلس الوطني المصري: تطوير التعليم لتعزيز التنافسية

القاهرة - محمود عبدالعظيم



ناقش المجلس الوطني المصري نتائج التقرير الخامس للقدرة التنافسية، الذي حمل هذا العام عنوان "مصر: مزيد من التنافسية وفائدة تعمّ الجميع".
وتضمّن التقرير إطاراً عاماً لستراتيجيّة مقترحة لدعم القدرة التنافسية للاقتصاد المصري، تؤكّد على تعزيز عوامل الإنتاج المختلفة ومؤسسات الأعمال المصرية، وعلى مشاركة كلّ أفراد المجتمع في التمتّع بثمار النموّ الاقتصادي.
وقد شهد المؤتمر حضوراً كبيراً من المسؤولين والخبراء في مجالات الاقتصاد والتنافسية والسياحة والتعليم، كما شهد مشاركة واسعة من جانب القطاع الخاص، كشريك رئيسي في عملية التنمية.

جاء تقرير هذا العام مُعبّراً عن القدرة التنافسية لمصر، من خلال التحليل النقدي والدراسة الموضوعية، وترتيب مصر وفقاً للمؤشر الدولي للتنافسية، الذي يعتبر المعيار الرئيسي لقياس القدرة التنافسية لمختلف بلدان العالم. وطبقاً لهذا المؤشر، تراجع ترتيب مصر من المركز 71 العام الماضي، إلى المركز 77 هذا العام. وحدّد التقرير أسباب هذا التراجع، فأشار إلى تدهور جودة العامل البشري، وكفاءة سوق العمل وجودة التعليم. كما أشار إلى أنّ مصر حقّقت تحسُّناً نسبياً في مجالات البُنية الأساسية وحجم السوق والمؤسسات العامة والخاصة ودرجة تطوّر الأعمال والابتكار.

تحدّيات النموّ

ناقشت الجلسة الأولى للمؤتمر الاختلالات الهيكلية على مستوى الاقتصاد الكلّي، التي تمثّل تحدّياً أمام تحقيق التنمية المستدامة والتنافسية. وخلال الجلسة، أكّدت مستشارة وزير المالية **أمينة غانم** على أنّ مصر تمرّ بمرحلة تتسم ظروفها الاقتصادية بكثير من التحدّي على الرغم من أنّ النموّ الاقتصادي في مصر اتسم بالقوة منذ العام 2004، جاعلاً من مصر واحدة من أسرع الاقتصادات نموّاً في المنطقة. وقالت أنّ هذا النموّ جاء ثمرة الإصلاحات القوية التي نفّذتها مصر خلال السنوات الأربع الماضية، مدعومة ببيئة خارجية مؤاتية، ما أدّى إلى تسارع وتيرة النموّ إلى ما يزيد على 7 في المئة العام الماضي.

وحدّدت **أمينة غانم** 3 تحدّيات تواجه مصر حالياً على مستوى الاقتصاد الكلّي، وهي: التضخّم، ووجود عجز كبير ومستمر في الموازنة، والنموّ غير المتوازن. وحذّرت من أنه إذا لم تتم مواجهة هذه التحدّيات على وجه السرعة، فإنها قد تؤثر سلباً على النموّ في مصر على المدى البعيد، الأمر الذي سيكون له تداعيات تؤثر على تنافسية الاقتصاد. وأكّدت علي أهمية تحقيق نمط من النموّ يكون أكثر توازناً ما يخلق فرص عمل لقطاعات أكبر من الأيدي العاملة.

التعليم الجيد لمحاربة الفقر والانتقال إلى إقتصاد المعرفة

وأكّد عضو مجلس الشورى ورئيس الشرف للمجلس الوطني المصري للتنافسية **حسام بدراوي** على أنّ تنافسية أي اقتصاد قومي تعتمد في المقام الأول على نوعية الموارد البشرية ومؤهلاتها على اعتبارها أساس النموّ. وقال إنّ التعليم الجيد هو عامل أساسي في محاربة الفقر وتحسين نوعية الحياة، وهو مفتاح الانتقال من اقتصاد قائم على الموارد إلى اقتصاد قائم على المعرفة. وأشار إلى أنّ تطوير الموارد البشرية، من خلال التعليم الجيد والتدريب القائم على الطلب والمرتبط باحتياجات السوق، يمثل جزءاً جوهرياً من الستراتيجية الشاملة للتنافسية، وهذا يستلزم مراجعة محتوى التعليم وأدواته ومنهجياته في ضوء الاتجاهات الدولية في هذا الصدد. وأكّد على أنّ مستقبل التنافسية في مصر يعتمد على إحداث إصلاح شامل للنظام التعليمي، وهو ما يجب أن تكون له الأولوية الأولى في مصر.

وفي الجلسة نفسها، عرض رئيس المجلس الوطني **حلمي أبوالعيش** عدداً من التحدّيات العالمية التي تشكّل تهديداً لجهود التنمية المستدامة. وتتمثل هذه التحدّيات التي سينتج عنها زيادات غير مسبوقة في أسعار الغذاء في: التغيّر في المناخ

العالمي، النقص في موارد المياه العذبة، واستنفاد إمدادات النفط والغاز الطبيعي مما يؤثر على ارتفاع سعر الطاقة. ويتوقّع الخبراء أن تؤثر هذه الاتجاهات الرئيسية على تنافسية جميع الدول، حيث بدأت آثارها فعلياً بالظهور إذ ارتفعت أسعار الغذاء عالمياً بنسبة 83 في المئة ما بين العامين 2005 و2008. كما وصلت أسعار النفط حالياً إلى ما يزيد على 140 دولاراً للبرميل الواحد. ومن المتوقّع أن يكون لكلّ هذه العوامل انعكاسات قوية على مصر.

وقدّم **أبوالعيش** مجموعة اقتراحات معمول بها دولياً لمواجهة هذا الوضع الذي يهدد أجزاء كثيرة من العالم. فبالنسبة للطاقة، أقترح **أبوالعيش** تعزيز البُنية الأساسية وكفاءة استخدام الطاقة واستخدام المصادر المتجددة وتقليل الاعتماد على مصدر واحد. وأكّد أنّ مصر تتمتّع بإمكانيات هائلة في مجال تطوير الطاقة الشمسية وطاقة الرياح. أما بالنسبة لظاهرة الاحتباس الحراري وتغيّر المناخ وتأثيره على أنماط زراعة المحاصيل، فاقترح تعديل مواعيد الزراعة وتنوّع المحاصيل وتغيير مواقعها وحماية التربة من خلال زراعة الأشجار. ولمواجهة النقص في المياه العذبة، أكّد على ضرورة الاهتمام بزيادة تجميع الأمطار وتحلية المياه.

وأشار **أبوالعيش** إلى أنه بعد الارتفاعات الكبيرة في أسعار الغذاء عالمياً، تزايدت أهمية القطاع الزراعي. وقدّم تحليلاً للوضع الحالي في قطاع التصنيع الزراعي المصري من حيث نقاط قوّته وضعفه، والإمكانيات الكبيرة من حيث الفرص المتاحة وأيضاً التحدّيات.

السياحة وشروط النموّ

وحملت الجلسة الثانية للمؤتمر عنوان: "الإمكانيات المستقبلية لقطاع السياحة المصرية وأهمية العنصر البشري". وفي إطار مناقشة الفصل الخاص بالسياحة في التقرير، قدّمت أستاذة الاقتصاد في جامعة القاهرة ومستشارة وزير السياحة **د.عادلة رجب** تحليلاً لوضع مصر التنافسي في مجال السياحة، حسب مؤشر القدرة التنافسية في مجال السياحة، الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي. ويتضح من خلال هذا المؤشر تراجع مركز مصر من المركز 58، من أصل 124 دولة، إلى المركز 66 من أصل 130 دولة، وذلك على الرغم من إمكانيات مصر الفريدة والمتنوّعة في هذا المجال، والتي تؤهلها الحصول على حصة أكبر من سوق السياحة العالمية، حيث لا يتعدى نصيب مصر حالياً 1,1 من إجمالي عدد السيّاح في العالم، مقارنة بـ 6,9 نصيب إسبانيا، و2,2 نصيب تركيا.

وناقشت الجلسة العوامل التي أدّت إلى هذا التراجع، ومركز مصر المتدنّي نسبياً، وفق ما جاء في التقرير. ومن أهمّ هذه العوامل تلك المتعلّقة بالإطار التشريعي ومناخ الأعمال والبُنية الأساسية وكفاءة العنصر البشري. وقد أكّدت **د.عادلة رجب** على أنّ التنمية البشرية هي من أهمّ التحدّيات التي تواجه تطوّر واستدامة نموّ القطاع السياحي في مصر، مشيرة إلى تراجع المؤشرات المرتبطة بجودة النظام التعليمي وتوافر البحوث والتدريب وحجم تدريب العاملين.

وخلال الجلسة نفسها، ناقشت عضو المجلس الوطني المصري للتنافسية **د.إيمان القفاص** أثر الموارد البشرية على التنافسية في قطاع السياحة، حيث أوضحت أنّ تقرير التنافسية المصري هذا العام أشار إلى أنّ الموارد البشرية هي أحد أهم 5 عناصر تؤثّر سلباً على قطاع السياحة المصري، وأنّ أثر العنصر البشري لا يقتصر على مؤشر الموارد البشرية كما جاء في التقرير، بل هو يمتدّ ليؤثر سلباً على عدد من المؤشرات الأخرى، وبصفة خاصة تلك المتعلقة باستدامة البيئة والنظافة ووسائل النقل والمواصلات.

رفع الكفاءة التعليمية

وعلّق وزير الدولة للتنمية الإدارية **د.أحمد درويش**، مؤكّداً على أهمية العمل على تحسين مؤشرات التنمية البشرية، حيث اعتبر أنّ ثروة مصر تكمن في قوتها البشرية إذا ما تمّ استخدامها بكفاءة. وقال إنّ العمل جارٍ لتعزيز القدرة البشرية في مصر، أولاً على المدى القصير عن طريق التدريب؛ وعلى المدى المتوسط، هناك مخطط لدراسة احتياجات سوق العمل وربط العملية التعليمية بها، والهدف أن تقدّم المؤسسات التعليمية ما تحتاجه سوق العمل بالفعل بدلاً من تقديم خريجين لا تحتاج السوق إليهم ما يضطرها إلى إعادة تدريبهم. مؤكّداً أنه لا بُدَّ من العمل على تغيير ثقافة المجتمع في ما يتعلّق بالقيمة الاجتماعية لنوعيات العمل المختلفة. كما اعتبر أنّ بعض المشاهدات السلبية المتعلقة بقطاع السياحة لا تقتصر على القطاع، بل هي مرتبطة بالمجتمع ككل، إذ لا يمكن فصل الواقع الذي يعيش فيه السائح عن المجتمع.

وعرض وزير التربية والتعليم **د.يسري الجمل** الستراتيجيّة الخاصة بوزارة التربية والتعليم، حيث أشار إلى أنها ستراتيجيّة متكاملة تتضمّن أهدافاً محددة وخططاً وآليات مختلفة، وخطوات تنفيذ محددة وواضحة، وأنها تمثل منظومة متكاملة من خلال 12 برنامجاً مختلفاً تتعلّق بجودة التعليم والنُّظم التعليمية.

كما عرض وزير التعليم العالي **د.هاني هلال** جهود الوزارة في مجال تطوير المناهج لتلائم احتياجات سوق العمل من خلال تجربة المعهد العالي للسياحة، حيث لم يكن هناك طلب من القطاع السياحي على خريجي المعهد، حتى تمّ تعديل وإضافة عدد من المناهج لتلبي احتياجات السوق، كما تمّت إضافة عدد من الشعب لتواكب التطوّر الحاصل في صناعة السياحة المصرية. وأضاف د.هلال أنّ هذا الفكر الجديد ينطبق على مؤسسات التعليم العالي المختلفة التي يجب أن تكون لديها المرونة الكافية والرؤية الشاملة لتقدم الخريج المناسب لسوق العمل.

وفي ختام المؤتمر، قدّم **د.سمير رضوان** ملاحظات عدة تتعلق بالمؤشرات، حيث اعتبر أنّ تراجع ترتيب مصر في مؤشرات التنافسية لا ينفي التقدّم الذي حققه الاقتصاد المصري على مدى السنوات الماضية، ولكنه يعني أن الدول التي سبقتنا في الترتيب قد حقّقت تقدّماً اقتصادياً بخطوات أسرع من مصر، و لهذا فلا يكفي أن تقوم مصر بتحقيق أداء اقتصادي إيجابي بالمعدلات الحالية نفسها وعلى المسار نفسه، ولكن يجب أن تحقق طفرة نوعية وكمية، مما يتطلب تغييراً هيكلياً ليكون بالإمكان الإفادة من الثروة البشرية المصرية. ■

مشاركة واسعة من القطاعين الحكومي والخاص

توقّعات باستمرار النموّ رغم تراجع ترتيب مصر من المركز 77 إلى 71



وزير الصناعة والطاقة التونسي يفتتح المعرض ويبدو من اليمين: كاتب الدولة في وزارة التجارة شكري ماموغلي، المنصف بركوس، الوزير عفيف شلبي ورئيس مركز النهوض بالصادرات يوسف ناجي

اتفاقية عربية أورومتوسطية لدعم قطاع النسيج

تونس – الإقتصاد والأعمال

على هامش الدورة التاسعة للمعرض الأورومتوسطي للنسيج والملابس (TEXMED)، تمّ توقيع اتفاقية شراكة بين الهيئة الأوروبية المتوسطية لمسؤولي قطاع النسيج والملابس، والاتحاد العربي للصناعات النسيجية، لمدة سنة قابلة للتجديد.

نصت الاتفاقية على تحسين جودة قطاع النسيج والملابس في الوطن العربي، وتعزيز اندماجه في المنطقة الأورومتوسطية وفي الأسواق الدولية. وتهدف الاتفاقية إلى رفع مستوى خبرات الاتحاد العربي للصناعات النسيجية في مجالات التصرف الاقتصادي وتحقيق التوازن بين العرض العربي والطلب الدولي. وستعمل على تطوير علاقات شراكة مثمرة وفاعلة بين قطاع النسيج العربي ومختلف الهيئات الصناعية والتجارية الفاعلة في البلدان المتوسطية.

فرنسا ضيف شرف في "تكسماد"

يمثل المعرض الاورومتوسطي للنسيج "تكسماد" الذي جرى خلال شهر يونيو الماضي في تونس، فرصة لإبراز التطور الصناعي الذي بلغته تونس في هذا القطاع، ولتعزيز علاقات الشراكة بينها وبين بلدان المتوسط، ومواجهة الصعوبات المستقبلية لقطاع النسيج والحلول الممكنة.

فاق عدد العارضين الأجانب الذين شاركوا في فعاليات المعرض كل التوقعات، إذ بلغ العدد 59 عارضاً، كان لفرنسا الحصة الأكبر بينهم، فضلاً عن 22 مؤسسة من بلدان اتفاقية أغادير التي تضم، إلى تونس، كلاً من المغرب ومصر والأردن. ودعيت فرنسا هذه السنة لتكون ضيف الشرف لهذا الصالون فتمثلت بـ 15 شركة مختصة في القطاع.

ويعتبر قطاع النسيج والملابس من أهم مجالات التعاون بين تونس وفرنسا، فالشراكة الفرنسية التونسية فعالة في هذا المجال، إذ تمثل فرنسا الزبون الأول والمزود الثاني لتونس في قطاع النسيج والملابس، كما تعتبر فرنسا المستثمر المباشر الأول في تونس في هذا القطاع.

فحسب آخر الإحصاءات، تعمل في تونس 400 مؤسسة نسيج فرنسية، أي ما يعادل 40 في المئة من إجمالي المؤسسات المستثمرة في هذا القطاع، باستثمارات بلغت 254 مليون دينار في الفترة 2005–2007 حسب وكالة الاستثمار الخارجي. وأشار السفير الفرنسي في تونس أن اللغة وعامل القرب الجغرافي وجودة اليد العاملة، إضافة إلى المناخ المشجع على الاستثمار في تونس هي من أبرز العوامل المستقطبة للشركات الفرنسية.

ومن جهتها، تعتبر تونس المزود الثالث للسوق الفرنسية بعد الصين وايطاليا، والمشتري الرابع منها. إذ بلغت جملة الصادرات التونسية إلى السوق الفرنسية السنة الماضية 1,01 مليار يورو في حين لم تتجاوز وارداتها 545 مليون يورو.

وتجدر الإشارة إلى أن الشراكة التونسية الفرنسية تعززت منذ التسعينات بإنشاء المركز التقني للنسيج في تونس على غرار المراكز التقنية الفرنسية. ويعنى هذا المركز بتحسين جودة التكوين في مهن النسيج. كما وقعت الجمعية التونسية للنسيج في الفترة نفسها اتفاقية لدعم الشراكة بين البلدين. وقد تدعمت هذه الشراكة خلال هذا الملتقى بتوقيع اتفاقية شراكة قطاعية بين الجامعة التونسية للنسيج واتحاد الصناعات النسيجية والاتحاد الفرنسي للملابس.

نفس جديد مع بريطانيا

على خلاف الشراكة التونسية الفرنسية، تشكو الشراكة التونسية البريطانية تدهوراً برز من خلال تراجع الصادرات التونسية إلى السوق البريطانية، إذ أصبحت تونس تحتل المرتبة 18 بين مزودي هذه السوق، بعد أن كانت في المراتب الأولى. وتبين خلال ورشة العمل المخصصة لمعالجة مشاكل الشراكة التونسية البريطانية، أن النسيج التونسي لا يمثل إلا 3 في المئة من إجمالي الاستيرادات البريطانية. ومن أجل تفادي هذا التقهقر نصح البريطاني **جون بلير** الصناعيين التونسيين بتحسين التكوين المهني للصناعة واستباق آخر تقليعات الموضة. كما أوضح أن الإنتاج التونسي، رغم جودته، يبقى غائباً عن السوق الانكليزية وبالتالي، على المؤسسات التونسية تحسين قدرتها التنافسية والقيام بحملات دعائية لمنتجاتها والتعريف بها أكثر في المعارض البريطانية المختصة في النسيج. وعزا المدير العام لصندوق اقتحام الأسواق الخارجية **سليم شاكر** ضعف الصادرات التونسية نحو بريطانيا إلى الفوارق الثقافية حيث يجهل أغلب الصناعيين التونسيين الثقافة الانكليزية.

"أغادير": تنسيق أكبر

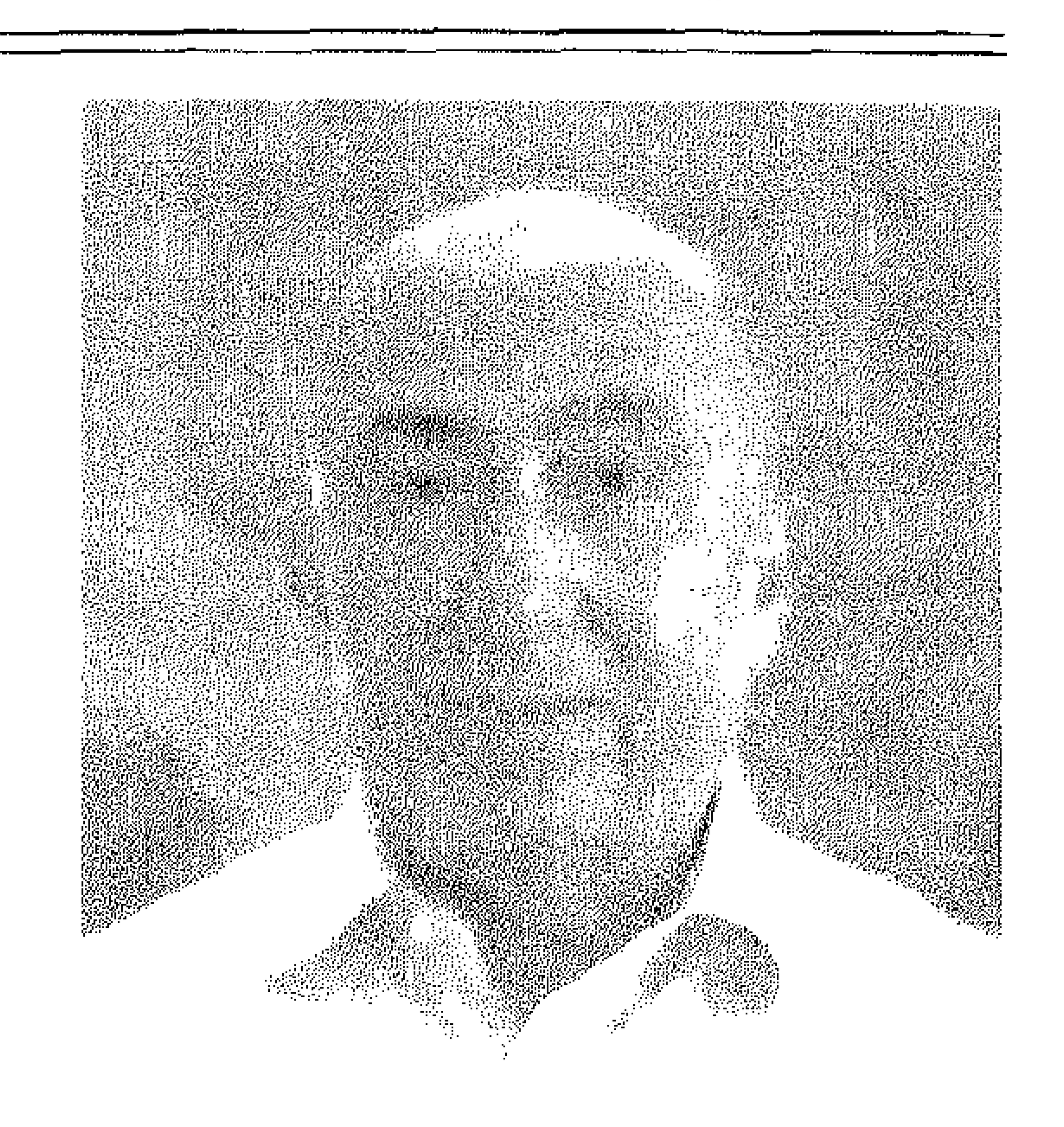
مثلت اتفاقية التبادل الحر بين تونس والمغرب ومصر والأردن أهم المحاور التي حظيت باهتمام المشاركين في تكسماد 2008، حيث برز خلال جلسة عمل حول الاتفاقية أن قطاع النسيج يحظى بالأهمية نفسها ويواجه المشاكل نفسها لدى البلدان الأربعة، وبالتالي فهذه البلدان مطالبة، على الرغم من المنافسة الشرسة، بتلبية الحاجيات الصارمة للسوق الأوروبية.

واعتبر المشاركون أن التعاون بين البلدان الموقعة على الاتفاقية هو الحل الأمثل للنهوض بهذا القطاع وتدعيم القدرة التنافسية لشركاتها، وهو ما يتوافق مع دراسة أجريت خلال الربع الأول من السنة الحالية والتي خلصت إلى أن هذه البلدان الأربعة تتكامل في هذا القطاع. ■

بورصة تونس: أرقام قياسية وعمليات كبرى

تونس – الإقتصاد والأعمال

يتردد منذ سنوات عدة أن نشاط بورصة تونس لا يعكس الصورة الحقيقية للاقتصاد التونسي وقدراته الكبرى، ومع ذلك تحقق البورصة نجاحاً من سنة إلى أخرى على الرغم من حداثة سنها، وهي أصبحت تستقطب استثمارات مؤسساتية مهمة بعد دخول مجموعات اقتصادية كبرى وخصوصاً هذه السنة، حيث تم إدراج مجموعة "أرتيس"، وكيلة سيارات "رينو" و"نيسان"؛ ومجموعة "بولينا" القابضة التي يتوقع أن تكون عملية إدراجها قد أنجزت في بداية شهر أغسطس الحالي.



عبد الوهاب بن عياد



المنصف مزابي رئيس "أرتيس"

كانت الشركة التونسية للأوراق المالية أنجزت أواخر شهر يوليو الماضي، التحضيرات اللازمة لإدراج مجموعة بولينا القابضة إلى بورصة تونس في عملية اعتبرت الأهم والأكبر منذ نشوء البورصة التونسية، وذلك بسبب حجم العملية وحجم "بولينا"، التي يقدر رقم معاملاتها السنوي بأكثر من مليار دينار تونسي.

وتتميز عملية دخول "بولينا" إلى البورصة بفتح 10 في المئة من رأس مالها بمبلغ يصل إلى نحو 100 مليون دينار، خصص 51 في المئة منها للسوق التونسية (7 في المئة للعاملين في المجموعة)، والنسبة الباقية للمستثمرين الأجانب.

ينتج عن هذه العملية رفع رأس مال المجموعة لتمويل مشاريعها المستقبلية التي ستنشأ بغالبيتها خارج تونس، ما يعزز مكانة "بولينا" في الخارج ويرفع من قدرتها التنافسية. وبذلك تحوّلت تلك الشركة الصغيرة التي أسسها **عبد الوهاب بن عياد** قبل أكثر من 40 عاماً مع عدد من أصدقائه إلى أكبر مجموعة اقتصادية تونسية تعمل في 6 قطاعات كبرى من خلال أكثر من 70 شركة. وتوسعت المجموعة نحو الخارج فأصبحت الأكثر مغاربية في منطقة شمال أفريقيا بعد دخولها إلى المغرب والجزائر وليبيا، ووصلت إلى الصين حيث تؤسس 3 شركات في مدينة شنغهاي تعمل في قطاعات الصناعة والتجارة والخدمات، ما يعزز قدراتها التنافسية ويفتح الآفاق الدولية أمامها.

6 سنوات من النمو

يتواصل الأداء الإيجابي لبورصة تونس منذ 6 سنوات في جميع المؤشرات، حيث حقق مؤشر الأسعار ارتفاعاً في النصف الأول من السنة الجارية بلغ 16,97 في المئة، فيما تجاوز المؤشر العام عتبة الـ 3 آلاف نقطة ليصل إلى 3059 نقطة، وهو مستوى تاريخي لم تشهده البورصة منذ إنشائها، خصوصاً أن الرسملة السوقية ارتفعت إلى 7,6 مليارات دينار في مقابل 6,5 مليارات نهاية العام الماضي.

ارتفاع الطلب

لعل أهم ما تعنيه المؤشرات الإيجابية لبورصة تونس، أنها تحوّلت إلى أهم جاذب للاستثمار سواء من المدخرين التونسيين أو من المستثمرين الأجانب. وتميزت العمليات التي جرت في الآونة الأخيرة بطلب كثيف فاق العرض، وخصوصاً في عملية دخول مجموعة "أرتيس" التي تمت أول السنة الحالية ولقيت إقبالاً شديداً من المستثمرين، حيث فاق الطلب العرض بـ 6,3 مرات، وكان نصيب المستثمرين الأجانب 23 في المئة من رأس مال الشركة.

وبذلك احتل قطاع السيارات المرتبة الأولى في النمو، ليأتي بعده قطاع الخدمات المالية في المرتبة الثانية بنسبة نمو بلغت 66,13 في المئة في النصف الأول من العام 2008.



"ستار": بين التونسيين والكويتيين والفرنسيين

في الفترة نفسها، بدأت عملية خصخصة الشركة التونسية للتأمين وإعادة التأمين "ستار"، وهي شركة مدرجة في بورصة تونس، لكن الدولة قررت خصخصة نسبة إضافية من رأس مالها تقدر بـ 35 في المئة، ستتم بشكل زيادة رأس المال لمصلحة مستثمر استراتيجي، حيث يجري تنافس بين مرشحين للفوز في العملية يمثلون مجموعات تأمين من فرنسا والكويت وتونس. وبلغت العملية آخر مراحلها حيث تم قبول العروض المالية في انتظار الإعلان النهائي عن الفائز بهذه الكتلة من الأسهم. ولا بد من الإشارة إلى أن شركة "ستار" حققت أهم نسبة مردودية أسهم منذ الإعلان عن خصخصتها بلغت 205,27 في المئة.

الهدم في معرض البناء

شهدت بورصة تونس خلال شهر يونيو الماضي شطب 3 شركات من السوق الرئيسية هي شركة "المزرعة" لأنها تنتمي إلى مجموعة "بولينا" التي ستدخل إلى البورصة كمجموعة متكاملة، وشركة "كرطاقو للطيران" التي تتهيأ للقيام بعملية دمج مع شركة Nouvel Air، وينتظر أن تدرج في مرحلة لاحقة بعد عملية الدمج. أما الشركة الثالثة فهي Carte للتأمين. ■

رئيس شركة "برايم كونسلت": بدء العمل في مشروع "سما بيروت"

بيروت – الإقتصاد والأعمال

يقول رئيس شركة برايم كونسلت Prime Consult مسعد فارس "إن سوق العقار في لبنان تشبه اللبناني كثيراً بطبيعته، فهي مرنة وبالتالي قادرة على تخطي الأزمات، وهي ناشطة جداً بعد اتفاق الدوحة كما قبله"، ويضيف: "ما يميّز هذه السوق هو كون غالبية زبائنها من اللبنانيين المقيمين والمغتربين. وما زال حلم اللبناني المغترب هو بناء منزل في قريته أو تملك شقة في بيروت".


مسعد فارس

يعتبر فارس أن ما يساهم في قدرة السوق اللبنانية على مقاومة الصدمات، هو أن معظم الزبائن لبنانيون. والدليل على ذلك أحداث 7 أيار حيث شهدت سوق العقارات، سواء الأراضي أو الشقق، جموداً في الطلب، من دون أن تتأثر الأسعار وبعد ذلك عادت الحركة إلى طبيعتها.

ويضيف: "بالنسبة للمشاريع الكبرى، فمن المعروف أن رأس المال جبان لذا من الطبيعي أن يتريّث أي مستثمر وأن يجري الاتصالات اللازمة ومراقبة الوضع قبل أن يباشر في أي عمل بعكس الزبون الفرد الذي يبحث عن شقة، فالأحداث لن تثنيه عن الشراء، وهذا ينطبق على اللبنانيين المقيمين والمغتربين، ما يعزز مناعة سوق العقار في لبنان".

ويلفت فارس إلى أن المشكلة في لبنان هي وجود مستثمرين وأموال إنما الحركة محصورة في مناطق محددة حيث بات هناك شح في الأراضي، وذلك في ظل غياب الشركات الاستثمارية الكبرى القادرة على تطوير مدن متكاملة في المناطق البعيدة أو الجبلية. نريد استقراراً أمنياً وسياسياً لنحقق استقراراً اقتصادياً. وهذا الاستقرار الأمني هو حقاً ما تحتاجه هذه الشركات الكبرى لتأتي وتستثمر في لبنان في مشاريع ضخمة. وكل المدن اللبنانية مهيأة لاستقبال مثل هذه المشاريع.

أزمة الأسعار

وفي خضم ارتفاع أسعار العقارات وكلفة البناء عالمياً وارتداداتها على لبنان يقول فارس: "ما زال العقار في لبنان الأرخص في المنطقة بعد مصر. صحيح أن هناك قدرة شرائية ضعيفة عند اللبناني المقيم، وقد يصار إلى إيجاد الحلّ المناسب لها ولو استلزم الأمر بعض الوقت، إنما من المستحيل الحديث عن دعم من جانب الدولة لمواد البناء أو أن تحدد الأسعار كما فعلت قطر على سبيل المثال، لأن الدولة اللبنانية عاجزة عن تحمّل الفارق في الأسعار المتغيّرة بشكل دائم والتي تتحكم بها السوق العالمية المتأثرة بدورها بانخفاض سعر الدولار والزيادة في الطلب والمنافسة".

وعن حركة العرض والطلب في لبنان، يوضح: "يوجد في لبنان طلب أكثر من العرض وهذا طبيعي في سوق تزيد أسعار الكلفة فيها بشكل سريع، ما يخلق تخوفاً لدى تجار البناء من البيع قبل تثبيت الأسعار. وهناك تريّث أيضاً من قبل المقاولين أنفسهم للأسباب نفسها".

ويتابع: "يوجد العديد من المشاريع منها قيد الإعداد وحركة شراء أراض قوية. وهناك طلب قوي على الأراضي في بيروت وخصوصاً في منطقة الأشرفية حيث بلغ سعر المتر المربع على سبيل المثال في منطقة السيوفي 4500 دولار، يقابله رفض من قبل مالك الأرض بالبيع لأنه يتوقع المزيد من الارتفاع في السعر".

أكبر وأعلى برج سكني في بيروت

"سما بيروت"

وماذا عن شركة برايم كونسلت؟ يفيد فارس: "معظم عملنا هو استشاري حيث نجري دراسات للعديد من الشركات محلياً وفي الخارج. كما نلتزم تسويق وإدارة المشاريع في إطار فريق عمل محدود من حيث العدد، وسنحافظ على نمط عملنا القائم على اختيار الأفضل بالنسبة إلينا بين المشاريع وليس تعددها".

ويكشف فارس عن "مباشرة أعمال الحفر والتدعيم في تموز الجاري لمشروع "سما بيروت" في منطقة السوديكو. وهو مشروع سكني تبلغ مساحته المبنية 40 ألف متر مربع فوق الأرض ومثلها تحت الأرض. ويتألف من 50 طابقاً بعلو 200 متر، ويعد الأعلى من حيث الارتفاع في لبنان. نحن مسؤولون عن إدارة المشروع وتسويقه وتمويله باستثناء التصميم الذي نفّذته مجموعة إيرغا، وهو موجّه للزبائن اللبنانيين والعرب".

ويتابع: "لدينا كذلك عملاء يملكون عقارات في وسط بيروت نعد لهم الدراسات الخاصة بشأن هذه العقارات وعليه ننصحهم إما بالبيع أو بالتطوير، وذلك طبعاً بحسب كل عميل والعقار الخاص به، وحتى قدراته التمويلية، خصوصاً أن من كان قد اشترى الأرض في وقت سابق وأعد الدراسة الخاصة بمشروع ما، قد لا يرغب في توظيف أمواله بعد أن تضاعفت كلفة البناء ويفضل بيع الأرض".

وعن أعمال الشركة خارج لبنان يشير فارس إلى "نشاط لها في السعودية ودبي حيث لا نقوم بعمليات تجزئة بل نعمل على مستوى إدارة محافظ العملاء ونقدم لهم الاستشارات". ■



المدير التنفيذي لمؤتمرات "فكر":
"ثقافة التنمية" عنوان مؤتمر "فكر 7"

بيروت – إياد ديراني

"مؤسسة الفكر العربي هي مؤسسة غير ربحية لا تتعاطى بكل ما يتصل بالسياسة والدين، وتركز على الشؤون الثقافية، كما تستهدف النهوض بالأمة العربية، من خلال التركيز على جوانب مثل التعليم والترجمة والإبداع. والمؤسسة مبادرة تضامنية من رأس المال العربي لدعم الثقافة العربية، أسّسها ويرأسها الأمير خالد الفيصل ويضم مجلس الأمناء فيها 35 عضواً من مختلف البلدان العربية. وجميع هؤلاء هم من الشخصيات المميّزة في مجالاتهم.

وفي المؤسسة أعضاء يمثلون كبار المفكرين والمثقفين ورجال الأعمال والعلم العرب". بهذه المقدمة الواضحة التي توجز منطلقات عمل مؤسسة الفكر العربي، بدأ المدير التنفيذي لمؤتمرات "فكر" حمد بن عبد الله العماري حديثه إلى "الاقتصاد والأعمال"، في لقاء تم في مركز المؤسسة في الوسط التجاري في بيروت، وتناول عدداً من القضايا منها: التحضيرات لعقد الدورة السابعة من مؤتمر فكر في القاهرة، ومدى مواكبة المؤسسة للتطوّرات الحديثة، والفلسفة التي تحتضن تطوير أعمال المؤسسة في ضوء التطوّرات الاقتصادية المتسارعة في المنطقة والعالم.

الأمير خالد الفيصل

يقول العماري أن أنشطة مؤسسة الفكر العربي تتنوّع، إلا أنها تركز على كل ما يساهم في رقي ونهوض الأمة العربية مثل التعليم والمعلوماتية التي تدعم التنمية البشرية. ويضيف: "أنجزنا مؤخراً مشروع شراكة مع شركة "إنتل" لتوفير 9 آلاف جهاز كمبيوتر للأطفال العرب في لبنان، فلسطين، مصر، الأردن، المغرب واليمن. وربما نضيف بلداناً عربية جديدة إلى المشروع. ومن ضمن نشاطاتنا أيضاً تنظيم عدد من المؤتمرات، الأول حول التعليم، والثاني حول الترجمة، أما المؤتمر العام ويدعى "فكر" فستُعقد الدورة المقبلة منه تحت إسم "فكر 7" في القاهرة".

ويشرح العماري تفاصيل مؤتمر "فكر 7"، لافتاً إلى أن "هذه الدورة من المؤتمر ستتضمن يوماً كاملاً خاصاً بالشباب، حيث يتم تناول قضاياهم وهمومهم. كذلك سيتضمن يوماً عن التعليم يشارك فيه مختصون في قطاع التعليم بينهم حكوميون

نخطط لإطلاق "مؤشر الثقافة العربية"

وجامعيون ومعلمون. ومن خلال اجتماعات اليومين المخصصين للشباب والتعليم، سيتم الخروج بمقترحات لتُناقش خلال المؤتمر العام، الذي سيعقد حلقتين خاصتين بالتعليم والشباب، يقيّم فيهما المقترحات المقدمة".

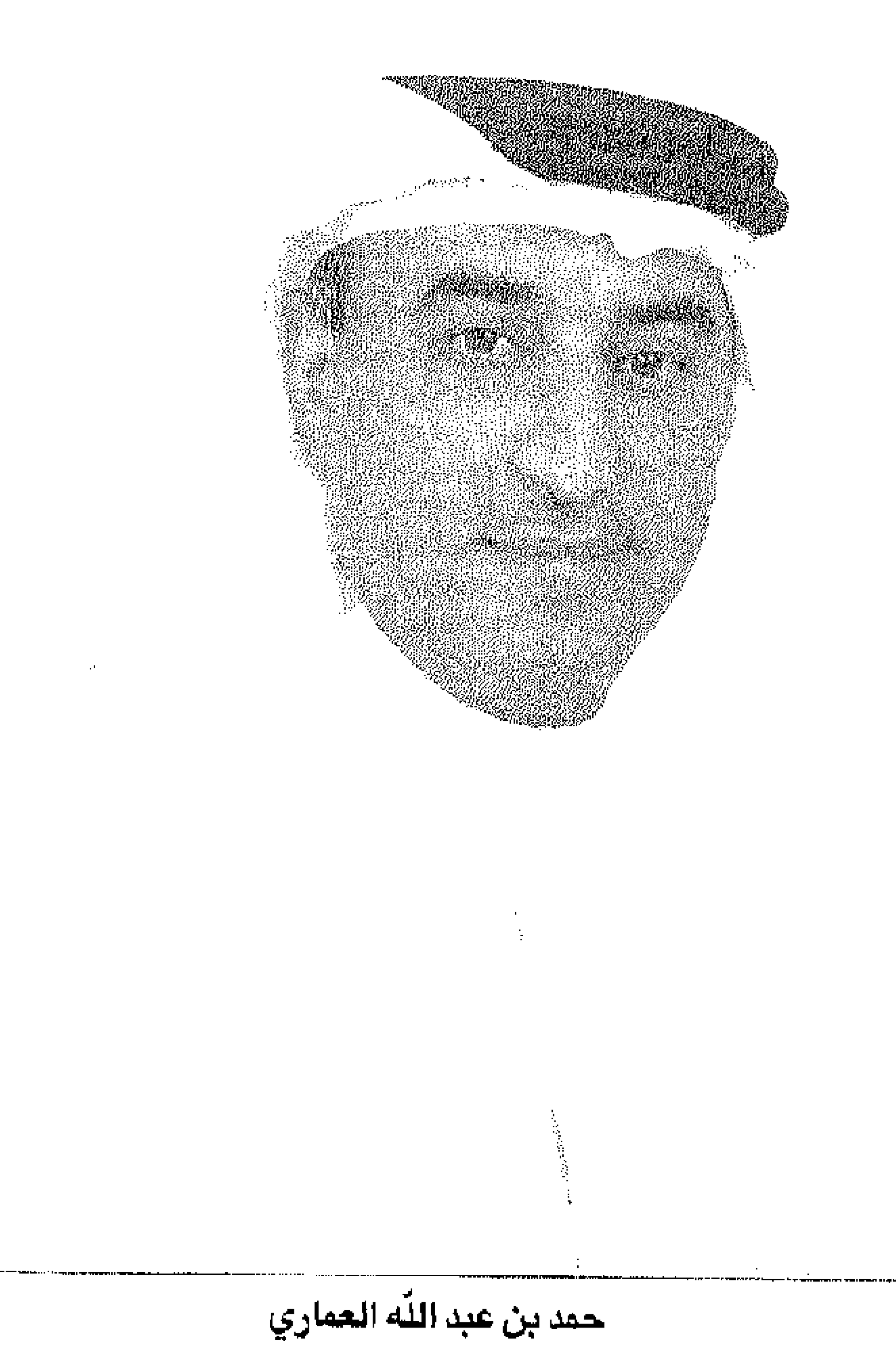
ويتابع: "من جهة أخرى، نعمل على ترجمة الكتب، ولدينا اتفاق مع ناشر فرنسي لترجمة كتاب بإسم "حضارة واحدة"، ويتضمن إحصاءات حول التعليم والكتب المنشورة حول العالم. ونخطط لإطلاق "مؤشر الثقافة العربية"، الذي سنقيس من خلاله مؤشرات الثقافة في كل البلدان

العربية. ونريد من هذا المؤشر أن يلعب دور المحفّز للبلدان العربية. ويتضمن المؤشر مجموعة معلومات تفصيلية مصدرها الجهات الرسمية في البلدان العربية. كما لدينا وسائل ومؤشرات تقارن من خلالها الأرقام والمعلومات للتأكد من أننا في أقرب نقطة ممكنة من الحقيقة. كما يتضمن المؤشر مؤشرات فرعية كثيرة. ومن خلاله، ننظر ونحلّل استخدام الإنترنت وتأليف الكتب وقراءتها وعدد براءات الاختراع إضافة الى مؤشرات فرعية أخرى".

التواصل مع الشباب

أما عن المجال المتعلق بالشباب العربي، فيقول **العماري**: "في مؤتمراتنا السابقة اتخذنا قرار الاهتمام بكل ما يتعلق بالشباب العربي. لذا تواصلنا مع الشباب، وقمنا بتنفيذ شراكات مع أطراف دولية لتحقيق هذه الغاية. ومن هذا المنطلق، دخلنا في شراكة مع منظمة كندية تُعنى بقضايا الشباب حول العالم. كما أننا شركاء في نشاطات Youth for Change. ومن خلال كل هذه النشاطات نقترب من هموم الشباب العرب. وقريباً، سننظم مؤتمراً تمهيدياً للشباب مخصصاً لتلمّس المواضيع الأكثر أهمية بالنسبة إليهم. والقضايا التي سيتم اختيارها من هذا المؤتمر ستُطرح في مؤتمر "فكر"، الذي سيحضره بعض الشباب المشاركين في المؤتمر التمهيدي الخاص بالشباب".

ويضيف: "سبق أن أدخلنا موضوع الشباب ضمن قضايا أخرى متصلة، ففي مؤتمر "فكر 4" الذي عُقد في دبي، طرحنا موضوع الشباب ضمن موضوع الإعلام وكانت جلسة بعنوان "إعلام الشباب" واستضفنا فيها خبراء من شركة روتانا الإعلامية ومن محطة Music TV وغيرهما من الوسائل الإعلامية. فقضايا الشباب حاضرة دائماً ضمن دائرة اهتماماتنا. وتعمل المؤسسة على مواكبة مستجدات العصر من الزوايا الاجتماعية والتربوية. وفي مؤتمر "فكر 4" كنا أول من طرح موضوع "المدونون" Bloggers على الإنترنت. وفي مؤتمر "فكر 6" الذي عُقد في البحرين دعونا ممثلين عن أصحاب مشروع "الحياة الثانية" Second life على الإنترنت وممثلين عن شركة "غوغل" Google. لذا فإن قضايا وهموم العصر دائماً حاضرة لدينا إن من خلال مؤتمراتنا أو نقاشاتنا وأعمالنا على اختلافها. وفي الوقت ذاته، لا ننسى القضايا الأساسية الأخرى كالتعليم والثقافة في مختلف أشكالها.



حمد بن عبد الله العماري

فكر 7

وعن الفلسفة التي تحتضن عمل مؤسسة الفكر العربي، يقول **العماري**: "كما يقول رئيس مؤسسة الفكر العربي الأمير **خالد الفيصل**، نحاول أن "نهيئ المكان والزمان للمثقفين ورجال الأعمال ليتحاوروا"، ولا نحاول فرض رأي أو طرح توصيات، بل نطرح القضايا التي تهم الشارع العربي مثل التعليم والثقافة لتعزيز ثوابت الأمة". والمؤسسة حريصة على المشاركة العربية من المحيط إلى الخليج ومن اليمن إلى الشام، ونحاول أن نشرك كل البلدان العربية في أعمالنا. ومؤتمر "فكر" ينتقل كل عام إلى عاصمة عربية جديدة بحسب الدعوات التي توجّه إلينا. الدورة المقبلة من "فكر" ستكون في مصر تحت اسم "فكر 7".

ويعتبر **العماري** أن ليس مستغرباً اختيار مصر، "إذ أنها قلب العالم العربي النابض والأهم والأكبر، وهي دولة الثمانين مليون نسمة حيث المثقفين والعلماء.

المؤسسة تهيئ المكان والزمان للمثقفين ورجال الأعمال ليتحاوروا

وسيكون المؤتمر تحت رعاية رئيس الجمهورية **حسني مبارك** الذي ندين له بالشكر والعرفان لرعايته المؤتمر. وتحضيراً للمؤتمر قمنا بزيارات إلى شخصيات مصرية مهمة مثل رئيس مجلس الشعب ومحافظ القاهرة وثمة لقاءات مقبلة. ويقوم الأمير **بندر بن خالد الفيصل** بكل اللقاءات والاتصالات، يرافقه **د. سليمان عبد المنعم** الأمين العام للمؤسسة وأرافقهم كوني مدير المؤتمر".

ويلفت **العماري** إلى أن "اللقاءات مستمرة وثمة تعاون لوضع أجندة عمل مع وزارة الثقافة، وقد لمسنا من الجانب المصري كل الدعم والترحيب، ونتوقع مؤتمراً ناجحاً خصوصاً مع الاستعدادات الكبيرة التي اتخذناها. كما نتوقع تنظيماً ممتازاً للمؤتمر لأن **مجموعة الاقتصاد والأعمال** ستتولى الشقين التنظيمي واللوجيستي. ولذلك ننتظر دورة ناجحة من مؤتمر "فكر". كما نتوقع عنواناً للمؤتمر في هذه الدورة، تحت اسم "ثقافة التنمية" التي لا نعتقد أنها تتمثل فقط في العمران، بل في الإنسان. نستطيع أن نشيد العمران والطرق والجسور، لكن الإنسان يحتاج إلى أكثر من حجارة ومال، إنه يحتاج إلى تنمية الثقافة. ونحن نسعى ضمن أولى أولوياتنا إلى تنمية الثقافة العربية لكي تتماشى مع التطورات العمرانية والاقتصادية. يجب علينا أن نرسّخ ثقافة التنمية من خلال تعليم الناس تقبل الآخر والآراء المختلفة وتقبل النظام والقانون. وهذه أمور تحتاج إلى الكثير من العمل لتحقيق تنمية فيها. حتى التعليم وحده لا يكفي، فكم من متعلمين جاهلين ثقافياً".

وإجابة على سؤال "أين تبدأ مؤسسة الفكر العربي وأين تنتهي؟" قال **العماري**: "نحن مؤسسة غير ربحية وغير حكومية لا تُعنى بالسياسة ولا نناقش المحرمات. نحن نعمل من خلال الدول، ولا نتلقى التعليمات من أحد. جهودنا واضحة ومكشوفة أمام الجميع. لدينا درجة عالية من الشفافية ما يجعل تعاملنا مع الدول العربية سهلاً جداً، فهم يرون ما تفعله المؤسسة ويتقبلونه نظراً لأهميته. ونفخر أنه على رأس هذه المؤسسة العربية شخص بمقام أمير منطقة مكة **خالد الفيصل**، الذي يُعد رجل سياسة ودولة ورسام ومفكر وأديب. نحن مؤسسة تفتخر أن يكون على رأسها معلم وعلم من أعلام العالم العربي في جميع المجالات مثل الأمير **خالد الفيصل**.■

المنتدى الثالث لمجتمع الأعمال العربي

"تسونامي" الفقر ... والاضطرابات النفط أم الدولار؟



بيروت – علي زين الدين

طغت التحديات الستراتيجية المشتركة التي تواجه اقتصادات العالم المتقدمة والنامية والأقل نمواً على الموضوع المتخصص لمنتدى "مجتمع الأعمال العربي واتفاقيات منظمة التجارة العالمية"، الذي عقد دورته الثالثة في مبنى عدنان القصار للاقتصاد العربي في بيروت خلال يوليو الماضي، بتنظيم من الاتحاد العام للغرف العربية، وبالتعاون مع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الإسكوا)، وبدعم من غرفة تجارة وصناعة الكويت.

استهدف المنتدى، وفق تحديد أمين عام اتحاد الغرف العربية د. عماد شهاب، التعريف بالمستجدات في منظمة التجارة العالمية، منذ انعقاد المنتدى الثاني ومحاولة الإجابة على التساؤلات التي تشغل بال مجتمع الأعمال العربي بعد صدور البيان الختامي للمؤتمر الوزاري السادس للمنظمة والالتزامات والمواعيد: ما هو الأثر بالنسبة للدول العربية وللقطاع الخاص؟ ما هو دور القطاع الخاص في مساندة الحكومات في مفاوضاتها في منظمة التجارة العالمية؟ ما هي المعوقات والقيود غير الجمركية التي تواجه الصادرات العربية في الأسواق العالمية وكيفية مواجهتها؟ وما هو دور مجتمع الأعمال في تفعيل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى التي تشكل الستار الواقي أمام تيار العولمة؟

ولكن، وعلى أهمية الجانب التقني خصوصاً لجهة تسليط الأضواء على تقدم منظمة التجارة العالمية والمتطلبات التشريعية والتنفيذية التي تفرضها على أعضائها أو الساعين إلى عضويتها، ارتفعت الطروحات والمناقشات إلى مستوى طرح أسئلة جوهرية كبيرة يتجاوز مضمونها البعد الاقتصادي ومعادلات المكتسبات والمصالح إلى رصد مستوى الاختلالات وربما الانفجارات الاجتماعية التي بدأت تهدد الكثير من الدول والمجتمعات تحت وطأة الأزمة الكبرى الطارئة.

التضخم والنتائج الكارثية

"إنها تسونامي ذات موجات متتالية ومتصاعدة"، وصف معبّر لأزمة الغذاء العالمية، كما يسميها البعض، أو كارثة الفقر المتنامية بالمعنى الأدق، وفق ما يصر عليه البعض الآخر.

أما سائر الأزمات فهي إما من روافد الأزمة الكبرى أو من نتائجها. والحصيلة الجامعة خطر زيادة الأغنياء غنى وزيادة الفقراء فقراً، أما الأخطر فسرعة الفصل بين المكونات الاجتماعية وعمق الفجوة الفاصلة، الذي يتكفل بقيادة الطبقة الوسطى نزولاً وبالتالي غياب دورها التواصلي بين حدّي السيف.

الأرقام والتوقعات الصادرة عن مؤسسات دولية مرموقة وعن مراكز بحثية تتمتع بصدقية عالية تؤكد خطورة هذا "التسونامي" وإن أغفلت قصداً أو عن غير قصد ترقب اضطرابات وثورات قد تبلغ مرحلة العنف.

فالتضخم انتقل سريعاً في السنتين الأخيرتين وسيستمر ذلك لسنوات مقبلة من الرقم المفرد إلى الرقم المزدوج. وثمة معادلة مخيفة تفترض أن معدل التضخم في طور انتقال متواصل من مرحلة 2–5 في المئة إلى مرحلة 20–50 في المئة، إذا ما استمرت الارتفاعات القياسية في أسعار الوقود واندفعت الدول أكثر فأكثر لإنتاج الوقود العضوي من مصادر زراعية – غذائية.

والنتيجة المرتقبة في هذا السيناريو، على الرغم من الحرص الذي يبديه الخبراء في عدم إثارة الكثير من المخاوف، انضمام 130 مليون شخص إلى لائحة الجياع في العالم خلال 10 سنوات ليتجاوز الرقم الإجمالي مليار جائع، لا يختلف عن أوضاعهم كثيراً رقم مماثل من الذين يعانون أوضاعاً معيشية صعبة، ثم طبقة أخرى متوازنة نسبياً لكنها مرشحة بقوة للانحدار تباعاً.

فالمعادلة العلمية القائمة على دراسات واستقصاءات ميدانية أن الفقراء وذوي المداخيل المحدودة والمتدنية يخصصون نحو 80 في المئة من مداخيلهم لحاجات الغذاء.

وارتفاع الأسعار لا يقابله ارتفاع مواز في المداخيل، فكيف الحال إذا كان التضخم يستفحل بأرقام مزدوجة وليس من سبيل لمواجهته بنسب متفاوتة سوى في بعض الدول والمجتمعات ذات الفوائض المالية الكبرى.

الورقة الكويتية: إقليم اقتصادي عربي

كلف المنتدى الثالث لمجتمع الأعمال العربي واتفاقية منظمة التجارة العالمية، غرفة تجارة وصناعة الكويت بإعداد تعقيب حول "الدور الجديد لمجتمع الأعمال العربي في إطار المستجدات الدولية" وقامت الغرفة بإعداد ورقة حول الموضوع استناداً إلى خبرتها العملية في هذا المجال.

عرضت الورقة فرص العولمة الإيجابية من وجهة نظر مجتمع الأعمال، والتحديات والمعوقات لهذه العولمة. كما عرضت التكتلات الاقتصادية الدولية والتحديات التي فرضتها وأهمية تبني ستراتيجية من قبل مجتمع الأعمال لمواجهتها. ثم تطرقت إلى المساهمة المتدنية جداً لمجتمع الأعمال العربي في التجارة الدولية، واقترحت إقامة شراكة ستراتيجية في ما بين مجتمع الأعمال العربي وحكوماته العربية كخيار ستراتيجي لمواجهة متطلبات التنمية الاقتصادية وتحديات العولمة واقترحت شروطاً للالتزام بها.

كما تمّ التأكيد على تبني مجتمع الأعمال العربي لمبدأ المنافسة والابتعاد عن الممارسات الاحتكارية، إضافة إلى التأكيد على الدور الاجتماعي لمجتمع الأعمال وضرورة الالتزام به.

وتطرقت الورقة إلى ضرورة توفير الحماية لحقوق الملكية الفكرية العربية في الأسواق الخارجية، ثم تطرقت إلى أهمية تجارة الخدمات كفرع مكمل لتجارة السلع، وذكرت النجاحات الأولية لمجتمع الأعمال الكويتي كمصدر إقليمي وعالمي لحزمة من الخدمات المهمة، ودعت إلى حماية الاستثمارات العربية في الخارج.

ثم تطرقت إلى الدور المهمش لمجتمع الأعمال العربي في علاقاته مع منظمة التجارة الدولية وأسباب ذلك واقترحت حلولاً عدة لتقوية هذه العلاقة بعد القيام بوقفة تقييمية لما حصل عليه مجتمع الأعمال العربي، ثم اقترحت تذليل الصعوبات والعراقيل إزاء انتساب دول عربية لعضوية منظمة التجارة العالمية.

كما تناولت التأكيد على وجود إقليم اقتصادي عربي يضم جميع الدول العربية لا يجوز إبداله بمفاهيم وتجمعات أخرى ترسخ مفهوم تجزئة هذا الإقليم أو دمجه مع دول أخرى واقترحت عرض هذا الموضوع على مؤتمر القمة الاقتصادي في الكويت العام 2009.

ثم استعرضت العلاقة مع "الإسكوا" واقترحت جملة مبادرات لتفعيل دورها في خدمة تجارة الخدمات العربية وتوفير الدعم الفني ودراسة حزمة الاتفاقيات الاقتصادية العالمية والإقليمية التي ترتبط بها الدول العربية بهدف تشخيص وتذليل التعارض واحتمال الخلافات مستقبلاً.

الغذاء أم الدولار؟

اللافت، أن المشاركين في المنتدى أجمعوا على توصيف أزمة الغذاء وأولوياتها ومخاطرها وأهمية رفع الصوت في المنابر العامة والخاصة بهدف تحذير الحكومات العربية وحثها على

■■

إنضمام 130 مليون شخص إلى لائحة الجياع خلال 10 سنوات

■■

توقعات باستمرار موجة التضخم مع ارتفاع أسعار الوقود

■■

إعلاء هذا الشأن والتفاعل معه دولياً بالشكل المناسب، لكنهم اختلفوا نسبياً في قراءة الأسباب والمنطلقات بين قائل بتكاثر وتراكم مشكلات اقتصادية تفاقمت معاً لتنفجر في توقيت متزامن، وبين مشكك بدور مشبوه، عن سابق تصور وتصميم، تقوم به أميركا الساعية لإغراق العالم في خطايا ستراتيجيات وقصور سياساتها وتفاقم مشاكلها الداخلية مع الإقرار بوجود مشكلات وليس أزمات اقتصادية تشمل البلدان المتقدمة والنامية والأقل نمواً.

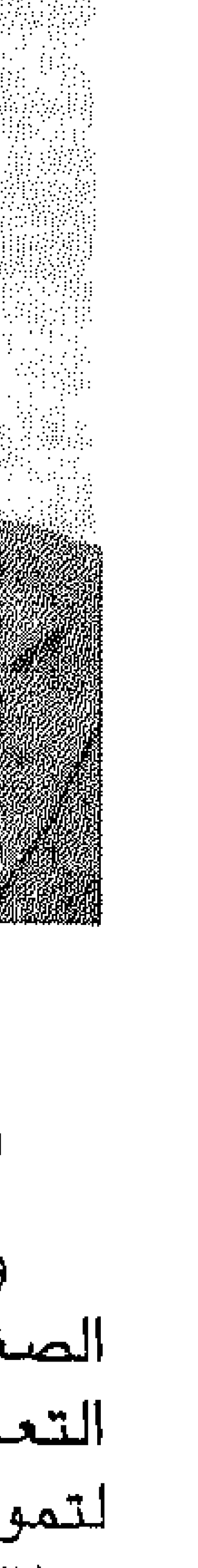
"إنه الدولار" سيد العالم، وسيد الدولار لا يريد سيادة لأحد. مختصر القول كما ردد أحد الخبراء مضيفاً: "أميركا تحمّل العالم خسائرها وتقاسم الدول مواردها. أما العرب فحكايتهم مريرة، فهم ليسوا جزءاً واحداً أو متكاملاً في هذا العالم ليكون لهم القدرة على الفعل والتأثير، بل أجزاء متناثرة – ربما غير مرئية لولا النفط – تسبح في فضاءات مختلفة. ■

مدير عام المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين:

التكامل العربي يخلق صناعة قادرة على المنافسة

بيروت - سناء الطويل

يشدد مدير عام المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين محمد بن يوسف على أهمية التكامل بين البلدان العربية لخلق اقتصاد نوعي قادر على المنافسة، وأكد في حديث لـ"الاقتصاد والأعمال" أن المنظمة تعمل على دعم هذا التكامل، كما تعمل مع القطاع الخاص على تأسيس بنك عربي لدعم الصناعات الصغيرة والمتوسطة، سيطرح على القمة العربية الاقتصادية المقبلة.



محمد بن يوسف

تأسست المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين، التي تتخذ من الرباط مقراً لها، العام 1968، من خلال دمج ثلاث منظمات عربية سابقة، تختص إحداها بالتنمية الصناعية، وأخرى بالمواصفات والمقاييس والجودة، وثالثة بالثروة المعدنية.

وتعمل المنظمة حالياً، كما يقول بن يوسف، على إعادة تدريب كوادرها المتخصصة، وعلى خفض عدد موظفيها من 70 إلى 30 موظفاً بهدف تقليص الأعباء المالية. كما أنها تضطلع حالياً بدور جديد، من خلال انخراطها في عمل مشترك مع القطاع الخاص يسمح لها بهامش من حرية التحرك بعيداً عن البيروقراطية والروتين الإداري. ويتمحور برنامج عملها في هذا المجال حول مجموعة من الأفكار، منها إنشاء بوابة للصناعة العربية تعمل وفق آلية حديثة وتعتمد على بنك معلومات متطور يصدر إحصائيات وبيانات بشكل دوري يوزعها على الدول العربية؛ وإنشاء نادٍ للمستثمر الصناعي العربي يربط المستثمرين ورجال الأعمال العرب عضوياً بالمنظمة، ويوفر لهم المعلومات والبيانات التي تسمح لهم باتخاذ القرار الاقتصادي والاستثماري الرشيد. ونتيجة لذلك، تتكون لدى المنظمة "ملفات مشاريع" تقوم بترويجها على الدول العربية، كما تقوم أيضاً بمسح للأسواق على مستوى كل بلد بهدف معرفة احتياجاتها وذوق المستهلك وتوجهه، وحجم المدخرات في هذا المجتمع أو ذاك. وفي ضوء ذلك، يتم طرح "ملفات المشاريع" كفرص للاستثمار.

المنتدى العربي الدولي للصناعة

وتعمل المنظمة على إقامة "المنتدى العربي الدولي الصناعي"، وهو، كما يقول بن يوسف، "ساحة للتلاقي بين صنّاع القرار في الغرب وجميع الشركات العربية والدولية والبنوك ومؤسسات التمويل، بغرض مناقشة التحديات الرئيسية التي تقف حجر عثرة أمام تقدم الصناعة العربية، والبحث في كيفية تحقيق معدلات النمو في القطاعات الصناعية والمعدنية". ويلفت إلى "أن الاستثمارات المعدنية المباشرة زادت خلال السنوات الخمس الأخيرة 10 أضعاف، من 6,2 مليارات دولار في العام 2002، إلى 62 ملياراً في العام 2007. ومع ذلك، وعلى الرغم من الزخم الناجم عن الوفرة النفطية، لا تزال الاستثمارات الأجنبية المباشرة في العالم العربي أقل بكثير مما هي في آسيا وأوروبا وأميركا. والأسباب كثيرة، منها ضعف البنية التحتية، ضعف الكوادر العلمية المؤهلة والمدربة، ضعف الغطاء التشريعي المحفز للاستثمار، فضلاً عن غياب وسائل الترويج لهذه المشروعات، هذا من دون إغفال أن أصحاب القرار في الصناعة العربية يتعاطون مع المشاريع الصناعية بعقلية تجارية، ويفضلون المشاريع الخدماتية والعقارية أكثر من المشاريع الصناعية، لأن الأولى قليلة المخاطر، فيما الثانية تحتاج إلى كثير من الصبر لتحقيق العوائد. لذا فإن أكثر من 47 في المئة من الاستثمارات العربية تذهب إلى العقار والخدمات". وإذ يشير إلى أن الاستثمارات المحلية في البلدان العربية تشكل 14.5 في المئة، فيما الاستثمارات الأجنبية، على الرغم من ضخامتها، لا تتجاوز الـ 5 في المئة من الناتج الإجمالي المحلي، يدعو بن يوسف صانع القرار العربي إلى حث رأس المال العربي على الاستثمار في الداخل".

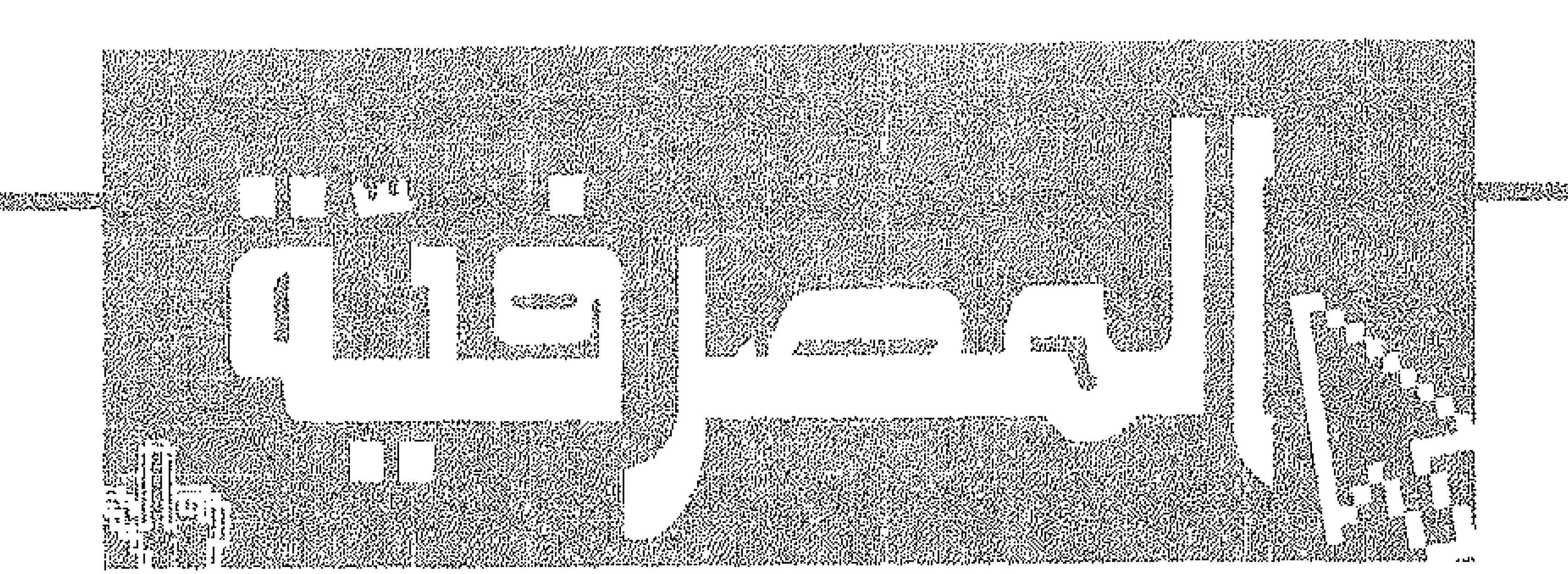
البنك العربي لدعم الصناعات

وعن البنك العربي لدعم الصناعات الصغيرة، يقول بن يوسف: "أنه يأتي في صلب التعاون مع القطاع الخاص. وهو يشكل آلية لتمويل الصناعات الصغيرة والمتوسطة من خلال تأمينه الودائع وضخها في مشاريع صناعية تكون ضامنة لاسترداد القروض. والبنك سيكون عبارة عن شركة مساهمة مدرجة في البورصة بهدف زيادة رأس ماله في المستقبل"، ويلفت إلى أن هذا المشروع سيكون من أبرز المشاريع التي ستطرح على القمة الاقتصادية العربية المقبلة.

وعن واقع الصناعة العربية، يقول **بن يوسف**: "تمر هذه الصناعة بمرحلة عسيرة في ظل التغيّرات الدولية الراهنة. ومع ذلك، نلمس تقدماً حثيثاً في بعض الدول كتونس والمغرب، اللتين قطعتا شوطاً كبيراً في مجال المواصفات والجودة، وأيضاً في التوسع نحو صناعات جديدة. كما استفادت الدول الخليجية من الطفرة النفطية فطوّرت بناها التحتية وفتحت باب المبادرة لإقامة مشروعات خاصة". لكن **بن يوسف** يرى "أن تضافر عناصر الإنتاج هو الأسلوب الأمثل لتشكيل التكتلات الاقتصادية المنافسة." ويقول: "لو جمعنا الطاقة الرخيصة في الخليج مع كثافة اليد العاملة في مصر والأراضي الخصبة في السودان، مثلاً، لتمكنا من خلق اقتصاد نوعي وتنافسي".

أول خريطة تعدينية عربية

وأشار بن يوسف، ختاماً، إلى أن المنظمة ستصدر في المؤتمر العاشر للثروة المعدنية الذي سيعقد في نوفمبر المقبل في عمّان، أول خريطة تعدينية جيولوجية رقمية تلقي الضوء على احتياطات المناجم في الوطن العربي وحجم الإنتاج والاستهلاك الحالي للمواد الخام، والفجوة القائمة بينهما. ■



أزمة الإقراض السكني الأميركي

هل يمكن أن تتخلف الولايات المتحدة عن الدفع؟ لقد بدأ هذا السؤال يتردد في الأوساط المالية والمصرفية الدولية مع استمرار أزمة الإقراض السكني وانتقالها مؤخراً إلى المؤسستين الحكوميتين العملاقتين للإقراض والضمان السكني "فريدي ماك" و"فاني ماي". وقد اضطرت السلطات النقدية الأميركية إلى التدخل مرات عدة في الأشهر القليلة الماضية لمساعدة وإسناد المؤسسات المالية التي تتكبّد خسائر ضخمة نتيجة تعرضها لهذه الأزمة، بدءاً بالمصرف الاستثماري "بير سترنز" (Bear Stearns) في مارس الماضي، ثم مؤخراً مصرف "إندي ماك" الذي يعتبر ثاني أكبر مصرف يفلس في تاريخ الولايات المتحدة إذ تصل موجوداته إلى 32 مليار دولار.

وتعتبر كلفة إنقاذ "إندي ماك" قياسية، مقارنة مع عمليات الإنقاذ السابقة، حيث قد تصل إلى 8 مليارات دولار، أي نحو 15 في المئة من مجموع أموال مؤسسة ضمان الودائع الأميركية (FDIC) البالغة 53 ملياراً. أما كلفة إنقاذ "فريدي ماك" و"فاني ماي"، فلا يمكن التكهن بها الآن، إذ تبلغ موجوداتهما حالياً 5,2 تريليون دولار، علماً بأن المؤسستين خسرتا في العام 2007 والنصف الأول من العام الحالي أكثر من 7,75 مليارات دولار، كما قامتا بشطب ديون بقيمة 12 مليار دولار تقريباً، في حين لا تتجاوز أموالهما الخاصة 83,2 مليار دولار، أي 1,6 في المئة فقط من مجمل موجوداتهما، وهي نسبة ضئيلة مقارنة مع المصارف التجارية.

غير أن بعض المحللين يعتبرون أن الحكومة الأميركية يمكنها دعم "فريدي ماك" و"فاني ماي" عبر سد أي نقص في سيولتهما الجاهزة، حيث أن المؤسستين لا تأخذان ودائع من الجمهور وبالتالي لن تضطرا لبيع موجوداتهما لتلبية الطلب على سحب الودائع. كما أن جزءاً مهماً من السندات الصادرة عنهما هو في محافظ المصارف المركزية حول العالم، وبالتالي غير معرضة للسحب السريع. أما بالنسبة لإفلاس المصارف التجارية، فإن المصارف الكبرى ليست مهددة الآن خاصة وأنها سجلت مبدئياً كل خسائرها المرتبطة بأزمة القروض السكنية، علماً بأن التاريخ المصرفي الأميركي مليء بالإفلاسات، كان آخرها في أواخر الثمانينات خلال أزمة مؤسسات الادخار والتسليف التي شهدت سقوط أكثر من ألف مصرف.

رغم ذلك، ومع توقع استمرار هذه الأزمة، فإن آثارها يمكن أن تتزايد وتمتد إلى قطاعات أخرى حتى خارج الولايات المتحدة. لذلك، وحتى لو انتهت الأزمة في وقت قريب من دون أضرار إضافية، فما من شك أنها ستحدث تغييرات أساسية على المستوى العالمي في التشريعات والهيكليات والمؤسسات.

خاص ... خاص ... خاص

"شعاع كابيتال" تتواجد في لبنان

عُلِم أن شركة شعاع كابيتال، المصرف الاستثماري الذي يتخذ من دبي مقراً له، قد قامت مؤخراً بفتح مكتب خاص بالدراسات والأبحاث في الوسط التجاري للعاصمة اللبنانية بيروت. وتشكل تلك الخطوة أول تواجد مباشر للشركة في لبنان.

مجموعة البركة المصرفية إلى الكويت

عُلِم أن مجموعة البركة المصرفية، قد عقدت العزم على التقدم مستقبلاً من البنك المركزي الكويتي بطلب الترخيص لها بفتح فرع في الكويت. وستشكل تلك الخطوة عند إتمامها أول توسع للمجموعة باتجاه دول مجلس التعاون الخليجي، وهي التي تتخذ من البحرين مقراً لها، وتتمتع بانتشار جغرافي واسع ممثلاً في وحدات مصرفية تابعة ومكاتب تمثيل في اثنتي عشرة دولة تدير بدورها أكثر من 250 فرعاً.

مصرف أميركي جديد يدخل السوق السعودية

عُلِم أن أحد المصارف الاستثمارية الأميركية، في صدد التقدم من هيئة السوق المالية السعودية، بطلب الترخيص لتأسيس شركة مالية تابعة له، وذلك بالشراكة مع مستثمرين سعوديين.

وكانت السوق المصرفية السعودية شهدت منذ إطلاق قطاع الصيرفة الاستثمارية إقبالاً ملحوظاً من المصارف الاستثمارية الأميركية على فتح فروع لها في المملكة.

المحتويات



المصارف العربية والتضخّم سلبيات أم إيجابيات؟

بيروت – الإقتصاد والأعمال

إنّ ارتفاع معدلات التضخم إلى أكثر من 10 في المئة في العديد من البلدان العربية له انعكاسات كثيرة على المصارف في هذه البلدان، إذ يمكن أن يبطىء نموها ونمو تسليفاتها، أو يفرض عليها قيوداً جديدة بفعل اتخاذ السلطات النقدية إجراءات وسياسات نقدية لمكافحة التضخم. غير أنّ فائض السيولة وقوة الطلب الاستثماري في ظل معدلات فوائد فعلية سلبية هي عوامل إيجابية بالنسبة إلى مصارف هذه الدول في المدى القصير.

تسارع ارتفاع معدلات التضخم في عدد من الدول العربية لاسيما دول الخليج، حيث سجلت قطر معدلاً سنوياً بنسبة 14,75 في المئة خلال الفصل الأول من 2008، وعُمان نسبة 12,4 في المئة في أبريل 2008، والسعودية نسبة 10,5 في المئة في أبريل أيضاً وهو أعلى مستوى في المملكة منذ نحو 30 سنة، كما بلغت النسبة مستوى قياسياً في الكويت حيث وصلت إلى 10,1 في المئة في فبراير الماضي، في حين سجلت الإمارات أعلى مستوى لها منذ 19 سنة للعام 2006 ككل، إذ بلغت 9,3 في المئة، فيما كانت النسبة الأدنى في البحرين والتي بلغت 6,2 في المئة في أبريل 2008 وهو أعلى مستوى لها منذ 3 عقود تقريباً.

التضخّم والتصنيف

أخذت وكالات التصنيف الائتماني مؤخراً تولي اهتماماً خاصاً بمعدلات التضخّم في الدول العربية والسياسات النقدية والمالية المتبعة لمكافحته وتدخلها في تقييماتها للتصنيف الائتماني الذي تمنحه لها، حيث أعلنت وكالة "موديز" الدولية أنها ستخفّض التصنيف الائتماني لمصر نظراً إلى التطلعات التضخمية المرتفعة لهذا البلد وضعف الخطوات المتخذة حتى الآن للحد منها. وعليه، أصبحت السياسة النقدية عاملاً أساسياً مؤثراً على التصنيف الائتماني لكل بلد، وعنصراً مهماً في تحديد قوة البلد الحالية والتوقعات المستقبلية لنموه، ذلك أن جزءاً أساسياً في التضخم هو النظرة المستقبلية له التي تؤثر على تصرف العملاء الاقتصاديين اليوم.

تدابير لكبح التضخّم

اتبعت دول الخليج عامة سياسات نقدية متقاربة حتى الآن نظراً إلى ارتباط عملاتها بالدولار الأميركي، وبالتالي اضطرارها إلى اتباع سياسات مماثلة للسياسة المتبعة في الولايات المتحدة بالنسبة إلى معدلات الفوائد أي سياسة متساهلة كما السياسة الأميركية في هذا المجال. هذا مع العلم أن الأوضاع الاقتصادية والنقدية مختلفة جداً بين الولايات المتحدة ودول الخليج، حيث تعاني أميركا من الركود بسبب أزمة القروض السكنية التي أدت إلى خسائر ضخمة لدى الكثير من المؤسسات المالية وتباطؤ النمو الاقتصادي العام وتراجع في أسعار الأسهم والعقارات. في المقابل، تشهد بلدان الخليج إحدى أكثر مراحل النمو والازدهار الاقتصادي في تاريخها والتي أدت إلى ظهور ضغوط تضخمية بسبب عدم قدرة العرض على اللحاق بالطلب في قطاعات عدة من الاقتصاد.

وقد اضطرت المصارف المركزية في بلدان الخليج إلى خفض معدلات الفوائد على عملاتها تباعاً وتماشياً مع قيام مجلس الاحتياط الفيدرالي الأميركي بتخفيض معدلات الفوائد على الدولار الأميركي، وذلك للحؤول دون زيادة الضغوط على أسعار صرف عملاتها. حتى الكويت التي فكت ربط دينارها بالدولار الأميركي اضطرت إلى خفض معدل التضخم لديها في يناير الماضي إلى 5,75 في المئة إلى جانب تخفيض معدل إعادة الشراء 50 نقطة إلى 3,5 في المئة. وقد خف الضغط مؤخراً على المصارف المركزية الخليجية في ظل توقف انخفاض معدلات الفوائد على الدولار الأميركي بل وعودة ارتفاعها جزئياً، مما عزز قدرتها على التحكم أكثر بالكتلة النقدية وتقلباتها، وبالتالي على مكافحة التضخم النقدي. يذكر أنّ معدلات الفوائد المدينة على التسليفات للزبائن لم تشهد انخفاضات مماثلة مما زاد هوامش الفائدة لدى المصارف وساهم بشكل أساسي في تعزيز ربحيتها.

في الوقت نفسه، باشرت حكومات دول الخليج هذا العام باتخاذ سلسلة من الإجراءات النقدية والمالية البديلة في محاولة لكبح ارتفاع التضخم. ففي السعودية، وبعد قرار رفع الأجور في بداية السنة، أعلنت

■■

هل يؤثر التضخّم على مستويات التصنيف الإئتماني؟

■■

تدابير خليجية متفاوتة للجم التضخّم

■■

الحكومة في أبريل الماضي خفض الرسوم الجمركية على المواد الغذائية ومواد البناء من نحو 20 إلى 5 في المئة، كما باشرت الشهر الماضي بدراسة إجراءات لتقليص الإنفاق الحكومي. رافق ذلك رفع للاحتياطي الإلزامي لدى المصارف من قبل السلطات النقدية إلى 12 في المئة في أبريل 2008 وذلك للمرة الثالثة منذ نوفمبر 2007.

كما اتخذت الكويت خطوات عدة للحد من ارتفاع التضخم، رغم تحرير سعر صرف الدينار من ارتباطه بالدولار الأميركي وربطه بدلاً من ذلك بسلة من العملات الأجنبية. فقد زادت الحكومة الكويتية في فبراير الماضي الدعم على المواد الغذائية ومواد البناء، ثم قامت بإطلاق برنامج مخصصات غلاء معيشة لموظفي القطاعين العام والخاص بقيمة مليار دينار كويتي؛ كما أعلنت مؤخراً عن نيتها خفض الرسوم الجمركية على المواد الغذائية. وكذلك قام البنك المركزي برفع تثقيل معدل المخاطر للقروض الاستهلاكية والسكنية من 75 إلى 100 في المئة والمستخدم في احتساب نسبة الملاءة المصرفية، بحيث أصبح مماثلاً للتثقيل القروض على التسليفات والقروض للشركات، مما لم يعد يشكل أي حافز للمصارف للمضي في هذا النوع من التسليف. وكان صندوق النقد الدولي قد حث دولة الإمارات منذ العام 2006 على ضرورة اتباع سياسة مالية متشددة لمكافحة التضخم، مشيراً إلى أن الاقتصاد الإماراتي يعمل فوق طاقته الفعلية، ومطالباً السلطات النقدية والمالية بتعزيز النظام في سوق الأسهم والمساعدة على خفض التسليف المصرفي لشراء الأسهم والعقارات.

المصارف ذات الانتشار الأوسع أكثر قدرة على التكيّف مع التضخّم

في مصر

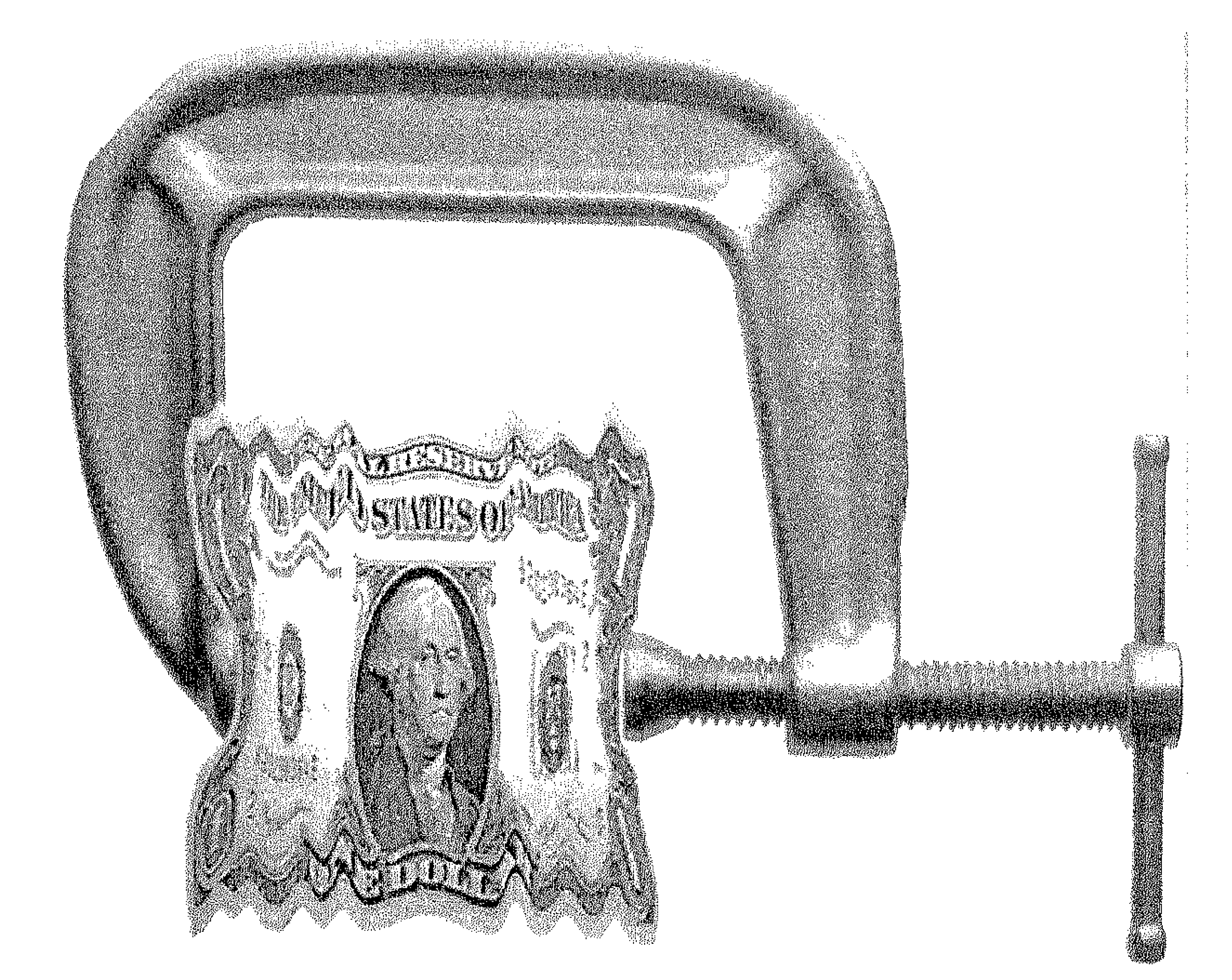
غير أن ارتباط معظم العملات الخليجية بالدولار الأميركي حال دون تمكّن المصارف المركزية المحلية من استخدام معدلات الفوائد كأداة لمكافحة التضخم، بل على العكس فقد اضطرت هذه المصارف إلى خفض معدلات الفوائد لديها لتتماشى مع انخفاض معدلات الفوائد على الدولار الأميركي، مما خفف من أثر الإجراءات الأخرى المتخذة.

في المقابل، استخدمت السلطات النقدية المصرية بقوة أداة معدل الفائدة حيث رفعت معدل الخصم مؤخراً 100 نقطة أساس دفعة واحدة إلى 10 في المئة، فيما زادت معدل الفائدة على الودائع من يوم ليوم 50 نقطة أساس إلى 10,5 في المئة، وعلى التسليف إلى 12,5 في المئة. ومن المتوقع استمرار الاتجاه التشددي في الأشهر المقبلة، حيث ينتظر أن تقوم السلطات النقدية برفع معدلات الإيداع والتسليف إلى 11,5 و13,5 في المئة على التوالي قبل نهاية العام الحالي. غير أن السيولة المرتفعة في القطاع المصرفي والنسبة العالية لمعدل زيادة الأسعار يخففان أيضاً من أثر رفع معدلات الفوائد بالنسبة لكبح التضخم. يضاف إلى ذلك تسارع وتيرة ارتفاع معدل التضخم في الأشهر الأخيرة، حيث تجاوزت نسبته الـ20 في المئة خلال يونيو 2008.

الأداء المصرفي

وتختلف النظريات في تقييمها لآثار التضخم على أداء المصارف. فمنها ما يرى أن التضخم ينعكس سلباً على ربحية المصارف باعتبار أن ارتفاع معدلات الفوائد المترتبة على زيادة التضخم تؤثر أولاً على أسعار فوائد الودائع التي هي عادة أقصر أجلاً من التوظيفات المصرفية، مما يقلّص هامش الفوائد ويضغط على الربحية. يضاف إلى ذلك أن التضخم يرفع من التكاليف والمصاريف الإدارية بشكل مباشر والتي لا يمكن خفضها بشكل سريع بل تستلزم خطط إعادة هيكلة لتقليصها نظراً إلى الطبيعة الثابتة لمعظم المصاريف الإدارية بشكل عام. غير أن ثمة رأياً آخر يجد أن المصارف تستفيد من التضخم من خلال الكتلة النقدية التي يتسارع ويتضاعف نموها في مراحل التضخم، وهو ما يمكّن المصارف عبر إدارة ديناميكية للسيولة من زيادة أرباحها من خلال تحقيق نمو سريع في الحجم وبالتالي تحقيق نمو كبير في الإيرادات.

وتعتبر المصارف ذات التواجد الجغرافي الواسع الأكثر قدرة على تجنب الآثار السلبية للتضخم في بلد معين عبر استفادتها من تنوع مصادر أموالها وتوظيفاتها في بلدان متعددة ذات نسب التضخم المتفاوتة. غير أن الأثر الحقيقي للتضخم على المصارف يعتمد أيضاً على نسبة ارتفاع الأسعار الفعلية، حيث أن نسبة تضخم منخفضة ومحدودة (عادة دون 6 في المئة) تعتبر عاملاً إيجابياً يسهم في دفع نمو المصارف، في حين أن نسبة عالية ومتسارعة تشكل ضرراً مباشراً وأكيداً لجميع الأطراف العاملة في الاقتصاد. ومع تزايد انفتاح وتحرر الأسواق المالية والتجارية، زادت صعوبة تحديد أثر التضخم



المحلي والتضخم المستورد والفصل بينهما، علماً بأن التضخم على مستوى الدول الصناعية الكبرى غير واضح المعالم وأن سياسات مكافحته في هذه الدول هي أيضاً قلقة ومترددة.

فالعديد من هذه الدول يعاني من تباطؤ في النمو الاقتصادي نتيجة أزمة الإقراض السكني، لاسيما في الولايات المتحدة وبريطانيا. يقابل ذلك ضغوط تضخمية أكيدة بفعل الارتفاع الحاد في أسعار المواد الأولية والغذائية على المستوى العالمي. لذلك فإن السياسات النقدية والمالية التي يمكن أن تتبعها السلطات النقدية في هذه الدول لا تزال على درجة كبيرة من الغموض في ظل هذه الأوضاع والقوى المتناقضة، ما يتبعها تساؤلات كثيرة حول التوجهات المستقبلية المحتملة: فهل تتبع الأجور معدلات التضخم الحالية أم تبقى أقل منها؟ وهل تُبقي المصارف المركزية على معدلات الفوائد الفعلية الحالية أم ترفعها لتجاري ارتفاع معدل التضخم؟ لا شك أن الإجابة على هذين السؤالين من شأنه تبديد الكثير من الغموض السائد والإسهام في تحديد الاتجاهات المقبلة لارتفاع الأسعار ووتيرتها العامة.

نتائج النصف الأول

وبشكل عام، كانت نتائج المصارف العربية، وبالأخص في الدول الخليجية، جيدة بشكل عام في النصف الأول من العام الحالي، حيث أدت معدلات الفوائد المنخفضة المصاحبة لأكبر موجة انتعاش اقتصادي في الدول الخليجية منذ العام 1973 إلى زيادة الطلب على التسليفات بالإضافة إلى النمو الكبير في تمويل المشاريع الإنشائية وقوى النمو العضوي بفعل التوسّع الذاتي عبر فتح الفروع الجديدة. وكان هذا الاتجاه هو الأقوى لدى المصارف في قطر والإمارات وعُمان حيث نمت الأرباح في الفصل الأول والثاني من هذا العام بنسب تجاوزت الـ 10 في المئة ووصلت إلى 54 في المئة تقريباً في النصف الأول لدى المصرف الأكبر في قطر، بنك قطر الوطني، وبنسبة 71 في المئة في الفصل الثاني وحده (تتضمن حصته من أرباح بنك الإسكان للتجارة والتمويل في الأردن). كما زادت الأرباح قبل الضريبة بنسبة 16 في المئة لدى بنك أبو ظبي الوطني في الفصل الأول 2008، ويتوقع أن تسجل نسبة أعلى للفصل الثاني حيث من المنتظر أن تسجل المصارف الإماراتية نمواً في أرباحها في النصف الأول من العام بنسب تتراوح ما بين 30 و45 في المئة، في حين ارتفعت الأرباح الصافية بنسبة 39,4 في المئة لدى بنك مسقط خلال الفترة نفسها.

تحسن الهامش في معدلات الفوائد ساهم في تحسين ربحية المصارف

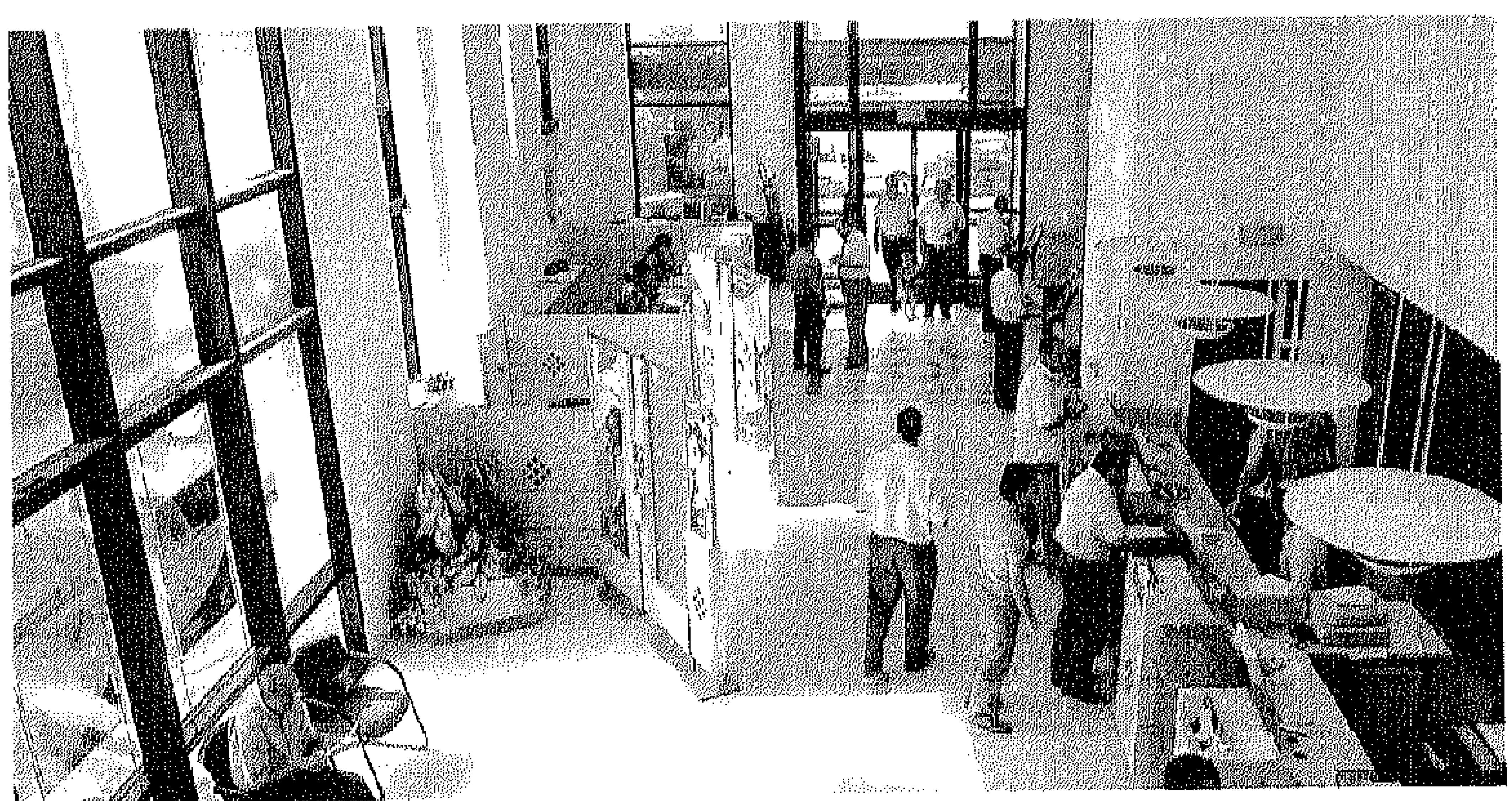
غير أن النمو كان أدنى في دول الخليج الأخرى، خاصة السعودية التي تأثرت مصارفها بالإجراءات التشددية التي اتخذتها السلطات النقدية للتخفيف من سرعة نمو التسليفات. وقد أظهرت نتائج البنك الأهلي التجاري، المصرف الأكبر في السعودية، نمواً بنسبة 4 في المئة فقط في الأرباح الصافية للنصف الأول من العام الحالي. كذلك تأثرت المصارف سلبياً بارتفاع الأسعار الاستهلاكية التي أدت إلى زيادة النفقات الإدارية بشكل حاد لدى العديد منها، ما ضغط أيضاً على الأرباح، علماً بأن نسبة المصاريف الإدارية إلى الإيرادات أو ما يدعى بمعدل الكلفة إلى الإيراد (Cost to Income ratio) هي متدنية إجمالاً لدى المصارف العربية، بل من الأدنى عالمياً لدى البعض منها، حيث تقل عن نسبة 40 في المئة.

ضرر أم إفادة؟

تتعارض هذه النتائج مع الرأي القائل بأن أثر التضخم على المصارف سلبي، حيث أن المصارف التي حققت أعلى نسب نمو في الأرباح هي تلك الموجودة في البلدان ذات معدلات التضخم الأعلى. لكن يمكن تفسير ذلك بأن المصارف في هذه البلدان استفادت من فورة قطاع العقارات كمشاريع وأسعار، فهي من جهة تموّل المشاريع العديدة الضخمة التي برزت في العامين الماضيين في حين أن ارتفاع أسعار العقارات انعكس أيضاً على أسعار الشركات العقارية المدرجة في البورصة والتي زاد التداول في أسهمها نتيجة لذلك، وزاد من العمولات المقبوضة لدى المصارف التي تقوم بدور الوساطة في البورصات.

ويصعب تقدير الآثار المحتملة للتضخم على المصارف العربية للأشهر المقبلة نظراً إلى تعدد العوامل المؤثرة داخلياً وخارجياً وتضاربها. فمن جهة، يشكل استمرار انتعاش الاقتصادات الخليجية خاصة والاقتصادات العربية عامة بفعل ارتفاع أسعار النفط دفعاً قوياً لمعدلات النمو الفعلية وبالتالي الطلب على القروض، وهو المحرّك الأول للمصارف التجارية وأحد العوامل الرئيسية وراء نمو أدائها. من جهة أخرى، تعتبر السياسة النقدية المتساهلة في مثل هذه المرحلة عاملاً يمكن أن يؤدي إلى التوسّع المفرط وغير المدروس في التسليف، الأمر الذي تظهر نتائجه السلبية فوراً عند أي تباطؤ في الاقتصاد، كما يحدث حالياً في القطاع المصرفي الأميركي.

غير أن العديد من المحللين يعتقدون بأن أثر ارتفاع أسعار النفط والمواد الأولية لا بدّ أن يظهر في الاقتصادات الغربية، في ظل الارتفاع الأخير في معدل التضخم في الولايات المتحدة إلى أكثر من 5 في المئة، لأول مرة منذ 17 سنة. وهذا من شأنه أن يقلّص الفروقات الكبيرة الحالية في معدلات التضخم بين الدول النامية والدول الغربية وبالتالي يقرّب بين السياسات النقدية المتبعة بين الدول المختلفة، ويسمح بالتالي بزيادة معدلات الفوائد في معظم الدول العربية وكبح التضخم فيها بشدة أكبر، وعليه يخفف من الضغوط التضخمية الكبيرة التي تؤدي إلى زيادات ضخمة في الأسعار، وهي التي تشكل الضرر الأكبر للمصارف بفعل ضربها للاستقرار النقدي والانعكاسات السلبية لذلك على المجالات الرئيسية للعمل المصرفي. ■



افتتح مقره الإقليمي الجديد في مركز دبي المالي العالمي

بنك أوف نيويورك ميلون يفعّل نشاطه في الشرق الأوسط وأفريقيا

دبي- طارق زهنان

مواكباً ما تشهده أسواق المال الإقليمية من نمو متسارع في الحجم والنوع، يطلُّ بنك أوف نيويورك ميلون، على قاعدته الواسعة من العملاء في المنطقة، بصورة جديدة تعكس رغبته بالإرتقاء في مستوى التواصل مع حاجاتهم ومتطلباتهم المالية والاستثمارية المتنامية. وكان البنك دشن مؤخراً مقره الإقليمي في مركز دبي المالي العالمي، متخذاً منه مظلةً جامعة لمكاتبه الإقليمية التمثيلية الخمسة المنتشرة في أسواق مختارة من دول المنطقة، ومنصةً لتعزيز علاقاته وتمتين وجوده.

انطلاقاً من منصبه كعضو منتدب ورئيس أعمال بنك أوف نيويورك ميلون في الشرق الأوسط وأفريقيا، وبوصفه المسؤول الأول لمكتب البنك في مركز دبي المالي العالمي، يتولى هاني قبلاوي مهام إدارة هذا المقر الإقليمي الجديد، الذي يتخذ من إمارة دبي منارةً للإضاءة على مختلف أنشطة البنك في منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا، والتي تمتد من جنوب أفريقيا، مروراً بكامل دول القارة الأفريقية، صعوداً نحو تركيا وباكستان، فدول المشرق العربي ومجلس التعاون الخليجي.

ويقول قبلاوي: "طوال الأعوام الماضية، اعتمد بنك أوف نيويورك ميلون أسلوبين من التواصل مع قاعدة عملائه في تلك المنطقة من العالم، والتي يصل تعدادها إلى نحو 250 زبوناً موزّعين على 3 شرائح رئيسية هي: المصارف، المؤسسات المالية، والشركات المصدرة للدين والأسهم. فلطالما توافدت فرق من خبراء المنتجات من مكاتب البنك في نيويورك ولندن بشكل دوري على مختلف أسواق المنطقة لتسويق وبيع منتجات البنك وخدمة العملاء، بالتزامن مع تواجده المباشر بواسطة مكاتبه التمثيلية في كل من: بيروت، إسطنبول، أبوظبي، القاهرة وجوهانسبورغ".

العزف على إيقاع الفورة

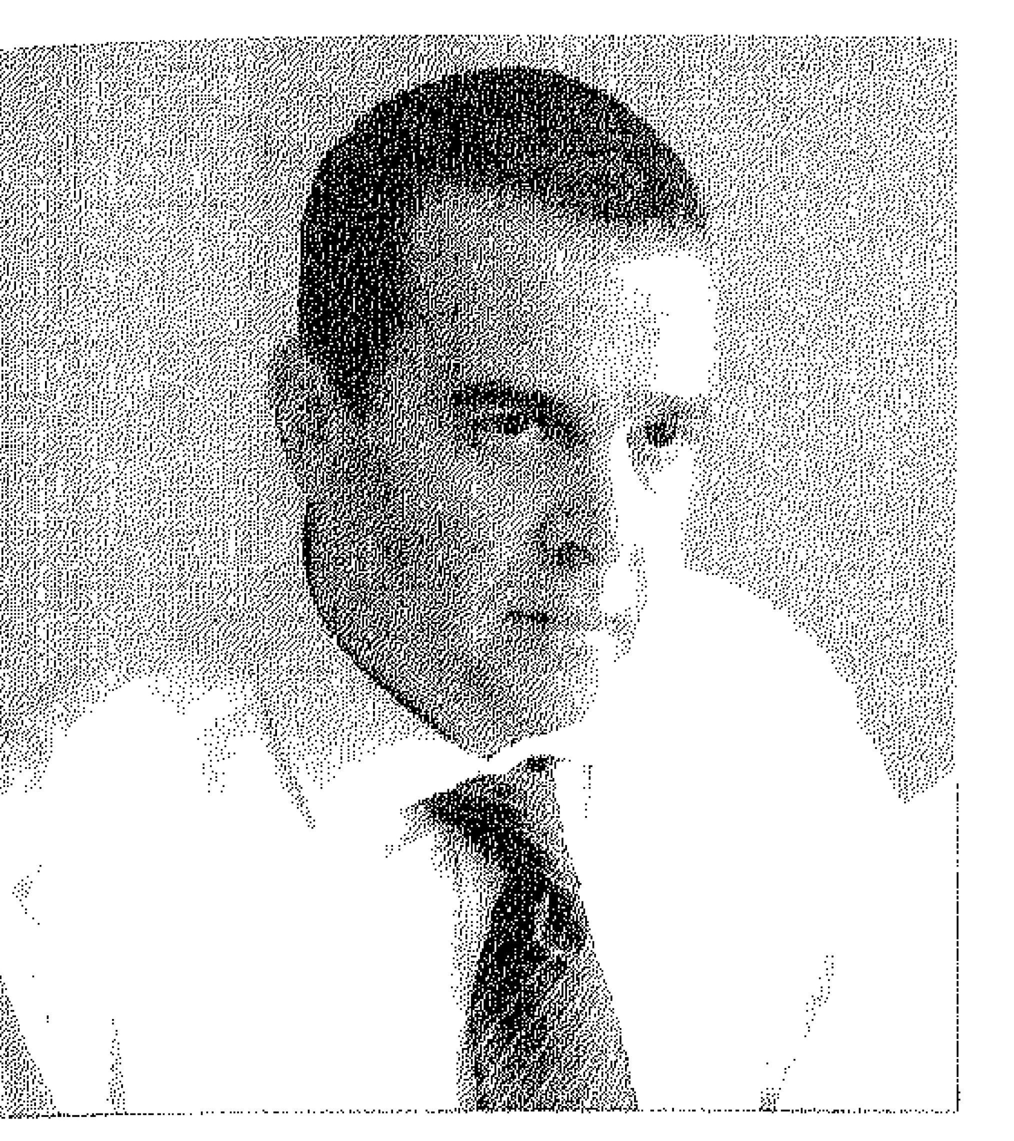
وفق تلك الستراتيجية، راكم البنك أكثر من 100 عام من النشاط المتواصل في أسواق المنطقة، أي الشرق الأوسط وأفريقيا، ووضع الأسس الصلبة لشبكته من العلاقات مع القطاعين العام والخاص، ما مكّنه من تكوين قاعدته المختارة من الزبائن.

ويلفت إلى "تزامن الفورة الاقتصادية التي تعيشها المنطقة مع تركيز ستراتيجي من قبل قيادة البنك على توسيع قاعدته من العمليات الخارجية بغرض الارتقاء بنسبة مساهمة نشاطه الدولي في إجمالي الإيرادات من 33 في المئة حالياً إلى 50 في المئة خلال السنوات الخمس المقبلة".

ويضيف قبلاوي: "تدخل منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا، في صلب الستراتيجية التوسعية للبنك، وعلى وقع المعطيات الاقتصادية الجذابة للمنطقة، كان قرار البنك بتعزيز حضوره في أسواق المال الإقليمية، انطلاقاً من منصة مركز دبي المالي العالمي، لدعم وتفعيل نشاط المكاتب التمثيلية الإقليمية، وللمواكبة عن قرب وبكثافة الحاجات المتنامية لقاعدة العملاء".

مكتب دبي: خلية نحل

تعزيز وجود "بنك أوف نيويورك ميلون" في المنطقة ومواكبة الفورة الاقتصادية التي تشهدها، يتطلبان، وفق قبلاوي، "بناء فريق عمل متكامل، يتواجد بشكل ثابت ودائم في المنطقة، ويتخذ من مكتب البنك في مركز دبي المالي العالمي مقراً له. وسيضم هذا الفريق، فرق مبيعات وتطوير نشاط إدارة الأصول، وخبراء نشاط الحفظ، وخبراء تمويل الأوراق المالية، وخبراء تقييم الأداء وتحليل المخاطر، وخبراء إدارة الصناديق، وخبراء خدمات الوساطة للشركات، وخبراء شهادات الإيداع، وخدمات الخزينة، وغيرهم من الأجهزة المختصة في خدمة أسواق المنطقة".



هاني قبلاوي

تركيز على نقاط القوة

مقابل هذا التوسّع في المنطقة، ما هي الخدمات التي يركّز البنك على توفيرها؟ يجيب قبلاوي قائلاً: "لا تختلف عن تلك التي يوفرها في باقي أسواق انتشاره، في مجالات إدارة الأصول، وإدارة الثروات، وخدمة الأصول، وخدمات مصدري الأوراق المالية، وخدمات المقاصة، وخدمات الخزينة. وبطبيعة الحال سيركز البنك على الإفادة من نقاط القوة المتوفّرة لديه. فهو من دون منازع أبرز مصرف إيداع في العالم، حيث يستحوذ على 63 في المئة من إجمالي برامج إصدار شهادات الإيداع العالمية، وترتفع تلك النسبة إلى 83 في المئة في منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا. وهو يحتل موقعاً ريادياً في مجال خدمات الأوراق المالية، من ضمنها الخدمات المخصصة لصناديق الاستثمار. وفي ظل التوجه المتزايد للاستثمار في المنطقة من خلال صناديق استثمارية مسجلة في أسواق المال الإقليمية، يدرس البنك إمكانية البدء بتوفير تلك الخدمات لعملائه في المنطقة، من المصارف والشركات المالية. كذلك لدى البنك توجه لطرح منتجات تستثمر في أسوق المال الإقليمية، نظراً إلى الإقبال المتزايد من قبل المؤسسات الاستثمارية العالمية على الاستثمار في أسواق المال الإقليمية".

السعودية: على نار حامية

ويبقى السؤال ماذا بعد دبي؟ يكتفي قبلاوي بإجابة مختصرة، حيث يؤكد أن "بنك أوف نيويورك ميلون" جاهز لتوسّع وجوده في المزيد من أسواق المنطقة، عند الحاجة. وإذ يرفض التطرق إلى التفاصيل المتعلقة بوجود البنك المرتقب في المملكة العربية السعودية، لا ينفي قبلاوي، أن العمل جار لتأسيس وجود مباشر للبنك في تلك السوق الجذابة. ■

"الجبرا كابيتال": إدارة أصول بملياري دولار


محي الدين قرنفل

الرياض- الاقتصاد والأعمال

بعد أقل من سنتين على تأسيسها، تسعى شركة "الجبرا كابيتال" إلى إدارة صناديق استثمارية تقارب قيمتها الملياري دولار، خصوصاً بعد إنشائها صندوقي "بيتا مينا" و"فرانكلين الياباني" اللذين من المتوقّع أن يحويا نحو 800 مليون دولار أصولاً تحت الإدارة.

تأسست شركة الاستثمار الإماراتية "الجبرا كابيتال" العام 2006، وهي اليوم تزاول نشاطها في مركز دبي المالي العالمي بعد أن حصلت على ترخيص كمزوّد للخدمات المالية.

لم يمضِ سنتان على تأسيسها حتى باتت الشركة تدير أصولاً تصل إلى مليار دولار، وتسعى من خلال إنشاء صندوقين جديدين الوصول إلى حجم أصول مُدارة تقارب الملياري دولار، وذلك من خلال استفادتها من الطفرة الاقتصادية التي تتمتّع بها المنطقة الخليجية جرّاء ارتفاعات أسعار النفط التي بلغت مستويات قياسية، إضافة إلى الإصلاحات الاقتصادية التي أتاحت للمستثمرين الأجانب دخول قطاعات معيّنة.

وقد حفلت هاتان السنتان بإطلاق "الجبرا كابيتال" عدداً من الصناديق الاستثمارية، منها صندوق "ألفا مينا" (Alpha Mean) الذي يهدف إلى الاستثمار في أسهم الشركات المدرجة في المنطقة، محققاً أكثر من 610 ملايين دولار أصولاً تحت الإدارة وعوائد للمستثمرين وصلت إلى نحو 33 في المئة. كما أطلقت الشركة صندوق الحالات الخاصة (Special Situations Fund) الذي يركّز على مجموعة محدّدة من الشركات عالية الضمان في المنطقة مستهدفاً جمع نحو 55 مليون دولار بعوائد بلغت أكثر من 15 في المئة على الأصول المستثمَرة.

استثمارات دولية

ويرى المدير التنفيذي لإدارة الأصول في "الجبرا كابيتال" **محي الدين قرنفل** أن الشركة "تولي أهمية كبيرة لجذب رؤوس الأموال العالمية إلى الأسواق المستهدَفة من قبلنا، أي منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأسواق آسيا الناشئة"، لافتاً إلى "أننا نستقطب استثمارات مؤسساتية دولية تسعى إلى الاستفادة من العوائد القويّة التي تسجلها أسواق المنطقة".

"بيتا مينا": 300 مليون دولار

و"الجبرا كابيتال" التي تستثمر الأموال في الأسهم المدرجة في 12 بورصة عربية، ابتداءً من المغرب وصولاً إلى البحرين، يشير المدير التنفيذي لإدارة الأصول فيها إلى "إطلاق الشركة منذ أسابيع عدّة صندوق "بيتا مينا" للدخل الثابت، وهو أول صندوق من نوعه في المنطقة حيث يركّز على سوق سندات المؤسسات والديون بالعملات المحليّة، مستهدفاً استثمارات تصل إلى 300 مليون دولار". وعوائد مطلقة بنسبة تفوق الـ 10 في المئة.

ويشير **قرنفل** إلى أنّ "سوق إصدار سندات الديون في المنطقة تشهد نمواً وصل في السنوات الخمس الأخيرة إلى نحو 60 في المئة، حيث تبلغ قيمة سوق سندات المؤسسات الخاصة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا نحو 100 مليار دولار، ونتوقّع وصولها إلى 200 مليار خلال السنوات القليلة المقبلة".

ونتيجة لتبنّي "الجبرا كابيتال" نمطاً استثمارياً مميّزاً يركّز على إجراء أبحاث مكثّفة لإدارة كافة الأصول، فقد ساعدت آلية العمل هذه على استقطاب مستثمرين إقليميين ودوليين، كذلك ساهمت في دخول الشركة في شراكات كان أهمها تعيينها من قبل شركة "شرودر" العالمية، كمستشار للشرق الأوسط لصندوق "شرودر انترناشيونال سيليكشن" الذي تمّ إطلاقه في سبتمبر من العام الماضي.

صندوقان جديدان بأصول مستهدفة تبلغ 800 مليون دولار

و"فرانكلين" بـ 500 مليون

هذا النجاح الذي بلغته الشركة جعلها تدخل في شراكة استراتيجية مع شركة "فرانكلين تيمبلتون للاستثمارات"، التي تدير أصولاً بقيمة 650 مليار دولار، حيث استحوذت الأخيرة على حصة 20 في المئة من "الجبرا كابيتال". ولم تتوقف هذه الشراكة عند هذا الحد، حيث يكشف **قرنفل** عن تأسيس صندوق "فرانكلين الياباني" الذي سيركّز على الاستثمار في المنطقة العربية وشمال أفريقيا لاسيّما في الخليج ومصر، ومن المتوقّع أن يتجاوز حجم الأصول التي سيديرها هذا الصندوق أكثر من 500 مليون دولار".

ويختم المدير التنفيذي لإدارة الأصول في "الجبرا كابيتال" إلى "أنّنا لا نواجه مشاكل تتعلّق بالاستثمار في منطقة الخليج، حيث هناك إمكانيات وفرص كبيرة جدّاً، كما أنّ المناخ الاستثماري أصبح جيداً جدّاً، أمّا المخاطر المحلّية المتمثّلة بالتضخّم والأخرى المتأتية من الخارج فنحن نعي لها جيّداً". لافتاً إلى "عزم الشركة على احتلال مكانة مرموقة ورائدة في أسواق المنطقة. فرؤيتنا أن نكون من أفضل الشركات في الأصول في العالم العربي والدول النامية، ولا شكّ أن التركيز الأكبر سيكون منصبّاً على المنطقة العربية، إلا أننا نسعى في الوقت نفسه إلى أن نكون رائدين في الصناديق التي نقوم بتأسيسها وبالعوائد التي نحقّقها لمستثمرينا"، مشدّداً على أن "قطاعات رئيسية مثل الخدمات المالية، البناء والإنشاءات، البتروكيميائيات والأسمدة، القطاع اللوجيستي، وقطاع النقل هي التي ستستحوذ على اهتماماتنا". ■



من اليمين: ناصر النابلسي، بلير لوك، وطارق قاقيش

صندوق "المال مينا للأوراق المالية" من "المال كابيتال"

تُعد شركة "المال كابيتال" من بين الشركات الاستثمارية الرئيسية في دولة الإمارات، وبات لها دور متقدّم في صناعة سوق إدارة الأصول وإضفاء العمق والتنوع عليها. والشركة، التي تتخذ من دبي مقراً رئيسياً لها، هي شركة متعددة الأنشطة توفّر مجموعة واسعة من منتجات وخدمات الاستثمار للمؤسسات، البنوك، والأفراد الموفورين. وتتكوّن من وحدة الخدمات المصرفية الاستثمارية، وحدة الوساطة المالية، ووحدة إدارة الموجودات.

على أهمية استراتيجية التنويع الاستثماري المنتهجة، إلا أنّ "المال كابيتال" صارت من الأسماء البارزة في صناعة المنتجات وصناديق الاستثمار الإقليمية التي عزّزت منحاها أو توجّهها الإقليمي المتصاعد. فقد طرحت الشركة منتجات عدة في السنوات الأخيرة، من بينها "صندوق المال العقاري"، "صندوق المال كابيتال بارتنرز"، "صندوق الفارس للأسهم الخاصة"، و"صندوق المال للأسهم الإماراتية".

جديد الصناديق

وأعلنت "المال كابيتال" مؤخّراً عن طرح وافتتاح فترة الاكتتاب الأولية لـ"**صندوق المال مينا للأوراق المالية**" المسجّل في دولة البحرين. ويركّز هذا الصندوق، الذي تديره "المال كابيتال" بنفسها، على الاستثمار في أسهم الشركات المدرجة في أسواق دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وهو صندوق مفتوح رأس المال، يتراوح حجمه ما بين 10 ملايين دولار كحد أدنى إلى مليار دولار كحد أقصى. ويتوجّه الصندوق إلى الشريحة المتوسّطة من العملاء وما فوق، إذ يبلغ الحد الأدنى للاكتتاب الأولي 250 ألف دولار.

من ميزات الصندوق الأساسية أنه يتيح إمكانية الاكتتاب والاسترداد بشكل أسبوعي، ما يجعله على مستوى عالٍ من السيولة والمرونة. ومن ميزاته أيضاً، أن "المال كابيتال" نفسها تستثمر برأس ماله الأولي بقيمة 10 ملايين دولار، ما يعزّز مصداقية الصندوق.

إلى ذلك، فإن الصندوق مصمم لتوفير فرص الاستثمار للمستثمرين العالميين، خصوصاً بعد أن تحوّلت المنطقة أو تكاد إلى سوق صاعدة بامتياز، وأصبحت تُعد من فئة أصول Asset Class. ووضع الصندوق في عهدة (Custody) بنك HSBC الشرق الأوسط يعطي الأمان للمستثمرين العالميين ويزيد من جاذبيته، لهؤلاء وللمستثمر المحلي على حدٍّ سواء.

وفي طاولة مستديرة حول الصندوق الجديد، قال رئيس مجلس الإدارة التنفيذي في "المال كابيتال" **ناصر النابلسي** لـ"الاقتصاد والأعمال": "إن خبرة الشركة في إدارة الأصول تتجلّى بوضوح من خلال مؤشر الأداء القياسي للمنتجات التي طرحناها، وكذلك من خلال الاستثمار برأس مالنا الخاص".

وحول قدرة الصندوق على جذب بيوتات الاستثمار العالمية، أكّد **النابلسي** "أن طرح الصندوق يأتي في الوقت المثالي. فقد ساهمت العديد من الظروف الإيجابية المحفّزة كانتعاش الاقتصاد العالمي الكلي نتيجة ارتفاع أسعار النفط، وطفرة الازدهار العمراني الآخذ بالنمو في المنطقة، في تشجيع المستثمرين الإقليميين والدوليين على أن يكونوا جزءاً من قصة نجاح الأسهم الإقليمية. ونحن نعتقد بأن كل ما شهدناه حتى الآن ليس إلا بداية لمنعطف نمو هائل في أسواق المال في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا".

الاستثمار في الشركات الراسخة

يستثمر الصندوق في أسهم الشركات المدرجة في أسواق دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، لكنّه يستهدف أسهم الشركات الراسخة التي تتمتّع بالأسس المالية الصلبة، إضافة إلى التقييم أو المستوى السعري للأسهم. ويقول رئيس وحدة إدارة الأصول في "المال كابيتال" **بلير لوك**: "إن فريق إدارة الصندوق يضطلع بتحقيق أداء ثابت بمخاطر أقل مستوى من الأسواق. فبعد أن تمكنّا من وضع تصور للتوجهات بعيدة المدى التي سيكون لها تأثير على المنطقة، نعتزم المشاركة في نمو الشركات التي تنجح في استغلال تلك التوجهات، ولعل أفضل مثال على ذلك هو مبادرات مشاريع البنى التحتية التي تشهدها المنطقة. ومن الضروري للمستثمر المحنّك أن ينتبه إلى كافة التقديرات، وأن يحدّد أفضل فرص النمو المتاحة وبأفضل الأسعار التنافسية، وهذا ما نعتزم فعله كشركة لأننا نحن بأنفسنا ندير الصندوق".

من جهته، يقول مدير صندوق إدارة الأصول في الشركة **طارق قاقيش**: "إن "صندوق المال مينا للأوراق المالية" منحاز جداً للأسس المالية للشركات التي يستهدف الاستثمار فيها، بل متشدّد جداً في ذلك. ففي عملية رصد الأسواق والقطاعات، نفحص جيداً عوامل المخاطر والسيولة وسياسات التوسع واستراتيجيات الاستثمار في الشركات، كما نعتمد على دراسات الأسواق والتحليل المالي التي تقوم بها وحدة الدراسات في الشركة، المستقلة بالكامل لضمان الموضوعية، ونعتمد أيضاً على دراسات أطراف ثالثة من أجل تعزيز حيادية تحليل أوضاع القطاعات والشركات واتخاذ القرارات الاستثمارية الصائبة والمثلى". ويلفت **قاقيش** إلى أنّ الصندوق يركّز على المؤسسات، أكثر منه على قطاع التجزئة.

أمّا بالنسبة للأسواق، فتقول أوساط الشركة أن لبنان وقطر يُعدان من الأسواق الجاذبة جداً، وكذلك الكويت. ■

مجموعة الإمارات دبي الوطني


أحمد حميد الطاير

في خطوة تعكس تقدم عملية توحيد الأعمال في مجموعة الإمارات دبي الوطني، أعلن رئيس مجلس إدارة المجموعة **أحمد حميد الطاير** عن توحيد إدارة الحسابات المصرفية الكبرى للشركات في البنكين تحت مظلة وحدة الأعمال المصرفية للشركات الكبرى، تتولى إدارة حسابات يصل حجمها إلى 130 مليار درهم إماراتي. وقد تم تعيين مدير لكل حساب مشترك بين البنكين يقوم بإدارة الحساب والوقوف على فهم متطلبات الشركة والقيام بتوفير التسهيلات والخدمات اللازمة لها.

وقال **الطاير**: "إن إتمام أكبر عملية اندماج ما بين مؤسستين مصرفيتين قويتين بدأ يحقق أهدافه من خلال تحقيق نتائج أفضل للعملاء والمساهمين. وقد تم وضع خطط طموحة لتحقيق عملية توحيد وتكامل الأعمال في مجموعة الإمارات دبي الوطني، والعمل جارٍ وفقاً لهذه الخطط".

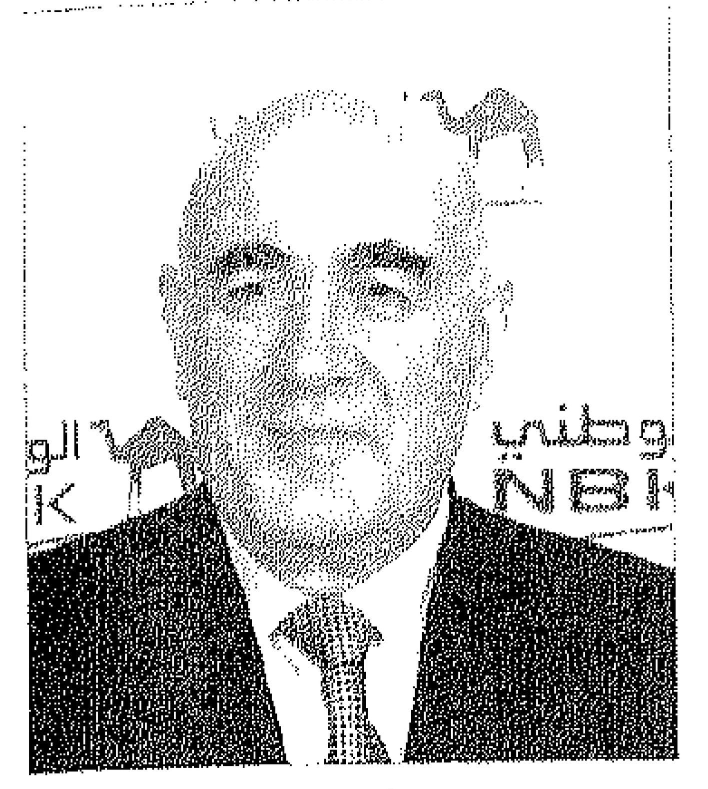
وقال مدير عام وحدة الأعمال المصرفية للشركات الكبرى في الإمارات دبي الوطني **مهدي كاظم**: "بعد إنجاز عملية توحيد إدارة الحسابات المصرفية للشركات الكبرى، نحن الآن في طور التشاور مع عملائنا كي يتم توحيد إجراءات التسهيلات الائتمانية بحيث تكون موحدة لكل شركة في البنكين، وبحيث يصبح بوسع عملائنا من الشركات التعامل من خلال حساب واحد".

وفي الإطار نفسه، أعلن الإمارات دبي الوطني عن بدء دمج شبكة أجهزة الصرّاف الآلي التي تضم 474 جهازاً. وتتضمن هذه الشبكة 234 جهازاً تابعاً لبنك الإمارات، و60 جهازاً تابعاً لمصرف الإمارات الإسلامي، و180 جهازاً تابعاً لبنك دبي الوطني. وعند استكمال عملية دمج الأجهزة سيتمكن عملاء هذه المؤسسات المصرفية الثلاث من استخدام أي من تلك الأجهزة التابعة لهذه الشبكة المصرفية الإلكترونية.

وبالتزامن مع إجراءات توحيد الأعمال، تستمر مجموعة الإمارات دبي الوطني في توسيع أعمالها وطرح منتجات جديدة؛ وقد حصلت مؤخراً على الضوء الأخضر من المصرف المركزي لدولة الإمارات العربية المتحدة، لإطلاق شركة جديدة للتمويل الاستهلاكي ستحمل اسم شركة الإمارات المالية للتمويل الاستهلاكي المحدودة. والرخصة الممنوحة لهذه الشركة تخولها بدء عملها ومباشرة صلاحياتها داخل دولة الإمارات العربية فوراً. وبعد حصولها على ترخيص المصرف المركزي، قامت شركة الإمارات المالية بالدعوة لاجتماع مجلس إدارتها الأول لتحديد ستراتيجية الشركة والذي تم خلاله إجازة الخطط التي وضعتها الشركة للتوسع والانتشار في الأسواق على مدى السنوات الثلاث إلى الخمس المقبلة.

وعلى صعيد المنتجات، طرح الإمارات دبي الوطني، بطاقة الإمارات الإئتمانية للشركات الصغيرة والمتوسطة العاملة في دولة الإمارات، والتي لا يتعدى حجم أعمالها الـ 50 مليون درهم إماراتي، وذلك بالتعاون مع طيران الإمارات وسكاي وردزوفيزا. وتم تحديد سعر البطاقة بـ 550 درهماً إماراتياً، وهي تتضمن مجموعة من المنافع المخصصة لتلك الشريحة من الشركات من بينها: كسب الأميال للسفر، التأمين على الشركات، خيارات تسديد مرنة، أسعار فائدة مخفضة، ودعم إدارة مصاريف الشركات، هذا فضلاً عن تقديم حلول توفير السيولة النقدية.

بنك الكويت الوطني



إبراهيم شكري دبدوب

حققت مجموعة بنك الكويت الوطني أرباحاً صافية بلغت 661,3 مليون دولار عن النصف الأول من العام 2008، بزيادة 21 في المئة عن النصف الأول من العام الماضي. كما بلغ العائد على الموجودات 3,1 في المئة، والعائد على حقوق المساهمين 23,5 في المئة؛ حيث بلغ إجمالي الموجودات 42,4 مليار دولار، وحقوق المساهمين 6,1 مليارات في نهاية يونيو 2008.

وقال الرئيس التنفيذي لمجموعة بنك الكويت الوطني **إبراهيم شكري دبدوب** أنّ "كافة نشاطات ومؤشرات البنك المالية شهدت نمواً واضحاً خلال النصف الأول من العام. وقد جاءت الأرباح المعلنة، نتيجة تصاعد النشاط التشغيلي الحقيقي للبنك محلياً وإقليمياً".

من ناحية أخرى، شدّد **دبدوب** على "نجاح خطة الوطني الطموحة للتوسّع الإقليمي، وأهمها صفقة الاستحواذ الكامل على البنك الوطني المصري التي تجاوزت قيمتها المليار دولار، وتملّك 40 في المئة من البنك التركي، وزيادة حصّته في بنك قطر الدولي".

وأكّد **دبدوب** أنّ "التوسّع الإقليمي أصبح الخيار الوحيد أمام البنك لاستكمال مسيرة التطوّر والنموّ وتحقيق الأرباح مستقبلاً"؛ متوقّعاً أن تبلغ "نسبة مساهمة الفروع الخارجية للبنك من إجمالي أرباح المجموعة الـ 50 في المئة بحلول العام 2015، علماً بأنّ 25 في المئة من أرباح البنك الحالية تأتي من خلال نشاطاته وعملياته خارج الكويت".

يذكر أنّ لدى بنك الكويت الوطني أكبر شبكة فروع في الكويت، مؤلّفة من 65 فرعاً، إلى جانب شبكة فروع مصرفية دولية. كما لدى شركة الوطني للاستثمار تواجد استثماري في كلٍّ من تركيا، دبي والكويت.

بنك اليوباف العربي الدولي - البحرين

اتّخذت الجمعية العمومية لـ "بنك اليوباف العربي الدولي – البحرين" جملة من القرارات، أهمها مضاعفة رأس مال البنك ليصبح 100 مليون دولار، وذلك بدعم من المصرف الليبي الخارجي الذي يملك نسبة 95,11 في المئة من رأس المال. كما تمّ تعيين مجلس إدارة جديد ضمّ كلاً من **د. محمد عبدالله بيت المال** (رئيس مجلس إدارة المصرف الليبي الخارجي)، و**محمد نجيب إحميدة الجمل** (مدير عام المصرف الليبي الخارجي).

وكان بنك اليوباف العربي الدولي باشر نشاطه من جديد في البحرين نهاية العام 2007، وهو الذي سبق له أن تواجد في تلك السوق منذ العام 1982 كوحدة مصرفية خارجية، ولكن نشاطه تقلّص بشكل كبير، بسبب الظروف التي مرّت بها المؤسسات الليبيّة نتيجة للحصار الاقتصادي الذي فرض على ليبيا من قِبل الأمم المتحدة.

ويعمل البنك حالياً على بناء مقرٍّ جديد له يُشكّل منطلقاً لنشاطه في منطقة الخليج والشرقين الأوسط والأقصى. كما تمّ تكليف المصرفي **أحمد محمد رجب** بإدارة البنك، وهو أحد الكوادر المعروفة لدى المصرف الليبي الخارجي، وذلك لما يتمتّع به من خبرة تتجاوز الـ 23 عاماً في المجال المصرفي الدولي؛ كما تمّ تعيين كوادر بحرينية لها خبرة في المجال المصرفي على المستويين الإقليمي والدولي.

البنك السعودي للاستثمار

سعود الصالح

أعلن البنك السعودي للاستثمار أن أرباحه الصافية للنصف الأول من العام 2008، بلغت 538 مليون ريال، بارتفاع 1,3 في المئة عن أرباح الفترة نفسها من العام الماضي. وارتفع صافي دخل العمولات الخاصة بنسبة 13,5 في المئة وأتعاب الخدمات البنكية بنسبة 42 في المئة، بحيث أصبح إجمالي دخل العمليات 794 مليون ريال بارتفاع نسبته 3 في المئة. وقد بلغ ربح السهم الواحد للنصف الأول من العام الحالي 1,20 ريال، مقارنة بـ 1,18 ريال مع العلم أنه تم رفع رأس المال من 3910 ملايين ريال إلى 4500 مليون.

وفي جانب المصروفات، استطاع البنك، على الرغم من عمليات التوسع في الفروع وزيادة حجم الأعمال، أن يستمر في سياسة التحكم في المصروفات، التي شهدت ارتفاعاً بنسبة 2 في المئة فقط. وأظهرت قائمة المركز المالي ارتفاعاً في محفظة القروض والسلف بنسبة 43 في المئة، لتصل إلى 28,14 مليار ريال. وارتفعت ودائع العملاء لتصل إلى 36,9 مليار ريال، بزيادة 33 في المئة، كما ارتفعت حقوق الملكية العائدة لمساهمي البنك بنسبة 10 في المئة، لتصل إلى 7,115 مليارات ريال.

وأوضح مدير عام البنك **سعود الصالح** أن "تحقيق هذه النتائج تم بفضل استغلال البنك الفرص المتاحة، والاستمرار في التركيز على أعماله الرئيسية التي شهدت ارتفاعاً كبيراً في النتائج. كما أن توسع البنك في تقديم خدماته وتنوعها ساعد على تلبية احتياجات عملائه من الشركات والأفراد، حيث تم افتتاح أربعة فروع جديدة خلال هذا العام ليصبح عدد الفروع العاملة للبنك 30 فرعاً، وسيتم الانتهاء قريباً من إنشاء 16 فرعاً جديداً".

بنك برقان



من اليسار: ماجد عيسى العجيل، الرئيس التنفيذي جوناثان لايون، ورئيس المدراء الماليين خالد الزومان

وافقت الجمعية العمومية لـ "بنك برقان"، خلال اجتماعها السنوي، على رفع رأس مال البنك إلى 200 مليون دينار كويتي، دعماً لخطة البنك في التوسع في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. ووافقت الجمعية العمومية على زيادة أعضاء مجلس الإدارة من سبعة إلى تسعة أعضاء. وتأتي خطوة رفع رأس مال البنك، تجاوباً مع إعلان بنك برقان نيته شراء حصصاً رئيسية في 4 بنوك تجارية من بنك الخليج المتحد، بمبلغ 725 مليون دولار. ولا تزال الصفقة المقترحة خاضعة للاعتماد اللازم من الجهات الرقابية في الكويت والبحرين وأربع دول أخرى في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

وقال نائب رئيس مجلس إدارة بنك برقان **ماجد عيسى العجيل**: "يعزز هذا التوسّع ستراتيجية البنك، ليصبح واحداً من البنوك الكويتية القليلة التي تتمتع بحضور قوي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وهو جزء من رؤيتنا في تعظيم قيمة ما يمتلكه المساهمون، حيث يصبح التوسع الإقليمي للبنك خطوة طبيعية في سياق نموّه وتطوّره".

بنك الخليج المتحد

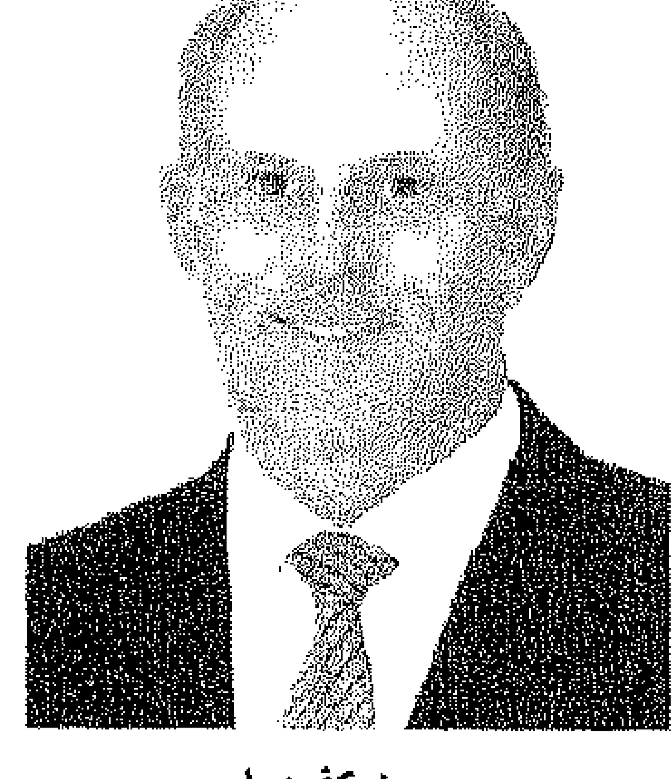
مسعود حيات

أعلن بنك الخليج المتحد عن تحويل أسهم ملكيته في البنك الأردني الكويتي والبالغة 43,86 في المئة، إلى "بنك برقان"، وذلك بعد الحصول على موافقة الجهات الرقابية. وهذه العملية هي جزء من إعادة هيكلة تجريها مجموعة مشاريع الكويت القابضة (كيبكو)، التي ينتمي إليها "الخليج المتحد" و"برقان"، وتهدف إلى تحويل "برقان" إلى ذراع مصرفية إقليمية للمجموعة.

وتم احتساب سعر السهم في البنك الأردني الكويتي بـ 10,25 دولارات. وبذلك، سيحقق "الخليج المتحد" أرباحاً قبل احتساب المصروفات تبلغ نحو 280 مليون دولار من عملية التحويل. وسيقوم "الخليج المتحد" بإعادة استثمار العوائد المكتسبة من هذه العملية، من خلال تملك حصة تصل إلى 20 في المئة من بنك "برقان" بسعر السوق البالغ 3,75 دولارات للسهم الواحد. مع العلم أن "الخليج المتحد" يملك حالياً ما يقارب الـ 0,7 في المئة من أسهم بنك "برقان".

وقال العضو المنتدب لبنك "الخليج المتحد" **مسعود حيات**: "من خلال تحويل استثمارنا في البنك "الأردني الكويتي" إلى بنك "برقان"، سيحقق "الخليج المتحد" القيمة المستترة لهذا الأصل. ومن خلال إعادة الاستثمار في بنك "برقان"، سيتملك البنك أصولاً مدرجة ذات تصنيف استثماري ممتاز، ما سيُحقّق نمو إضافي لمساهمي البنك".

ساب

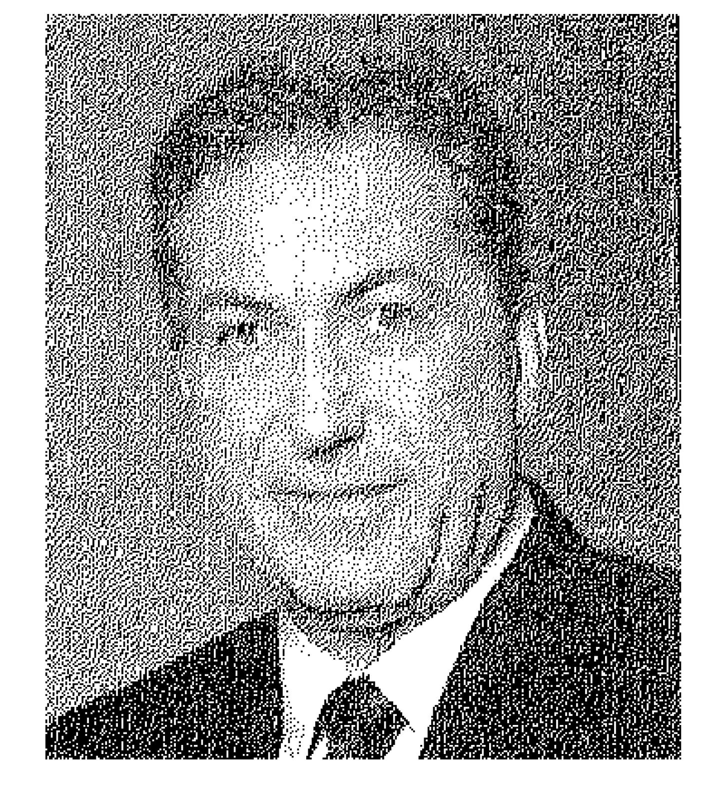

جون كفرديل

أعلن ساب أنّ أرباحه الصافية للنصف الأول من العام 2008، بلغت 1,55 مليار ريال سعودي، بزيادة 24 في المئة عن صافي أرباح الفترة نفسها من العام 2007. وقد بلغ دخل السهم 2,59 ريال سعودي، حيث جرى تعديل دخل السهم ليعكس إصدار الأسهم المجانية بواقع 3 أسهم لكلّ 5 أسهم حالية، والتي تمّ اعتمادها في الجمعية العامة غير العادية التي انعقدت مؤخراً.

وخلال النصف الأول من العام الحالي، ومقارنةً بالفترة نفسها من العام الماضي، ارتفع دخل العمليات بنسبة 22,7%، ليبلغ 2,52 مليار ريال؛ كما ارتفعت ودائع العملاء إلى 89,1 مليارا، بزيادة 36,7%؛ وبلغت قروض وسلف العملاء 77,5 مليارا، بزيادة 59,5%؛ كما بلغ إجمالي الأصول للبنك 126,2 مليارا، بزيادة 48,3%.

وقال العضو المنتدب للبنك **جون كفرديل**: "مكّنتنا قوة مركزنا المالي من الاستجابة للطلب المتزايد على التمويل في المملكة، كما تعكسه الزيادة في محفظة القروض والسلف في الأشهر الـ 12 الأخيرة. وعلى الرغم من النموّ القوي للقروض، إلاّ أنّ النسب الرأسمالية ونسب السيولة لـ "ساب" لاتزال قوية. وقد نتج عن هذا النموّ في الأصول زيادة في دخل العمولات الخاصة، أكثر من الأثر المترتّب عن انخفاض الأسعار. وإلى ذلك، فإنّ الأداء القوي لأقسام وأعمال البطاقات، والخدمات التجارية، وصناديق الاستثمار، والخزينة، والإصدارات الأولية، مع الزيادة البسيطة في دخل الوساطة، وفّرت خطوط دخل متوازنة بشكل جيد من الأنشطة المالية وغير المالية".

بنك الخليج الأول



أندريه الصايغ

حقّق بنك الخليج الأول، في النصف الأول من العام الحالي، أرباحاً صافية بلغت 1484 مليون درهم، بزيادة 69 في المئة عن أرباح النصف الأول من العام 2007. ومثّلت الأنشطة الرئيسية للبنك المتمثلة في قطاعات الشركات والأفراد والخزانة والاستثمار والنشاط المصرفي الإسلامي والمكتب التمثيلي في سنغافورة، 72 في المئة من صافي الأرباح، في حين كانت النسبة المتبقية (28 في المئة) من نصيب الشركات التابعة والزميلة.

كما بلغ إجمالي موجودات البنك 94 مليار درهم، بنسبة نموٌ بلغت 65 في المئة؛ كما بلغت القروض والتسليفات 66 ملياراً بنسبة نموٌ 92 في المئة، والودائع 61 ملياراً، وحقوق المساهمين 11,3 ملياراً.

وقال الرئيس التنفيذي للبنك **أندريه الصايغ**: "يبقى هدفنا الأساسي الحفاظ على ميزانية قوية. حيث بلغ العائد السنوي على متوسط الأصول 3,5 في المئة، والعائد على متوسط حقوق الملكية 26 في المئة، ومعدل المصروفات إلى الإيرادات 20 في المئة".

وأضاف: "سنستمرُّ في تعزيز أعمال الشركات التابعة والزميلة في مجالات الاستثمارات التجارية، خدمات الوساطة المالية، المجال العقاري والتمويل العقاري الإسلامي. وفي القطاع المصرفي للأفراد يواصل بنك الخليج الأول تعزيز خدماته ومنتجاته، حيث طرح خلال الربع الثاني مجموعة واسعة من منتجات وخدمات التأمين على الحياة وبرامج الإدخار. ويستمرُّ برنامج "الأوّل للثراء" المخصص لخدمة العملاء المواطنين والمقيمين من أصحاب الثروات وذوي الدخل المرتفع، في استقطاب عملائه في دولة الإمارات والمنطقة".

وأشار **الصايغ** إلى أنّ البنك "استمرَّ في توسيع شبكة فروعه، وتماشياً مع سياسته في التوسّع الخارجي، حصل على الموافقة لفتح مكتب تمثيلي في الهند. ويُخطط لفتح مكاتب تمثيل له في المملكة المتحدة والصين ودولة قطر، وتحقيق تواجد فعلي في كلٍّ من ليبيا والجزائر".

شركة جي.أي.بي للخدمات المالية

أعلنت شركة "جي.أي.بي للخدمات المالية"، التابعة لبنك الخليج الدولي، مؤخراً، عن إتمامها عملية الطرح الأولي لأسهم كل من شركة "الحلواني إخوان" وشركة "أسواق عبدالله العثيم" العاملتين في المملكة العربية السعودية.

وتولت "جي.أي.بي للخدمات المالية" مهام المستشار المالي الحصري للشركتين. حيث أنجزت عملية طرح 8,571,430 سهماً عادياً جديداً للاكتتاب في رأس مال "الحلواني إخوان" بسعر 20 ريالاً للسهم الواحد، وبمبلغ إجمالي مطروح للاكتتاب قدره 171,4 مليون ريال سعودي. وتمت تغطية الاكتتاب بأكثر من 9 مرات من قبل مستثمرين مؤسساتيين وأفراد.

أما إجمالي المبلغ المطروح للاكتتاب في رأس مال "أسواق عبدالله العثيم"، فقد بلغ 270 مليون ريال سعودي، موزع على 6,75 ملايين سهم بسعر 40 ريالاً للسهم الواحد، وتمت تغطية الاكتتاب بأكثر من 10 مرات.

سوق أبوظبي للأوراق المالية وبنك ستاندرد تشارترد

من اليسار: جيريمي باريش وتوم هيلي

وقعت سوق أبوظبي للأوراق المالية اتفاقية الحافظ الأمين مع "بنك ستاندرد تشارترد"، بهدف تشجيع وتسهيل استقطاب المزيد من الاستثمارات الأجنبية إلى أبوظبي، إضافة إلى تعزيز قاعدة المستثمرين الأجانب فيها. وهذه الاتفاقية هي الثالثة التي توقعها سوق أبو ظبي للأوراق المالية في ما يتعلّق بخدمات الحافظ الأمين، على الرغم من أن هذا النوع من الخدمات لا يزال جديداً نسبياً في منطقة الخليج العربي.

وتعتبر خدمات الحافظ الأمين جزءاً مكمّلاً لعمل الوسطاء، الذين يشكّلون أساس استثمار المستثمرين المؤسساتيين الأجانب. وبينما يتم التداول عبر الوسطاء، فإن الحافظ الأمين يقوم بمجموعة من المهام الرئيسية مثل: فتح الحسابات، وإجراءات التقاص، وجمع الأرباح الموزعة، وحفظ أصول العملاء، إضافة إلى إدارة عملية وضع التقارير وعمليات التسوية. ولا تقوم الجهة الوصية بتقديم خدمات الاستشارات الاستثمارية، لكنها تساعد في شرح الفوارق التشغيلية الدقيقة لصالح العملاء.

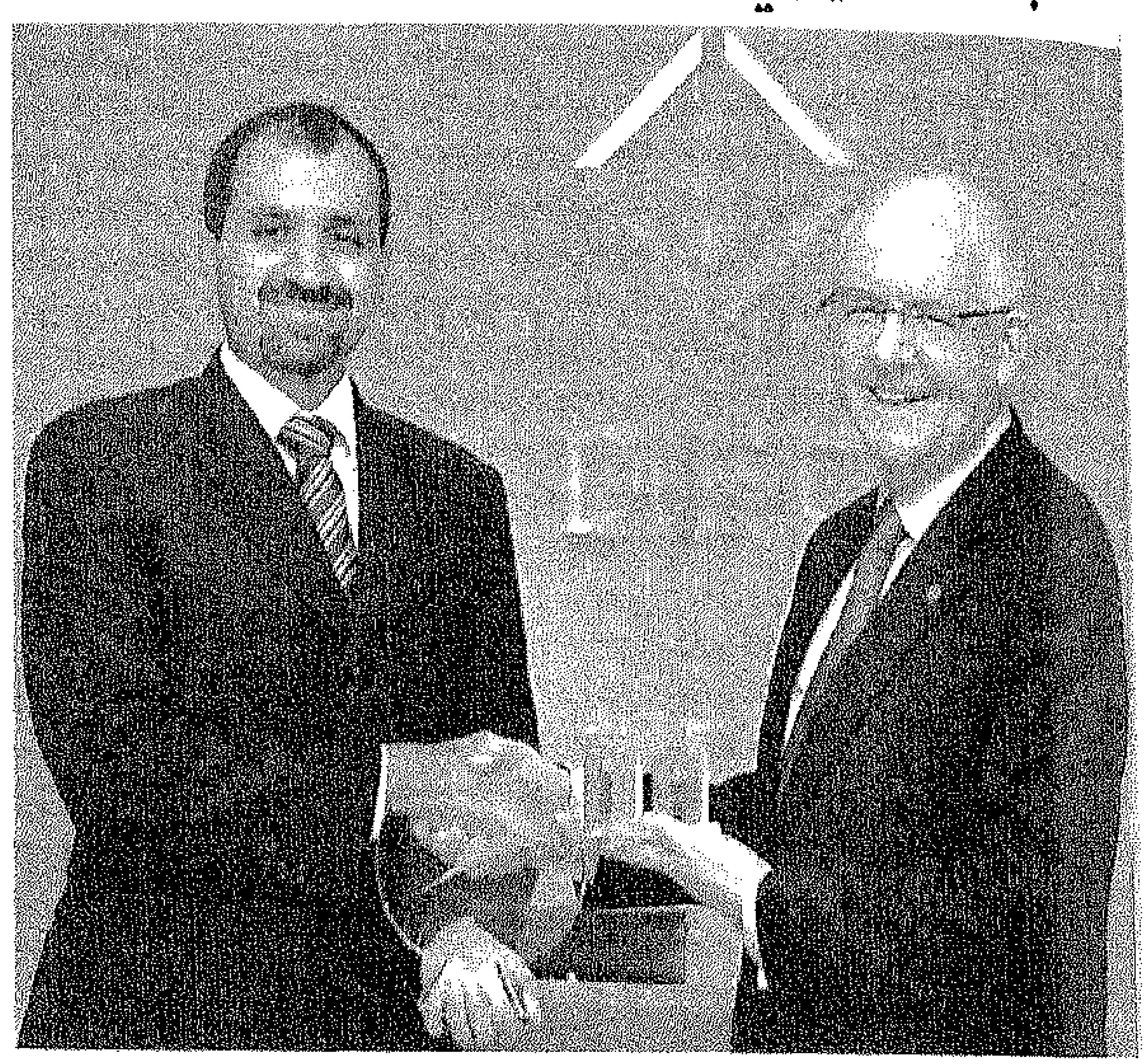
وبمناسبة توقيع الاتفاقية، قال المدير التنفيذي لسوق أبوظبي للأوراق المالية **توم هيلي**: "يمتلك المستثمرون الأجانب حالياً ما نسبته 13 في المئة فقط من إجمالي الأسهم المدرجة في سوق أبوظبي للأوراق المالية، من ضمنها 9 في المئة مملوكة من غير المواطنين الخليجيين. ومع استمرار إدراج المزيد من الشركات في السوق واستمرار النمو الاقتصادي القوي في أبوظبي، فإننا نتوقع قدوم المزيد من المستثمرين إلى هذه السوق".

وقال المدير التنفيذي لبنك ستاندرد تشارترد في أبوظبي والعين **جيريمي باريش**: "يعتبر ستاندرد تشارترد من المصارف العالمية القليلة جداً التي توفر خدمات الحافظ الأمين الفرعية في دول مجلس التعاون الخليجي. وفي استجابة للتقدّم الاقتصادي الذي تشهده الدولة، يظهر عملاؤنا الإقليميون والعالميون اهتماماً كبيراً بسوق الأسهم في الإمارات العربية المتحدة".

يذكر أن قيمة التداولات في سوق أبوظبي للأوراق المالية، تضاعفت ثلاث مرات خلال النصف الأول من العام الجاري 2008، مقارنة بالفترة ذاتها من العام الماضي، حيث بلغت 163 مليار درهم إماراتي. وارتفع عدد الأسهم المتداولة وعدد الصفقات بنسب بلغت 93 في المئة و60 في المئة على التوالي. وتضم السوق 65 شركة مدرجة بقيمة سوقية تبلغ 492 مليار درهم (134 مليار دولار).

ويعتبر المستثمرون من المملكة المتحدة الأكثر نشاطاً في سوق أبوظبي للأوراق المالية، بعد المواطنين الإماراتيين، حيث يمتلكون حالياً ما قيمته 18,2 مليار درهم من الأسهم. وقد سجلوا زيادة قدرها 15 مليار درهم خلال الأشهر الستة الأولى من العام الحالي.

بنك الخليجي



من اليسار: الشعالي وبروكتر

حصل بنك الخليجي، الذي يتّخذ من الدوحة مقرّاً له، على ترخيص لتأسيس مكتب في مركز دبي المالي العالمي، الذي سيكون مقرّاً لـ"الخليجي للخدمات المحدودة"، الشركة الجديدة التابعة للبنك، والتي ستقوم بدعم عملياته في دولة الإمارات العربية المتحدة. وسيتولى المكتب الجديد، مهام الموارد البشرية والتسويق والاستشارات والعمليات وإدارة المخاطر التشغيلية وتقنية المعلومات للخدمات المصرفية.

ويندرج تأسيس المكتب الجديد في إطار استراتيجية "الخليجي" الهادفة إلى دفع وتعزيز العمليات التشغيلية لخططه بالتوسّع إقليمياً. وستنتقل **فلورانس جانين**، المسؤولة التنفيذية لإدارة العلاقات المؤسسية في "الخليجي" من الدوحة إلى دبي لتتولى رئاسة الشركة الجديدة.

وقال الرئيس التنفيذي لسلطة مركز دبي المالي العالمي **ناصر الشعالي**: "يوفّر مركز دبي المالي العالمي منصة مثالية تستطيع من خلالها المصارف الطموحة مثل "الخليجي"، استثمار الفرص الواعدة في أسواق المنطقة، ودعم خططه للتوسّع إقليمياً".

من جانبه، قال الرئيس التنفيذي لبنك "الخليجي" **ديفيد بروكتر**: "منذ تأسيس الخليجي في العام 2007، حققنا العديد من الإنجازات المهمة في سعينا لإرساء ركائز صلبة لبنك حديث يمتلك كافة مقوّمات الجيل التالي من مصارف الغد. ونولي أهمية كبيرة لحصولنا على ترخيص لمزاولة أعمالنا انطلاقاً من مركز دبي المالي العالمي، فهذه الخطوة الستراتيجية تمثّل قاعدة ننطلق منها لتحقيق رؤيتنا بالتوسّع إقليمياً، وستكون البداية من دولة الإمارات العربية المتحدة".

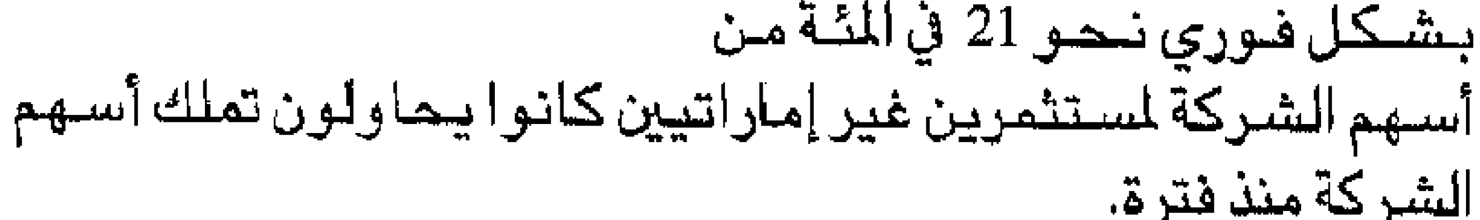
يذكر أنّ "الخليجي" تأسس في يناير 2007 بالدوحة، وأجرى اكتتاباً عاماً على أسهمه وأدرجها في سوق الدوحة للأوراق المالية في أغسطس الماضي. وأطلق مؤخراً، الخدمات المصرفية للأفراد في قطر، كما حصل على ترخيص لتوفير الخدمات المالية الإسلامية.

شعاع كابيتال

إياد الدوجي

أعلنت شعاع كابيتال عن حصولها على موافقة كل من وزارة الاقتصاد الإماراتية، وهيئة الأوراق المالية والسلع وسوق دبي المالية، لتعديل مواد من النظام الأساسي للشركة بحيث يعامل مواطنو دول مجلس التعاون الخليجي في تملّك أسهم الشركة، والتصرّف فيها، والتنازل عنها، معاملة مواطني دولة الإمارات العربية المتحدة، ما يوفر بشكل فوري نحو 21 في المئة من أسهم الشركة لمستثمرين غير إماراتيين كانوا يحاولون تملك أسهم الشركة منذ فترة.

وقال الرئيس التنفيذي لـشعاع كابيتال **إياد الدوجي**: "إنّ المستثمرين العالميين ينظرون إلى شعاع كابيتال، كمدخل رئيسي يفتح لهم الباب أمام الفرص الاستثمارية في دول مجلس التعاون الخليجي، خاصة مع تزايد الاهتمام بالأسواق المالية في المنطقة. إنّ الموافقة التي حصلت عليها الشركة سوف تفسح المجال أمام المستثمرين من غير الإماراتيين تملّك أسهم في الشركة".



بنك الرياض



سليمان القويز

أعلن بنك الرياض عن موافقة وزارة التجارة والصناعة السعودية على طلب تحويل "الشركة الحديثة لبيع السيارات والمعدّات بالأجل المحدودة (آجل)" من شركة ذات مسؤولية محدودة إلى شركة مساهمة مقفلة، وتعديل اسمها ليصبح شركة آجل للخدمات التمويلية، برأس مال يبلغ 140 مليون ريال. وتتّخذ الشركة من مدينة جدّه مقرّاً لها، ولديها فروع في الرياض والدمّام.

وقال الرئيس التنفيذي المساعد في بنك الرياض **سليمان عبد الرحمن القويز**: "إنّ الشركة تهدف إلى تنشيط وتطوير أعمال المنشآت التجارية، وخاصة المتوسطة والصغيرة منها، وهي ستساهم في زيادة فرص التمويل لأصحاب المشاريع الناشئة، وستركّز عمل شركة "آجل" في تمويل شراء وتأجير الأصول".

وأشار **القويز** إلى "أنّ إطلاق الشركة بوضعها الجديد، بعد دخول شركاء وداعمين فنيين عالميين، إضافة إلى دخول بنك الرياض وشركاء محليين في رأس مال الشركة، يعطيها إمكانات كبيرة للتوسّع في حجم ونوع الخدمات التمويلية المتاحة للعملاء".

يذكر أنّ بنك الرياض يملك 35 في المئة من رأس مال الشركة الجديدة، فيما تبلغ حصة مجموعة الزاهد 25 في المئة، وشركة ميتسوبيشي 20 في المئة، وتتوزّع نسبة الـ 20 في المئة المتبقية بالتساوي على: شركة الوسيلة لتأجير السيارات وشركة خالد أحمد الجفالي وشركة اليمني للسيارات وشركة ميتسوبيشي ليس أند فاينانس.

بنك الاتحاد الوطني

أطلق بنك الاتحاد الوطني، خدمة "قرض الإيجار التجاري" الذي يموّل البنك من خلاله عملية سداد إيجارات العقارات التجارية، والتي تتضمّن المكاتب والمحلات والمخازن والمصانع الخاصة بأصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

ومن خلال المُنتج الجديد، سيتمكّن الراغبون من خلال الحصول على هذا القرض اختيار طريقة إعادة السداد على شكل أقساط شهرية وبدفعات كل 3 أو 6 أو 12 شهراً، على أن يقوم بنك الاتحاد الوطني بسداد قيمة الإيجار دفعة واحدة بالنيابة عن الشركة وذلك وفقاً لعقد الإيجار الذي قاموا بإبرامه مع مالك العقارات.

وقال نائب أول الرئيس ورئيس قطاع التمويل التجاري في بنك الاتحاد الوطني **علاء الدين الخضري** أنّ "المطالبة بتسديد الإيجار السنوي على شكل دفعة واحدة بات أمراً شائعاً، الأمر الذي يشكّل عبئاً كبيراً على أصحاب الشركات. وهذا المُنتج، الذي جاء استجابة من بنك الاتحاد الوطني لمتطلبات السوق، يتيح حلاً مثالياً لأصحاب المشروعات عبر سداد قيمة الإيجار على شكل دفعات عدّة".

ويأتي إطلاق "قرض الإيجار التجاري" الخاص بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة، في أعقاب طرح البنك مُنتجاً آخر يتيح لأصحاب هذه المشروعات اقتراض مبالغ مالية بنسبة تصل إلى 125 في المئة من ودائعهم الشخصية أو ودائع مؤسساتهم لدى البنك. ويمكن الحصول على هذا القرض جنباً إلى جنب مع الفائدة المترتبة على ودائع العملاء لدى البنك، حيث يمكنهم سداد قيمة الفائدة المترتبة على هذا القرض الجديد على شكل دفعات شهرية ثابتة.

بنك HSBC الشرق الأوسط المحدود

أعلن "بنك HSBC الشرق الأوسط المحدود"، عن طرح قروض رهن عقاري قائمة على معدل ليبور، مع ضمان تطبيق معدل الفائدة المعروض على القروض المتبادلة بين المصارف في الإمارات العربية المتحدة طوال فترة القرض. وسيتم تقييم قرض الرهن العقاري الجديد حسب معدل ليبور لمدة ثلاثة أشهر، إضافة إلى هامش بالاعتماد على معدل القرض مقابل القيمة.

ويتوفر قرض الرهن العقاري الجديد، لشراء المساكن أو إعادة تمويل قروض الرهن. ويتيح في الحالة الثانية للعملاء فرصة استثمار 75 في المئة من رأس المال في عقاراتهم. وهو متاح للعملاء، الموظفين وأصحاب المهن الحرة، على السواء. وتوفر خدمات قروض الرهن العقاري الحالية من HSBC قروضاً بمعدل فائدة متغير، لكن العملاء المهتمين بتحويل قروضهم الحالية القائمة على أساس معدل الفائدة المتغير إلى القرض الجديد القائم على أساس معدل ليبور، بإمكانهم القيام بذلك مجاناً من دون أي رسوم حتى تاريخ 30 سبتمبر 2008.

وقال الرئيس الإقليمي لـ "بريميير، قروض تمويل السكن وخدمات التأمين في البنك HSBC، **جول خان**: "لقد ازدادت حدة المنافسة في السوق بشكل كبير وملحوظ منذ أن قمنا بإطلاق عمليات الرهن العقاري في المنطقة قبل أكثر من خمسة أعوام، ومع ذلك فإن إقبال العملاء على قروض الرهن العقاري لا يزال محدوداً. فالهدف من وراء هذا المنتج الجديد هو تعريف العملاء بهذا الخيار، حتى يتمكنوا من الاستفادة من الفرص المتاحة في سوق العقارات ومعدلات الفائدة المنخفضة".

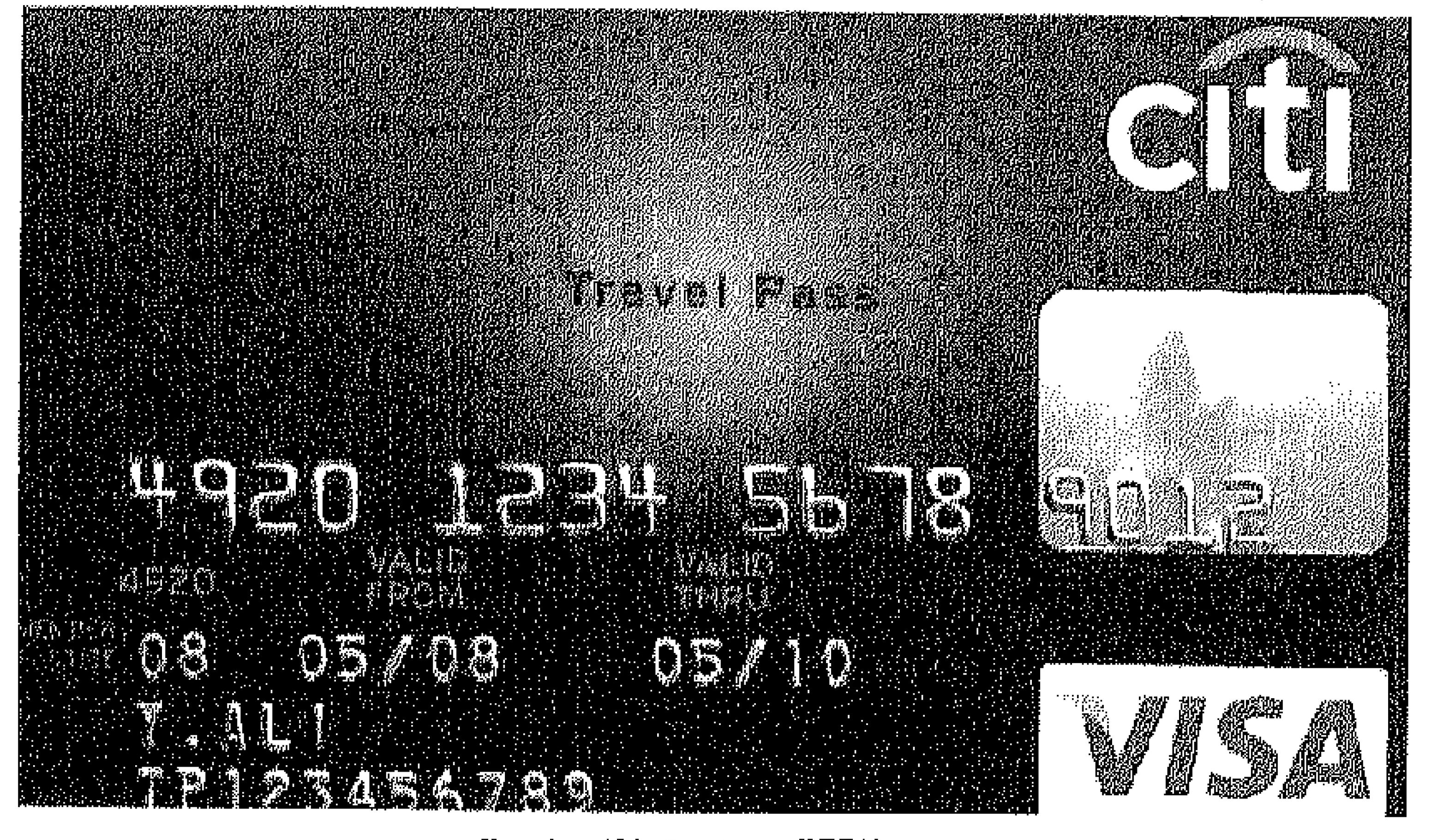
مصرف البحرين المركزي

أعلن مصرف البحرين المركزي مؤخراً، عن منحه ترخيصاً لبنك ساراسين، وهو أحد البنوك السويسرية الناشطة في مجال الصيرفة الخاصة، لتأسيس شركة استثمار تابعة له في مملكة البحرين تحت اسم ساراسين البحرين، والتي ستوفّر خدمات إدارة الثروات إلى المستثمرين من أفراد ومؤسسات في البحرين والمنطقة.

كذلك، منح مصرف البحرين المركزي ترخيصاً لمصرف سويزاري إيتاليانو السويسري، والمتخصص أيضاً في الصيرفة الخاصة وإدارة الثروات، وذلك لتأسيس مقرّ إقليمي له في مملكة البحرين.

من جهة أخرى، أعطى مصرف البحرين المركزي موافقته لـ "سيتي بنك"، لتقديم خدمات صناديق الاستثمار والأوراق المالية في البحرين، التي يتواجد فيها فرع البنك منذ العام 1969. ويعدّ ترخيص خدمة صناديق الاستثمار من سيتي بنك في البحرين، أول ترخيص من نوعه يحصل عليه سيتي بنك في منطقة الشرق الأوسط.

سيتي بنك



بطاقة "سيتي ترافل باس"

أطلق سيتي بنك بطاقة "سيتي ترافل باس"، للمقيمين في الإمارات. وتمنح هذه البطاقة حاملها نقاطاً مقابل كل درهم ينفق على البطاقة، ويمكن استبدال النقاط بتذاكر سفر مجّانية على متن مجموعة من خطوط الطيران العاملة في الإمارات، والسفر خلال أيّ وقت من العام. إلى ذلك، يستطيع حاملو البطاقة شراء نقاط جديدة تضاف إلى نقاطهم المكتسبة واستخدامها لشراء تذاكر إضافية.

ويحصل حاملو البطاقة، على كوبوني سفر ذهاباً وإياباً إلى أماكن مثل الهند وتايلاند وجنوب أفريقيا ومصر ولبنان وغيرها. وما على حامل البطاقة إلاّ أن ينفق ألفي درهم عليها للتأهل للتذكرة المجّانية الأولى، و30 ألف درهم للتأهل للتذكرة الثانية خلال السنة الأولى من الاشتراك فيها.

ويتمتّع حاملو البطاقة أيضاً بحسم يصل إلى 15 في المئة عند شراء تذاكر السفر، وأسعار تفضيلية في حجوزات رحلات الترفيه والإقامة في الفنادق والمنتجعات، وقسيمة شراء بقيمة 100 دولار يمكن استخدامها عند حجز أول عطلة عبر البطاقة.

ويقول العضو المنتدب لـ سيتي في الشرق الأوسط والمدير التنفيذي للمجموعة في الإمارات **محمد الشروقي**: "تحاكي مزايا بطاقة "سيتي ترافل باس" احتياجات عدد كبير من العملاء الذين يتطلعون إلى المزيد من المرونة في أسفارهم ورحلاتهم". ■

بنك قطر الدولي الإسلامي


الشيخ خالد بن ثاني بن عبد الله آل ثاني


عبد الباسط أحمد الشيبي

أعلن رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب لـ بنك قطر الدولي الإسلامي الشيخ **خالد بن ثاني بن عبد الله آل ثاني** نتائج النصف الأول من العام 2008، حيث قال إنّ البنك حقّق خلال هذه الفترة "أرباحاً صافية بلغت 350,8 مليون ريال قطري، بزيادة 67 في المئة عن الفترة نفسها من العام الماضي. ووصل إجمالي الموجودات في نهاية النصف الأول من العام 2008 إلى 12,6 مليار ريال، مقابل 9,2 مليارات العام الماضي، فيما بلغ إجمالي حقوق المساهمين 2,7 مليار، مقابل مليارين في نهاية النصف الأول من العام 2007".

وأشار الرئيس التنفيذي **عبد الباسط أحمد الشيبي**، إلى أنّ "البنك يطبّق استراتيجيّته الخاصة بتنويع أدواته الاستثمارية، وتفعيل عوامل القوّة الذّاتية، وتوسيع مروحة العمل، والاستثمار عبر الكثير من المبادرات والشراكات متعددة الأطراف، التي أتاحت للبنك خلق قاعدة واسعة من الأعمال ذات الربحيّة الجيدة والجدوى المرتفعة. كما استطاع البنك استثمار عوامل الاستقرار في قاعدة كوادره البشرية عبر إطلاق العديد من الخدمات المبتكرة التي شكّلت قوة للبنك".

وتحدّث **الشيبي** عن "سعي البنك للوصول إلى عملائه في كافة مناطق الدولة، عبر افتتاح فروع جديدة، بالتوازي مع توسيع شبكة الصرّافات الآلية التي بلغت حتى الآن نحو 50 صرّافاً.

بنك دبي الإسلامي

ساهم بنك دبي الإسلامي مؤخراً في تمويل عدد من الشركات المطوّرة لمشروع رمرام في دبي لاند. حيث وفّر تمويلات إسلامية، بقيمة 266 مليون درهم لـ شركة بارك واي العالمية للمقاولات، وبقيمة 824 مليوناً لـ مجموعة الحمد للمقاولات.

وتولّى البنك، منذ مطلع العام الحالي، وبواسطة شركة ملينيوم كابيتال ليمتد، ذراعه الاستثمارية، العديد من الأدوار في إصدارات الصكوك، حيث عمل كمدير اكتتاب، ومنظّم اكتتاب، ومدير سجل اكتتاب، في أكثر من 90 في المئة من عمليات إصدار الصكوك في السوق الإماراتية، وبنسبة تتخطى الـ 60 في المئة لعمليات التمويل الإسلامي المشتركة. بحيث بلغ مجموع العمليات التمويلية المشتركة وإصدارات صكوك التي نفّذتها الشركة أكثر من 20 مليار درهم منذ مطلع العام الحالي.

من ناحية أخرى، وقّع بنك دبي الإسلامي اتفاقية مع شركة إمكريديت، أوّل شركة مستقلة للمعلومات الائتمانية في دولة الإمارات العربية المتحدة، يحصل بموجبها البنك على المعلومات الائتمانية وخدمات تقييم المخاطر، إضافة إلى التقارير حول الشيكات المرتجعة من قِبل الأفراد والشركات في دولة الإمارات العربية المتحدة.

بنك آركابيتا


محمد عبد العزيز الجميح

عاطف أحمد عبد الملك



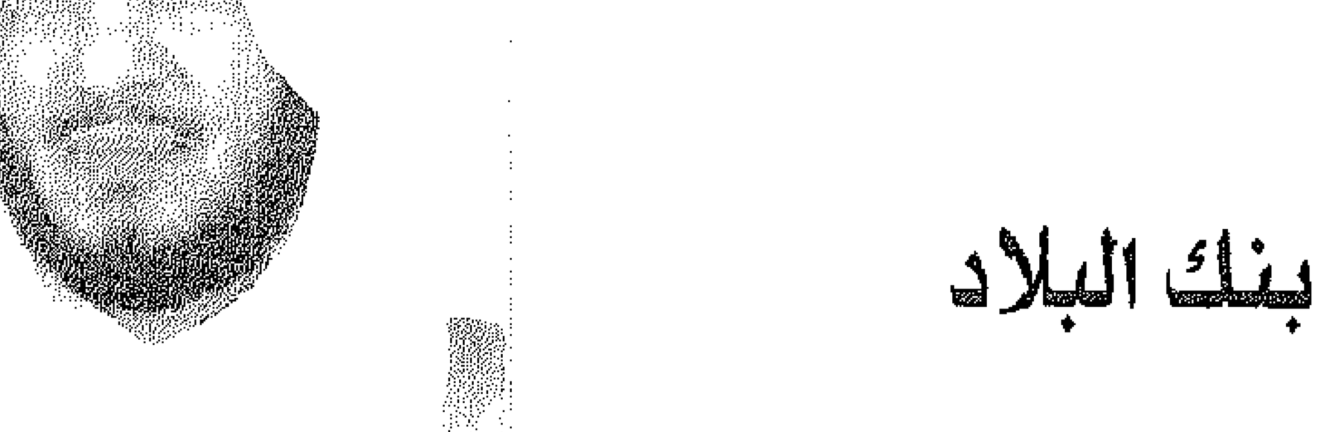
أعلن بنك آركابيتا، أنه حقق، في السنة المالية المنتهية في 30 يونيو 2008، دخلاً صافياً قياسياً بلغ 362,2 مليون دولار، بزيادة 90 في المئة عن السنة السابقة. وذكر أنّ هذه النتائج تشير إلى أنّ صافي دخل البنك نما منذ تأسيسه في العام 1997، بمعدل سنوي مركب تزيد نسبته على 40 في المئة. واقترح البنك على الجمعية العمومية السنوية توزيع أرباح نقدية على المساهمين بقيمة 90,2 مليون دولار، أي ما يمثّل عائداً بنسبة 40 في المئة على رأس المال المدفوع.

وذكر أنّ إجمالي الإيرادات التشغيلية للعام المالي 2008، بلغ 648,5 مليون دولار، بزيادة 59,1 في المئة، مقارنة بإجمالي الإيرادات التشغيلية للعام 2007؛ كما بلغت الميزانية العمومية ما مجموعه 5,1 مليارات، بزيادة 35 في المئة.

وأشار رئيس مجلس إدارة البنك **محمد عبد العزيز الجميح**، إلى أنّ "البنك حقّق نتائج ممتازة في جميع قطاعات أعماله، على الرغم من المناخ الاقتصادي الصعب الذي تشهده الأسواق العالمية، ما يشكّل دلالة على صواب استراتيجية تنويع المناطق الجغرافية والمنتجات الاستثمارية التي ينتهجها البنك. وإلى صفقاته الجديدة في أسواقه التقليدية في الولايات المتحدة وأوروبا الغربية والشرق الأوسط، أبرم البنك خلال هذه الفترة أول صفقات استثمارية له في أسواق أوروبا الشرقية، الهند، سنغافورة والصين".

وقال الرئيس التنفيذي **عاطف أحمد عبد الملك**: "نجح البنك في تأمين تسهيلات التمويل بالمرابحة متوسطة الأجل بقيمة 1,1 مليار دولار الصيف الماضي، وقبل بدء أزمة الائتمان العالمية. وقد هيأت هذه التسهيلات للبنك قاعدة ثابتة ومستقرّة خلال السنة، حيث قمنا بإبرام 13 صفقة استثمارية جديدة في قطاعات أعمالنا الأربعة، بلغت قيمتها الإجمالية أكثر من 8 مليارات دولار، ووصلت الأموال تحت الإدارة إلى 5 مليارات. كذلك نجد أنّ حجم صفقاتنا الاستثمارية ينمو بثبات، فقد أنجزنا حتّى الآن 7 صفقات تجاوزت القيمة الإجمالية لكلّ منها مليار دولار. وقد تخارج البنك خلال السنة من 6 صفقات استثماريّة، كما أعاد هيكلة رؤوس أموال بعض صفقاته الأخرى، محقّقاً عوائد لمستثمريه بلغت أكثر من 1,1 مليار دولار".

يشار إلى أنّ بنك آركابيتا أسّس، مؤخراً، مشروعاً مشتركاً مع كولوسوس هولدينغز ومقرّها سنغافورة، بهدف استثمار 2 مليار دولار لتطوير مزارع طواحين هواء لتوليد الكهرباء في منطقة منغوليا الداخلية في الصين بطاقة إنتاجية تبلغ 1,650 ميغاواط. كذلك أعلن عن اتفاقه مع شركة مايبلتري إنفستمنت برايفت ليمتد، إحدى أكبر الشركات العقارية السنغافورية، على تأسيس أمانة مايبلتري الصناعيّة، وهي صندوق استثمار عقاري خاص يملك محفظة بقيمة 1,3 مليار دولار، تتألّف من مبانٍ متعدّدة الطبقات وعقارات صناعية مبنية في سنغافورة.



بنك البلاد

مساعد بن محمد السناني

أعلن رئيس مجلس إدارة بنك البلاد **مساعد بن محمد السناني** أنّ "الأرباح الصافية للبنك، قد بلغت في نهاية يونيو من العام الحالي 107,8 ملايين ريال بزيادة 78,5 في المئة عن الفترة نفسها من العام الماضي. وبلغ ربح السهم 0,36 ريال مقابل 0,20 ريال، وذلك نتيجة ارتفاع إجمالي دخل العمليات بمعدل 22 في المئة؛ كما ارتفع دخل الأنشطة الرئيسية بنسبة 23 في المئة، حيث بلغ صافي دخل الاستثمارات 294 مليوناً في نهاية يونيو 2008".

وأضاف **السناني**: "إنَّ موجودات البنك بلغت 15,3 مليار ريال في نهاية النصف الأول من العام الحالي. ومقارنةً بالنصف الأول من العام 2007، انخفض النموّ في صافي محفظة استثمارات البنك بنسبة 11 في المئة لتبلغ 12,2 مليار ريال، فيما نمت ودائع العملاء بنسبة 16 في المئة، لتبلغ 11,4 ملياراً، ونمت حقوق المساهمين بمعدل 4 في المئة لتبلغ 3,2 مليارات".

من جهة أخرى، وقّعت مؤخراً شركة البلاد للاستثمار (الذراع الاستثمارية لبنك البلاد) اتفاقية، تقوم بموجبها بدور المستشار المالي ومدير الاكتتاب ومتعهّد التغطية لاكتتاب الشركة السعودية للاتصالات المتكاملة (SITC)، التي حازت على الرخصة الثانية للهاتف الثابت في المملكة العربية السعودية، وسيتمّ طرح نسبة 25 في المئة من رأس مال الشركة المقدّر بـ مليار ريال للاكتتاب العام، وبقيمة إسمية للسهم تبلغ 10 ريالات.

مصرف الراجحي



أطلق مصرف الراجحي، بطاقات "فيزا الصراف البلاتينية الحصرية"، التي توفر العديد من الفوائد في مجال السفر وخدمات الترفيه، وذلك ضمن برنامج "مزايا بطاقات فيزا البلاتينية".

وتأتي هذه الخطوة في ضوء تزايد الطلب على تلك المنتجات وتوسع قاعدة عملاء المصرف من رجال أعمال وشخصيات مهمة في المملكة. وتؤمن هذه البطاقة مجموعة من الخيارات بما فيها طريقة الدفع لشراء المنتجات والخدمات، وهي معتمدة في أكثر من 29 مليون محل تجاري، ويتمتع حاملوها بعضوية "نادي بطاقات فيزا البلاتينية"، و"فيزا بلاتينيوم غولف"، و"الفعاليات البلاتينية" و"برامج السفر المتميزة".

وقال نائب الرئيس التنفيذي في مصرف الراجحي **سعيد الغامدي**: "يأتي إطلاق هذه البطاقات تلبية لتوقعات كبار عملائنا، حيث تتناسب ميزاتها وفوائدها مع أسلوبهم ونمط حياتهم. ويظهر هذا المنتج الجديد التزامنا بتوفير أفضل الخدمات على مستوى البطاقات البنكية لكافة عملائنا".



خالد عبد الله البسام — محمد إبراهيم محمد

بنك البحرين الإسلامي

أعلن بنك البحرين الإسلامي عن نتائجه المالية للنصف الأول من العام الحالي، حيث بلغت الأرباح الصافية 26 مليون دينار بحريني، بزيادة 144 في المئة عن الفترة نفسها من العام الماضي.

وقال رئيس مجلس إدارة البنك **خالد عبد الله البسام**: "يعود هذا الأداء إلى النموّ الملحوظ في جميع عمليات البنك، وتحديداً في عمليات التمويل والاستثمار المنتقاة، وأيضاً من خلال طرح منتجات جديدة في السوق المحلية، ما ساهم في تسجيل زيادة كبيرة في إجمالي الدخل الأساسي لأنشطة البنك، الذي ارتفع إلى 42 مليون دينار، بزيادة 90 في المئة عن الفترة نفسها من العام الماضي، إضافة إلى تحقيق زيادة كبيرة في إجمالي الموجودات بنسبة 34 في المئة، حيث بلغت 883 مليون دينار".

وقال الرئيس التنفيذي **محمد إبراهيم محمد**: "بدأ البنك خطته لتحسين خدماته في جميع الفروع، كما دشّن أيضاً خدمة الإنترنت المصرفية، وطرح منتجات جديدة لرفع حصته من التمويلات الإسلامية والودائع في السوق المحلية. وسيقوم البنك أيضاً بطرح منتجات استثمارية بمردود عال ينافس المنتجات المتوفّرة في السوق. كما استكمل البنك توظيف المراكز التنفيذية والقيادية، واستقطاب أفضل الكفاءات والخبرات في شتّى الوظائف". وأضاف: "ومن أجل التنوّع وتوسيع عملياته خارج مملكة البحرين، وقّع البنك اتفاقية شراكة ستراتيجية تملك بموجبها حصّة مؤثرة في البنك الإسلامي اليمني".

بنك إيلاف

أعلن بنك إيلاف، وهو بنك تجاري واستثماري إسلامي يتّخذ من البحرين مقرّاً له، عن إقفال تسهيلات مرابحة مدّتها عامان قُدِّمت إلى "مضاربة الشامل البوسفور"، برعاية مصرف الشامل وشركاء أتراك، لتنفيذ مشاريع عقارية بقيمة تزيد على 450 مليون دولار، في كلٍّ من اسطنبول والساحل التركي، وخصوصاً مشروع بيلايكدوزو العقاري.

ويتوقّع تحقيق عائد على الاستثمار يقارب الـ 60 في المئة في "مضاربة البوسفور" على أساس المزج المتحفّظ للأصول لتلبية اهتمامات المستثمرين المختلفة، فضلاً عن تنويع الأنشطة.

وقال الرئيس التنفيذي لـ بنك إيلاف **د.جميل الجارودي**: "يحرص بنك إيلاف على العمل عن كثب مع البنوك الإسلامية في المنطقة وتوثيق العلاقات بينها في ما يتعلّق بعمليات التمويل المشترك والمشاركات المستقبلية، وذلك وفقاً لمبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية، سواء أكانت في مجال الصكوك أو الأسهم. ونحن نأمل في توثيق علاقاتنا مع مصرف الشامل، ونتطلع في الوقت ذاته إلى المزيد من التحالفات المستقبلية في المعاملات ذات الاهتمام المشترك".

وقال الرئيس التنفيذي لـ مصرف الشامل **فيصل العلوان**: "تعتبر "مضاربة الشامل البوسفور" أداةً استثمارية ذات عائدات مرتفعة، وتوفّر لقاعدة العملاء في المنطقة الفرصة للاستفادة من النموّ الكبير الذي يشهده الاقتصاد التركي". ■

تعيينات جديدة في "كريدي سويس"

أعلن "كريدي سويس" عن تعيين **جيفري كولبيبر** مديراً تنفيذياً ونائباً لرئيس مجلس إدارة قسم الاستثمار المصرفي في أوروبا والشرق الأوسط وأفريقيا، إضافة إلى توليه منصب رئيس قسم الاستثمار المصرفي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (مينا)، وسيكون مقره في دبي.

ويتمتّع **كولبيبر** بخبرة 20 عاماً في قطاع الاستثمار المصرفي، وسبق أن عمل في "ميريل لينش"، رئيساً للأسواق العالمية والاستثمار المصرفي في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وكذلك رئيساً تنفيذياً لـ"ميريل لينش دبي"، ورئيساً لمجلس إدارة "ميريل لينش المملكة العربية السعودية". وقبل ذلك، عمل لمدة 8 سنوات مع "دويتشه بنك"، رئيساً لمجموعة الخدمات المصرفية للشركات والاستثمار في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، كما عمل لمدة 12 عاماً في "شايس مانهاتن بنك"، رئيساً لمجموعة النفط والغاز للشرق الأوسط وأفريقيا. وشغل **كولبيبر** خلال مسيرته المهنية عضوية مجلس إدارة، مؤسّساً للعديد من المؤسسات في المنطقة ومنها دويتشه العزيزية للخدمات المالية ودار الاستثمار.

إلى ذلك، سينضم إلى "كريدي سويس" أيضاً **سعد بناني** الذي سيتولى منصب مدير تنفيذي، و**عمران حسين**، و**ستيفن نوفيك**، كمديرين في فريق تغطية الشرق الأوسط. وسيرفع الثلاثة تقاريرهم إلى **كولبيبر**.

وكذلك، أعلن "كريدي سويس" عن تعيين **عادل أفيوني** رئيساً لمجموعة حلول الأسواق العالمية في الشرق الأوسط، ليتولى تطوير وتقديم مجموعة منتجات تمويل إلى عملاء البنك في المنطقة، كما سيتولى منصب رئيس تغطية الدخل الثابت ومشتقات الأسهم في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

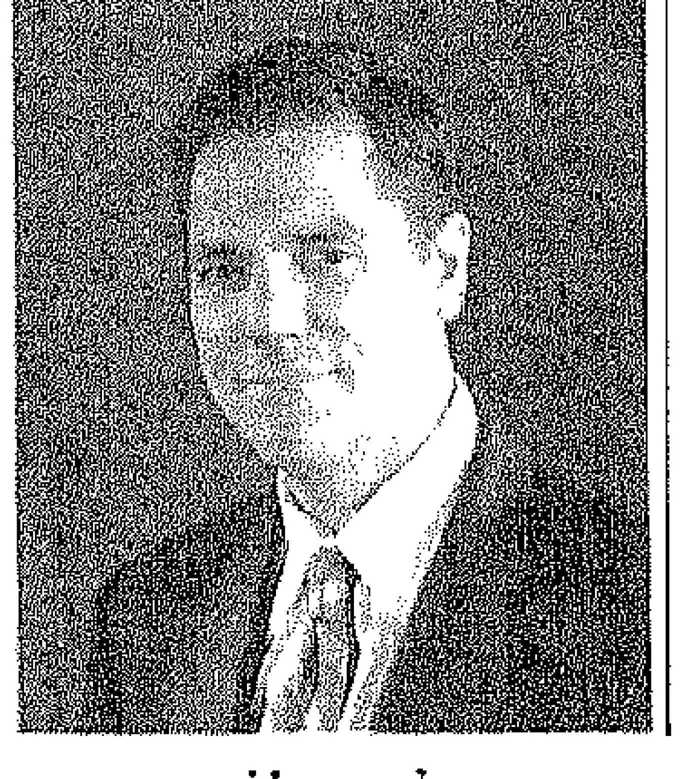
كما انتقل **جورج باقي**، كرئيس مشارك لأسواق الأسهم في الأسواق الناشئة، من لندن إلى دبي.

3 مدراء جدد في المجموعة المالية - هيرمس

أعلنت المجموعة المالية – هيرمس عن تعيين 3 مدراء تنفيذيين جدد في قسم الاستثمار الخاص لديها، هم: **حازم شوقي**، **كاشف صديقي** و**وليد زين**، وسيعمل هؤلاء كشركاء إداريين من دبي والقاهرة.

ويتمتّع المدراء الثلاثة بخبرات إقليمية ودولية واسعة، إذ عملوا سوياً لدى "غولدمان ساكس"، على مدى أكثر من 6 أعوام، حيث عمل **حازم شوقي** مديراً عاماً لقسم الخدمات المصرفية الاستثمارية، وأصبح مؤخراً مسؤولاً عن بعض أهم علاقات الشركة في الشرق الأوسط. وكان **كاشف صديقي** مديراً تنفيذياً في قسم الخدمات المصرفية الاستثمارية، وعلى مدى العامين الماضيين عمل في قسم الأوراق المالية لخدمة المؤسسات، حيث كان مسؤولاً عن محفظة مُفصّلة خصيصاً من الاستثمارات الخاصة والعامة. أما **وليد زين**، فقد عمل مديراً تنفيذياً في قسم الخدمات المصرفية الاستثمارية، حيث شمل عمله التنفيذي المسؤولية عن العملاء في الأسواق الناشئة وخاصة في الشرق الأوسط وأفريقيا.

جيفري سينغر رئيساً تنفيذياً لبورصة دبي العالمية


جيفري سينغر

عيّن مجلس إدارة بورصة دبي العالمية **جيفري سينغر** رئيساً تنفيذياً وعضواً في مجلس الإدارة، اعتباراً من الأول من يوليو 2008، بدلاً من **بير لارسون** الذي تولى منصباً رفيعاً آخر في المنطقة، بعد تحقيقه للعديد من النجاحات، توّجت بتوقيع اتفاقية شراكة ما بين مجموعة "نازداك أو أم أكس" و"بورصة دبي العالمية".

وينضم **سينغر** إلى بورصة دبي العالمية قادماً من مجموعة "نازداك أو أم أكس"، حيث شغل منصب النائب الأول للرئيس ورئيس العلاقات الدولية، وكان مسؤولاً عن تطوير الأعمال العالمية في "بورصة نازداك"، مع دوره الأساسي في إدارة العلاقات الدولية مع الشركات خارج الأميركيتين. ويمتلك **سينغر** خبرات واسعة في أسواق التداول العالمية، والبورصات، والتطبيقات البرمجية لعمليات التداول.

عدنان شلوان ومحمد النهدي إلى "دبي الإسلامي"


د. عدنان شلوان — محمد النهدي

أعلن "بنك دبي الإسلامي" عن تعيين د. **عدنان شلوان** في منصب رئيس الخدمات المصرفية للأفراد والأعمال، و**محمد النهدي** رئيساً للعمليات المركزية. ويمتلك **شلوان** خبرة تزيد على 14 عاماً في القطاع المصرفي الإسلامي في منطقة الخليج، وقد شغل مناصب عدة في كل من "مصرف دبي"، و"بنك التجاري القطري"، و"بنك المشرق"، و"بنك أبوظبي الإسلامي"، و"بنك أتش أس بي سي" في الإمارات. ويحمل **شلوان** درجة الدكتوراه والماجستير في إدارة التسويق، وهو مصرفي إسلامي معتمد، ومحاسب عمومي معتمد، ومتخصص في الأعمال المصرفية والتأمين الإسلامي، وزميل مشارك في مجلس خبراء المالية الإسلامية.

أما **النهدي**، فبدأ حياته المهنية في بنك "أتش أس بي سي"، حيث تسلّم العديد من المناصب قبل أن ينضم إلى "مصرف دبي" رئيساً للخدمات المصرفية للأفراد. وهو يحمل درجة البكالوريوس في الإدارة والمحاسبة، كما يملك خبرة تمتد إلى 26 عاماً في مجال العمليات المصرفية، وإدارة المشاريع، والأعمال المصرفية للشركات والأفراد. ■

بنك عوده ش.م.ل.

مجموعة عوده سرادار

الرأسمال: ل.ل. ٤١٩،٦٧٥،٢٩٩،٠٠٠ مدفوع بكامله
الاموال الخاصة المجمعة: ل.ل. ٢،٦٧٣،٦٢٩،٢٦٣،٠٠٠ (أيار ٢٠٠٨)
س.ت. ١١٣٤٧ بيروت - لائحة المصارف ٥٦
عضو في جمعية مصارف لبنان

الميزانية المجمّعة الموقوفة بتاريخ ٢٠٠٧/١٢/٣١

لبنان سويسرا فرنسا الأردن سورية مصر

مجلس الإدارة

السيد جورج وديع عوده	الرئيس الفخري (وعضو مجلس الإدارة لغاية ٢٠٠٦/٠٥/٢١)		
السيد ريمون وديع عوده	رئيس مجلس الإدارة، المدير العام	الشيخة سعاد حمد الحميضي	عضو
السيد سمير نقولا حنّا	عضو، مدير عام والمسؤول التنفيذي الرئيسي	الشيخة مريم ناصر الصباح	عضو
السيد مارك جان عوده	عضو، مدير عام	الدكتور مروان مختار غندور	عضو
الدكتور فرادي شارل باز	عضو، مدير عام	السيد موريس حبيب سيدي	عضو
الدكتور عماد إبراهيم عيتاني	عضو، مدير عام	المجموعة المالية - هيرميس القابضة ش.م.م	عضو (ممثلة بالسيد ياسر سليمان الملواني)
السيد ماريو جوزيف سرادار	عضو، مدير عام	المجموعة المالية - هيرميس آدفيزوري إنك	عضو (ممثلة بالسيد حسن محمد هيكل)

مفوضو المراقبة: سمعان، غلام وشركاهم
إرنست ويونغ

الارباح والخسائر المجمعة

(القيم بملايين الليرات اللبنانية)

	٢٠٠٧/١٢/٣١	٢٠٠٦/١٢/٣١
الفوائد والايرادات المشابهة	١،٥٢٥،٥٤٨	١،٢٤٨،٢١٦
سندات الخزينة اللبنانية وسندات حكومية اخرى	٣٤٥،٨٦١	٢٩٧،٧٧٩
ودائع وما شابهها لدى المصارف، المؤسسات المالية ومؤسسة الاصدار	٦٦٥،٧٤١	٥٨٠،٠٨٩
ودائع لدى المركز الرئيسي، الفروع، المؤسسة الام والشقيقة والتابعة في الخارج	-	-
سندات الدين وقيم مالية اخرى ذات ايرادات ثابتة	٥٩،٠٨٢	٥٧،٥١٩
قروض وتسليفات للزبائن	٤٢٩،٣٨٨	٢٩٦،٩٢٣
قروض وتسليفات للجهات المقربة	١٧،٩٥٨	١٢،٥٧٧
فوائد اخرى وايرادات مشابهة	٧،٥١٨	٢،٣٢٩
ايرادات فوائد عقود ايجار تمويلي	-	-
الفوائد والاعباء المشابهة	١،٠٠٤،٩٩٧	٨٠٩،٨١٠
ودائع وما شابهها من المصارف والمؤسسات المالية	١٢،٢٦٢	١٦،١٧٢
ودائع من المركز الرئيسي، الفروع، المؤسسة الام والشقيقة والتابعة في الخارج	-	-
ودائع من الزبائن وارصدة دائنة اخرى	٩٥٥،٥٩١	٧٥٨،١٠٤
ودائع من الجهات المقربة	١٨،٨٥٢	١٨،١٩٩
مقدمات نقدية مخصصة لرأس المال وقروض الدعم	-	-
شهادات الايداع	١٦،٢٠٦	١٦،٢٠٦
سندات الدين وقيم مالية اخرى ذات ايرادات ثابتة	-	-
فوائد اخرى واعباء مشابهة	٢،٠٨٦	١،١٢٩
اعباء فوائد لعقود ايجار تمويلي	-	-
صافي المؤونات ناقص الاستردادات على القروض والتسليفات	٣،٩٥٧	٢٤،٦٧٠
مؤونات القروض والتسليفات	٢٦،٩٩٠	٤١،٧٥٦
منها: مؤونة تدني قروض تجارية (الممنوحة من شركات الايجار التمويلي)	-	-
مؤونات القروض والتسليفات المستردة	(٢٣،٠٣٣)	(١٧،٠٨٦)
منها: المؤونات المستردة عن القروض التجارية (الممنوحة من شركات الايجار التمويلي)	-	-
منها: المؤونات المستردة عن عقود الايجار التمويلي	-	-
مؤونة تدني عقود ايجار تمويلي	-	-
صافي الفوائد المقبوضة	٥١٦،٥٩٤	٤١٣،٧٣٦
ايرادات الاسهم والحصص والقيم المالية الاخرى ذات الايرادات المتقلبة	١٠،٦٤٢	١٢،٧٥٩
صافي الايرادات من العمولات	١٦٠،٢٤٩	١٠٥،٩٧٥
العمولات المقبوضة	١٩٢،١٠٩	١٤٢،١٥٩
منها: عمولة مرتبطة بعقود ايجار تمويلي	-	-
العمولات المدفوعة	(٣١،٨٦٠)	(٣٦،١٨٤)
منها: عمولة مرتبطة بعقود ايجار تمويلي	-	-
ارباح العمليات المالية	١٣٨،٩٤٦	١٥٠،١٩٦
رصيد ايجابي من عمليات سندات التوظيف	٢٢،٢٧٤	٢٧،٩٤٧
رصيد ايجابي من عمليات سندات الاستثمار	١٢١	٥،٢٤١
رصيد ايجابي من عمليات القطع	٣٠،٨٨٨	٢٧،٠٦٤
رصيد ايجابي من عمليات الادوات المالية	٨٥،٦٦٣	٨٩،٩٤٤
خسائر العمليات المالية	٤١،٠٣٨	٢٦،٢٢٢
رصيد سلبي من عمليات سندات التوظيف	١،٠٠٦	٢،٠٥٢
رصيد سلبي من عمليات سندات الاستثمار	٥٠٥	٤٢٤
رصيد سلبي من عمليات القطع	١٤،٢٥٩	٩،٣٤١
رصيد سلبي من عمليات الادوات المالية	٢٥،٢٦٨	١٤،٤١٥
صافي ارباح او خسائر العمليات المالية	٩٧،٩٠٨	١٢٣،٩٦٣
الايرادات التشغيلية الاخرى	٣١،٠٦٧	١٩،٩٣٧
الاعباء التشغيلية الاخرى	١٠،٠٩٦	٧،٨٣٠
مجموع الايرادات التشغيلية	٨٠٦،٣٦٤	٦٦٨،٥٤٠
الاعباء الادارية والعمومية	٤١٧،٥٧٤	٣١٧،٨١٢
الرواتب والاجور وملحقاتها	٢٣٦،١٥١	١٧٣،٣٧٣
اعباء برنامج حقوق خيار اسهم عادية وفق المعيار رقم ٢ للتقارير المالية الدولية	١٧،٤٧٩	١٧،٩٢٧
النفقات التشغيلية العامة	١٦٣،٨٩٤	١٢٦،٥١٢
مخصصات استهلاكات ومؤونات الاصول الثابتة المادية وغير المادية	٣١،٨٤٥	٢٤،٥٣٧
صافي المؤونات ناقص الاستردادات على المساهمات	١،٦٨١	(٦،٤١٨)
صافي المؤونات ناقص الاستردادات على حسابات خارج الميزانية و مخاطر أخرى	١،٠٥١	(٦٣٢)
النتائج العادية قبل الضريبة	٣٦٤،٧٢٧	٣٠٩،١٤١
النتائج غير المتكررة قبل الضريبة	(٨٥٩)	(١٢،١٦٧)
ايرادات غير متكررة	٥،٣٠٥	١،١٩٣
نفقات غير متكررة	(٦،١٦٤)	(١٣،٣٦٠)
الضريبة على الارباح	٦٣،٠٢٥	٥٠،٣٠٠
حصتنا في نتائج مؤسسات مرتبطة وفقا للحقوق الصافية	١،٠٦٦	٧٤١
مؤسسات ذات طابع غير مالي	١،٠٦٦	٧٤١
مؤسسات ذات طابع مالي	-	-
نتائج الدورة المالية	٣٠١،٩٠٩	٢٤٧،٤١٥
حصة المجموعة	٢٨٩،٦٨٤	٢٤٦،٥٧٠
حصة حقوق الأقلية	١٢،٢٢٥	٨٤٥

بيان التدفقات النقدية للسنة المنتهية في ٣١ كانون الاول ٢٠٠٧

(القيم بملايين الليرات اللبنانية)

	٢٠٠٧	٢٠٠٦
الأنشطة التشغيلية		
الأرباح قبل الضريبة	٣٥٢،٧٠٩	٢٩٦،٨٧٠
التعديلات للبنود التالية:		
إستهلاكات وإطفاءات	٢١،٧٠٥	٢٩،٦٦١
مؤونة إضمحلال أصول ثابتة ممتلكة إستيفاء لدين	١٤٠	٤،٨٧٦
مؤونة لمواجهة الأخطار والأعباء	٢،٤٨٢	٥،٢٢٩
مؤونة إضمحلال مساهمات ومشاركات	٦٤٧	٣،٤٤٥
صافي ربح الأدوات المالية	(٨١،٢٨٠)	(١٠٦،٢٤٩)
ربح ناتج عن إستثمارات مدرجة بموجب طريقة حقوق الملكية	(١،٠٦٦)	(٧٤١)
(ربح) خسارة بيع اصول ثابتة ممتلكة إستيفاء لدين	(٤٤٠)	١٢٧
إسترداد مؤونات لمواجهة الأخطار والأعباء	(٦،٢٦٨)	(٥٢٦)
مؤونة تعويض نهاية الخدمة للموظفين	٦،١٢٤	٢،٥٠٢
مخصص قروض مشكوك في تحصيلها	٢٦،٩٩٠	٤١،٧٥٦
إسترداد مؤونة ديون مشكوك في تحصيلها	(٢٢،٠٢٢)	(١٧،٠٨٥)
برنامج حقوق خيار أسهم عادية	١٧،٤٧٩	١٧،٩٢٧
الربح التشغيلي قبل التغييرات في الموجودات والمطلوبات	٣٢٦،١٨٩	٢٧٨،٨١٠
ودائع لدى المصارف، وموجودات مالية تستحق بعد أكثر من ثلاثة أشهر	(١،٣١٤،٣٣٥)	٣٠٩،٤٧٤
قروض وتسليفات للزبائن	(٢،٨٠٥،٢٠٥)	(١،١٩٣،٦٢٢)
سندات خزينة لبنانية للمتاجرة	٢٠٥،٠٤٦	(٣٨٦،١٢٥)
سندات دين وقيم مالية أخرى ذات إيرادات ثابتة - للمتاجرة	(١٥٨،٠٢٠)	٣٥،٢٠٣
أسهم وحصص وقيم مالية أخرى ذات إيرادات متقلبة للمتاجرة	(٦،٤٩٧)	(١٠،٦١٠)
موجودات أخرى	(١،٤١٥)	(٩٦٨)
حسابات التسوية وحسابات مدينة أخرى	(٢٩،٩٠٥)	٢٦،١٧٠
حسابات دائنة للزبائن	٣،٦٩٦،٢٥٩	٢،٩٥٢،٦٠٢
مطلوبات أخرى	١٠٩،٦٢٩	٢٨،٦٩٤
حسابات التسوية وحسابات دائنة أخرى	٤٠،١٢١	١٩،٧١٠
حقوق الأقلية	١٧،٥١٠	٦٣،٥٧١
النقد من العمليات	١٦٩،٤٨٧	٢،٠٣٢،٨٨٩
تعويضات نهاية الخدمة المدفوعة	(٢،٩٤٤)	(٨٢١)
ضرائب مدفوعة	(٤٧،٨٦١)	(٢٩،٣٦٦)
التزامات مدفوعة	(٢٣)	(٧٣)
صافي النقد من الأنشطة التشغيلية	١١٨،٦٥٩	٢،٠٠٢،٦٢٠
الأنشطة الإستثمارية		
شهادات إيداع لغرض غير المتاجرة	٤٨٥،٢٣٧	(٩٢،٤٥٩)
سندات خزينة لبنانية لغرض غير المتاجرة	٣١،٧١١	(٤٧١،٩١١)
سندات دين وقيم مالية أخرى ذات إيرادات ثابتة لغرض غير المتاجرة	(٣١٥،١٥٧)	٢٩،١٧٤
أسهم وحصص وقيم مالية أخرى ذات إيرادات متقلبة لغرض غير المتاجرة	(٨،٦٩٣)	(٨٣)
علاوات مدفوعة على حقوق خيار	(١٦،٧٥٥)	-
شراء اصول ثابتة مادية وغير مادية	(٩١،٣٧١)	(١٠١،١٢٨)
إستثمارات مدرجة بموجب طريقة حقوق الملكية	(١٨٣)	(١٢،٤٨٩)
النقد المحصل من بيع أصول ثابتة ممتلكة إستيفاء لدين	١٩،٦٤٨	٧،٦٥١
تكلفة عمليات دمج بنوك تابعة	-	(١٤٨،٨٣٣)
صافي النقد من (المستخدم في) الأنشطة الإستثمارية	٩٤،٥٣٨	(٧٩١،٠٧٨)
الأنشطة التمويلية		
إلغاء الأسهم التفضيلية فئة «أ»	(٩٠،٤٥٠)	-
تسديد المطلوب الى مؤسسة الإصدار	(٢٧،٧٠٢)	(٢٤)
زيادة رأس المال	١٥،٥١٣	١٠٠،٠٠٠
علاوة إصدار زيادة رأس المال	٦،١٩٦	٨٠٤،٣٠٨
عمليات أسهم الخزينة	١٠،٣٣٤	(٨،٤١٧)
توزيع أنصبة أرباح	(١٢٥،٠٩٠)	(٧٩،٢٩٣)
صافي النقد (المستخدم في) من الأنشطة التمويلية	(٢١١،٢٠٩)	٨١٦،٤٧٤
الزيادة في رصيد النقد والبنود المماثلة للنقد	١،٩٨٨	٢،٠٢٨،٠١٦
فروقات القطع	٤،٩٦٩	١٠،٢٥٠
رصيد النقد والبنود المماثلة للنقد في ١ كانون الثاني	٥،٩٦٥،٩٥٥	٣،٩٢٧،٦٨٩
رصيد النقد والبنود المماثلة للنقد في ٣١ كانون الاول	٥،٩٧٢،٩١٢	٥،٩٦٥،٩٥٥
تدفقات تشغيلية ناتجة عن فوائد وأنصبة أرباح		
فوائد مقبوضة	١،٢٩٧،٤٧٦	١،٠٩٨،٨٧٩
فوائد مدفوعة	(١،٠٢٧،١٢٣)	(٨٢٠،٤٩٣)
أنصبة أرباح مستلمة	١٠،٦٤٢	١٢،٧٥٩

وفقا لتعميم لجنة الرقابة على المصارف رقم ١٩٩

السودان | السعودية | قطر | الإمارات العربية المتحدة (مكتب تمثيلي في ابو ظبي)



الميزانية المجمعة الموقوفة بتاريخ ٢٠٠٧/١٢/٣١ وفقاً لتعميم لجنة الرقابة على المصارف رقم ١٩٩

(القيم بملايين الليرات اللبنانية)

الموجودات

	٢٠٠٧ ل.ل.	٢٠٠٧ ما يوازي ل.ل.	٢٠٠٧ المجموع	٢٠٠٦ ل.ل.	٢٠٠٦ ما يوازي ل.ل.	٢٠٠٦ المجموع
الصندوق ومؤسسات الاصدار	٢,٤٩١,٣٠٣	٤,٣٩٦,٧٩٥	٦,٨٨٨,٠٩٨	٢,٣٤٠,٦٠٢	٣,١٧٣,٨٧٣	٥,٥١٤,٤٧٥
الصندوق	٣٣,٧١٦	١٠٦,٣٢٠	١٤٠,٠٣٦	٢٥,٥٩٢	٦٥,٩٣٦	٩١,٥٢٨
مخاطر المديونية المتفرع عنها	-	٢١٠,٧٤٨	٢١٠,٧٤٨	-	٢١٢,٢٨٨	٢١٢,٢٨٨
صافي المخاطر	٢,٤٥٧,٥٨٧	٤,٠٧٩,٧٢٧	٦,٥٣٧,٣١٤	٢,٣١٥,٠١٠	٢,٨٩٥,٦٤٩	٥,٢١٠,٦٥٩
سندات الخزينة اللبنانية وسندات حكومية اخرى	١,٠٤٧,٢٩٩	٢,٩٦٨,٦٧٦	٤,٠١٥,٩٧٥	١,١٢٧,٦٩٥	٣,٠٩٦,٧١٢	٤,٢٢٤,٤٠٧
مخاطر المديونية المتفرع عنها	-	٤٠٣,٦٤٤	٤٠٣,٦٤٤	-	٤٧٨,٨٤٣	٤٧٨,٨٤٣
صافي المخاطر	١,٠٤٧,٢٩٩	٢,٥٦٥,٠٣٢	٣,٦١٢,٣٣١	١,١٢٧,٦٩٥	٢,٦١٧,٨٦٩	٣,٧٤٥,٥٦٤
سندات دين وقيم مالية اخرى ذات ايرادات ثابتة	-	١,١٥٣,٦٦٧	١,١٥٣,٦٦٧	-	٦٧٩,٢٣٦	٦٧٩,٢٣٦
اسهم وحصص وقيم مالية اخرى ذات ايرادات متقلبة	٨,٠١٨	٣١٣,٠٨٥	٣٢١,١٠٣	٨,١٩٩	٢٢١,٠١٣	٢٢٩,٢١٢
المصارف والمؤسسات المالية	١٠٢,٨٩٩	٤,٧٩٦,٩٢٠	٤,٨٩٩,٨١٩	٧١,٩١٢	٤,٧٨٠,١٧٣	٤,٨٥٢,٠٨٥
تحت الطلب	١٦,٤٤٧	٨٨٣,٠٢٨	٨٩٩,٤٧٥	١٤,٨٢٣	٥٩٨,٩٩٨	٦١٣,٨٢١
لاجل	٨٦,٤٥٢	٣,٩١٣,٨٩٢	٤,٠٠٠,٣٤٤	٥٧,٠٧٩	٤,١٨١,١٧٥	٤,٢٣٨,٢٥٤
شراء ادوات مالية مع حق الاسترداد	-	-	-	-	-	-
المركز الرئيسي، الفروع، المؤسسة الام والشقيقة والتابعة في الخارج	-	-	-	-	-	-
تحت الطلب	-	-	-	-	-	-
لاجل	-	-	-	-	-	-
قروض وتسليفات للزبائن	٣١٢,٧١٦	٧,٣٧١,٩١٦	٧,٦٨٤,٦٣٢	٢٣٩,٢٨٧	٤,٦٣٧,٧٩٥	٤,٨٧٧,٠٨٢
ديون تجارية*	١٢٢,١٢٧	٦,١١١,٠٢٦	٦,٢٣٣,١٥٣	١٠٤,٦٥٧	٢,٨٥٦,٥٥٩	٢,٩٦١,٢١٦
ديون اخرى ممنوحة للزبائن*	١٤٤,٣٧٦	٩٤٧,٢٩١	١,٠٩١,٦٦٧	١٠٨,٥١٥	٤٨٩,٧١٣	٥٩٨,٢٢٨
حسابات جارية مدينة	٢,٢٩٣	٢٨,٥٠٥	٣٠,٧٩٨	٢,٥٨٦	١٢,٠٩٩	١٤,٦٨٥
صافي حسابات مدينة لقاء حسابات دائنة وهوامش نقدية	-	١,٠٠٩	١,٠٠٩	-	٧٧٥	٧٧٥
قروض وتسليفات للجهات المقربة	٥٣,١٢٢	٢١٥,١٥٦	٢٦٨,٢٧٨	٤٧,٦٦٨	١٩٠,٨٢٢	٢٣٨,٤٩٠
ديون مشكوك بتحصيلها**	(٩,٢٠٢)	٦٨,٩٢٩	٥٩,٧٢٧	(٢٤,١٣٩)	٨٧,٨٢٧	٦٣,٦٨٨
مدينون بموجب قبولات	-	١٩٨,٢٨٨	١٩٨,٢٨٨	-	١٣٦,٩٩٤	١٣٦,٩٩٤
مساهمات وحصص والتزامات متعلقة بها في مؤسسات مرتبطة	-	-	-	-	-	-
مساهمات وحصص في مؤسسات مرتبطة وفقاً للحقوق الصافية	٤,٥٦٣	١٨,٠٦٧	٢٢,٦٣٠	٤,٢٥٩	١٧,٠٢٢	٢١,٢٨٢
ذات الطابع غير المالي	٤,٥٦٣	١٨,٠٦٧	٢٢,٦٣٠	٤,٢٥٩	١٧,٠٢٢	٢١,٢٨٢
ذات الطابع المالي	-	-	-	-	-	-
اصول ثابتة مادية (بما فيها فروقات اعادة التخمين المقبولة من مصرف لبنان)	٢٦٦,٥٦٢	٢٢٩,٣٥٣	٤٩٥,٩١٥	٢٧٨,٩٨٥	١٧٢,٢٣٦	٤٥١,٢٢١
اصول ثابتة غير مادية	٥,٩٣٦	٧,٠٦٦	١٣,٠٠٢	٥,٨٢٨	٦,٣٨٢	١٢,٢١١
موجودات اخرى	٢,٥٣١	٨٤٥	٣,٣٧٦	١,٣٩١	٥٧٠	١,٩٦١
حسابات التسوية وحسابات مدينة اخرى	٣٦,٥٧٠	١٥٨,٩١٩	١٩٥,٤٨٩	٣٥,٣٤٣	١٠١,٧٧٦	١٣٧,١١٩
فروقات اعادة تخمين اصول ثابتة اخرى	-	-	-	-	-	-
الشهرة	٣٥,٥٥١	١٧٩,٥٨١	٢١٥,١٣٢	٣٣,٨٢٨	١٨٢,٥٢٢	٢١٦,٣٦١
مجموع الموجودات**	١,٣١٢,٨٤٨	٢١,٧٩٣,١٧٨	٢٦,١٠٧,٦٣١	٤,١٤٧,٤٣٩	١٧,٢٠٦,٣٠٧	٢١,٣٥٣,٧٤٦

	٢٠٠٧	٢٠٠٦
*منها ديون دون عادية	٢٤,٨٣٠	٢٩,٢٤٤
**بعد تنزيل مؤونة الديون والقيم المشكوك بتحصيلها وفوائد غير محققة	١٧٤,٦٧٣	١٦٥,٤٦٩
* على الحسابات دون العادية	٤,٨٧٢	٥,٥٩٩
** على الديون المشكوك بتحصيلها	٨٣,٢٤٢	٦٨,٧٢٩

المطلوبات

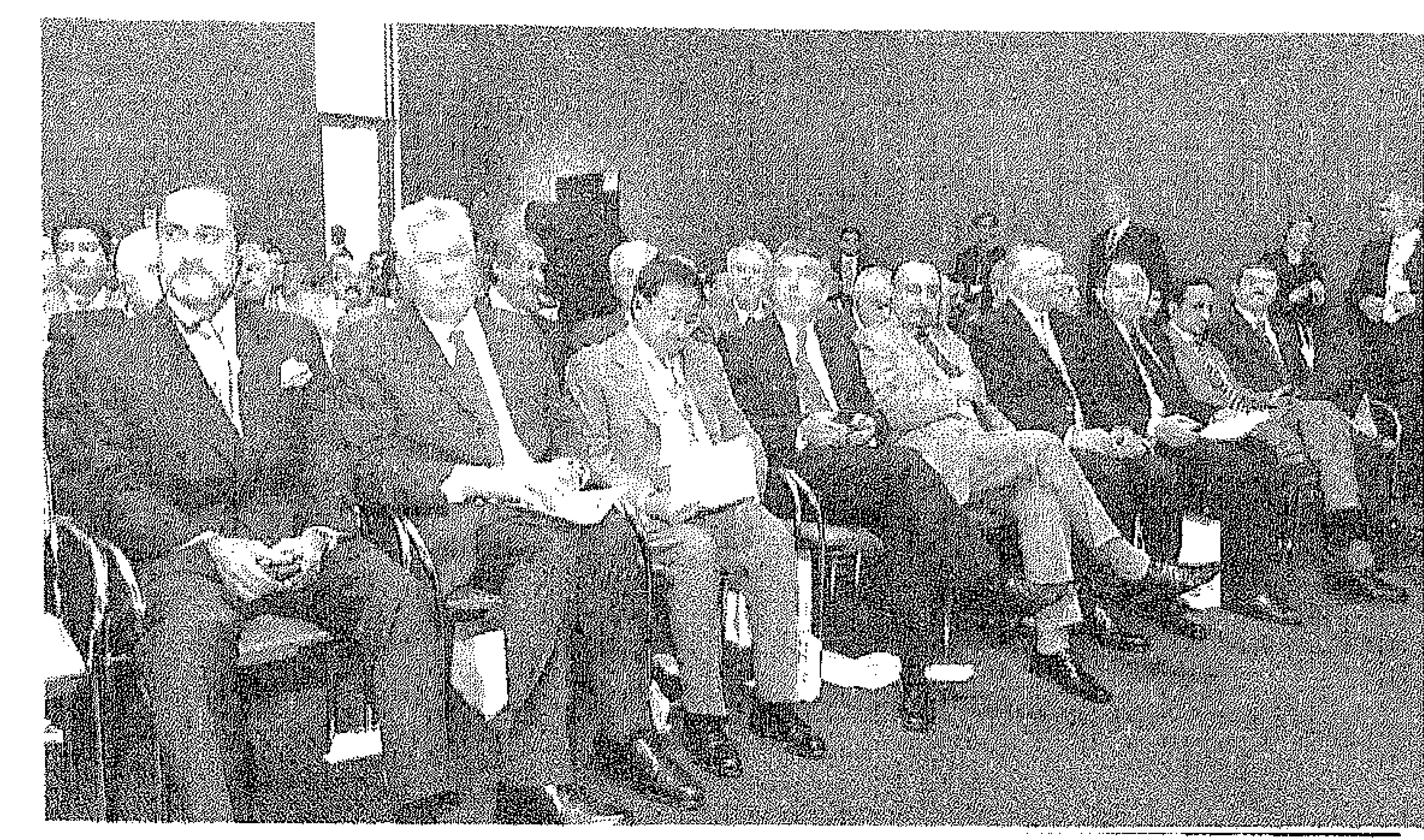
	٢٠٠٧ ل.ل.	٢٠٠٧ ما يوازي ل.ل.	٢٠٠٧ المجموع	٢٠٠٦ ل.ل.	٢٠٠٦ ما يوازي ل.ل.	٢٠٠٦ المجموع
مؤسسات الاصدار	-	-	-	٢٧,٧٠٢	-	٢٧,٧٠٢
مصارف ومؤسسات مالية	٦٠,٣٦٠	٨٩٥,٧١٦	٩٥٦,٠٧٦	٣,٥٧٠	٢٨١,٧٤٥	٢٨٥,٣١٥
تحت الطلب	٥,٩٨٤	٥٣١,٥٢٠	٥٣٧,٥٠٤	٢,٤٠٨	١٨٢,٣٣٣	١٨٤,٧٤١
لاجل	٥٤,٣٧٦	٣٦٤,١٩٦	٤١٨,٥٧٢	١,١٦٢	٩٩,٤١٢	١٠٠,٥٧٤
بيع ادوات مالية مع حق الاسترداد	-	-	-	-	-	-
المركز الرئيسي، الفروع، المؤسسة الام والشقيقة والتابعة في الخارج	-	-	-	-	-	-
تحت الطلب	-	-	-	-	-	-
لاجل	-	-	-	-	-	-
حسابات دائنة للزبائن	٢,٦٩٥,٣٣٥	١٨,٣٦٠,٥٧٠	٢١,٠٥٥,٩٠٥	٣,١٤٨,٢٥٩	١٤,٧١١,١٨٦	١٧,٨٥٩,٤٤٥
تحت الطلب	٢٧٧,٤٠٢	٢,٦٧٢,٢٨٠	٢,٩٤٩,٦٨٢	٢٤١,٧٠٤	١,٩٣٣,٠٩٥	٢,١٧٤,٧٩٩
لاجل	٦٤٣,٤١٦	٩,٠٥٧,١٢٠	٩,٧٠٠,٥٣٦	٦٧٥,٦٠٩	٦,٥٥٧,٢٧١	٧,٢٣٢,٨٨٠
حسابات ادخار	٢,٣٢٤,٣٥٦	٥,٢٨٥,٤١١	٧,٦٠٩,٧٦٧	٢,١٩٦,٢٦٣	٤,٥٩٦,٦٧١	٦,٧٩٢,٩٣٤
صافي حسابات دائنة وهوامش نقدية لقاء حسابات مدينة	٤٥,٢١٣	٨٥٨,٦٠٩	٩٠٣,٨٢٢	٢٩,٩٩١	٧١٦,٥٥٠	٧٤٦,٥٤١
حسابات الجهات المقربة	٤,٨٤٧	٣٨٧,٢٥٠	٣٩٢,٠٩٧	٤,٧٩٢	٩٠٧,٥٩٩	٩١٢,٣٩١
تعهدات بموجب قبولات	-	١٩٨,٢٨٨	١٩٨,٢٨٨	-	١٣٦,٩٩٤	١٣٦,٩٩٤
مطلوبات متمثلة باوراق مصرفية او مالية	-	١٥٣,١٤٨	١٥٣,١٤٨	-	١٥٢,١٤٨	١٥٢,١٤٨
شهادات الايداع	-	١٥٣,١٤٨	١٥٣,١٤٨	-	١٥٢,١٤٨	١٥٢,١٤٨
قروض بموجب سندات دين	-	-	-	-	-	-
مطلوبات اخرى متمثلة باوراق مصرفية او مالية	-	-	-	-	-	-
مطلوبات اخرى	١٩١,٧٧٦	١٥٦,٢٥٧	٣٤٨,٠٣٣	١٤٠,٠٢٥	٨٧,٩٩٠	٢٢٨,٠١٥
حسابات تسوية وحسابات دائنة اخرى	٣٧,٥٥٩	٦٩,١٥٥	١٠٦,٧١٤	١٠,٧٨٦	٥٥,٧٩٧	٦٦,٥٨٣
مؤونات لمواجهة الاخطار والاعباء	٢٦,١٣٤	١٤,٠٧١	٤٠,٢٠٥	٢٣,٦٢١	١٢,١١٣	٣٥,٧٣٤
سندات دين مرؤوسة	-	-	-	-	-	-
الاموال الخاصة	١,٠٤٣,١٩٩	١,٧٠٥,٧٥٨	٢,٧٤٩,٢٥٧	٩١٢,٦٧٢	١,٦٤٨,٠٣٨	٢,٥٦٠,٧١٠
فروقات اعادة تخمين مقبولة في الاموال الخاصة المساندة	١٨,٦٠٠	-	١٨,٦٠٠	١٨,٦٠٠	-	١٨,٦٠٠
مجمل الراسمال والمقدمات النقدية المخصصة لرأس المال	٤٢٢,١٩٠	١٧٩,١٥٨	٦٠١,٢٤٨	٤٠٤,٩٤٥	١٧٢,٣٧٢	٥٧٧,٣١٧
حصة المجموعة	٤١٩,٦٧٥	٧٢,٥٨٦	٤٩٢,٢٦١	٤٠٤,١٦٢	٧٢,٥٨٦	٤٧٦,٧٤٨
اسهم عادية ٣٢,٩٠٢,٣٠٩						
اسهم تفضيلية ٥,٢٥٠,٠٠٠						
حصة حقوق الاقلية	٢,٥١٥	١٠٦,٥٧٢	١٠٩,٠٨٧	٧٨٣	٩٩,٧٨٦	١٠٠,٥٦٩
احتياطي مخاطر مصرفية غير محددة	٣٢,٢٩٩	٦٩,٣٦٠	١٠١,٦٥٩	٢٦,٨٩٦	٥٤,٠٧٩	٨٠,٩٧٥
حصة المجموعة	٣٢,٢٩٩	٦٩,٣٦٠	١٠١,٦٥٩	٢٦,٨٨٥	٥٤,٠٤٤	٨٠,٩٢٩
حصة حقوق الاقلية	-	-	-	١١	٣٥	٤٦
احتياطات وعلاوات وفروقات حقوق صافية	٣٠٩,٢٢٧	١,٢١٨,٦٩٥	١,٥٢٧,٩٢٢	٢٢١,٤٦٧	١,٣٠٥,٩١٨	١,٥٢٧,٣٨٥
حصة المجموعة	٣٠٦,٨٩١	١,٢٢٢,٩١٧	١,٥٢٩,٨٠٨	٢١٩,٣٣٩	١,٣٠٧,٢٥٨	١,٥٢٦,٥٩٧
حصة حقوق الاقلية	٢,٣٣٦	(٤,٢٢٢)	(١,٨٨٦)	٢,١٢٨	(١,٣٤٠)	٧٨٨
برنامج حقوق خيار اسهم عادية وفق المعيار رقم ٢ للتقارير المالية الدولية	-	٢٢,٠٧٢	٢٢,٠٧٢	-	١٧,٩٢٧	١٧,٩٢٧
ينزل: شهادات ايداع عمومية مملوكة من المصرف	(١٤٧)	(١,٢٨٤)	(١,٥٣١)	(١,٢٢٩)	(١٠,٥٢٤)	(١١,٧٥٣)
نتائج سابقة مدورة	١٥,٨٢٢	٤٢,٢١٥	٥٨,٠٣٧	٥,٣٤٧	٢٧,٩٨١	٣٣,٣٢٨
حصة المجموعة	١٥,٧٦٧	٤٠,٥٣٨	٥٦,٣٠٥	٥,٣١٠	٢٦,٦١٨	٣١,٩٢٨
حصة حقوق الاقلية	٥٥	١,٦٧٧	١,٧٣٢	٣٧	١,٣٦٣	١,٤٠٠
نتائج الدورة المالية	٢٢٦,٨٦٦	٧٥,٠٤٣	٣٠١,٩٠٩	٢١٣,٧٣٦	٣٣,٦٧٩	٢٤٧,٤١٥
حصة المجموعة	٢٢٥,٩٧٥	٦٣,٧٠٩	٢٨٩,٦٨٤	٢١٢,٦٧٨	٣٣,٨٩٢	٢٤٦,٥٧٠
حصة حقوق الاقلية	٨٩١	١١,٣٣٤	١٢,٢٢٥	١,٠٥٨	(٢١٣)	٨٤٥
التغيرات المتراكمة في القيمة العادلة	١٨,٦٤٢	٩٠,٥٩٩	١٠٩,٢٤١	٢٢,٩٢٠	٤٦,٦٠٦	٦٩,٥٢٦
فروقات اعادة تخمين اصول ثابتة اخرى	-	-	-	-	-	-
حسابات الاعباء والايرادات	-	-	-	-	-	-
مجموع المطلوبات	٤,٥٥٤,٥٦٣	٢١,٥٥٣,٠٦٣	٢٦,١٠٧,٦٢٦	٤,٣٦٦,٧٢٥	١٧,٠٨٧,٠١١	٢١,٣٥٣,٧٤٦

خارج الميزانية (الموجودات)

	٢٠٠٧ ل.ل.	٢٠٠٧ ما يوازي ل.ل.	٢٠٠٧ المجموع	٢٠٠٦ ل.ل.	٢٠٠٦ ما يوازي ل.ل.	٢٠٠٦ المجموع
تعهدات تمويل مستلمة من وسطاء ماليين	-	-	-	-	-	-
تعهدات بتوقيع مستلمة من وسطاء ماليين	٢٤,٢٩٠	١٤٧,٨٥٣	١٧٢,١٤٣	٢١,١٠٥	١٠٢,٧٨٢	١٢٤,٨٨٧
قيم مالية مباعة مع حق اعادة الشراء او الاسترداد	-	-	-	-	-	-
تعهدات على ادوات مالية لأجل	-	١٣٠,٨٩٤	١٣٠,٨٩٤	-	٢٨٨,٣١٧	٢٨٨,٣١٧
تعهدات مستلمة على عمليات قطع	-	١٣٠,٨٩٤	١٣٠,٨٩٤	-	٢٨٨,٣١٧	٢٨٨,٣١٧
تعهدات على ادوات اسعار القطع	-	١٦,٨٨٢	١٦,٨٨٢	-	-	-
تعهدات اخرى مستلمة	٢٣٢,١٥٣	٢,٣٠٤,٩٠٤	٢,٥٣٧,٠٥٩	١٨٢,٣٠٩	٢,١٠٧,٩٤٢	٢,٢٩٠,٢٥١
حسابات الائتمان وإدارة الأموال	٦,٧٨٤	٥,٤١٤,٠٥٣	٥,٤٢٠,٨٣٧	٦,٨٥٩	٤,٢٥٧,٦٤٧	٤,٢٦٤,٥٠٦
موجودات مستلمة بالامانة	٩٣٥,٣١٨	٣,٠١٠,٣٥١	٣,٩٤٥,٦٦٩	٦٠٣,٧٤٣	٢,٥٥١,٤٤٢	٣,١٥٥,١٨٥
عمليات قطع لاجل	-	١,٧٠٥,١٦٧	١,٧٠٥,١٦٧	-	٧٧٤,٤٦٨	٧٧٤,٤٦٨
عملات للإستلام	-	١,٧٠٥,١٦٧	١,٧٠٥,١٦٧	-	٧٧٤,٤٦٨	٧٧٤,٤٦٨
حسابات للذكر	٢٨,٧٤٨	٢٥٣,٢٩٢	٢٨٢,٠٤٠	٢٦,٤٠٤	٢٤٢,٨٢٦	٢٦٩,٢٣٠
الديون الرديئة المكون عنها مؤونات بالكامل المنقولة الى الحسابات للذكر	٢٨,٧٤٨	٢٥٣,٢٩٢	٢٨٢,٠٤٠	٢٦,٤٠٤	٢٤٢,٨٢٦	٢٦٩,٢٣٠

خارج الميزانية (المطلوبات)

	٢٠٠٧ ل.ل.	٢٠٠٧ ما يوازي ل.ل.	٢٠٠٧ المجموع	٢٠٠٦ ل.ل.	٢٠٠٦ ما يوازي ل.ل.	٢٠٠٦ المجموع
تعهدات تمويل معطاة	-	٤٦٨,٧٥١	٤٦٨,٧٥١	-	٢٢٥,٩٩٥	٢٢٥,٩٩٥
للوسطاء الماليين	-	٤٦٨,٧٥١	٤٦٨,٧٥١	-	٢٢٥,٩٩٥	٢٢٥,٩٩٥
للزبائن	-	-	-	-	-	-
تعهدات بالتوقيع معطاة	٣٩,١٨٤	١,١٥٠,٢٣٦	١,١٨٩,٤٢٠	٣٦,٥٧٧	٨٣٧,٥٢٢	٨٧٤,٠٩٩
للوسطاء الماليين	٣,٣٥٧	٢٢٧,١٤٢	٢٣٠,٤٩٩	١,٠٣٨	٢٢٨,٧١٧	٢٢٩,٧٥٥
للزبائن	٣٥,٨٢٧	٩٢٢,٠٩٤	٩٥٨,٩٢١	٣٥,٥٣٩	٦٠٨,٨٠٥	٦٤٤,٣٤٤
قيم مالية مشتراة مع حق اعادة البيع او الاسترداد	-	-	-	-	-	-
تعهدات اخرى	-	-	-	-	-	-
تعهدات على ادوات مالية لأجل	-	-	-	٢٩,٤٥٤	-	٢٩,٤٥٤
ارتباطات غير قابلة للنقض لتقديم تسهيلات ائتمانية	-	٣٩٠,٧٥١	٣٩٠,٧٥١	-	٣٦١,٠٠٩	٣٦١,٠٠٩
عقود خيار على عملات أجنبية	-	٤٤٦,٥١٨	٤٤٦,٥١٨	-	-	-
حسابات الائتمان وإدارة الاموال	٨,٦٠٠	٥,٤١٢,٢٣٧	٥,٤٢٠,٨٣٧	٨,٥٣٣	٤,٢٥٥,٩٧٣	٤,٢٦٤,٥٠٦
ودائع مستلمة بالامانة	٩٣٥,٢٢٩	٣,٠١٠,٤٤٣	٣,٩٤٥,٦٦٩	٦٠٣,٧٤٢	٢,٥٥١,٤٤٣	٣,١٥٥,١٨٥
عمليات قطع لاجل	-	١,٧٠٦,٨٦٧	١,٧٠٦,٨٦٧	-	٧٧٤,٢٥٤	٧٧٤,٢٥٤
عملات للتسليم	-	١,٧٠٦,٨٦٧	١,٧٠٦,٨٦٧	-	٧٧٤,٢٥٤	٧٧٤,٢٥٤


مقدم الحضور في افتتاح الملتقى العربي الألماني في برلين



وزير الاقتصاد الألماني ميشائيل غلوس

الملتقى الاقتصادي العربي الألماني في برلين

"الفيزا" الألمانية تعيق حركة التجارة والاستثمار

برلين– ابراهيم محمد

حضور نوعي من قبل الشركات ورجال الأعمال ميّز أعمال الملتقى الاقتصادي العربي الألماني الحادي عشر الذي انعقد في برلين ما بين 25 و27 يونيو الفائت بحضور نحو 900 مشارك، كما تميّز بعرض لواقع العلاقات الاقتصادية بين ألمانيا ومختلف الدول العربية، على مستويي التجارة والاستثمارات المباشرة. وأثار العديد من المشاركين العرب الصعوبات التي يواجهونها في الحصول على تأشيرة الدخول إلى ألمانيا، وطالبوا بمعاملة خاصة لرجال الأعمال العرب.

وزير الاقتصاد الألماني، راعي هذا الحدث السنوي، **ميشائيل غلوس** تحدث في جلسة الافتتاح عن تطور سريع وإيجابي في العلاقات الاقتصادية بين ألمانيا والدول العربية، وخاصة على صعيد الصادرات الألمانية. وقال: "بفضل هذا التطور وصل حجم التبادل التجاري إلى نحو 34 مليار يورو خلال العام الماضي 2007. وبذلك، أضحت الأسواق العربية أكثر أهمية لألمانيا من أسواق دول آسيا وأميركا اللاتينية. وتعد الإمارات والسعودية ومصر أهم الأسواق العربية للصادرات الألمانية التي تشكل تجهيزات البنية التحتية ووسائل النقل أهمها. أما الواردات الألمانية التي يشكل النفط عمادها الأساسي فمصدرها الرئيسي ليبيا وسورية وتونس والسعودية".

على صعيد آخر، أبدى الوزير الألماني مخاوفه من التأثيرات السلبية لإرتفاع نسب التضخم التي ترافق ارتفاع أسعار الطاقة، بشكل أضحى يشكل برأيه أكبر التحديات التي تواجه الاقتصاد العالمي. ومن أجل تجاوز هذا التحدي، طالب **غلوس** بتعاون أوثق بين الدول المنتجة والمستهلكة للطاقة، كما أشاد بمبادرة العاهل السعودي الملك **عبدالله بن عبد العزيز** الخاصة بزيادة إنتاج النفط والعمل على تخفيف الأعباء عن الدول الفقيرة جراء الارتفاع السريع في أسعاره.

34 مليار يورو حجم التبادل التجاري الألماني العربي في العام 2007

العلاقات العُمانية الألمانية نموذج

وزير التجارة والصناعة العُماني **مقبول بن علي بن سلطان** الذي حضرت بلاده كشريك رئيسي للملتقى هذه السنة، قال في جلسة الافتتاح: "إن علاقات بلاده مع ألمانيا نموذج يحتذى به للعلاقات العربية الألمانية، ويتمثل هذا النموذج في تبادل تجاري متنام وحضور متزايد ومباشر للشركات والمؤسسات الألمانية في مجالات تحديث البنية التحتية وتوسيع المشاريع الصناعية وتأهيل الكوادر التي تحتاجها البلاد لتنويع مواردها الاقتصادية. ومن الأمثلة على تعاون الطرفين بناء مصنع للميثانول بتقنية ألمانية في صحار وتأسيس جامعة للعلوم التكنولوجيا في مسقط بالتعاون مع جامعة آخين الألمانية، التي شكلت خطوة مهمة على صعيد الاستفادة من الخبرات الألمانية في مجال التعليم التطبيقي". وعرّج الوزير في كلمته على أبرز فرص الاستثمار المتاحة للأجانب عامة وللألمان خاصة في بلاده، وخص بالذكر منها تلك المتوفّرة في مجالات تحلية مياه الشرب وبناء ستة مطارات جديدة وإنشاء مدينة للاستشفاء.

العراق: 20 مليار دولار للاستثمار

وبدوره، تحدث وزير الصناعة العراقي **فوزي الحريري**، الذي ترأس وفداً ضم عدداً كبيراً من رجال الأعمال العراقيين، عن التطورات الإيجابية التي شهدها الاقتصاد العراقي أواسط العام الماضي على الرغم من التحديات الأمنية. وذكر أن عقوداً أبرمت مع شركات أجنبية للقيام بأعمال الصيانة وتحديث قطاع الطاقة والاتصالات والصناعات الأساسية، ولفت إلى أن حضوره إلى برلين ترافق مع انعقاد الاجتماع

العلاقات العُمانية الألمانية:
دور ألماني متميز في التدريب المهني

حضرت سلطنة عُمان أعمال الملتقى الاقتصادي العربي الألماني كشريك رئيسي. وقد ترأس وفد السلطنة وزير التجارة والصناعة العُماني مقبول بن علي بن سلطان، الذي شارك بشكل بارز في ورش الملتقى وجلساته العامة، وقدم صورة وافية عن المشاريع المطروحة للاستثمار في بلاده، كما قدم صورة عن الميزات التي تقدمها السلطنة للمستثمر الأجنبي في مجالات توفير العمالة الماهرة والنقل والعمليات اللوجيستية وغيرها. وفي هذا الإطار، لفت إلى المشاريع الرائدة التي تعمل السلطنة على تنفيذها في مجالات التصنيع وتأهيل الكوادر البشرية وتنويع مصادر الدخل، ومن بينها إقامة مجمعات الصناعات الكيميائية، ومشروع بناء مدينة صحية، إضافة إلى الجهود التي تبذلها عُمان للاستفادة من التجربة الألمانية في مجال التعليم المهني.

الوزير مقبول بن علي بن سلطان

وفي هذا المجال، قال الوزير بن سلطان: "إن بلاده تعوّل على دور ألماني متميز، لاسيما أن السلطنة تعدّ أول دولة خليجية تعتمد على كوادرها المحلية في سوق العمل. وأشار إلى أن تأسيس جامعة للعلوم والتكنولوجيا في مسقط بالتعاون مع جامعة آخن الألمانية، معتبراً أنها خطوة أولى تمهد لخطوات أخرى ستتضمن مشاريع في مجال تجربة التعليم المزدوج التي عممتها ألمانيا على مستوى التعليم الثانوي والمعاهد المتوسطة منذ أكثر من 40 سنة، وهي تجربة رائدة على الصعيد العالمي تجمع بين التعليم النظري والتدريب التطبيقي. ويذهب خبراء كثيرون إلى اعتبارها أحد المحركات الرئيسية لتقدم عجلة الاقتصاد الألماني.

ووصف الوزير العلاقات العُمانية الألمانية بأنها نموذج يحتذى به، وقال: "إن الجانب العُماني يعوّل على تنويع الاستثمارات المشتركة ونقل التكنولوجيا وتأهيل الكوادر لتعزيز العلاقات الاقتصادية المشتركة، باتجاه أن تصبح أكثر توازناً على صعيد الميزان التجاري، الذي يشهد خللاً كبيراً لصالح الجانب الألماني، كما هو حال الغالبية الساحقة من الدول العربية". وأشار إلى أن الجانب العُماني يأمل أن تشهد صادراته إلى ألمانيا ودول الاتحاد الأوروبي الأخرى دفعاً بعد المصادقة الأوروبية على اتفاقية منطقة التجارة الحرة بين الاتحاد ودول مجلس التعاون الخليجي قبل نهاية هذا العام، حسب توقعات وزير الاقتصاد والتكنولوجيا الألماني ميشائيل غلوس.

يشار إلى أن الصادرات الألمانية إلى السوق العُمانية نمت بشكل مضطرد، فارتفعت من 290 مليون يورو في العام 2004، إلى 546 مليوناً العام 2007، في حين لم تتعد قيمة الصادرات العُمانية إلى ألمانيا 23 مليون يورو العام 2007، مرتفعة من 12 مليوناً العام 2004.

الخامس للجنة الاقتصادية العراقية الألمانية لأول مرة منذ 21 عاماً، كما ذكر بأن الحكومة العراقية خصصت 20 مليار دولار للاستثمارات من أصل ميزانية قوامها 65 ملياراً لهذه السنة. ورأى الوزير في الشركات الألمانية شريكاً لا يمكن الاستغناء عنه في تحديث القطاعات الستراتيجية كالصناعات الكيميائية والطاقة وبناء الآلات والمكائن.

تطور الاستثمارات وعوائق "الفيزا"

وخلال المداخلات، التي شارك فيها مسؤولون ورجال أعمال، لفت النظر توجه المزيد من الشركات ورجال الأعمال الألمان للاستثمار المباشر في بعض الدول العربية وفي مقدمها الإمارات، واهتمام متزايد بالاستثمار في السعودية في ضوء المشاريع الجديدة وفي مقدمها بناء عشر مدن اقتصادية وسكنية بكلفة تصل إلى عشرات المليارات من الدولارات، حسب ما ذكره رئيس الشركة السعودية الألمانية للتطوير/ساجيكو والنائب الأول لرئيس غرفة التجارة والصناعة العربية الألمانية **سليمان سعود السياري**. كما لوحظ ازدياد الاهتمام الألماني بالاستثمار في الجزائر، ولكن في قطاعي النفط والغاز بالدرجة الأولى. ويأتي ذلك في ضوء سعي ألمانيا لتنويع مصادر الطاقة التي تعتمد عليها. ورأى الأمين العام لغرفة التجارة والصناعة العربية الألمانية **عبد العزيز المخلافي** أن توجه المزيد من الشركات الألمانية للاستثمار المباشر في بعض الدول العربية هو بداية للتوسع إلى دول أخرى تتمتع بأسواق واسعة وبفرص استثمارية واعدة مثل سورية والعراق ومصر والسودان. وفي إطار الحديث عن ضرورة تشجيع الاستثمارات المتبادلة التي لا تزال ضعيفة بين ألمانيا والعالم العربي، كرر العديد من رجال الأعمال والمسؤولين العرب شكواهم من صعوبات السفر إلى ألمانيا لعقد الصفقات ولقاء الشركاء بسبب تعقيدات الحصول على تاشيرات الدخول أو الفيزا الألمانية. وفي ضوء ذلك، طالب نائب رئيس الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة للبلاد العربية **محمد المصري** بإنشاء بنك معلومات أو قائمة بأسماء رجال الأعمال العرب المعنيين ووضعها تحت تصرف الجهات الألمانية المعنية بغية تسهيل دخولهم إلى ألمانيا في الوقت المناسب.

ورش عمل خاصة

وشمل الملتقى ورش عمل غطت محاورها فرص الاستثمار في سلطنة عُمان وتحديث البنى التحتية العربية في مجالات الإنشاء والنقل والدعم اللوجيستي، كما تناولت الخدمات المالية والطاقة المتجددة ونقل التكنولوجيا الألمانية إلى العالم العربي. وخص الملتقى تشجيع التعاون بين سيدات الأعمال في ألمانيا والعالم العربي بورشة خاصة تناولت عدداً من المشاريع النسائية المشتركة بين الجانبين مثل مشروع البوابة المعلوماتية الإلكترونية التي تقوم بها سيدات من مصر وألمانيا بهدف تشجيع التبادل التجاري والاستثماري بشكل عام، ودعم المؤسسات النسائية حديثة العهد بشكل خاص. ■


من اليسار: د باخ، وزير الاقتصاد الألماني غلوس، وأمين الغرفة التجارية عبد العزيز المخلافي

الأمين العام والرئيس التنفيذي للغرفة العربية البريطانية

د.أفنان الشعيبي: خطة لحفز الاستثمار البريطاني في المنطقة العربية



د. أفنان الشعيبي

بيروت– برت دكاش

على الرغم من أن حجم التبادل التجاري بين بريطانيا والعالم العربي بلغ 14,7 مليار جنيه إسترليني في العام 2007، إلا أن الأمين العام والرئيس التنفيذي للغرفة العربية البريطانية د.أفنان الشعيبي تعتبر أن إمكانية زيادة التبادل التجاري بينهما كبيرة جداً، خصوصاً في ضوء النهضة الاقتصادية التي تشهدها المنطقة العربية وتحديداً الدول الخليجية.

وتشدد د.الشعيبي على دور الغرفة العربية البريطانية في تذليل كل العقبات وتقديم الصورة الحقيقية عن البلدان العربية، التي من شأنها تعزيز الثقة بالمنطقة للإفادة قدر الإمكان من الفرص الكبيرة المتوافرة حالياً، وتكشف أن الغرفة حالياً بصدد تنفيذ رؤية جديدة ترتكز على تقديم خدمات ذات قيمة مضافة من شأنها تسهيل عمل الأعضاء.

تبدأ د.**الشعيبي** حديثها بلمحة عن الغرفة، فتقول: "تأسست الغرفة العربية البريطانية في العام 1975 بهدف توطيد العلاقات التجارية بين الدول العربية وبريطانيا. ويبلغ عدد أعضاء مجلس إدارة الغرفة 40 عضواً من البريطانيين وممثلين عن الدول العربية من رؤساء الغرف التجارية ومسؤولين ورجال أعمال. كما تضم الغرفة حالياً أكثر من 300 عضو يمثلون جميع النشاطات الاقتصادية". وتلفت إلى أن "الغرفة، ومنذ نحو 6 أشهر، باشرت تنفيذ رؤية جديدة اشتملت على العديد من التطورات والتغيرات التي تخدم المشترك العربي والبريطاني على السواء. ومن أبرز هذه التغيرات تقديم خدمات تسهّل أعمالهم وتنظيم اجتماعات دورية ومنتظمة لهم".

وتضيف: "تتمحور الخطة بالدرجة الأولى حول إنشاء مركز معلومات، إذ نفتقد في الحقيقة لمثل هذا المركز الذي يقدم معطيات عن الشركات ونشاطاتها. وانطلاقاً من الدليل السنوي للشركات العربية الذي نوزعه على جميع أعضاء الغرفة، أنشأنا مركز معلومات يحتوي على قاعدة بيانات جديدة. ويعدّ هذا النظام من الأنظمة الحديثة التي تسهل عملية الوصول إلى المعلومات وبالتالي استعمالها بالشكل المناسب. ومن الأمور الأخرى التي نود التركيز عليها هي تنظيم زيارات للوفود التجارية في الاتجاهين لأنه من الضروري أن يكون هناك تعاون بين الدول.

هذا على المستوى الخارجي، أما داخلياً فنسعى لربط مركزنا في لندن مع كل المقاطعات البريطانية واسكوتلندا وكواليزا، وسنقوم قريباً بزيارة إلى اسكوتلندا سنلتقي خلالها مع الغرفة التجارية ومع مسؤولين في المقاطعة بحضور بعض سفراء الدول العربية. وستشكل هذه المناسبة فرصة لتبادل الآراء بين الجانبين العربي والبريطاني كما سنطلعهم على الفرص الاستثمارية الموجودة في الدول العربية".

تأسيس مركز معلومات، وتنظيم زيارات تجارية متبادلة

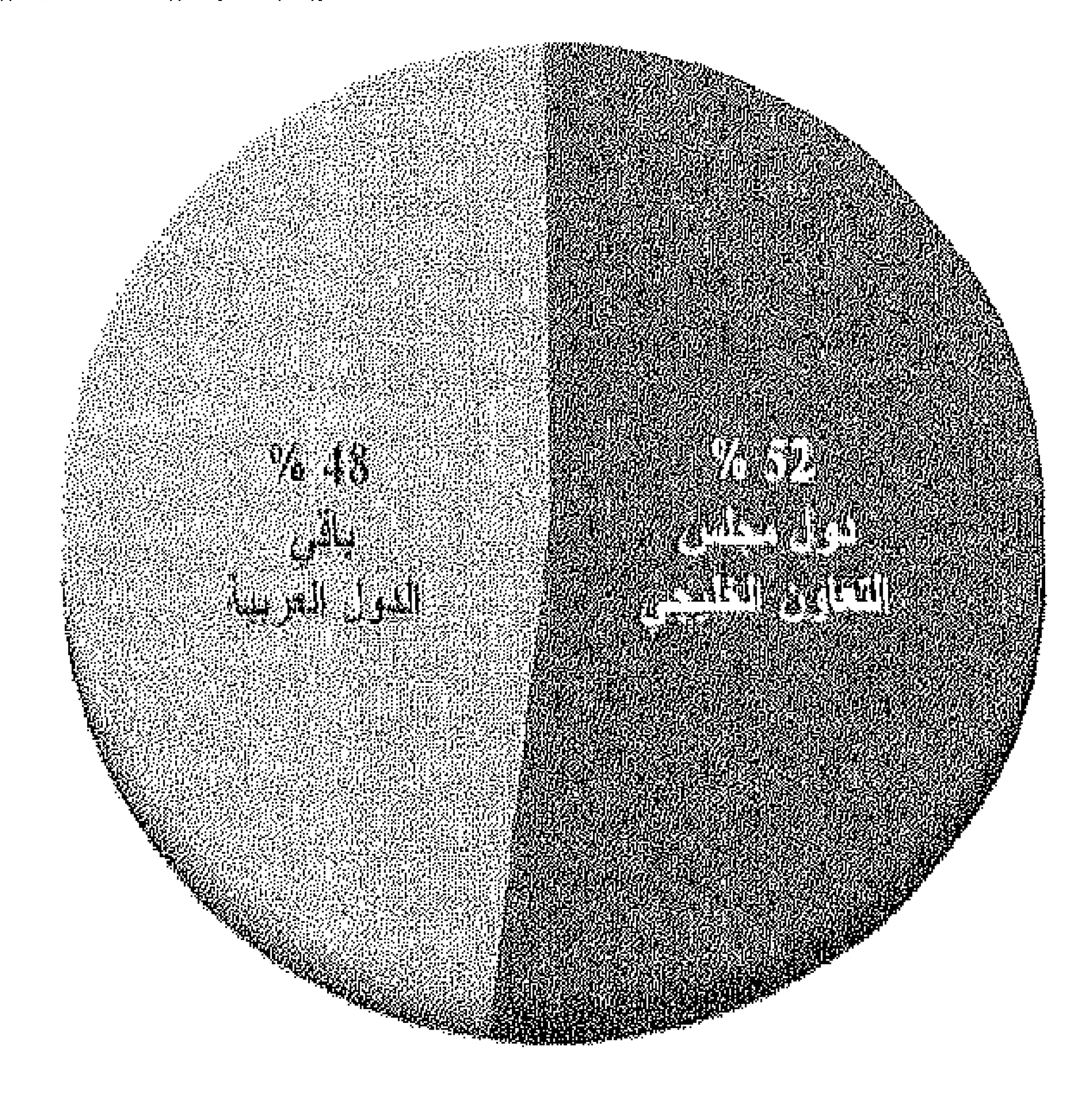
14.7 مليار تبادل تجاري

بلغ حجم صادرات البلدان العربية من بريطانيا نحو 8,8 مليارات جنيه إسترليني في العام 2007 مقابل واردات بقيمة 5,9 مليارات جنيه إسترليني من بريطانيا إلى المنطقة العربية. وتعدّ دول مجلس التعاون الخليجي الشريك التجاري الأكبر لبريطانيا حيث تقدّر حصتها من مجموع الصادرات البريطانية بنحو 6,18 مليارات دولار أي ما نسبته 72,81 في المئة من إجمالي صادرات دول مجلس التعاون الخليجي إلى بريطانيا. أما مجموع واردات دول مجلس التعاون الخليجي إلى بريطانيا فقد بلغ العام الماضي نحو 3,10 مليارات جنيه إسترليني وما نسبته نحو 52 في المئة من إجمالي الواردات العربية إلى بريطانيا.

وعن اهتمام الشركات البريطانية بالمنطقة، تقول د.**الشعيبي**: "نتيجة للفورة الاقتصادية الراهنة، باتت المنطقة العربية محط أنظار الدول الأوروبية والأميركية. والواقع أن هذا الاهتمام يمتد على مستوى جميع البلدان العربية، خاصة أن كل بلد يمتلك ميزات اقتصادية خاصة. وكغرفة عربية بريطانية، نحن بصدد إعداد ملف خاص عن كل دولة عربية وخصوصياتها ومزاياها الاقتصادية. ومن ضمن نشاطات الغرفة، ما يُعرف بنادي الصادرات Export club، وهو كناية عن منتدى صغير ننظمه كل 3 أشهر ويتناول في كل مرة عرض

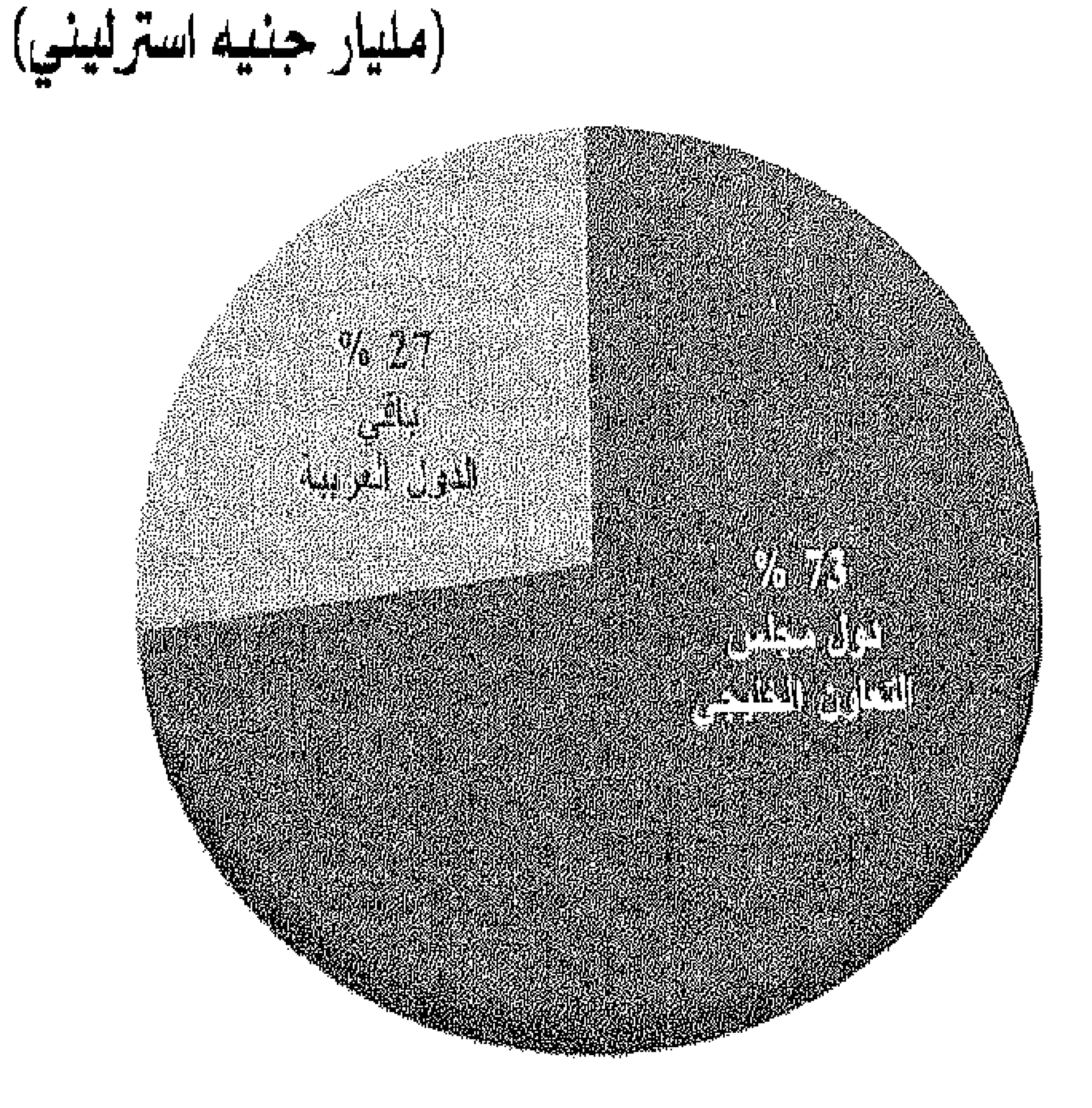
واردات بريطانيا إلى العالم العربي

(مليار جنيه استرليني)



الصادرات العربية إلى بريطانيا

(مليار جنيه استرليني)



مقومات بلد عربي محدد والفرص المتاحة فيه. وندعو إلى هذا النادي مجموعة من المتحدثين من بينهم سفير الدولة في بريطانيا ورجال أعمال يعرضون لتجربتهم وهو يلقى إقبالاً جيداً. ومن أهدافه أيضاً تشجيع التبادل التجاري بين الدول العربية وبريطانيا".

وتلفت د.الشعيبي إلى أنه "خلال العام الجاري، لسنا توجهاً نحو الخليج بشكل أكبر، ولهذا السبب سننظم في 12 نوفمبر المقبل المعرض الأوروبي الخليجي في لندن، حيث ستعرض فيه الشركات الخليجية منتجاتها وكذلك ستفعل الشركات الأوروبية".

وعن نشاطات الغرفة الأخرى تتابع: "تعد الغرفة زيارة لمجموعة من سيدات الأعمال البريطانيات إلى المنطقة العربية لبحث فرص الاستثمار والتبادل التجاري بين بريطانيا والعالم العربي، هذا إلى جانب نشاطات أخرى نظمتها الغرفة سابقاً، حيث نظمنا في مارس المنصرم الأسبوع الفلسطيني بحضور وزير الاقتصاد الفلسطيني تم خلاله عرض المنتجات الفلسطينية. كما نظمنا العام المنصرم مؤتمر المال والأعمال الخليجي حيث تحدثت فيه مجموعة من العاملين في قطاع المال الخليجيين والبريطانيين. وكل هذه النشاطات من شأنها تعزيز الروابط بين الجانبين".

في المقابل، تلعب العلاقات التاريخية بين بريطانيا والمنطقة العربية دوراً مهماً في تعزيز التعاون التجاري بينهما حيث توضح **د.الشعيبي** أن "العلاقات التاريخية أسهمت في تطوير العلاقات الاقتصادية. فقد كان لبريطانيا دور كبير في عدد من الدول العربية. وهذا ما يردّده كل رؤساء الغرف ويدعون البريطانيين إلى تعزيز اهتمامهم بالمنطقة. وكغرفة عربية بريطانية، سنقوم بتقديم جميع التسهيلات لتبديد التحفظ والحذر اللذين يبديهما الجانب البريطاني لجهة توظيف الاستثمارات في المنطقة العربية، وذلك عبر توفير المعلومات الكافية عن المنطقة وتقديم كل الشروحات اللازمة لتعزيز الثقة التي من شأنها إعطاء دفع لعملية التبادل التجاري مع العالم العربي".

وحول مناخات الاستثمار في الدول العربية، تقول **د.الشعيبي**: "وضعت معظم الدول العربية قوانين استثمار جديدة ساعدت المستثمر الأجنبي بطريقة ممتازة، فيما الدول المتبقية هي في طور تحديث قوانينها. مع الإشارة إلى أن هذه القوانين لعبت دوراً فاعلاً في تذليل عقبات كثيرة أمام دفق وزيادة الاستثمارات الأجنبية إلى المنطقة".

"دعم سياسي كامل"

من المؤكد أن الدعم السياسي من الجانبين البريطاني والعربي من شأنه أن يعزز العلاقات التجارية والاقتصادية، بحسب **د.الشعيبي**، التي تفيد أن الغرفة العربية البريطانية تحظى بكامل الدعم من دول المنطقة عن طريق السفراء العرب في بريطانيا.

وتضيف: "شخصياً أدين لهم بالفضل على دعمهم لنا ووقوفهم معنا وحضور مناسباتنا. كما نعمل مع الكثير من الهيئات العربية وعلاقاتنا ممتازة ووطيدة معهم جميعاً وفي طليعتهم اتحاد الغرف العربية وجامعة الدول العربية والغرف العربية عموماً. وعلى المستوى البريطاني، فإن علاقتنا جيدة مع البرلمان البريطاني. ومن منصبي كأمين عام، أنا على تواصل مستمر معهم ونتباحث حول الفرص الاستثمارية المتاحة لدى الطرفين".

وفي ظل النظرة العالمية إلى المنطقة العربية وانعكاسها على حركة التبادل التجاري بين الدول العربية وبريطانيا، لا سيما بعد أحداث سبتمبر، توضح **د.الشعيبي** أن "العقبات زادت بعد تلك الأحداث، ومع أنها تراجعت حالياً إلا أنها لم تنته كلياً. وأرى أن هذه المسألة تصب في مصلحة المستثمر العربي في المرحلة الراهنة لأن الفرص الاستثمارية الحقيقية موجودة في البلدان العربية. وبات اتجاه الاستثمار معاكساً، أي من الغرب نحو المنطقة، وبات المستثمر الأجنبي يتطلع للمشاركة في النهضة الاقتصادية في كل البلدان العربية حيث الوفرة في المشاريع في مختلف الميادين. ونحن كدول عربية نمر في مرحلة يجب أن نستفيد منها قدر الإمكان وأن نتعاون في ما بيننا للاستمرار في جذب المستثمر الأجنبي إلى منطقتنا". ■

■■

دول الخليج الشريك التجاري الأكبر لبريطانيا

■■

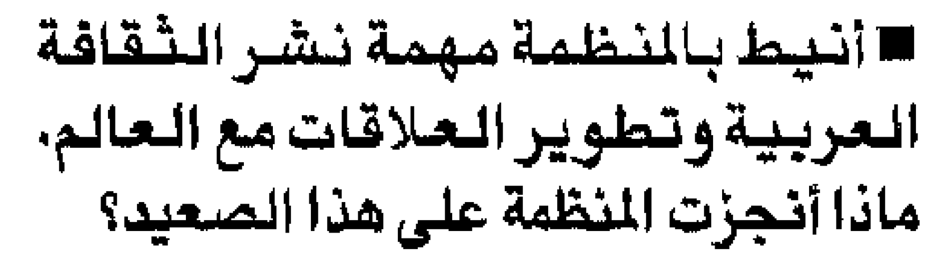
مدير عام "ألكسو": مطلوب ثورة تعليمية عربية


د. المنجي بوسنينة

تونس – الإقتصاد والأعمال

المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (ألكسو) هي واحدة من منظمات العمل العربي المشترك التي نشأت في إطار جامعة الدول العربية، واستقرت في تونس منذ فترة طويلة. يتولى منصب المدير العام فيها د. المنجي بوسنينة الذي تقلد مناصب عدة في تونس منها وزير الثقافة.

في الحديث الآتي يتناول د. بوسنينة دور المنظمة لاسيما في مشروع إصلاح قطاع التعليم العربي، كما يسلّط الضوء على دور الاستثمار الخاص في تطوير البنى والمناهج التعليمية.



■ **أنيط بالمنظمة مهمة نشر الثقافة العربية وتطوير العلاقات مع العالم، ماذا أنجزت المنظمة على هذا الصعيد؟**

□ أكدت منذ قدومي إلى المنظمة في بداية العام 2001، على هذا الجانب من نشاط المنظمة، خاصة أن أحداث سبتمبر 2001 وضعتنا أمام ضرورة نشر الصورة المضيئة للحضارة العربية الإسلامية وتعديل الأفكار المسبقة في الغرب عن هذه الحضارة.

عملنا في هذا الصدد ضمن صيغ مختلفة، من بينها عقد ندوات حوار بين الثقافة العربية ومختلف الفضاءات الثقافية في العالم، وأقمنا لقاءات فكرية ناجحة مع أوروبا والفضاء الإيبيرو أميركي والعالم اللاتيني، وكذلك مع الثقافتين الروسية والألمانية. كما عقدنا ندوات نوعية تناولت دور الإعلام في التواصل الثقافي والتعريف بمنارات الحضارة العربية الإسلامية.

وقامت المنظمة بدور محوري في مشاركة الوطن العربي كضيف شرف في عدد من معارض الكتاب، مثل معرض فرانكفورت 2004، ولندن 2007، في انتظار مشاركة ثالثة في معرض غوادالاخارا في المكسيك.

كما أقمنا شبكة واسعة من العلاقات مع عدد من المنظمات الدولية والإقليمية. وأكتفي هنا بذكر المشروع الكبير الذي ننفذه حالياً مع مجلس أوروبا لإعادة النظر في كتاب التاريخ في الفضاءين العربي والأوروبي بهدف تعديل صورة الآخر فيها، وتناول القضايا الحساسة بينهما بموضوعية أكبر.

وإلى ذلك، هناك مشروعان مهمان على وشك الانطلاق قبل نهاية هذا العام، أولهما مشروع "أصدقاء الثقافة العربية"، الذي يهدف إلى استقطاب مفكرين وأساتذة جامعيين وباحثين وإعلاميين غربيين لمشاركتنا في التعريف بالثقافة العربية في بلدانهم. والمشروع الثاني يتعلق بإنشاء كراسٍ للثقافة العربية في الجامعات الغربية.

خطة لتطوير التعليم

■ **اتخذت القمة العربية الأخيرة قراراً بتحديث قطاع التعليم في العالم العربي، وتمّ تكليف المنظمة بإنجاز الدراسة المطلوبة. أين أصبحت الدراسة، وما هي أبرز معالمها؟**

□ أقرت القمة العربية "خطة تطوير التعليم في الوطن العربي"، بعد عمل طويل قادته المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، متعاونة مع الأمانة العامة لجامعة الدول العربية والدول الأعضاء وعدد من المنظمات والهيئات الدولية والعربية، أذكر من بينها اليونسكو ومجلس أوروبا ومكتب التربية العربي لدول الخليج.

وهذه الخطة تأتي في إطار وعي الدول العربية ومؤسسات العمل العربي المشترك بمتطلبات المرحلة الحرجة التي يمر بها الوطن العربي، والتي تستدعي وقفة مراجعة شاملة على كافة الأصعدة، وفي مقدمها مراجعة وتطوير منظومة التعليم على اعتبارها قاعدة التنمية وقاطرتها، والأداة التي يمكن أن تساعد العرب على تلافي عجزهم في رأس المال المعرفي، وعلى النهوض بمستوى ونوعية المعرفة التي يجري إنتاجها وتطبيقها في الدول العربية.

وقد أخذنا في الاعتبار، ونحن نضع هذه الخطة، المستجدات الدولية، ولاسيما عولمة التعليم والاقتصاد وأسواق العمالة، والتقدم المذهل الحاصل في تقانات المعلومات والاتصالات. كما راعينا مستجدات السياق العربي، انطلاقاً من مبدأ أن الحلول التي يمكن اقتراحها لتحديد ورسم السياسات المطلوبة يجب أن تنبع من الحوار بين البلدان العربية وفي إطار العمل العربي المشترك ولا يمكن فرضها من الخارج. كما وضعنا في الاعتبار أن التعليم في الوطن العربي يحتوي على كم من التجارب والإبداعات في الحقل التربوي وعلى أطر مرجعية وستراتيجية يمكن أن تكون مصادر للحلول المقترحة، لكن هذا لا يمنع اعتماد التجارب الناجحة من خارج الوطن العربي، شرط إخضاعها وتطويعها لخصوصية البلدان العربية.

وانطلاقاً من هذه التوجهات، بنينا الخطة على فلسفة كان محورها الرئيسي ضمان التعليم للجميع كحق من حقوق الإنسان، وتمكين المتعلم من أدوات المعرفة وتنمية قدراته، وتعزيز مفهوم المواطنة، إضافة إلى ترسيخ معاني العدل والسلم والقيم الإنسانية والدينية، وذلك لتقوية حس الانتماء القومي، وصولاً إلى ضمان "العيش معاً" على مستوى العالم بأسره، ورفد الهوية الوطنية بالهوية الكونية.

وعلى هذا الأساس حددنا لكل مرحلة من مراحل التعليم – من الروضة إلى الجامعة – أهدافاً خصوصية، كمية ونوعية.

ولكي لا تبقى الخطة حبراً على ورق، أردفناها بتدابير تنفيذية، يتمثل أولها في

تشكيل 5 مجموعات عمل تُعنى بالدراسة المعمقة للمحاور المفصلية لخطة التطوير ووضع التصورات العملية لتنفيذها.

ودعماً لهذه المجموعات، تتولى الألكسو إنشاء مرصد عربي للتربية والتعليم من أجل الإحاطة بواقع التعليم في الوطن العربي. كما أنشأت لجنة استشارية لتطوير التربية والتعليم تتابع عمل اللجان وتقدم إلى الأمين العام لجامعة الدول العربية، ومنه إلى القمة العربية، تقارير عن التقدم الحاصل سنوياً في تنفيذ كل محور من المحاور.

أما على مستوى الجدولة الزمنية، فقد ارتأت الخطة أن تكون السنتان الأولى والثانية (من 2008 إلى 2010) من عشرية الإصلاح التربوي، مرحلة تحضيرية يتم خلالها تشكيل مجموعات العمل وإعداد الدراسات ووضع الخطط التنفيذية التفصيلية لكل محور من محاور الخطة.

وعلى مستوى التمويل، وهو الجانب الحساس للانتقال من التنظير إلى التنفيذ، ستعمل المنظمة، بالتعاون مع سائر المنظمات الإقليمية والدولية المعنية، على وضع مشروع وثيقة لتمويل أنشطة المرحلة التحضيرية يتم عرضها على الجهات العربية والدولية المانحة، على أن يتم تأمين مصادر التمويل للمراحل اللاحقة بناء على الخطط التنفيذية المعتمدة.

■ **عرضت إحدى محطات التلفزة، مؤخراً، برنامجاً عن الجامعات في العالم، فجاءت الجامعات العربية في أسفل الترتيب. ما هي الأسباب برأيكم؟**

□ هذا أمر محزن فعلاً. والحقيقة أن الأسباب متعددة ومتداخلة يتعلق جانب منها بالسياسات التربوية للدول العربية منذ القرن الماضي حيث كان الاتجاه، بعد استقلال هذه الدول، إلى توفير تعليم عال يخرّج الأُطر العليا اللازمة لتسيير شؤون البلاد. وتبعاً لذلك، صارت الجامعات "مصانع للكوادر" اللازمة لمجابهة حاجات التنمية وبناء الدولة الناشئة، وعلى هذا الأساس أُهمل جانب إنتاج المعرفة، وكذلك البحث العلمي، وهذان من العناصر الرئيسية في إقامة تعليم عال من نوع متميز.

وإزاء تعاظم الإقبال على التعليم العالي، واصلت الجامعات العربية النهوض بمهمة إعداد الموارد البشرية ومنح الشهادات وبقيت في أغلب الأحيان مستهلكة لمعرفة ترد عليها من الخارج بحيث تعيد إنتاجها ولا تضيف إليها ولا تجتهد فيها ولا تبدع.

وعلى المستوى البيداغوجي البحت، ظل التعليم العالي العربي في غالبه تقليدياً من حيث طرائقه وأساليبه وغابت عنه المواصفات والمعايير الحديثة للجودة، وهذا ما نعمل على تلافيه من خلال مساعدة الجامعات العربية على تبني هذه المعايير وتطوير نظم إعداد الطلاب والأساتذة.

الصناديق وبنوك التمويل العربية والدولية مدعوة للمساهمة في تمويل خطة تطوير التعليم وإلا بقيت حبراً على ورق

ثورة تعليمية

■ **إلى ماذا يحتاج إصلاح نظام التعليم العربي؟**

□ بكل صراحة، نحن بحاجة إلى ثورة تعليمية في الوطن العربي، ثورة تمكن أولاً من استيعاب ملايين الأطفال في سن التعليم لا يزالون خارج المدرسة، ثم إحداث نقلة نوعية على مستوى المنظومة التربوية بأكملها، بحيث تكون الجودة شعارنا، والجدوى ضالتنا، وهو ما اقترحته "خطة تطوير التعليم في الوطن العربي".

وهنا تطرح قضية التمويل، فتحديث التعليم بالشكل الذي تريده الخطة يتطلب تمويلات تتجاوز طاقة الكثير من الدول العربية، مما يستوجب تدخل الصناديق وبنوك التمويل العربية والدولية والمؤسسات ذات الطابع الخيري والإنساني في الدول العربية الثرية للإسهام، إلى جانب الألكسو والدول العربية، في تمويل الخطة... وإلا فالخطر كل الخطر أن تبقى الخطة حبراً على ورق وتظل دار لقمان التربوية على حالها في الوطن العربي.

التعليم ما بين الخاص والعام

■ **طرأ تحوّل في دور الحكومات في العالم التي خرجت من معظم القطاعات لصالح المبادرة الخاصة. هل هناك تحوّل في قطاع التعليم العربي في هذا المجال؟**

□ أولاً، مبدأ خصخصة التعليم ليس محل نقاش اليوم في الوطن العربي. فالتعليم الخاص، بما في ذلك التعليم العابر للدول، أمر واقع في الدول العربية بصيغة أو بأخرى. لكن الذي يناقش اليوم هو: إلى أي مدى يجب الذهاب في تخلي الدولة عن قطاع التعليم؟ وما هي الضوابط التي يجب أن توضع للقطاع الخاص لكي يقوم بدوره التربوي والمجتمعي على أفضل وجه، ويوفق بين تطلع المشروع إلى الربح وبين مطالب توفير تعليم يتسم بحد أدنى من الجودة والمصداقية، وينسجم مع سياسات البلد التربوية ومع قيمه الوطنية؟

وسبق للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم أن طرحت قضية التعليم الجامعي الخاص في أحد مؤتمرات وزراء التعليم العالي، وهي ترى، في ضوء خبرات الدول العربية في هذا المجال، أن الإضافة التي يمكن أن يقدمها القطاع الخاص لقطاع التعليم يجب أن تكون منسجمة مع السياسات التربوية للبلد ومع القيم المجتمعية السائدة فيه ومع المنظومة الوطنية للإعداد والتدريب، مع مراعاة أن يكون القطاع الخاص مكملاً للقطاع العام على مستوى التخصصات التي يدرسها، وأن تكون لشهاداته المصداقية التامة التي تخوّل حاملها الحصول على المعادلات المناسبة والمنافسة على مستوى سوق العمل.

الاستثمار في التعليم

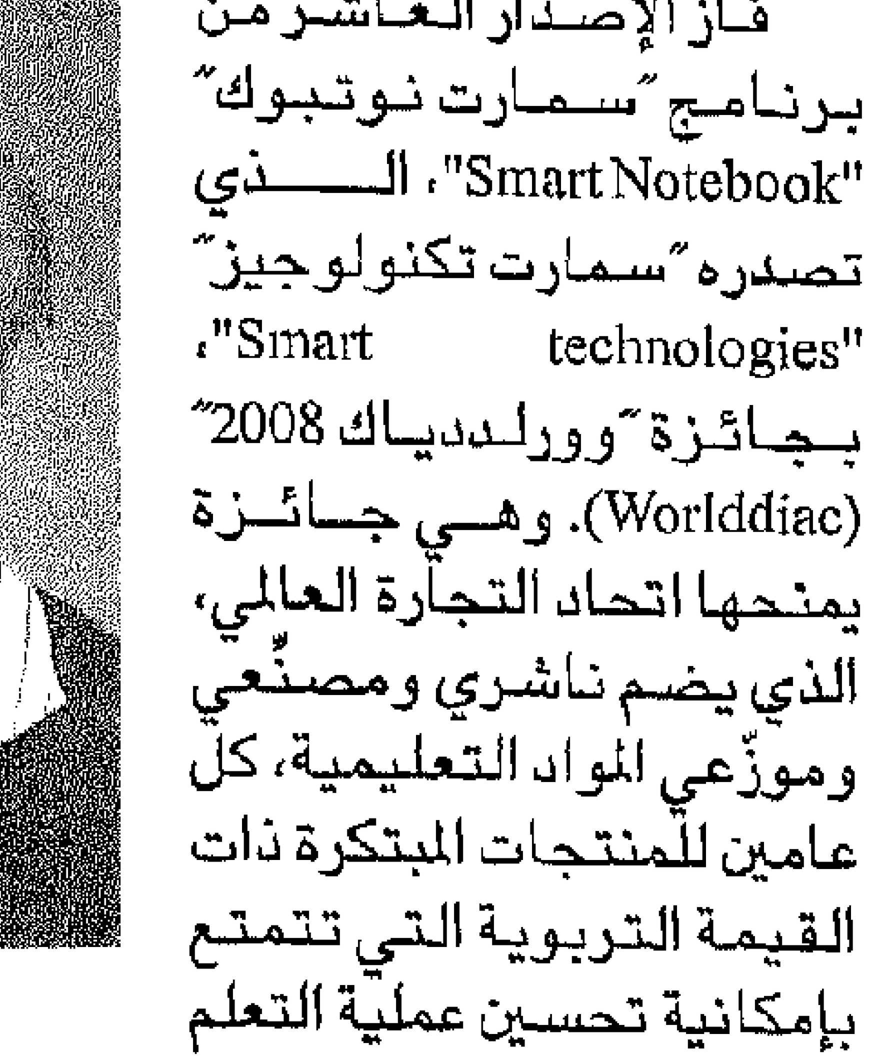
■ **ما هو دور الاستثمار الخاص في تطوير قطاعات التربية والثقافة والتعليم في العالم العربي؟**

□ حددت الدول العربية، على مستوى النصوص التشريعية والخطاب السياسي التربوي، الأدوار التي تنتظرها من القطاع الخاص. والمطلوب ليس مجرد إسهام هذا القطاع في الاستجابة للطلب المتزايد على التعليم وتخفيف الأعباء المالية عن الدولة. فإلى جانب هذه المساهمة، ينتظر من القطاع الخاص أن يشارك في تأمين اختصاصات جديدة تستجيب للحاجات الفورية والحديثة لسوق العمل ولا توفرها المؤسسات التعليمية العمومية. كما ينتظر من القطاع الخاص أن يكون مجدداً في طرائق وأساليب تدريسه، سالكاً مسالك التميز والإبداع، وبذلك يلعب دور الحافز للقطاع العام والباعث على المنافسة من أجل تعليم أفضل.

وترى بعض الدول العربية أن بإمكان التعليم الخاص، وخاصة الجامعي منه، أن يمنح فرصاً جديدة لمن فاتته فرص التعليم في القطاع العام أو لم يوفق في مزاولة الاختصاص الذي يرغب. كما ترى دول أخرى فيه وسيلة للحد من الدراسة في الخارج، بغية الاقتصاد في العملة الصعبة. فالأدوار متعددة ومتنوعة، وكلها مرهونة بجودة التعليم الخاص. ■

القطاع الخاص أمامه أدوار متعددة في مجال التعليم أهمها التميز والإبداع

برنامج "إعداد" الإماراتي يوقّع اتفاقية شراكة مع جامعة "سانت جوزيف"

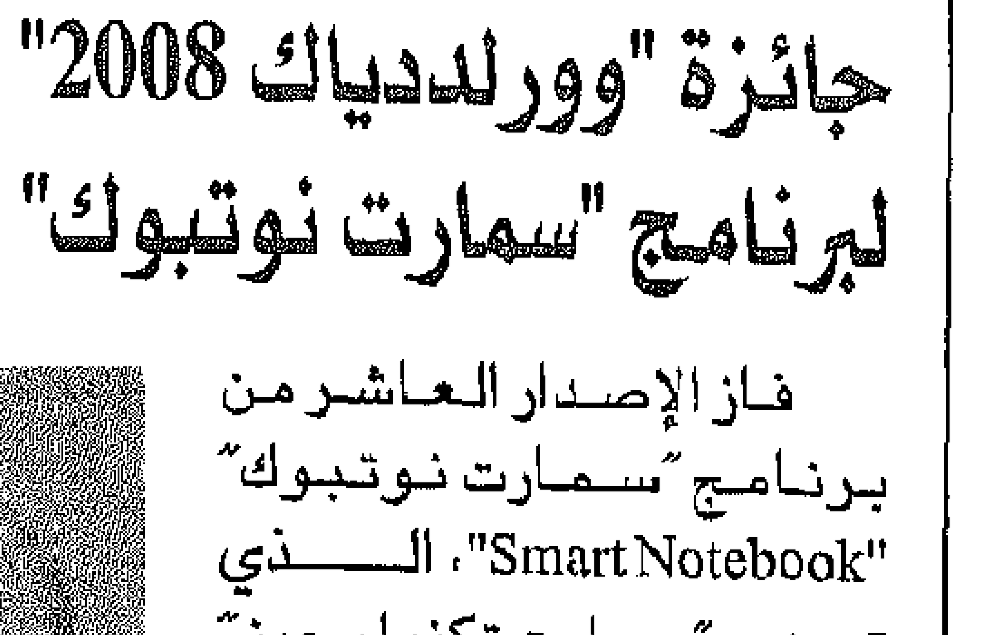


مدير برنامج "إعداد" عادل الشارد

وقّع برنامج "إعداد" إتفاقية شراكة ستراتيجية مع جامعة "سانت جوزيف" في دبي (كلية القانون)، تهدف إلى توفير منح دراسية لـ 40 طالباً من مواطني الدولة، على أن يتمّ تقديم البرنامج بكلّ عناصره ومنهجيّاته في الإمارات.

ويمثّل برنامج "إعداد" مبادرة تعليمية تسعى إلى تعزيز قاعدة التعليم في الإمارات. ويخضع المنتسبون إليه لتدريب أكاديمي مكثف وخاص، بهدف تأهيل وتدريب كوادر وطنيّة تكون نواة للعمل. ويمكن لمواطني الإمارات، بمن فيهم الخريجون الجدد من المدارس الثانوية، التقدم للمنحة الدراسية لبرنامج "إعداد" لدراسة القانون، كما يمكن لحملة شهادات الدبلوم أو الموظفين الذين يتطلعون إلى توسيع نطاق تطويرهم المهني أن يتقدموا بطلبات الإلتحاق بالبرنامج.

وإلى ذلك، يقدم برنامج "إعداد" خدمات الإستشارات الأكاديمية والمهنية لمساعدة خريجي المدارس والجامعات على اختيار اختصاصهم الجامعي وانتقاء الكلية المناسبة لهم. ويعمل هذا البرنامج على تنظيم ورش عمل وتوفير موارد التطوير في المجال المهني، التي تساعد الطلاب على الإطلاع بشكل أفضل وضمن نطاق أوسع قبل اتخاذ القرارات المهنية المهمة.



جائزة "وورلدياك 2008" لبرنامج "سمارت نوتبوك"



نانسي نولتون

فاز الإصدار العاشر من برنامج "سمارت نوتبوك" "Smart Notebook"، الذي تصدره "سمارت تكنولوجيز" "Smart technologies"، بجائزة "وورلدياك 2008" (Worlddiac). وهي جائزة يمنحها اتحاد التجارة العالمي، الذي يضم ناشري ومصنّعي وموزّعي المواد التعليمية، كل عامين للمنتجات المبتكرة ذات القيمة التربوية التي تتمتع بإمكانية تحسين عملية التعلم والتعليم.

وتعدّ "وورلدياك" واحدة من أهم الجوائز العالمية في مجال القطاع التعليمي، وقد تم استحداثها خلال العام 1984 بهدف تشجيع مصنّعي الوسائل التعليمية وأدوات التدريب على مواصلة السعي للوصول إلى معايير جديدة ومبتكرة.

وقالت المديرة التنفيذية في شركة "سمارت" **نانسي نولتون**: "نتلقى بشكل مستمر اشادات من المدرسين في مختلف أنحاء العالم في ما يتعلق ببرنامج "سمارت نوتبوك" لكونه وسيلة تعليم أساسية داخل قاعات المدارس. وتأتي هذه الجائزة لتؤكد قدرتنا على تطوير منتج يسهم في مساعدة المدرسين على التعامل مع الطلاب بشكل أفضل".

الجامعة البريطانية في دبي تطلق برنامج الماجستير في هندسة النُظم

تخطط جامعة الدراسات العليا القائمة على الأبحاث في الجامعة البريطانية في دبي، لإطلاق أول برنامج لدرجة الماجستير في هندسة النُظم في الشرق الأوسط، يهدف إلى رفع مستوى المهارات الأساسية في المنطقة.

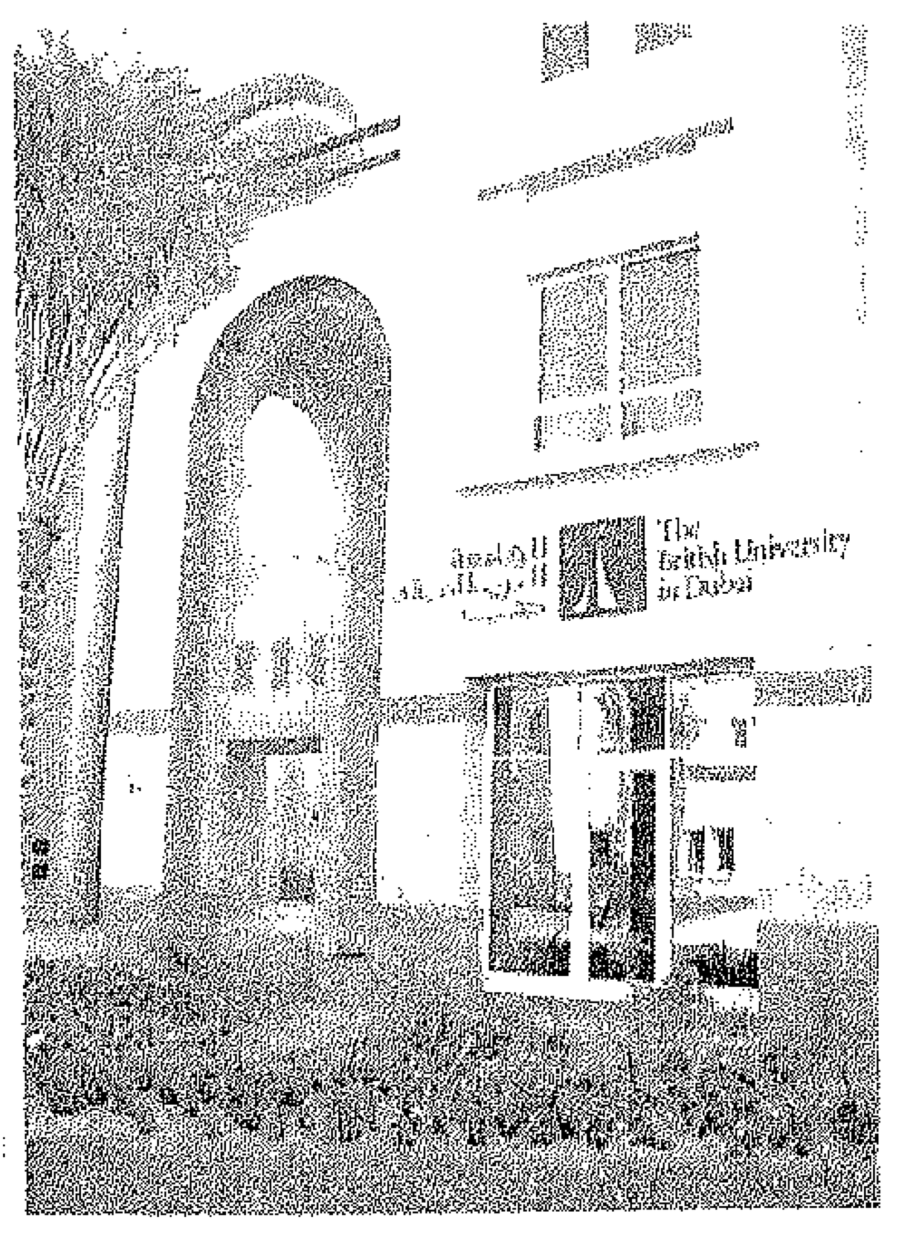
وتعتبر هندسة النُظم من المسارات الدراسية المتخصصة والمهمة، إذ ترتبط بعدد كبير من القطاعات، كالطيران والصناعة والنقل والطاقة والخدمات اللوجيستية.

وتعاني قطاعات النفط والغاز، على سبيل المثال، من نقص كبير في أعداد مهندسي النظم المؤهلين، إذ تشير إحدى الدراسات الصادرة مؤخراً عن شركة الطاقة "بي بي" BP أن معدل عمر المهندسين العاملين حالياً نحو 50 سنة، ما يسلط الضوء على الحاجة الملحة لوجود مختصين من الفئة الشابة.

وسيركز البرنامج الجديد، الذي تمّ تصميمه بالتعاون مع جامعة مانشستر في المملكة المتحدة، على تحليل وتصميم وتشخيص وضبط الأنظمة الصناعية والإلكتروميكانيكية باستخدام مقاييس حديثة ومؤتمتة.

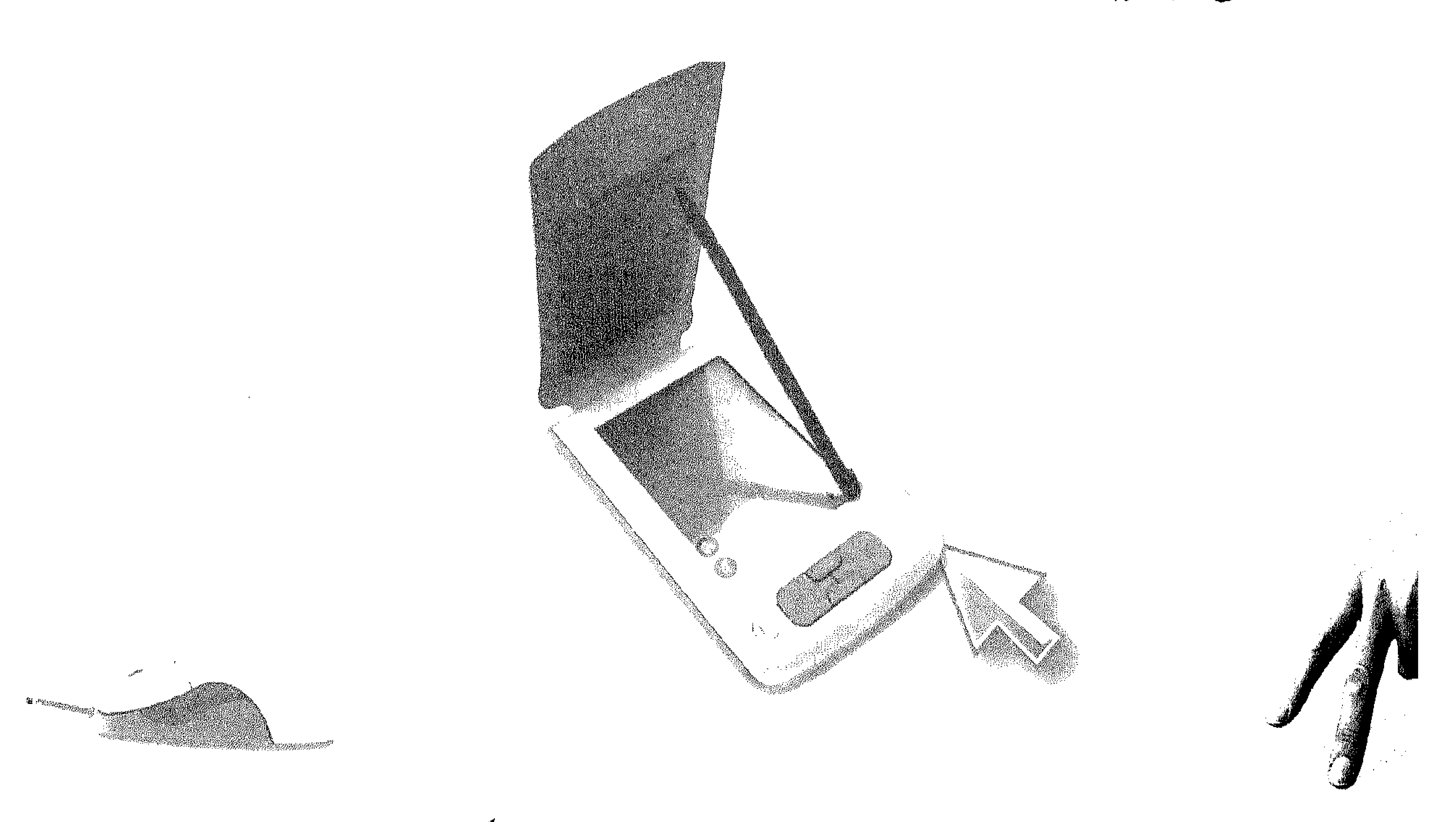
وتوقّع نائب رئيس الجامعة البريطانية في دبي **عبد الله الشامسي** "نجاحاً كبيراً لهذا البرنامج الذي يهدف إلى تقليص الفجوة في المهارات الموجودة حالياً في قطاع الهندسة في الشرق الأوسط، وإلى خلق فرص عمل حيوية للشباب الإماراتي".

وأفاد أن الجامعة قامت، بالتعاون مع جامعة مانشستر، بتحليل مسألة نقص الموارد البشرية الخبيرة في هندسة النُظم في المنطقة. ومن الواضح أن العديد من القطاعات في المنطقة، ومنها قطاعات الطاقة والطيران، تبحث عن جيل جديد من المختصين. وكذلك، العديد من القطاعات الأخرى ذات الأهمية الستراتيجية، كالتصنيع والهندسة الآلية.



الجامعة البريطانية في دبي

لم تجد ما تبحث عنه في السوق المحلي ؟
هل جربت Shop&Ship ؟!



دع أصابعك تتسوق بدلاً عنك!

Shop&Ship خدمة رائعة وفريدة تتيح لك إمكانية التسوق من آلاف المتاجر الإلكترونية في الخارج وكأنك تعيش هناك! Shop&Ship مفهوم تسوق جديد، ممتع ومثير ويوفر أموالك أيضاً.

ببساطة تصفح مواقع التسوق الإلكترونية وكل ما تحتويه من الماركات المفضلة لديك من لندن حتى لوس أنجلوس واطلب ما ترغبه من أقراص "DVD" والموسيقى وأحدث الأزياء والإلكترونيات أو حتى إكسسوارات السيارات.... اطلب ما تتمناه ونحن سنوصله لباب بيتك خلال أيام قليلة.

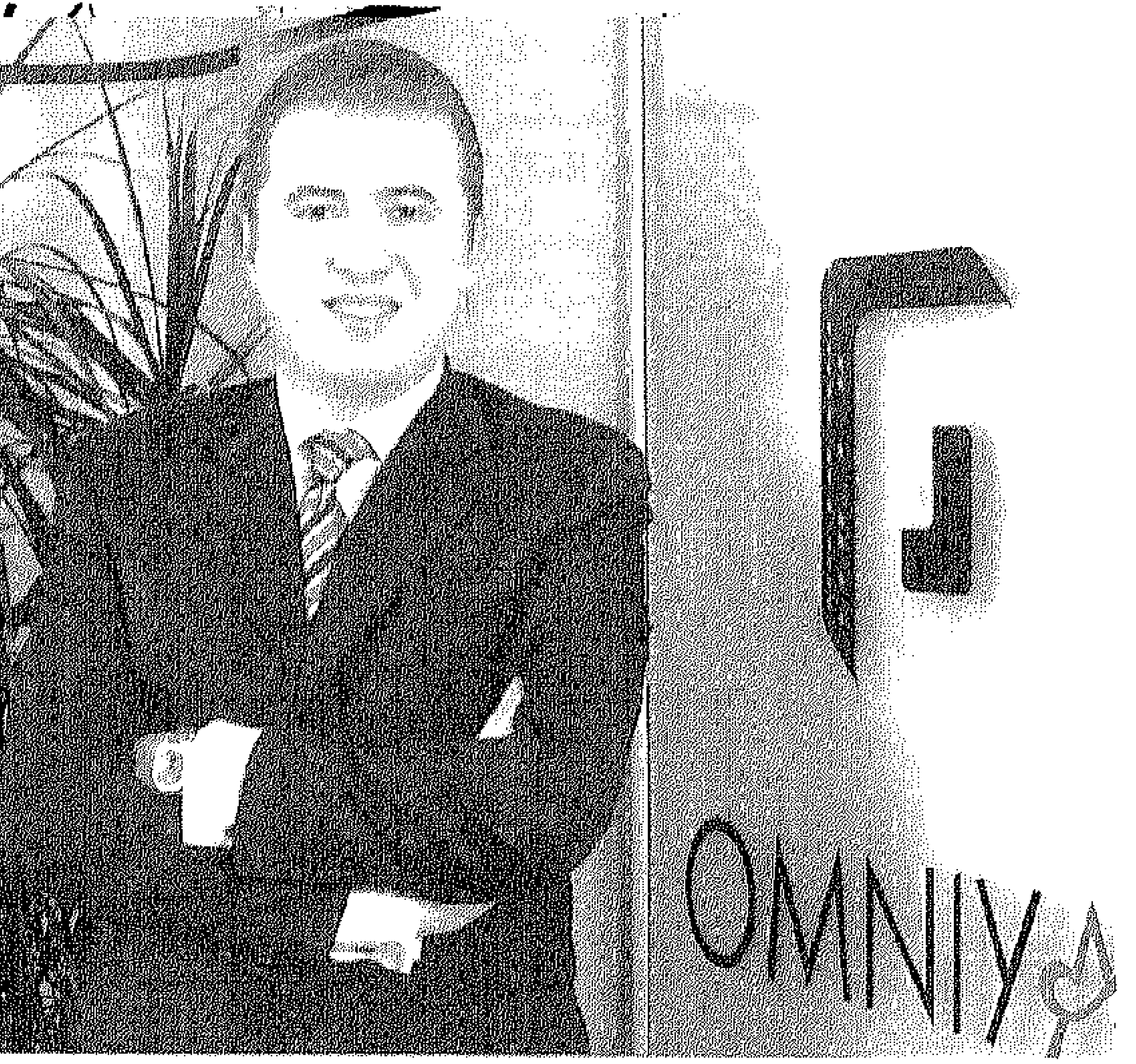
قم بزيارة موقعنا الإلكتروني الآن
واستمتع بتجربة تسوق جديدة
www.aramex.com
أو اتصل على: ٩٦١+ (١) ٥١٧٠١٢

SHOP&SHIP
new reasons to click

أرامكس

"أمنيات" مطوِّر عقاري بهوية خاصة

مهدي أمجد: 15 مشروعاً بـ 21 مليار درهم



مهدي أمجد

دبي- زينة أبوزكي

استطاعت شركة أمنيات القابضة أن تثبت موقعها خلال فترة قصيرة من نشأتها، كجزء من مجموعة الماسة القابضة التي تأسست العام 1995 في دبي. وقبل ذلك، كان للمجموعة بعض النشاطات في العقار، إلا أنه في العام 2005، تم إنشاء "أمنيات للعقارات" كشركة استثمار وتطوير عقاري خاصة تتخذ من دبي مقراً لها، لتواكب النهضة العقارية القائمة في المنطقة. وتقوم "أمنيات العقارية" بتطوير عدد من المشاريع المهمة في دبي، وهي تسعى للتوسّع والوصول بالشركة إلى العالمية، معتمدة بذلك على خطط وأهداف واضحة تحدث عنها لـ"الاقتصاد والأعمال" رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي، مهدي أمجد.

تهتم المجموعة بنشاطات متعددة أهمها تخصصها بمعدات وبرامج تقنية المعلومات. وقد استطاعت خلال فترة قصيرة نسبياً إحراز النجاح مع عائد بلغ 400 مليون دولار العام 2006، إلا أنّ نجاح المشاريع التي نفّذتها المجموعة في كل من إيران والمملكة المتحدة، إضافة إلى سوق التطوير العقاري المغري دفعها إلى إنشاء شركة خاصة بالتطوير العقاري تحت اسم "أمنيات للعقارات".

يقول أمجد: "أطلقنا أول مشروعين لنا بداية العام 2006، وسيتم تسليمهما خلال هذا العام. واليوم، لدى "أمنيات" نحو 15 مشروعاً نوعياً في مواقع مختلفة من دبي، تقدر قيمتها الإجمالية بنحو 21 مليار درهم". ويكشف أنه "سيتم قبل نهاية العام الإعلان عن مشروع في البحرين، ومن هذا البلد لدينا توجه نحو أبو ظبي والمملكة العربية السعودية".

هوية خاصة

وعن أهم ميّزات "أمنيات"، يقول أمجد: "نحن معروفون كشركة تؤمن نمط حياة القرن الواحد والعشرين، إن من ناحية استخدام أحدث التقنيات التكنولوجية، أو من ناحية فعالية واستمرارية الاستفادة من المنشأة، إضافة إلى اعتمادنا المعايير الصديقة للبيئة واستخدام التكنولوجيا بكثافة لتعزيز نمط الحياة العصرية، كمبدأ معتمد من قبلنا. فنحن نؤمن أن الدمج ما بين التكنولوجيا والعقار يمكن أن يعزز نمط حياة بشكل أفضل بالنسبة للعميل".

ويضيف: "من أهم ما تتميز به "أمنيات" أيضاً، هو التعريف الصحيح لخدماتنا. فنحن مطورون لنا هوية خاصة، كما لدينا شركة "بوتيك" تهتم بالطبقات العليا. فنحن نهتم بكل تفاصيل المنتج، إن بالنسبة إلى اختيار المواقع، حيث تعتبر مواقع مشاريع من الأفضل في القطاع، أو بالنسبة لتعاوننا مع أفضل المهندسين العالميين، مشكلين بذلك فريقاً قوياً ذا احترافية عالية. فنحن نبدع في كل جانب من المنتج لدينا، آخذين في الاعتبار طلب الزبون ورغبته".

ويعتبر أمجد أن "أمنيات" "تنافس بالابتكار، بصداقة البيئة، بالتكنولوجيا ونمط الحياة المرفهة، وأيضاً بالاستمرارية والفعالية وكلفة الصيانة". ويقول: "كل تلك العوامل مجتمعة تخلق قيمة اقتصادية حقيقية بالنسبة لزبائننا وشركائنا، وهو ما يجعل من "أمنيات" مطوّراً عقارياً فريداً ومتميزاً. ونحن نؤمن أننا العلامة المميزة، حيث نمثل المنتج الذي نقدمه ونعتقد أننا موجودون بأعلى قيمة ممكنة، ولنا حصة في أي خريطة أساسية. ففي بيئة الأعمال مكاتبنا هي الأغلى، وفي السكن شققنا أيضاً هي الأغلى وهذا ما يعكس ثقة وتقدير الزبائن لمنتجات أمنيات".

ويضيف أمجد: "الأبنية الذكية والصديقة للبيئة هي في صلب سياسة الشركة. فحسب هذه المواصفات، نسعى لإطلاق 3 مشاريع هذا العام، تندرج تحت الخصائص الذهبية بالنسبة للأبنية الخضراء، وهي معايير عالية النوعية ومعروفة عالمياً".

أما بالنسبة للهدف الرئيسي للشركة، فيقول: "عندما بدأنا بالعمل وضعنا هدفاً، وهو أن نكون خلال ثلاث سنوات من الأسماء الثلاثة الأولى بالنسبة لخيار العميل. فنحن لا نسعى لأن تكون منشأتنا الأطول أو الأكبر، بل أن تكون الخيار الأفضل للعميل. نريد أن نبني المنتج الذي يحقق رغبته من خلال التركيز على نوع الخدمة التي نقدمها".

كما أن للشركة أهدافاً عامة تتمحور حول التفوّق في مجال الاستثمار، وتحقيق

عوائد تفوق المتوقع مع كل من عملائها ومستثمريها وشركائها، وتطوير منتجات ذات نوعية أولى وتقديم قيمة ملموسة ودائمة للمستخدم والمجتمع، والمحافظة على مكانة الشركة كرمز للابتكار والاستمرارية في المنطقة، والوفاء بتقديم جميع الخدمات والمنتجات حسب الوعود والسعي الدؤوب لتقديم أفضل مما هو متوقع.

وعن الشرائح التي تتوجه إليها الشركة، يقول **أمجد**: "تتوجه إلى شرائح معينة بالدرجة الأولى الطبقات العليا التي تتطلب الرفاهية القصوى، والطبقة المتوسطة التي تتطلب الرفاهية. فلدى "أمنيات" منتجات عالية جداً حيث أن هناك "بنتهاوس" يفوق ثمنه الـ 20 مليون دولار، وفي الوقت نفسه، لدينا شقق محددة ثمن الواحدة منها 500 ألف دولار، ما يشكل مروحة خيارات جيدة".

وعن دور الشركة للحد من مشكلة النقص في الشقق السكنية للطبقة المتوسطة، يقول: "نحاول الحد من مشكلة السكن الموجه للطبقة المتوسطة من خلال إطلاق مشروعين يضمان نحو 1500 شقة سكنية موجهة تحديداً للطبقة الوسطى. فنحن نعلم أن هناك طلباً كبيراً على هذا النوع من الشقق، ولكن سعر الأراضي وكلفة البناء لا يسمحان بالكثير في هذا المجال".

وعن مدى تأثير ذلك على العرض والطلب، يقول **أمجد**: "نعمل على تسهيل أمور الطبقة الوسطى من خلال إنشاء مشاريع تناسبهم، ولكن الأهم في هذا الإطار، هو الدعم الحكومي لهذه المشاريع لجهة تسعير الأراضي، فإن لم تقم الحكومة بذلك لا يستطيع المطورون أن يقوموا بالكثير، لأن هناك كلفة ثابتة بالنسبة للإنشاءات والبناء والأراضي وهي عامل مؤثر جداً في عملية تسعير المنشأة". ويكشف **أمجد** أنّ الحكومة تقوم ببعض الخطوات في هذا الإطار، وهناك خطط لتخصيص أراض أكثر للفئة المتوسطة.

وعن أهم العوائق التي تواجه صناعة العقارات، يعتبر **أمجد** "أن الموارد هي التحدي الحقيقي، إن بالنسبة لمواد البناء أو الموارد البشرية. فعندما تكون هناك سوق بنسب طلب ونمو عالية، فدائماً تشكل الموارد تحدياً، إن بالنسبة للعناصر البشرية المناسبة من موظفين ومقاولين وعمّال، أو بالنسبة للمواد. وهذا النقص أحد أسباب التضخم الذي تشهده الآن دبي. وهذا تحدٍ كبير، لكن من الممكن تخطيه بالعمل مع شركاء ومقاولين مهمين، كما نفعل الآن".

وعن مدى رضاه عن عمليات البيع بالنسبة لمشاريع الشركة، يقول **أمجد**: "تتراوح نسبة مبيعاتنا ما بين 85 و90 في المئة في مشاريعنا الثمانية، وهو ما يثبت نجاحنا. كما أن لدينا فريق مبيعات خاصاً بنا، فضلاً عن مراكز بيع في دبي ومركز جديد في الجميرة، فعمليات البيع تتم مباشرة أو من خلال شبكة عملائنا العالمية".

تتراوح نسبة مبيعاتنا ما بين 85 و90 في المئة

وعن أهم العناصر التي تعتمد عليها "أمنيات" لتحقيق النجاح والاستمرار، يقول **أمجد**: "أهم ما نعتمد عليه، هم الناس الذين نعمل معهم. فمع هؤلاء استطعنا أن نحقق قيمة "أمنيات" الحقيقية، وأن نصل إلى ما وصلنا إليه".

النمو سيستمر

وعن نظرته لمستقبل القطاع، يقول: "التطوير العقاري سيستمر في العالم، وبالنسبة لنا فإن دبي هي القاعدة، لكن نشاطنا سيتوزع حول العالم. فالمحافظة على هذا النمو وعلى اسم "أمنيات" ستتم من خلال النمو العالمي للشركة". ويتابع: "أطلقنا خلال السنوات الماضية قاعدة للتوسّع العالمي، من خلال إنشاء شركة في البحرين كما سيكون هناك شركة لـ"أمنيات" في السعودية. ونتطلع إلى باقي منطقة الشرق الأوسط، وفي ما بعد إلى القارات الأخرى".

ويضيف: "كذلك هناك اعتماد على اندماج سلسلة الشركات الداعمة لـ"أمنيات العقارية". ففي "أمنيات القابضة" تنشئ أعمالاً مختلفة تدعم بعضها بعضاً، كشركة "أمنيات لإدارة الاستثمارات"، التي تساعدنا على تنويع الاستثمارات عالمياً وعلى إنتاج صناديق ذات نوعية وقيمة كبيرة. وقد أنشأنا مؤخراً بنكاً استثمارياً في البحرين، وهو فريد من نوعه متخصص بالنشاط العقاري. وقريباً سنفتتح شركة جديدة لإدارة الأصول بهدف تأمين استمرارية تشغيل وإدارة أصولنا وخدماتنا في جميع منتجاتنا. كذلك، نتطلع للدخول في مجال التمويل الفردي. فالجمع بين كل تلك النشاطات يجعل منا مطوراً عقارياً قوياً جداً، ويجعل من "أمنيات" نمطاً ناجحاً في دبي وفي المنطقة".

الأبنية الذكية والصديقة للبيئة في صلب سياسة الشركة

وعن مدى تأثير أزمة الرهون العقارية في الولايات المتحدة على النشاط العقاري في المنطقة، يقول **أمجد**: "أعتقد أن التباطؤ الحاصل في السوق الأميركية سينعكس إيجاباً على منطقتنا، حيث تنظر الصناديق الأوروبية والأميركية إلى المنطقة اليوم كسوق ممتازة من ناحية النمو، ما يؤدي إلى تقوية أسواق المنطقة، وكذلك أسواق آسيا والصين والهند. وقد بدأنا فعلاً نشهد الكثير من النشاطات لهذه الشركات والصناديق والمصارف في المنطقة. وأعتقد أن الأزمة الأميركية لن تؤثر علينا. ولا شك، فهناك الكثير من الأسواق الناشئة حول العالم تشكل فرصاً جيدة أكثر من الأسواق الناضجة والمشبعة".

وعن ظاهرة عدم التوازن في العرض والطلب في المنطقة وتحديداً في الخليج، يقول **أمجد**: "بالنسبة للسوق الخليجية ودبي تحديداً، لن يكون هناك خوف من زيادة العرض على الطلب وذلك بسبب الارتفاع الحاصل في عدد السكان في الخليج. فهناك طلب على 300 ألف وحدة سكنية كل عام في الإمارات، وهذه أرقام ليست بقليلة، فنحن نتحدث عن مدينة ارتفع عدد السيّاح فيها من 300 ألف زائر إلى 6 ملايين في أقل من عقد من الزمن؛ ومن المتوقع أن تستقبل 15 مليوناً، وهي تبني مطارات تستوعب 200 مليون مسافر في العام. لقد تضاعف عدد سكان دبي خلال 10 سنوات، وهذا العدد سيتضاعف خلال السنوات العشر المقبلة أيضاً. فكل هذه المتغيرات تشير إلى أن العرض الحاصل في المنطقة لن يتخطى الطلب. ولكن السؤال هو هل العرض يتوجه إلى الطبقة الصحيحة؟ فبالنسبة لمساكن الطبقة الوسطى، لا يزال هناك نقص كبير. ونحن نأمل أن يتوازن العرض والطلب في هذه الفئة لنتمكن من السيطرة على الوضع، وتضمن استمرارية في النمو".

ويختم **أمجد**: "نحن نحاول تأمين التوازن، لا الحد من الطلب ولا إكثاره، فالسوق المتوازنة هي هدفنا. وهذا ما تقوم به الحكومة إذ هناك العديد من الأراضي والمشاريع، ولكننا ما زلنا غير قادرين على تلبية الطلب نتيجة سرعة النمو في دبي". ■

مدينة دبي الرياضية تتخطى عقبة ارتفاع الأسعار

دبي – الإقتصاد والأعمال

بعد سلسلة من المدن المتخصصة التي احتضنتها دبي، تأتي مدينة دبي الرياضية لتضفي بعداً جديداً على المنحى التطويري للإمارة، مساهمة في وضع دبي على الخريطة الرياضية للعالم. ومن خلال إيجاد بنية تحتية متكاملة للرياضة، فضلاً عن مرافق التدريب والأكاديميات الرياضية والمشاريع العقارية المكملة، ستتيح مدينة دبي الرياضية فرصة استضافة أهم البطولات الدولية. ويقول رئيس مدينة دبي الرياضية، خالد الزرعوني: "إن هذا المشروع المتكامل بدأ باستثمارات تصل إلى نحو 4 مليارات دولار، لكن الارتفاع القياسي الذي تشهده الأسعار ساهم في رفع الكلفة إلى ما يقارب الـ 8 مليارات دولار"

تشهد المشاريع العقارية في مدينة دبي الرياضية إقبالاً كبيراً، متجاهلة تضخم الأسعار، خصوصاً لناحية المشاريع التجارية والسكنية. ويلحظ المخطط الرئيسي للمدينة توفير جميع المرافق الخدماتية كالمدارس والمستشفيات، ومركز للبريد، وآخر للتسوق، بالإضافة إلى مركز للشرطة. وتقع الملاعب الدولية والأكاديميات على بعد خطوات من المنطقة السكنية في المدينة. وكانت مدينة دبي الرياضية عقدت اتفاقيات مع "مانشستر يونايتد" لإنشاء مدرسة لكرة القدم، ومع دايفيد لوي لتأسيس أكاديمية كرة المضرب، وأكاديمية للغولف مع **بوتش هارمن**، وأخرى لرياضة الكريكيت بالتعاون مع الاتحاد العالمي للكريكيت، فضلاً عن أكاديمية للسباحة وأخرى للهوكي بالتعاون مع الاتحاد العالمي للهوكي، إضافة إلى أكاديمية متخصصة برياضة الـ Rugby.

وقد تمكنت مدينة دبي الرياضية من تخطي مشكلة التضخم وارتفاع أسعار مواد البناء والنقص في المقاولين، حيث أن الأعمال مستمرة بوتيرتها الطبيعية وسيتم التسليم وفق الجداول الزمنية المحددة. وتحاول إدارة مدينة دبي الرياضية أن تتخطى الهوة التي تحصل عادة بين عمليتي البيع والبناء، من خلال إرساء كافة المناقصات قبل الإعلان عن مشاريعها والشروع بعملية البيع.

بالنسبة لأي مطور، يتمثل التحدي الرئيسي بعملية التخطيط التي تسهل عملية التنفيذ في المراحل اللاحقة. وفي هذا السياق، يوضح **الزرعوني** أن "التخطيط شكل مرحلة مهمة من مراحل مدينة دبي الرياضية، وتم بتأنٍ كبير. ومن ثم بدأت مرحلة التنفيذ العملي وإنجاز البنى التحتية الخاصة بالمشروع، وبالفعل بدأت الملامح الرئيسية للمدينة بالظهور".

وعلى الرغم من ارتفاع جميع الأسعار، يضيف **الزرعوني**: "إن مشاريع مدينة دبي الرياضية والتجارية والسكنية تشهد طلباً كبيراً بسبب التخطيط الرئيسي للمدينة، والذي يشكل مدينة ضمن مدينة. كما أن الطلب على العقارات في مدينة دبي الرياضية يتأثر وبشكل كبير بالطلب على العقار في سوق الإمارات عموماً والتي تشهد نمواً كبيراً مدفوعاً بتحول الاستثمارات من الولايات المتحدة، بعد أزمة الرهن العقاري التي شهدتها مؤخراً، إلى منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا".

ومع متابعة إنجاز البنية التحتية للمرافق الرياضية في مدينة دبي الرياضية والتي تمتد على مساحة 50 مليون قدم مربع بوتيرة متسارعة، فمن المنتظر أن يتزايد الطلب على العقارات في مدينة دبي الرياضية خصوصاً في مشروعي "كانال ريزيدانس" و"ذا جيتواي".

الزرعوني: التخطيط السليم مفتاح التنفيذ السليم

ارتفاع الأسعار زاد التكلفة من 4 إلى 8 مليارات دولار



خالد الزرعوني

كانال ريزيدانس

مشروع كانال ريزيدانس Canal Residence الذي ينقسم إلى قسمين غرب West وشرق East، ويتألف من 5 أبنية سكنية تطل على قناة المياه، وعلى نادي إيلس للغولف. ويتضمن كل قسم منها مجموعة من المرافق الرئيسية بما فيها ملاعب للأطفال، وحدائق خارجية، وأحواض للسباحة، ونوادٍ صحية، وتتضمن أيضاً ستوديوهات وشققاً متنوعة. أما مشروع كانال ريزيدانس إيست، فسيتم إطلاقه نهاية العام الحالي أو بداية العام المقبل، وسيتم تسليم كافة مراحل المشروع خلال فترة 12 إلى 18 شهراً.

ذا جيتواي

وعن مشروع "ذا جيتواي" The Gateway، يقول **الزرعوني** "أنه من أفضل المشاريع في مدينة دبي الرياضية، ويعتبر أول مشروع تجاري للمكاتب في مدينة دبي الرياضية". ويتألف ذا جيتواي من برجين كل منهما يضم 44 طابقاً، ويوفران مجموعة متكاملة من المرافق، تشمل مواقف، ومطعمين عالميين، ونادياً صحياً و"سبا"، ومقهى عصرياً ومركزاً للأعمال. كما أن البرجين قريبان من شارع الإمارات ما يوفر سهولة في الوصول إلى جميع أنحاء دبي، بما في ذلك الواجهة البحرية في جبل علي، والحي التراثي، ودبي لاند، ومطارات دبي. ويتوقع خبراء عقاريون أن يمثل برجا "ذا جيتوي" وجهة الأعمال المفضلة كونهما أول برجين تجاريين تطلقهما المدينة. وسيتم تسليم المشروع خلال الربع الثالث أو الرابع من العام 2010. ■

أرباح "إعمار العقارية" في النصف الأول 3.3 مليارات درهم إماراتي

أعلنت شركة "إعمار العقارية" أنها حققت أرباحاً صافية، في النصف الأول من العام الحالي، بلغت 3,315 مليارات درهم إماراتي (0,902 مليار دولار)، مقارنة بـ 3,279 مليارات درهم (0,893 مليار دولار) في الفترة نفسها من العام 2007. وذكرت أن المبيعات القوية التي حققتها مشاريع الشركة على الصعيد المحلي ساهمت بدور مهم في تحقيق هذه النتائج. كما بلغت عائدات "إعمار العقارية" خلال هذه الفترة 8,203 مليارات درهم (2,233 مليار دولار)، وبلغ ريع السهم خلال الأشهر الستة الأولى من العام 0,54 درهم، كما بلغ الريع السنوي للسهم خلال العام 2008 "1.08 EPS" درهم.

وقال رئيس مجلس إدارة "إعمار العقارية" **محمد علي العبّار**: "إن النصف الأول من العام 2008 شهد فترات ركود اقتصادي وارتفاعاً في معدلات التضخم في مختلف أنحاء العالم، الأمر الذي وضع "إعمار" أمام العديد من التحدّيات، بما في ذلك ارتفاع الأسعار وتراجع حجم الإنفاق الاستهلاكي. وعلى الرغم من ذلك، جاءت نتائج الشركة لتؤكد صواب الرؤية الستراتيجية بعيدة المدى لـ "إعمار" للعام 2010 الرامية إلى تعزيز حضورها في الأسواق النامية في المنطقة وفي آسيا".


محمد علي العبّار

وأشار إلى أن "إعمار" ركزت على ستراتيجية بيع العقارات المطورة بدلاً من الأراضي، مما أسفر عن تحقيق نتائج ممتازة في جميع الأسواق الرئيسية. وشهدت مبيعات مشاريع "إعمار" في أسواق الهند والمغرب والسعودية ومصر وسورية وتركيا إقبالاً استثنائياً. كما أن الدعم الإضافي لقطاعات الأعمال المتنوعة في قطاعات المحلات التجارية والتعليم والرعاية الصحية والضيافة، ساهم إلى حد كبير في دعم نمو "إعمار".

وأكد **العبّار** على المضي قدماً نحو تحقيق رؤية "إعمار" للعام 2010 في أن تكون واحدة من أكثر الشركات قيمة في العالم.

"إعمار المغرب" تطلق في دبي مبيعات فلل "ألديا" ضمن مشروع "تنجة"

أطلقت "إعمار المغرب"، إحدى شركات "إعمار العقارية"، مبيعات فلل "مجمّع ألديا" السكني ضمن المرحلة الأولى من مشروعها التطويري "تنجة". ويعتبر مشروع "تنجة"، الذي تبلغ كلفته الإجمالية نحو 19,6 مليار درهم إماراتي (نحو 5,34 مليارات دولار)، جزءاً من مذكرة التفاهم التي وقّعتها "إعمار" مع الحكومة المغربية. ويحتل المشروع، الذي يمتد على مساحة 3 ملايين متر مربع، موقعاً ستراتيجياً على شاطئ المحيط الأطلسي وبالقرب من مدينة طنجة التاريخية، ويشتمل على 2,5 ألف وحدة سكنية، و600 غرفة فندقية بالقرب من مطار ابن بطوطة الدولي. ويعتبر "ألديا" مجمّعاً سكنياً متكاملاً يضم مجموعة من المرافق الخدماتية تشمل منافذ تجارية ومركزاً صحياً ونوادي اللياقة البدنية. وتحيط بالفلل حدائق واسعة وممرات للتنزه وعدد من المطاعم والمقاهي.



وقال العضو المنتدب لشركة "إعمار الدولية" **عصام كلداري**: "إنّ المغرب تعتبر من أسرع الأسواق نمواً في المنطقة، ما يجعل منها وجهة استثمارية نموذجية لا سيما مع الازدهار الكبير الذي يشهده القطاع السياحي في المملكة. ويساهم مشروع "تنجة" في تعزيز مكانة مدينة طنجة كوجهة سياحية تستقطب كبار المستثمرين من دول مجلس التعاون الخليجي والعالم إجمالاً".

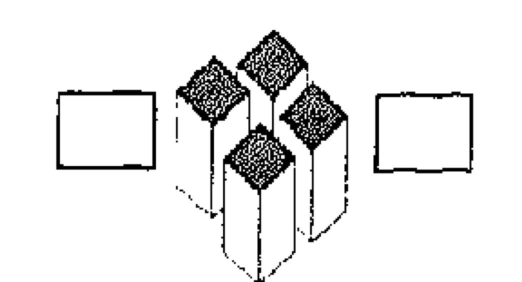
شركة ديار: نتائج إيجابية في الربع الثاني

أعلنت شركة التطوير العقاري "ديار"، التي تتّخذ من دبي مقراً لها، عن نموّ أرباحها الصافية في الربع الثاني من العام 2008 بمعدل 22 في المئة، لتصل إلى 246,9 مليون درهم، مقارنة بـ 202 مليون في الربع الأول من العام 2008، وبزيادة قدرها 184 في المئة مقارنة بالربع الثاني من العام 2007. كما ارتفعت الأرباح الصافية للنصف الأول من العام 2008 لتصل إلى 448,9 مليون درهم، بزيادة قدرها 266 في المئة عن النصف الأول من العام 2007.

كما ارتفعت إيرادات الشركة في الربع الثاني من العام 2008 إلى 823 مليون درهم، بزيادة 79 في المئة، مقارنة بالربع الأول من العام 2008، و235 في المئة مقارنة بالربع الثاني من العام 2007. وبلغت إيرادات الشركة في النصف الأول من العام الحالي 1.283 مليار درهم، بزيادة 218 في المئة عن النصف الأول من العام 2007؛ وارتفع مجموع أصول الشركة في نهاية الربع الثاني من العام 2008، إلى 9,78 مليارات درهم.

وأشار رئيس مجلس إدارة "ديار" **ناصر بن حسن الشيخ** إلى حرص الشركة على الالتزام بتسليم معظم مشاريعها التي تطوّر حالياً بحلول العام 2010، مؤكداً مواصلتها تنفيذ خططها الرّامية إلى إقامة شراكات محلية مع عدد من الشركاء ذوي الخبرة والكفاءة العالية بهدف تسهيل دخول الشركة إلى الأسواق العالمية. كما تهدف ستراتيجية الشركة إلى توسيع وتنويع آفاق استثماراتها الجغرافية خارج لبنان وتركيا لتشمل أسواقاً أخرى من بينها، المملكة العربية السعودية، قطر، كازاخستان، مصر، الأردن والهند.

ناصر بن حسن الشيخ



سرايا: أكثر الشركات نمواً

حازت شركة سرايا القابضة، المتخصصة في مجال التطوير العقاري، على جائزة أكثر الشركات نمواً في الإقليم للعام 2008. ويعتمد التقييم في هذه الجائزة، التي تمنحها مجلة "أرابيان بروبيرتي" التي تصدرها مجموعة "آي تي بي" للنشر، على ما تتبعه الشركات العقارية في المنطقة العربية من حيث التنظيم والإدارة والتسويق.



علي قولاغاصي

وعلق نائب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي لشركة سرايا القابضة **علي قولاغاصي** على هذا التكريم قائلاً: "نشكر "أرابيان بروبيرتي" على منحنا هذه الجائزة، وسوف نكشف قريباً عن المزيد من خططنا التوسعية كتأسيس وجهات جديدة وطرح خدمات تضفي أبعاداً جديدة على عملياتنا في كافة أرجاء العالم".

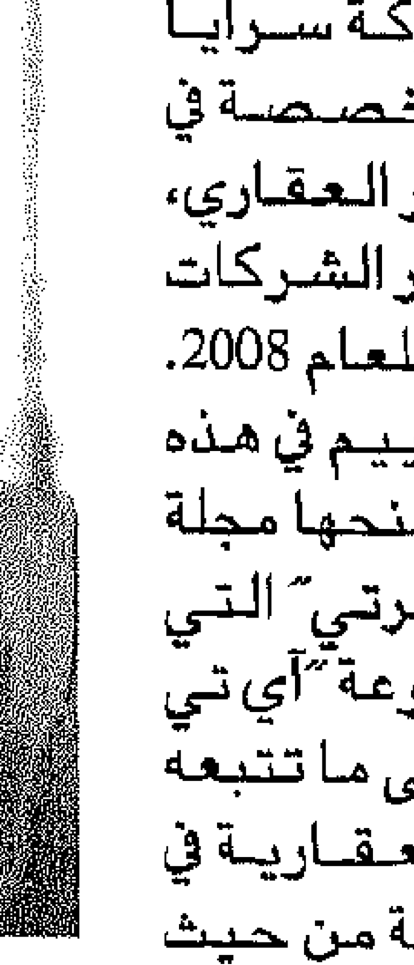
وكانت مجموعة سرايا القابضة بدأت أعمالها في العام 2005، حيث تم الإعلان عن قيام الشركة في المنتدى الاقتصادي العالمي، وتزامن ذلك مع طرح الشركة لأول مشاريعها "سرايا العقبة".

وبعد 3 أعوام، أصبح للشركة 6 وجهات سياحية في 5 بلدان تمتد من الشرق الأوسط إلى روسيا وكازاخستان وتوفر مجموعة من المرافق والخدمات بما فيها وحدات سكنية وفنادق راقية. كما توفر سرايا خدمات سياحة وسفر تكمل فيها ما توفره في وجهاتها، حيث بدأت تقديم خدماتها بشركتي "سرايا للطيران" و"سرايا ريلتي".

"ليمتلس" تباشر بناء أبراج "سنايا عمان"

برعاية رئيس الوزراء الأردني المهندس **نادر الذهبي**، أطلقت شركة ليمتلس أعمال البناء في مشروع أبراج "سنايا عمان" السكنية في الأردن بحجم استثمار يصل إلى 300 مليون دولار.





سعيد أحمد سعيد

ويُعتبر مشروع أبراج "سنايا عمان" واحداً من أطول المباني المعمارية في الأردن بارتفاع أكثر من 200 متر، حيث سيتم تشييده في منطقة عبدون في العاصمة الأردنية. وأوضح المدير التنفيذي لشركة ليمتلس **سعيد أحمد سعيد** أن أبراج "سنايا عمان" سيتم إنشاؤها ضمن معايير جديدة في تصاميم المباني المبتكرة التي تراعي سلامة البيئة.

وأضاف: "إن مشروع "سنايا عمان" سيضم أكثر من 50 طابقاً، تضم 500 شقة سكنية إضافة إلى المساحات المفتوحة والخضراء، بما في ذلك حديقة طبيعية، وألف متر مربع للساحة الاجتماعية الخارجية".

كما سيضم المشروع أعلى مسبح معلق في العالم، يربط بين البرجين على ارتفاع 125 متراً، وجسراً منفصلاً يشكل ممراً مبتكراً بين البرجين، وسيضم أيضاً نظاماً لتوليد الطاقة بواسطة الرياح ونظام إعادة تدوير للمياه. ومن المتوقع أن يعمل هذان النظامان على خفض استهلاك الماء والكهرباء بنسبة 30 في المئة. كما تمت مراعاة أن تكون الأبراج صديقة للبيئة، ما من شأنه توفير 2 مليون دولار سنوياً من تكاليف التشغيل.

ومن المتوقع إنجاز الأعمال بالكامل في مشروع "سنايا عمان" خلال ثلاث سنوات، على أن يبدأ البيع في أغسطس من العام الحالي.

الأرجان العالمية العقارية تحصل على جائزة "سوبر براند"

حصلت شركة الأرجان العالمية العقارية على جائزة "سوبر براند"، العلامة التجارية الأكثر تميزاً في مجال التطوير العقاري.

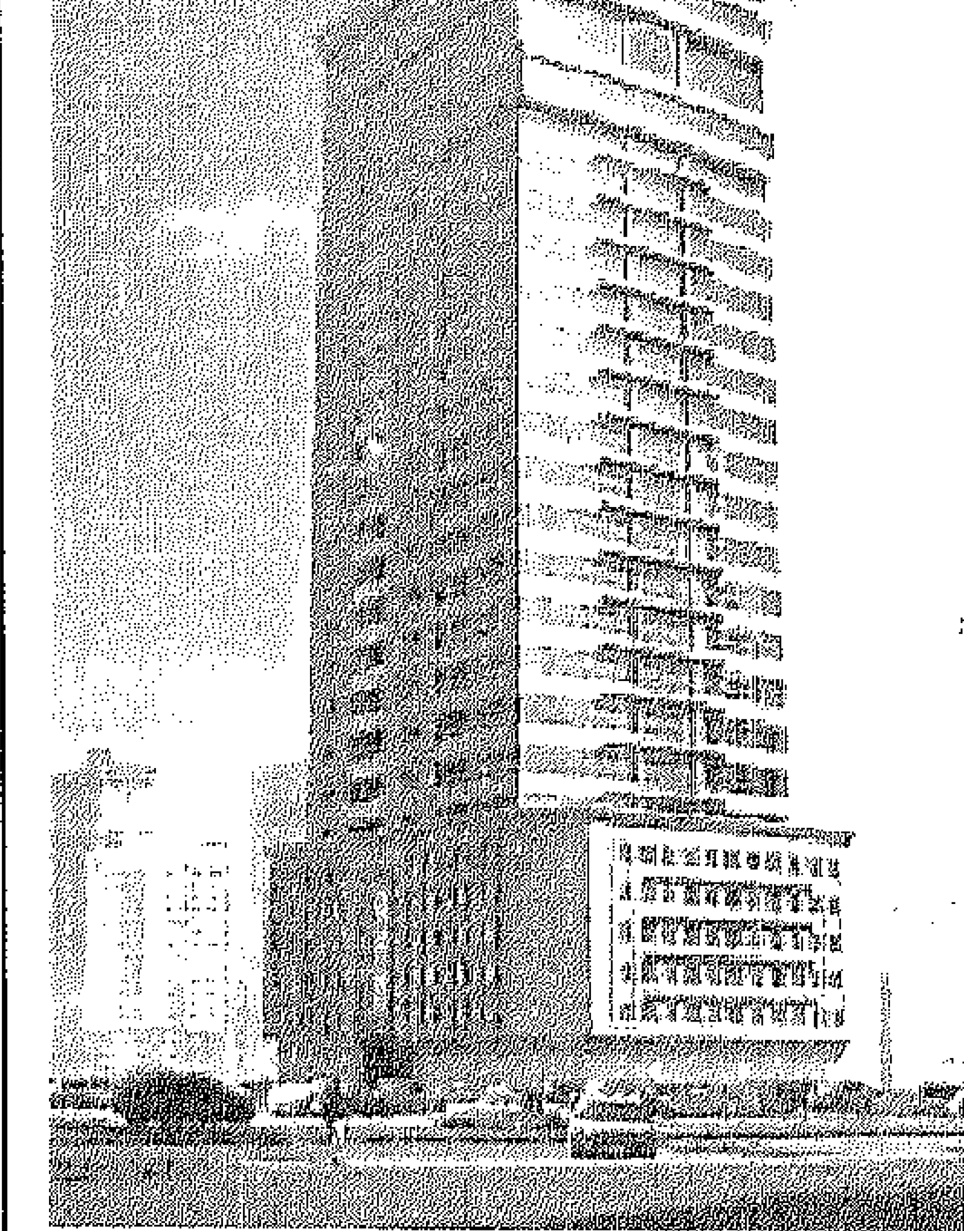
وتأتي هذه الجائزة إضافة جديدة الى قائمة الجوائز التي اكتسبتها الشركة منذ إنشائها العام 1994، وتأكيداً على الأداء المميز للشركة والنجاح الذي حققته في زمن قياسي، لتثبت نفسها واحدة من أفضل شركات التطوير العقاري الرائدة في الكويت والخليج العربي.

وتعتبر الأرجان العالمية العقارية أن حصولها على هذه الجائزة يزيدها إصراراً على المثابرة لتحقيق الأهداف التي ترمي الى تقديم الحلول السكنية المناسبة والفريدة من نوعها لأصحاب الدخل المتوسط، كما يحملها مسؤولية أكبر تجاه أسواقها المحلية والعالمية ويجعلها تسعى دائماً إلى تحقيق الأفضل لعملائها.

يذكر أن الشركة حصدت على العديد من الجوائز، كجائزة EUROMONEY لأفضل مطوّر للعام 2005 عن سلطنة عُمان، جائزة التميز العقاري (IREF (Islamic Real Estate Finance للعام 2006 لسوق سلطنة عُمان، جائزة التميز العقاري IREF للعام نفسه لسوق الكويت.

وفي العام 2007 جائزة CNBC، كأفضل عقار في الكويت عن مشروع البدع (فندق ومنتجع الموفنبيك)، وجائزة CNBC ،كأفضل تصميم لعقار متعدد الوحدات في سلطنة عُمان عن مشروع "حدائق القرم"، إلى جانب حصولها على عضوية المجلس الأميركي للمباني الخضراء USGBC.

"فايه الاستثمارية" تطور "فايه بزنس تاور" في الشارقة





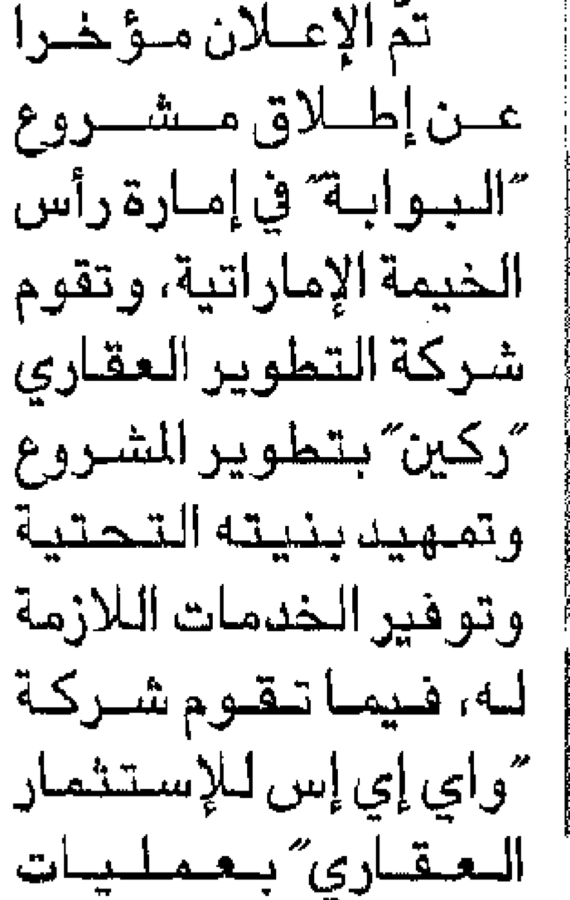
الشيخ طارق بن فيصل القاسمي

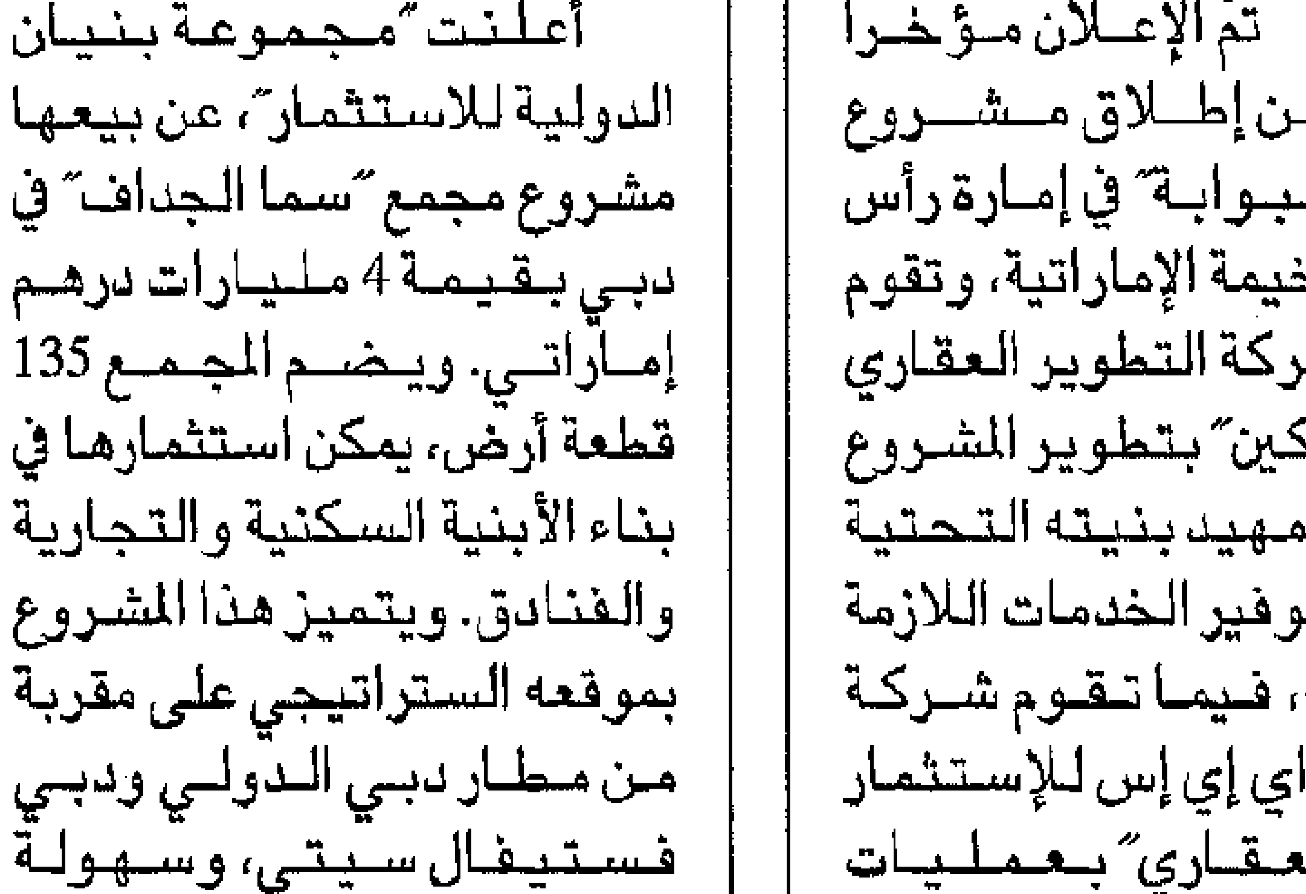
أعلنت شركة "فايه الاستثمارية"، المتخصصة في القطاع العقاري، عن إطلاق برج "فايه بزنس تاور"، الذي يمتد على مساحة 13123 قدماً مربعاً في منطقة المجاز في إمارة الشارقة.

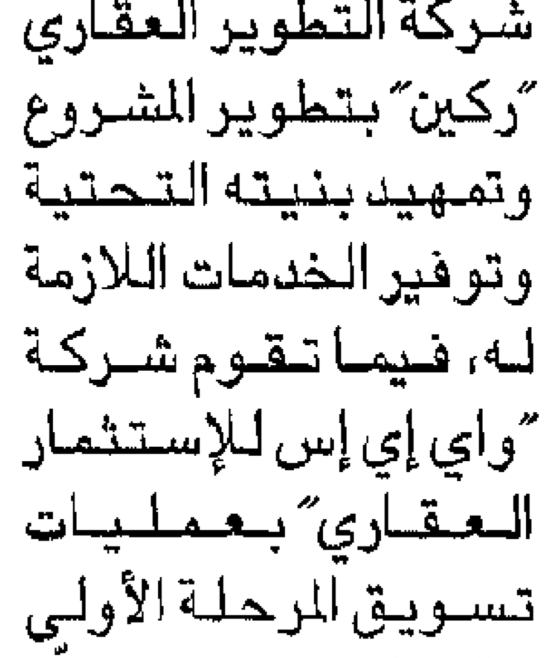
ويتألف البرج من 26 طابقاً، بينها طابق أرضي و5 طوابق مخصصة لمواقف السيارات (170 سيارة)، إضافة إلى 20 طابقاً مخصصة للوحدات المكتبية. وتبلغ استثمارات المشروع نحو 105 ملايين درهم، ومن المتوقع إنجازه نهاية العام المقبل.

وكانت شركة "فايه الاستثمارية" تأسست في إمارة الشارقة، مؤخراً، برأس مال 1,5 مليار درهم، ويرأس مجلس إدارتها الشيخ **طارق بن فيصل القاسمي**، وهي اختارت دخول سوق إمارة الشارقة من خلال مجموعة من المشاريع العقارية الاستثمارية المتنوعة، والتي تشمل القطاع العقاري بكافة تركيباته، مثل السكني والتجاري وسكن العمال والترفيهي وسواها من القطاعات. وتتطلع الشركة إلى الاستثمار في منطقة الخليج العربي ودولة الإمارات العربية المتحدة على وجه الخصوص.

"البوابة": مشروع عقاري جديد في إمارة رأس الخيمة







وحيد عطالله ويوسف ناصر

تمّ الإعلان مؤخراً عن إطلاق مشروع "البوابة" في إمارة رأس الخيمة الإماراتية، وتقوم شركة التطوير العقاري "ركين" بتطوير المشروع وتمهيد بنيته التحتية وتوفير الخدمات اللازمة له، فيما تقوم شركة "واي إي إس للإستثمار العقاري" بعمليات تسويق المرحلة الأولى من المشروع. وأوضح عضو مجلس إدارة "ركين" العقارية **وحيد عطالله** أن المشروع متعدد الأغراض والإستخدامات ويضم العديد من الأراضي المخصصة للأبراج السكنية والتجارية والإدارية، توفر مساحة 60 مليون قدم للاستثمار، وتتيح إقامة أبراج تتمتع وحداتها بمزايا التملّك الحر للمستثمرين.

وقال رئيس مجلس إدارة شركة "واي إي إس للإستثمار العقاري" **يوسف ناصر** إن 60 في المئة من مساحة المدينة ستكون مخصصة للخدمات والمسطحات الخضراء.

وسيتم إنشاء سوق تجارية على طراز معماري عال لا يقل أهمية عن الأسواق العالمية المعروفة، إضافة إلى وجود المركز التجاري العالمي ومركز المعارض.

وقال أن مشروع "البوابة" يلاقي دعماً كبيراً من حكومة رأس الخيمة. ومن وسائل الدعم الرئيسية في المشروع تقديم "ركين" وسائل سداد ميسرة للمستثمرين، تتيح لهم السداد على دفعات من دون فوائد. وأشار إلى أن تسليم الأراضي سيتم خلال العامين 2008 و2009.

"مجموعة بنيان" تبيع مجمع "سما الجداف" بـ 4 مليارات درهم

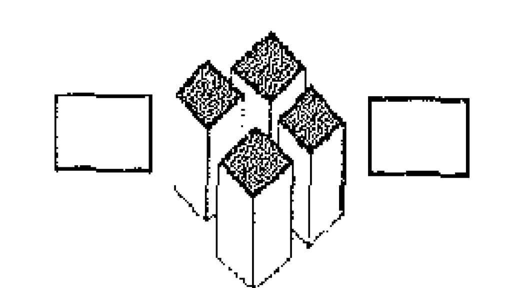


عبد الله عطاطرة

أعلنت "مجموعة بنيان الدولية للاستثمار"، عن بيعها مشروع مجمع "سما الجداف" في دبي بقيمة 4 مليارات درهم إماراتي. ويضم المجمع 135 قطعة أرض، يمكن استثمارها في بناء الأبنية السكنية والتجارية والفنادق. ويتميز هذا المشروع بموقعه الستراتيجي على مقربة من مطار دبي الدولي ودبي فستيفال سيتي، وسهولة الوصول إليه عبر طريق "الخليج التجاري" وجسر القرهود.

وقال رئيس مجلس إدارة المجموعة **عبد الله عطاطرة** إن النجاح الذي حققه مشروع "سما الجداف" يدل على القاعدة الواسعة للمستثمرين التي تحظى بها دبي، من الإمارات وسائر دول مجلس التعاون الخليجي. وأشار إلى سعي المجموعة لتعزيز ثقة عملائها من خلال توفير الوحدات التي تتميز بالجودة العالية والتي تلبي احتياجاتهم والالتزام بالمواعيد النهائية المحددة.

وإلى مشروع "سما الجداف"، أطلقت مجموعة بنيان مؤخراً أولى مشاريعها للتطوير العقاري في عُجمان، وهو مجمع "عين عجمان" الذي تبلغ قيمته 3,5 مليارات درهم إماراتي، ويمتد على مساحة 6,27 ملايين قدم مربع، ويضم 109 قطع من الأرض متعددة الاستخدام. وقد عمدت "مجموعة بنيان" إلى تطوير العديد من المشاريع السكنية والتجارية، بما فيها "روز تاور" (Rose Tower) و"لولو تاور" (Lulu Tower) و"بوابة دبي 1" و"بوابة الشارقة" و"أبكو (ABBCO Tower).





من اليسار: الشيخ ابراهيم بن سعيدان، السفير ابراهيم سعد البراهيم وعادل أبو رخا

مركز المدينة الدولي - تونس: انطلاق المرحلة الثالثة

احتفلت الشركة العقارية التونسية السعودية وشركة أنترناشيونال سيتي سنتر بإطلاق المرحلة الثالثة من مشروع مركز المدينة الدولي الواقع على مقربة من مطار تونس قرطاج الدولي. وأقامت للمناسبة حفلاً حضره سفير السعودية في تونس **ابراهيم سعد البراهيم** والعديد من رجال الأعمال السعوديين والتونسيين.

وتحدث رئيس مجلس إدارة الشركة العقارية التونسية السعودية الشيخ **إبراهيم محمد بن سعيدان** فأشار إلى أن هذه المرحلة من المشروع ستقام على أرض مساحتها 6579 متراً مربعاً وتبلغ مساحة البناء الإجمالية 42700 متر مربع. ويتكون من: سوق تجارية تحتوي على طابق أرضي وميزانين بمساحة بناء تبلغ 11600 متر مربع، وتتكون من سوبر ماركت بمساحة 3 آلاف متر مربع ومحلات تجارية ومنطقة مطاعم وفضاءات وملاه وألعاب للأطفال وقاعات سينما. وقد زوّدت السوق بكافة الخدمات العصرية والتقنية. وفي الجزء السفلي من السوق مواقف للسيارات ومخازن مخصصة للسوبر ماركت بمساحة قدرها 6500 متر مربع.

ويضم المشروع في مرحلته الثالثة أيضاً 4 عمارات سكنية من خمسة طوابق علوية، بمساحة إجمالية تبلغ 9300 متر مربع، وتحتوي على شقق سكنية فاخرة. كما يضم برجاً للأعمال يتكون من 7 طوابق علوية بمساحة بناء تبلغ 6500 متر مربع. ويخدم العمارات السكنية وبرج الأعمال طابق سفلي ثاني مساحته 6500 متر مربع مخصص كمواقف للسيارات. كما يشتمل المشروع على طابق فني خاص بالتجهيزات والمعدات الفنية بمساحة 2300 متر مربع.

وقال المدير العام للشركة **عادل أبورخا** أن هذا المشروع يمثل نقلة كبيرة في مجال المراكز التجارية، وهو يعدّ بمراحله الثلاث أكبر مركز تجاري في تونس، يقام على أرض مساحتها 15 ألف متر مربع، ومساحة البناء الإجمالية 150 ألف متر مربع.

وأعلن أبورخا أن الجمعية العامة للشركة أقرت مؤخراً القوائم المالية للعام 2007، التي أظهرت أرباحاً إجمالية قدرها 2,840 مليون دينار، بزيادة 987 ألف دينار عن العام السابق، بنسبة نمو 53 في المئة. كما أقرت الجمعية توزيع أرباح عن العام 2007 بنسبة 11 في المئة من رأس المال. وكذلك وافقت على شراء قطع أرض في منطقة القنطاوي التابعة لولاية سوسة بهدف إقامة مشاريع سكنية وسياحية بقيمة قدرها نحو 15 مليون دينار. وكذلك تقرر البدء في إنجاز مشروع "ديار الرحاب 4" الواقع في مدينة أريانة.



من اليسار: الشيخ محمد بن عيسى الجابر، كريستين لاغارد وباتريك بالكاني

"MBI International" تطوّر برجين في باريس

وقّعت شركة MBI International، المجموعة العالمية التي تجمع شركات رجل الأعمال العربي الشيخ **محمد بن عيسى الجابر**، اتفاقاً لاقتناء وتطوير برجين في باريس، بهدف تحويلهما إلى معلم بارز للأعمال. ويأتي هذا المشروع، الذي سيتمّ إنجازه في أواخر العام 2012، تماشياً مع ستراتيجية الشركة للتوسّع في أوروبا.

وجرى توقيع الاتفاق بين مؤسّس ورئيس مجلس إدارة MBI الشيخ **محمد بن عيسى الجابر**، والنائب الفرنسي **باتريك بالكاني**، ووزيرة المال الفرنسية **كريستين لاغارد**.

وإثر توقيع الاتفاقية، قال **الجابر**: "تركّز MBI توسّعها العقاري على الناحية الفخمة من هذا القطاع. ويأتي هذا الاستثمار ليتوّج 20 عاماً من الاستثمار في فرنسا، ولن يكون الأخير، إذ سنواصل التوسّع في قطاعي الأعمال والضيافة في هذا البلد".

ويتكوّن مشروع "ليه تور دو ليفالوا"، من برجين يتألّف كلّ منهما من 38 طابقاً، بارتفاع 164 متراً. ويكتسب المشروع أهميته بفضل موقعه الستراتيجي على ضفاف نهر السين.

السعودية للخرسانة الجاهزة تعزّز أسطولها بـ4 مضخات جديدة

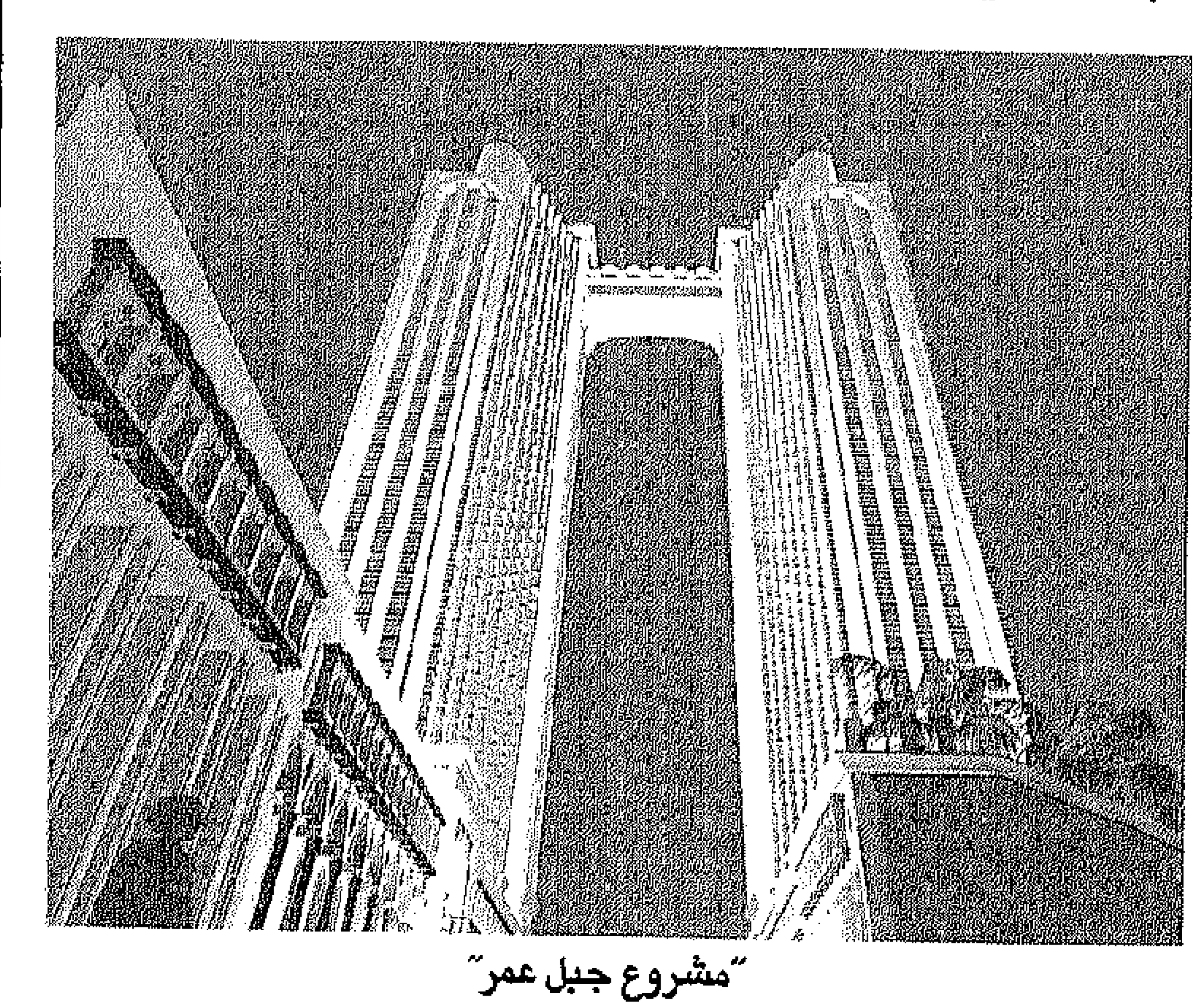
عزّزت الشركة السعودية للخرسانة الجاهزة أسطولها بـ4 مضخات ثابتة للخرسانة تعتبر الأقوى في العالم، وتمتاز بقدرتها على ضخّ الخرسانة إلى ارتفاع 700 متر كحد أقصى. ويأتي شراء هذه المضخات ضمن خطة استثمارات الشركة المقدّرة بـ 440 مليون ريال سعودي للعام الحالي، والتي تزيد بنسبة 40 في المئة على استثمارات العام الماضي. وقال المدير التنفيذي في الشركة **خالد بغدادي**: "نفتخر بكوننا روّاداً في قطاعنا وبمقدرتنا على التجاوب السريع مع متغيّراته". ووفق أرقام الشركة، قفز عدد مشاريع المباني الشاهقة المخططة في المملكة إلى 22 مشروعاً خلال الربع الأول من العام الحالي، مقارنة بمشروع واحد إلى مشروعين سنوياً سابقاً.

ولمواكبة هذا التطوّر، تعمل الشركة على تطوير خلطات الخرسانة عالية القوة المستخدمة في المباني الشاهقة، واستخدام أساليب ضخّ متقدمة للوصول إلى ارتفاعات غير مسبوقة. ومن آخر إنجازات الشركة برجا الزعبي والسويكت في الخبر.

بدء تنفيذ "مشروع جبل عمر"

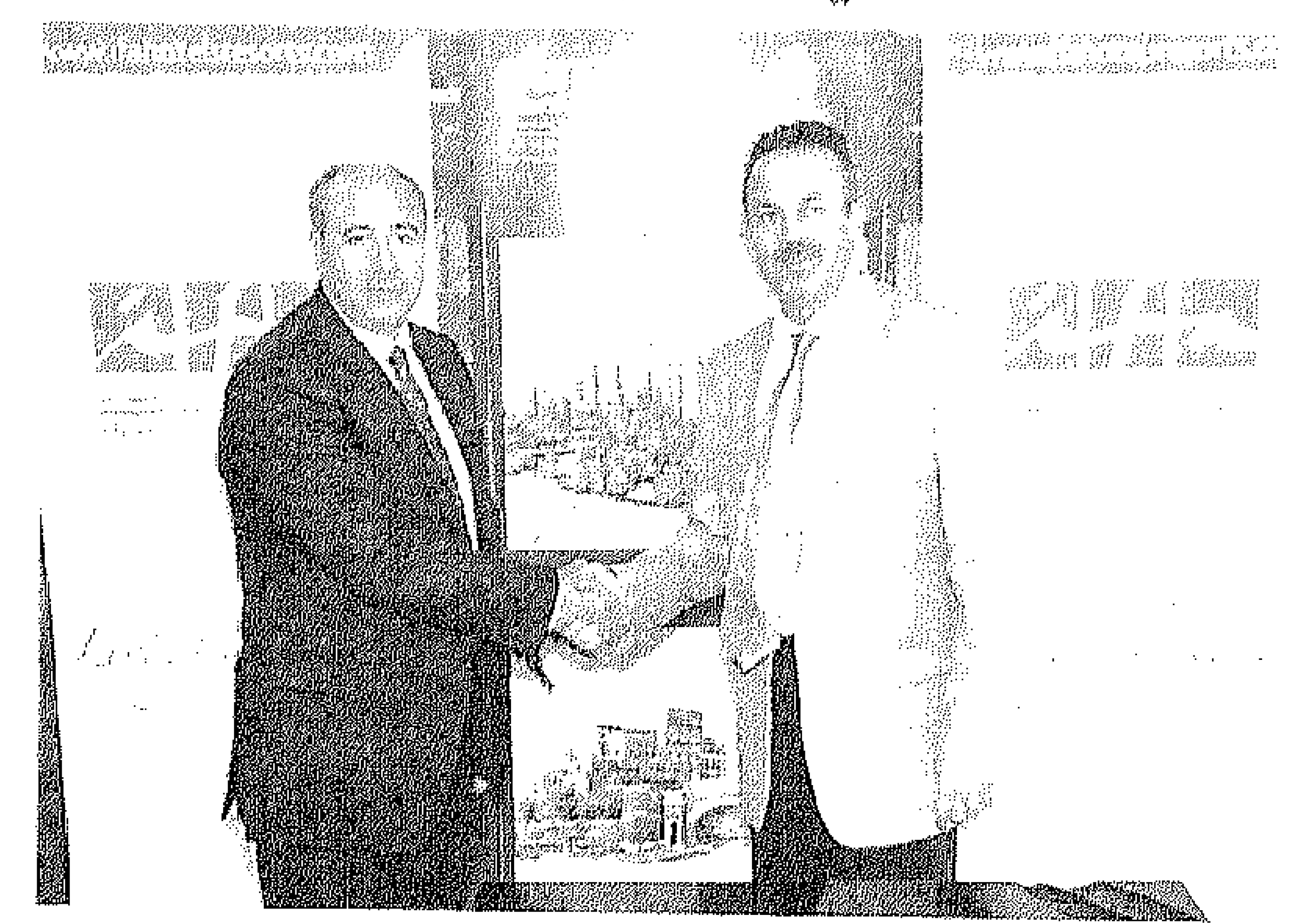
أعلنت شركة جبل عمر للتطوير عن بدء أعمال البناء والتشييد لمشروعها البالغة مساحته 230 ألف متر مربّع، والذي يُعدُّ ثاني أضخم مشروع في مكّة المُكرّمة بعد مشروع التوسعة في الحرم المكي الشريف، وذلك في احتفال تمّ خلاله صب الأساسات الخرسانية لأول برجين سكنيين فندقيين كبداية لأبراجها الـ 39 المنتظر تنفيذها على مدى 36 شهراً.

حضر الاحتفال رئيس مجلس إدارة شركة جبل عمر للتطوير **عبد الرحمن فقيه**، ومدير عام الشركة المهندس **عبد الفتاح فدا**، ونائب رئيس مجلس إدارة شركة سعودي أوجيه **أيمن رفيق الحريري**، الذي كشف أنّ أعمال التفجير للجبال المحيطة بالمشروع والحفر بدأت في مطلع العام الهجري الحالي، مُنوّهاً بأن الاحتفال بصب الخرسانة لقواعد البرجين الثالث والرابع من مجموعة 14 برجاً، يشكل نواة لأبراج فندقية وشقق سكنية موسمية، ومؤكداً حرص "سعودي أوجيه" على تحقيق أهداف المشروع المتمثلة في الجمع ما بين أصالة الطابع الإسلامي واستخدام أحدث تقنيات البناء العالمية.



"مشروع جبل عمر"

"إيفا" تعيّن "دبي للمقاولات" مقاولاً رئيسياً في منتجع "مملكة سبأ"



من اليسار: عبدالله يبرودي وويرنر برغر

عيّنت شركة إيفا للفنادق والمنتجعات شركة دبي للمقاولات كمقاول رئيسي لإنجاز المرحلة الأولى من مشروع منتجع "مملكة سبأ"، الواقع على هلال النخلة جميرا في دبي، ما تبلغ قيمة العقد الموقّع ما بين الشركتين أكثر من مليار درهم إماراتي. وتتضمن المرحلة الأولى بناء وحدات سكنية في كل من مشروع بلقيس السكني والنادي السكني الخاص ونادي فيرمونت السكني الخاص.

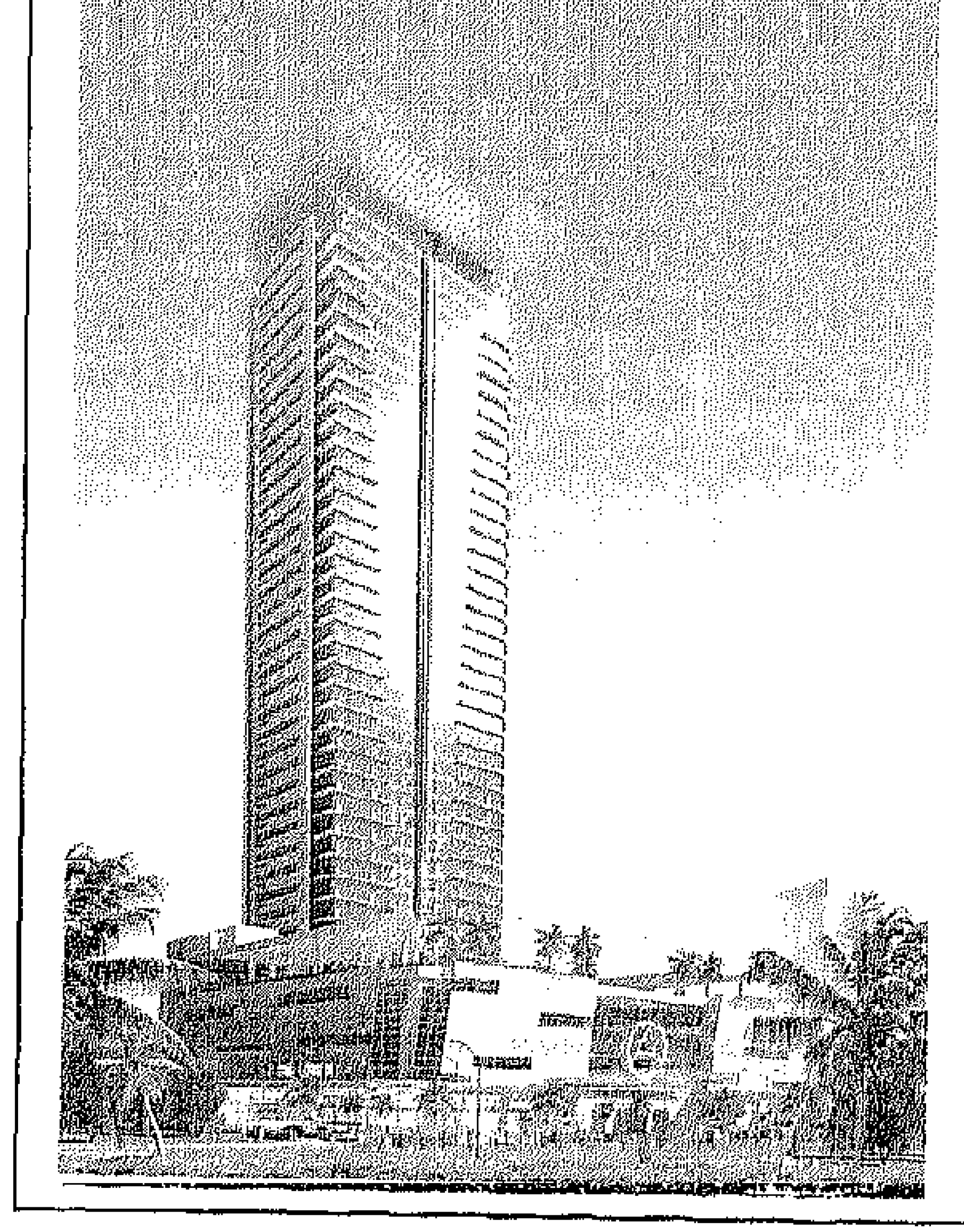
وعبّر رئيس العمليات في شركة إيفا للفنادق والمنتجعات **ويرنر برغر** عن سروره بتوقيع هذه الشراكة مع دبي للمقاولات، إذ تتمتّع الشركة بسجل حافل في تطوير مشاريع سكنية وتجارية ضخمة في الإمارات وخارجها، وقال: "لقد أسّسنا سابقاً شراكة قوية مع دبي للمقاولات من خلال بعض مشاريعنا في دبي بما فيها فندق ومنتجع فيرمونت النخلة". ومن جهته، قال الرئيس التنفيذي لـ دبي للمقاولات **عبدالله يبرودي**: "يعدّ هذا المشروع أحد المشاريع الرائدة، ونتطلع إلى التعاون مع شركة إيفا للفنادق والمنتجعات والعمل على تطوير مشاريع أخرى مستقبلية".

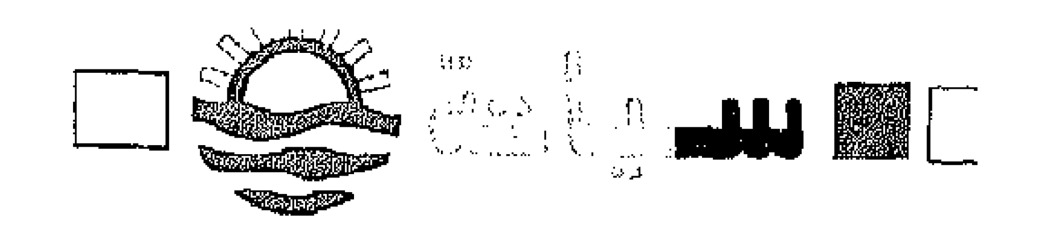
"الفارعة للعقارات" تطلق "برج الفارعة"

أعلنت شركة التطوير العقاري الإماراتية "الفارعة للعقارات"، التابعة لمجموعة "الفارعة للإنشاءات" عن إطلاق مشروع "برج الفارعة" بقيمة مليار درهم إماراتي، والذي سيتم انشاؤه في "قرية الجميرا" الممتدّة على مساحة 811 هكتاراً. ويتوقع إنجاز المشروع بحلول شهر ديسمبر 2011، وسيتألف من 38 طابقاً تضم مجموعة متنوعة من المساحات المكتبية.

وتأتي هذه الخطوة لتلبية الطلب المتزايد على المساحات التجارية ضمن إمارة دبي، والتي يُتوقع أن تشهد انشاء أكثر من 86 مليون قدم مربع من المساحات المبنية للاستخدام المكتبي بحلول العام 2010. وقد أظهرت الدراسات الأخيرة أن إمارة دبي تحتل المرتبة الثانية بعد موسكو من ناحية حجم المساحات التجارية التي يتم تطويرها.

وأشارت مديرة عام مجموعة "الفارعة للعقارات" **ناتاشا جنجرماني** إلى سعي المجموعة للإفادة من الطلب المتزايد على المساحات المكتبية المجهزة بأحدث التقنيات في دبي. وقالت إن المشروع سيتم إنجازه ضمن المهلة الزمنية المحددة، وسيتم تطويره باستخدام أعلى المعايير المعتمدة في القطاع لتلبية الطلب المتنامي.





القطاع السياحي السعودي ينتظر الدعم الحكومي

الرياض – روجيه رومانوس

بدأ قطاع السياحة السعودي يحتلّ مرتبة متقدّمة في أولويات الأنشطة الاقتصادية للمملكة، وبدأت الحكومة تولي القطاع اهتماماً واضحاً، تجلى مؤخراً من خلال إقرار التنظيم الجديد للهيئة العامة للسياحة والآثار، ما أعطى القطاع "نقلة نوعية"، بحسب إبراهيم الراشد، رئيس اللجنة السياحية في الغرفة التجارية الصناعية في جدّه ومدير عام التطوير في مجموعة شركات منتجعات إبراهيم الراشد، الذي يطالب بضرورة دعم القطاع بشكل أكبر، فقطاع السياحة، كما قال لـ"الاقتصاد والأعمال" لم يحصل سوى على 2,5 مليار ريال منذ ستّينات القرن الماضي، مقابل 186 ملياراً حصل عليها القطاع الصناعي، في حين أن نسبة مساهمة كل من القطاعين اليوم في إجمالي الناتج المحلي متقاربة جدّاً، نظراً لما تستطيع السياحة تأمينه من فرص وظيفية تصل إلى نحو 2,5 مليون.


إبراهيم الراشد

يرى رئيس اللجنة السياحية في الغرفة التجارية الصناعية في جدّه أنّ "واقع القطاع السياحي السعودي اليوم يبشر بالخير، كما أنّ المستقبل باتت صورته أكثر إشراقاً. فمنذ 8 سنوات عندما بدأت "الهيئة العامة للسياحة والآثار" عملها، لم يكن لدينا سعوديون يدركون معنى السياحة. ومع الوقت، استطاعت الهيئة أن تخلق فريق عمل يفهم هذا القطاع من وجهة نظر علمية ويعرف كيفية تطبيقها في المملكة، وبات باستطاعته التحدّث والتعامل مع رجال الأعمال باللغة التي يفهمونها". ويضيف: "الجهود الحثيثة التي تقوم بها الهيئة تجعلنا مطمئنين للمستقبل. فالهيئة جهاز حكومي، وبالتالي فالدولة هي التي تقود الاستثمار وتوجّهه".

بين السياحة والصناعة

ويشير **الراشد** إلى أنّ "مساهمة قطاع السياحة اليوم في إجمالي الناتج المحلّي تصل إلى نحو 6,2 في المئة، في مقابل 6,8 في المئة مساهمة القطاع الصناعي، على الرغم من كل الدعم الذي يلقاه القطاع الأخير، سواء لجهة أسعار الكهرباء أو القروض ووجود وزارة خاصة به وكلّيات هندسة ومعاهد مهنية، في حين لا يتوافر للقطاع السياحي أي من هذا الدعم. وعلى الرغم من ذلك، نرى أن مساهمة القطاعين متقاربة جداً، ما يعني أن القطاع السياحي يكتنز إمكانيات مهمة للاقتصاد الوطني". ويضيف: "نحن، في القطاع السياحي، نفتقر إلى الأراضي التي تعتبر أسعارها باهظة جداً، ونحصل عليها بالمزايدة، خلافاً لما هو قائم في القطاع الصناعي، حيث تؤمن الدولة للمستثمرين فيه أراضٍ بأسعار متهاودة تصل إلى ربع ريال للمتر المربع. في حين يدفع المستثمر في القطاع السياحي 150 و200 ريال للمتر المربّع، وأكثر من ذلك للأراضي التي تقع على البحر، كما أنّ المناطق الجبلية مكلفة جداً لناحية تجهيزها بالبنية التحتية. وخير مثال على ذلك، مشروع "درّة العروس"، حيث تولى المطوّر تجهيز البنية التحتية من بناء محطة للكهرباء ومحطة للصرف الصحي وأخرى لتحلية المياه، وهذا مكلف جداً، والأمر عينه تقوم به اليوم شركة "إعمار المدينة الاقتصادية" في مدينة الملك عبدالله الاقتصادية".

استثمارات بـ 30 تريليون ريال

ويلفت رئيس اللجنة السياحية في غرفة جدّه إلى "أهمية توفير دعم واضح لقطاع السياحة". ويقول: "أعدت "الهيئة العامة للسياحة والآثار" دراسة لرفعها إلى المجلس الاقتصادي الأعلى لتحديد ماهية الدعم المطلوب للقطاع. والدراسة مبنية على مقارنة بين ما قدمته الدولة لقطاع الصناعة وما لم تقدّمه لقطاع السياحة. وقد تبيّن أن الدولة أنفقت 186 مليار ريال، بين قروض وأراضٍ ومدن صناعية، لتطوير القطاع الصناعي، في حين لم يحصل قطاع السياحة سوى على 2,5 مليار فقط، ضمن برنامج تمويلي من وزارة المالية بدأ في ستّينات القرن الماضي لدعم إنشاء الفنادق". وطالب **ابراهيم الراشد** بـ"إنشاء صندوق تمويلي لدعم القطاع السياحي، إضافة إلى التوسّع بإنشاء المعاهد والكلّيات، وبوضع قانون خاص لتوزيع الأراضي كما هو حاصل بالنسبة إلى المدن الصناعية، فلماذا لا يكون هناك مدن سياحية مماثلة؟ كما لا بدّ من تحديث التشريعات الموجودة لتتماشى مع الفورة الحاصلة. وفي الوقت نفسه، يجب العمل على تدريب الموارد البشرية من قبل

الأجهزة الحكومية التي لها علاقة بالسياحة. فهناك برنامج "يا هلا" تقوم به الهيئة لتدريب موظفي الحكومة على مفهوم السياحة وأهميتها بالنسبة الى المجتمع، ومثل هذه الأمور مطلوبة بشكل أساسي".

2.5 مليون وظيفة متوفّرة

ويعتبر الراشد أنّ "العاملين في القطاع السياحي يمثلون منشآت صغيرة ومتوسطة لا تتحمّل تكاليف الأعباء الهائلة، وهي في الوقت عينه أكبر مُوظف لليد العاملة، فهي تشكّل نحو 86 في المئة من إجمالي منشآت الأعمال ويعمل فيها نحو 82 في المئة من إجمالي اليد العاملة". ويشير إلى أنّ "الاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة واعد في عالم الضيافة لاسيّما اذا ما علمنا أن مساهمة هذه المنشآت في إجمالي الناتج المحلّي تصل إلى 28 في المئة".

ويضيف: "هناك الآن نحو 2,5 مليون وظيفة متوافرة للشباب السعودي في مختلف نشاطات السياحة، من طيران، إلى فنادق، إلى منتجعات ومطاعم ووكالات سفر... في حين أنّ التأهيل الأكاديمي اليوم في المملكة لا يخرّج الاّ 150 طالباً سعودياً في السنة. وبالتالي، هناك فجوة كبيرة لن تُسدّ الاّ بالمزيد من المعاهد والكلّيات أو بإنشاء قسم خاص للسياحة أو أحد قطاعات السياحة (فنادق، طيران...) في الجامعات. فما يحصل اليوم هو أنّنا نقوم باستقطاب خريجي إدارات الأعمال ونعمل على تأهيلهم ثم توظيفهم في القطاع السياحي".

نحو اللامركزية

وحول التنظيم الجديد وتغيير اسم "الهيئة العليا للسياحة" إلى "الهيئة العامة للسياحة والآثار" ومدى أهمية ذلك، يبدي رئيس اللجنة السياحية تفاؤله بهذه الخطوة، ويرى أنها "تبعد شبح البيروقراطية في العمل السياحي". ويقول: "القيادة العليا اقتنعت أن السياحة أفضل وسيلة لنقل الصورة إلى العالم. والتنظيم الجديد يعطي سلطة تنفيذية أكبر للهيئة بعد أن تصبح هيئة عامة، ويزيد من قدرتها على جذب الموارد البشرية ومن إمكانياتها في إرسال بعثات ومتدربين، كما سيعطيها الفرصة للعمل في المناطق بشكل فعّال أكثر، والتوجّه نحو اللامركزية، فالسياحة تدار على مستوى محلّي. وهذه الأمور كلّها مهمّة، فالمملكة لديها مقوّمات وموارد طبيعية كبيرة، فمنطقة مكة المكرّمة مثلاً، التي تشمل جدّه ومكة والطائف، تمثل نحو 55 في المئة من السعة السريرية في المملكة و45 في المئة من القوى العاملة في السياحة، وبالتالي نحن في مرحلة متقدمة مقارنة بمناطق مثل القصيم أو جازان. فالمطلوب التركيز على المنطقة واختيار شخصية سياحية خاصة بها، وتشجيع أهل البلد للعمل في هذا القطاع، عندها تنكسر الكثير من الحواجز النفسية، ويتحوّل قطاع السياحة إلى قضية تنموية". ويضيف: "هذا القرار هو خطوة نوعية بثّت فينا دفعة قوية جدّاً، وهو دليل على أن السنوات الثماني الماضية التي قضتها الهيئة في الدراسات، كسرت الكثير من الحواجز التي كانت لدى المسؤولين. وفي هذا الإطار نؤكّد أنّنا لن نصنع سياحة تتنافى مع ثوابتنا أبداً".

6,2 في المئة مساهمة قطاع السياحة في إجمالي الناتج المحلي، مقابل 6,8 في المئة للصناعة

ويشير الراشد إلى أنّ "الانفاق على السياحة ليس انفاقاً على قطاع واحد، بل هو انفاق على مختلف قطاعات المجتمع، وقد وصل المسؤولون إلى هذه القناعة. ونحن واثقون بأنّ الملك عبدالله وولي العهد وصنّاع القرار مؤمنون أكثر من أي وقت مضى بأن السياحة هي عنصر مهم في الاقتصاد الوطني، تماماً كما هي الصناعة. وبحسب إحصائيات المجلس العالمي للسياحة، فإن إنفاق مليون دولار في قطاع الصناعة يخلق 4 وظائف فقط لأنّ الصناعة تعتمد أكثر على المكائن، في حين أن إنفاق المبلغ نفسه في قطاعات السياحة يخلق 167 وظيفة".

ويلفت رئيس اللجنة السياحية في غرفة جدّه إلى أنّ "الاهتمام بسياحة الأعمال والمؤتمرات والمعارض بدأت تتضح معالمه بشكل أكبر في السنوات الأخيرة الماضية،

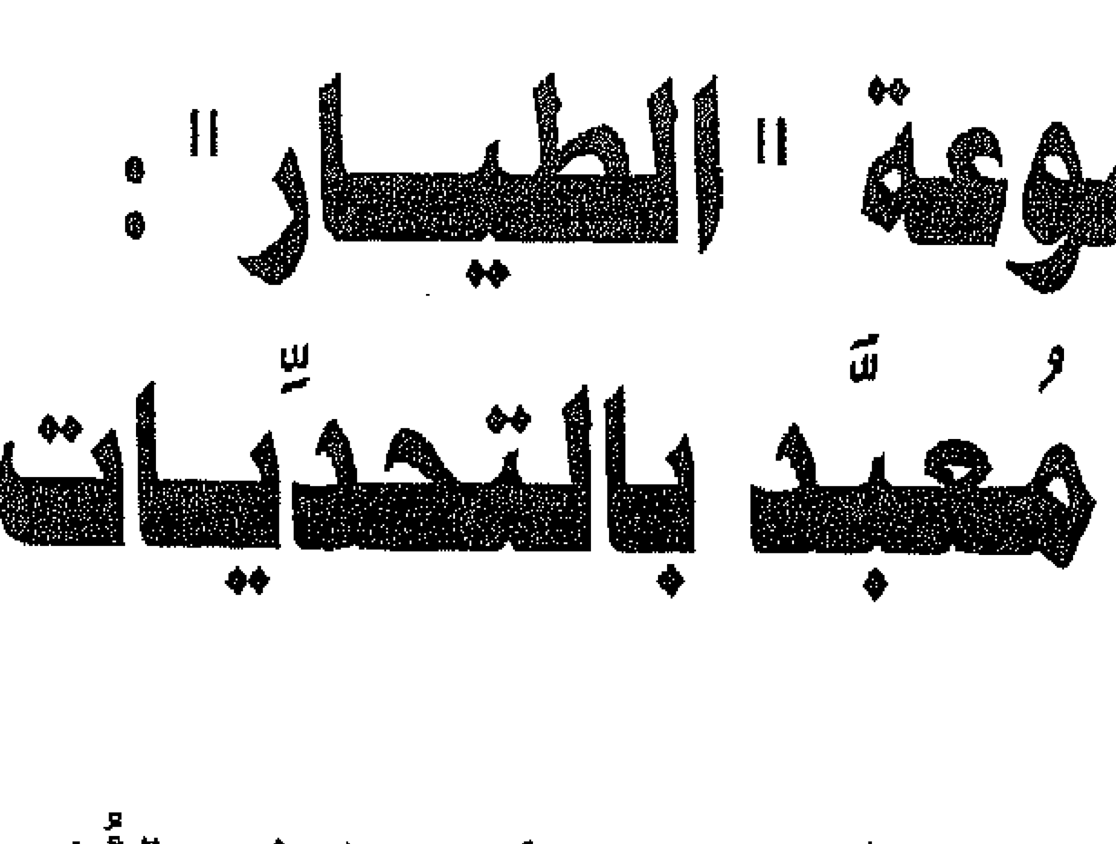
إنشاء صندوق لتمويل القطاع السياحي، والتوسّع في إنشاء المعاهد والكلّيات، وقانون خاص لتوزيع الأراضي

ومنذ بداية هذا العام أصبح هناك سهولة في منح التأشيرات لرجال الأعمال بعد أن صدر أمر ملكي بذلك. فهناك توجّه لتنمية هذه السياحة، ولا بدّ من تنميتها والتوسّع في هذا النوع من السياحة نظراً للفورة التي تعيشها المملكة في مختلف المجالات. كما أنّ الغرفة الإسلامية تسعى حالياً مع جميع الدول الأعضاء في منظمة العمل الإسلامي (56 دولة) لإصدار تأشيرة سيُطلق عليها اسم "تأشيرة مكّة" تُعطى إلى رجال الأعمال لمدة سنة، يستطيع أن يدخل حاملها إلى جميع الدول الأعضاء، والسعودية وماليزيا أول دولتين وافقتا على هذا الأمر، وهذا بحدّ ذاته يعتبر نقلة نوعية".

5.5 ملايين زائر في العام 2007

ويشدّد الراشد على "أهمية إنشاء الجمعيات المهنية المتخصصة، على مثال جمعية المحاسبين السعوديين، التي ليست نقابة أو اتحاداً". ويقول: "بدأنا الإعداد لهذا الأمر من خلال الغرف التجارية الصناعية، حيث سيكون هناك جمعية شبيهة بجمعية لرجال الأعمال، وإذا استطعنا تأسيس مثل هذه الجمعيات المتخصّصة سنستفيد في أكثر من مجال، وسيكون لدينا القدرة على حصر المركزية لأن السياحة قطاع معقّد وشاسع". ويتابع: "نسعى للوصول الى الاعتراف بنا كقطاع مهم في الاقتصاد عبر اعطائنا الحوافز التي يحصل عليها أي قطاع تنموي، إذ إنّنا نواجه مشكلة رئيسية وهي أن الجهات الحكومية تنظر إلينا على أننا شركات جباية، معتبرين ما نقدّمه منتجاً ترفيهياً".

ويختم رئيس اللجنة السياحية مشيراً إلى أنّ "المملكة اليوم تعتبر وجهة سياحية مميزة"، ويقول: "بناء على إحصائيات منظمة السياحة العالمية فقد زار ال سعودية العام الماضي 3,25 ملايين زائر بهدف ممارسة شعائر العمرة، و1,25 مليون حاج، و500 ألف بموجب تأشيرات تجارية، إضافة إلى 500 ألف من الخليجيين الذين لا يحتاجون إلى تأشيرة. وبالتالي، فإنّ المملكة استقبلت زوّاراً أكثر من مصر وتونس". ويتابع: "في المقابل، يتمّ انفاق نحو 36 مليار دولار كسياحة سعودية في الخارج سنوياً. وبالتالي، فإنه من الأحرى أن تُصرف هذه المبالغ في المملكة لتنشيط العجلة الاقتصادية"، ويكشف أنّ "حجم الاستثمارات السياحية في المملكة يزيد على 30 تريليون ريال"، ويقول: "وصلنا إلى هذا الرقم من دون أي دعم، فماذا لو توافر الدعم المطلوب"، متوقعاً أن "تزيد هذه الاستثمارات بنسبة 15 في المئة سنوياً". ■



مجموعة "الطيار": نجاحٌ مُعبّد بالتحدّيات



ناصر الطيار

الرياض – شوقي علامة

"لكل إنسان فرصته في الحياة، فإما أن يصطادها أو ينتظر فرصة أُخرى"، تلك هي فلسفة د. ناصر بن عقيل الطيّار، المؤسّس والرئيس والعضو المنتدب لمجموعة الطيار للسفر السعودية.

"نادراً ما نرى الحظ يبتسم، لكن عندما يبتسم يجب أن تكون مستعداً له، فتقوم بالمخاطرة وتفوز، فتكون النقلة النوعية في حياتك"، يقول د. **الطيار** شارحاً: "حرب الخليج شكلت النقلة لشركتنا، وواجبنا الوطني هو الذي أعطانا القدرة والدفع الكبيرين على العمل في تلك الأوقات العصيبة، بعد أن أُقفلت جميع المرافئ الحيوية في المملكة، وتُرِكَ السعوديون وغير السعوديين من دون عونٍ من قِبل الشركات السياحية المسيطرة على السوق. فقد عملنا 15 ساعة يومياً طيلة أيام الأسبوع من أجل نقل من يريد من المواطنين واليد العاملة إلى أماكن توجهها، من الرياض إلى جدّه فكافة أنحاء العالم، وكانت الرحلات تتم الساعة الثالثة فجراً. في ذلك الوقت قمنا باستئجار ناقلات من دبي لعدم توفرها في السعودية. وعلى الرغم من أن الخسائر التي تكبدناها خلال حرب الخليج وصلت إلى 20 ألف دولار، إلا أن تعامُلنا مع الناس خلال الحرب أكسبنا الثقة والسمعة الحسنة، فانتشر اسمنا في المملكة، وتحوّلنا من مكتب في مدينة الرياض إلى شركة معروفة في جميع أنحاء البلاد. وبعدها كان التوسع الإقليمي والعالمي، وكنا أول شركة تحصل على ترخيص للعمل في مصر من دون مشاركة جانب مصري، في حين احتضنت دولة الإمارات العربية الفرع الثاني".

الثقافة السياحية السعودية

بدأت رحلة "الطيار للسفر" في العام 1980 حيث يشير د. **الطيار** إلى أن "المملكة لم تكن حينها على خريطة السياحة العالمية، وصناعة السياحة لم يكن مرحباً بها في المجتمع السعودي، والدولة لم تكن مهتمة بها حيث لم يكن قد تمّ إنشاء الهيئة العامة للسياحة والآثار".

كل ذلك جعل من بداية د. **ناصر الطيار** ممتلئة بالصعوبات والتحدّيات، ويقول في هذا السياق: "مجال عملنا صعب، لم يكن معي شريك غير سعودي، وتعرضت لمنافسة قوية لأسباب عدة، منها أنني أخذت العمل من الشركات الموجودة، بعد أن كانت الشركات اللبنانية واليونانية هي المسيطرة على السوق. كما أننا لم نلق المساعدة، لكن بالمثابرة والجهد والتعب استطعت الصمود ومن ثم تحقيق النجاح. وهنا أريد أن أقول للشاب السعودي أنه ليس من العيب العمل في قطاع السياحة، فهنالك المال الكثير والقدرة على الإبداع، إضافة إلى حاجة المملكة لإظهار معالمها وتراثها للوافدين إليها. لا نستطيع إيجاد دليل سياحي سعودي بسهولة، فكيف يمكن لغير السعودي أن يتكلم عن تاريخ وحضارة السعودية". ويلفت إلى أن "الشاب السعودي باتت لديه الآن فرص أكبر لتأسيس عمله الخاص في القطاع السياحي، فهناك جهات تساعده وتدعمه وترشده للطريق، وكذلك فإن التكنولوجيا الحديثة تسهل عمله، إضافة إلى سهولة التواصل مع الشركات السياحية العالمية، لكن يبقى عليه أن يُغيِّر طريقة تفكيره".

مُحاكاة التوجهات العالمية

يلفت د. **الطيار** إلى أن السائح السعودي يحتل المرتبة الثانية عالمياً لناحية الإنفاق السياحي والليالي التي يقضيها خارج وطنه. ومع التوجه العالمي نحو "السياحة النظيفة" التي تمتاز بها السعودية، إضافة إلى السياحة الدينية، فإن الفرصة الاستثمارية موجودة ومتوفرة قبل أن تبدأ الشركات

السائح السعودي يحتل المرتبة الثانية عالمياً من حيث الإنفاق

الأجنبية بولوج السوق". ويشرح د. **الطيار** قائلاً: "مع دخول المملكة إلى الخريطة السياحية العالمية، ستحاول الشركات الكبيرة السيطرة على السوق السعودية، وذلك لن يكون من مصلحة المستثمر السعودي، لأن تلك الشركات تملك البنية التحتية، المال، المنتجات والمقومات، مثل الطائرات والفنادق والمنتجعات السياحية. ونحن في المجموعة قمنا بخطوات جريئة، من خلال محاكاة السياحة العالمية ومعرفة توجهها، وأيضاً الوصول إلى القدرة على تلبية جميع متطلبات المسافر السعودي عبر الاستثمار في شركة طيران في اليمن، وإنشاء شركة طيران في مصر يتكون أسطولها من 9 طائرات، تبدأ رحلاتها بداية العام 2009، وكذلك الاستثمار في شركة سياحية كبيرة في الكويت عبر شراء 30 في المئة من أسهمها، إضافة إلى دخولنا سوق الشقق المفروشة وتأجير السيارات".

باقة من الشركات

البداية كانت بمؤسسة الطيار للنقل الجوي، أما الآن فإن "مجموعة الطيار للسفر"، والتي يبلغ رأس مالها 40 مليون دولار، تملك باقة من الشركات أهمها: "وكالة الطيار العالمية للنقل الجوي المحدودة"، "شركة عطلات الطيار للسفر والسياحة المحدودة"، "شركة الطيار للسفر والسياحة والشحن المحدودة"، "شركة الصرح للسفر والسياحة" وشركة المكتب الوطني للسفر والسياحة".

ويختتم د. **الطيار** بالقول: "إن كل هذا التطور والنجاح اللذين تحققا هما جزء من الخطة المستقبلية والتي تقضي بزيادة رأس المال إلى 260 مليون دولار بموازاة طرح المجموعة للاكتتاب العام، ودخول أسواق جديدة. فأينما ذهب المواطن السعودي ستكون "الطيار" حاضرة معه". ■

41 فندقاً جديداً لـ"إنتركونتيننتال" في المنطقة

41 فندقاً جديداً ستدخل محفظة مجموعة فنادق "إنتركونتيننتال" في المنطقة، والتي تضم حالياً 79 فندقاً، الأمر الذي يعكس مدى اهتمام المجموعة بالمنطقة، والذي تدعمه علاقات تاريخية طويلة تعود إلى العام 1961 من خلال فندق "فينيسيا إنتركونتيننتال" في بيروت، وبعد أن كانت "إنتركونتيننتال" أول مجموعة فندقية عالمية تدخل المنطقة العربية، تتابع المجموعة تعزيز تواجدها العربي من خلال سياسة واضحة ترتكز على التوزيع الجغرافي المتوازن والتنويع بعلاماتها والتركيز على الخدمة والنوعية واحتياجات الزبون.



هيثم مطر

يوضح مدير المبيعات والتسويق الإقليمي في الشرق الأوسط وأفريقيا في مجموعة فنادق "إنتركونتيننتال" **هيثم مطر** أن "ما يميز إنتركونتيننتال عن سواها من المجموعات العالمية هو تعدد علاماتها الفندقية البالغة 7 والتي تخدم الاحتياجات المختلفة لكل سوق، هذا فضلاً عن حجمها وتوزيعها الجغرافي. ففنادق انتركونتيننتال موجودة اليوم في 100 بلد في العالم وعددها 4 آلاف فندق. أما بالنسبة للمنطقة، فقد استطاعت المجموعة خلال السنتين الماضيتين أن تزيد فنادقها من 63 إلى 79 مع الاتفاق على عقود إدارة لـ 41 فندقاً جديداً تضم كل العلامات حتى العام 2010. وستتولى المجموعة إدارة 19 فندقاً جديداً خلال العام 2008، و23 فندقاً العام 2009 و13 فندقاً في العام 2010".

"فنادق القيمة"

ويلفت **مطر** إلى أن "مجموعة انتركونتيننتال تولي اهتماماً كبيراً لتقديم علامة هوليداي إن اكسبرس كمفهوم لفندق القيمة مقابل المال، حيث لا مساومة على الخدمات. فالأسعار تنافسية والخدمات محدودة لكن المحافظة على النوعية أمر أساسي. وستوفر هذه الفنادق جميع الخدمات التي تهم مسافر الأعمال كالسرير مثلاً بالإضافة إلى وجبة الفطور ووسائل الاتصال المتطورة من خدمة إنترنت سريعة وغيرها. فمن خلال علامة هوليداي إن اكسبرس، نتوجه إلى مسافر الأعمال الشاب الذي يتراوح عمره ما بين 25 و30 عاماً، وتهمه هذه الخدمات أكثر من سواها خاصة وأن فترة إقامته لا تتعدى أياماً قليلة".

ويضيف **مطر**: "افتتحنا أول فندق هوليداي إن إكسبرس في مدينة دبي للإنترنت في يونيو من العام الماضي وهو يحقق نتائج ممتازة حيث فاقت نسبة الإشغال 90 في المئة خلال الربع الأخير من العام الماضي".

أما بالنسبة للتوسّع في العلامات الأخرى، يتحدث **مطر** عن علامة "Staybridge Suites" وهي عبارة عن شقق مفروشة مخصصة للإقامة الطويلة. ويرتكز مفهوم هذه الفنادق على أن تكون منزلاً أكثر مما هي فندق. فلا يوجد بهو خاص بالفندق ومدخلها مشابه لمدخل الشقق السكنية. ومن أهم خصائص هذه الشقق التركيز على التواصل ما بين المدير والموظفين والضيوف ما يخلق فرصة لتعارف النزلاء على بعضهم البعض وخلق علاقات اجتماعية بحيث يشعر الضيف وكأنه في بيته.

ويوضح مطر أن أول فندق يحمل علامة Staybridge Suites في المنطقة جرى افتتاحه في مصر وتحديداً في "سيتي ستارز" خلال شهر يونيو المنصرم، على أن يتم افتتاح 4 فنادق جديدة ضمن هذه العلامة في كل من دبي، الكويت والبحرين.

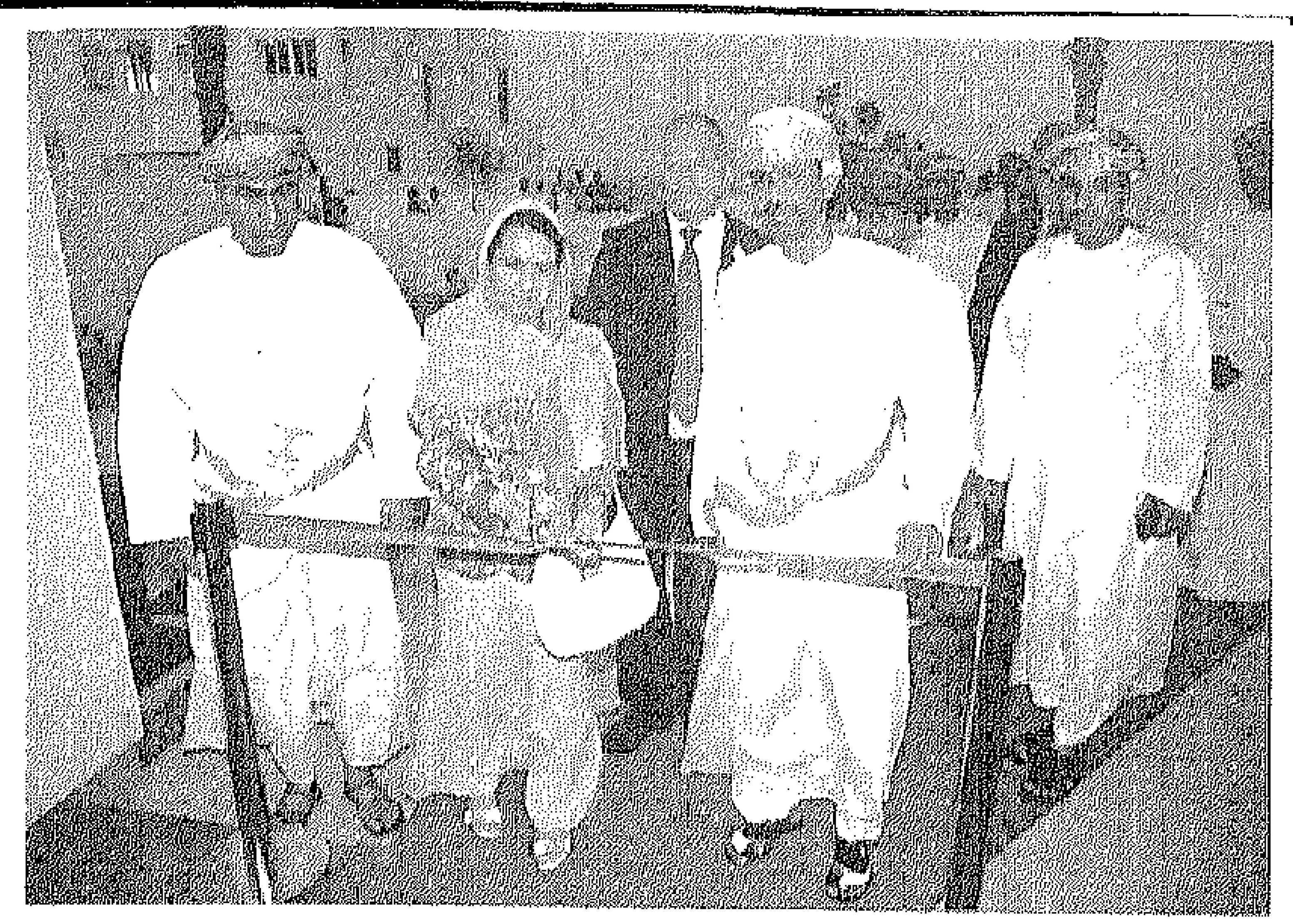
ميزة التنوّع

يقول **مطر**: "إنّ مجموعة فنادق إنتركونتيننتال باتت تتوجه نحو تلبية احتياجات المستهلك المختلفة بغض النظر عن البلد. ونعمل على تلبية جميع احتياجات الضيوف مهما كان سنهم أو بلدهم أو الغرض من إقامتهم. والواقع أن الشركات الفندقية أصبحت تدرك مدى أهمية تلبية الاحتياجات المختلفة في سبيل الفوز بحصة أكبر من السوق ذات التنافسية العالية".

ويعتبر **مطر** " أن انتركونتيننتال اكتسبت موقعاً مميزاً في السوق العالمية كونها أكبر شركة في العالم من حيث عدد الغرف، وأن منشآتها في تطور مستمر. ونملك حصة أكبر من السوق بحكم وجودنا في المدن الرئيسية، مع حرصنا على توفير جميع العلامات في الأسواق الرئيسية للتمكن من تلبية احتياجات كل الشرائح. فالتنوع وملاءمة العلامة مع السوق وقدرتها على التنافس أهم من عدد الغرف. وفي حال تواجد علامتين من المجموعة جنباً إلى جنب في سوق واحدة، نبحث إمكانية تحقيق التكامل في ما بينهما كي نستطيع خلق تناغم في السوق".

ويشدد **مطر** على حرص مجموعة "انتركونتيننتال" على المحافظة على خصوصية وتفرّد كل علامة فندقية تابعة لها. فلكل علامة خصائص محددة وزبائن محددين. ونهدف بالأساس إلى خلق علاقة ثقة ما بين الزبون والعلامة، وقمنا لهذه الغاية ببحث تفصيلي شمل 18 ألف شخص بهدف التعرّف على الزبون واحتياجاته، كما ساعدنا هذا البحث على تطوير علامة هوليداي إن استناداً إلى متطلبات الزبائن. ونتيجة ذلك أجرينا تغييرات كبيرة على علامة هوليداي إن شملت شعار العلامة، كما أضفنا 4 عناصر أساسية تتعلق بالاستقبال الذي يتلقاه الضيف بدءاً من بهو الاستقبال المضاء بشكل جيد ومشع ونوعية شتول محددة وموسيقى خاصة بكل علامة نفّذتها شركة موسيقى عالمية، بالإضافة إلى اعتماد 6 روائح متعددة كل واحدة مخصصة لعلامة محددة تُذكر النزيل بها. وتركز المجموعة أيضاً على أن يكون لها حصة جيدة في المنتجعات وتحديداً خدمات الـ"سبا" والعلاجات الطبيعية والتدليك". ■

وزيرة السياحة العُمانية تفتتح فلل "الموج، مسقط" النموذجية


الوزيرة راجحة بنت عبد الأمير تفتتح المشروع

تحت رعاية وزيرة السياحة د. **راجحة بنت عبد الأمير** وبحضور رئيس مجلس إدارة "الموج، مسقط" **عبدا لله بن عباس بن أحمد** تمّ افتتاح "الموج، مسقط"، الفلل النموذجية، وسط حضور كبير من رجال الإعلام وكبار المدعوين.

وتعدّ الفلل الجديدة، التي تحمل أسماء مصمميها **تومبازيس، سانتيني وترايّاد**، مزيجاً فريداً من مفاهيم العمارة العُمانية في بيئة حديثة ومبتكرة تزخر بالتجديد والرقي، وتتمتّع بخدمات ومرافق فخمة تواكب المعايير العالمية. وعلى الرغم من تنوّعها في التصميم، فإنّ الفلل تتسم بالرحابة والإبداع في أساليب المعمار الداخلي والتناسق في المساحات والديكور.

و يعتبر افتتاح الفلل النموذجية الجديدة إنجازاً آخر يضاف إلى رصيد "الموج، مسقط"، حيث تجوّل الحضور والمدعوون في مرافق الفلل الجديدة الملاصقة لمركز التسويق، واستمتعوا بعرض حي لمهارات الطبخ قدمه الشيف العالمي **أنتوني ووريل تومبسون**، والذي حضر خصيصاً من المملكة المتحدة لتقديم هذا العرض.

وعلّق الرئيس التنفيذي لـ "الموج، مسقط" **نيكولاس سميث** على الحفل قائلاً: "نتقدم بالشكر الجزيل لوزيرة السياحة لتفضلها برعاية حفل افتتاح نماذج فلل "الموج، مسقط" والتي تعدّ مثالاً حياً للفخامة والحياة الراقية التي يقدمها "الموج، مسقط" لزبائنه الكرام، حرصاً من المشروع على أن يكون السبّاق في افتتاح مثل هذه المرافق الحيوية المهمة التي تعد جزءاً مهماً في المشاريع العقارية الكبيرة".

و"الموج، مسقط" هو تحالف بين شركة استثمارات الواجهة البحرية التي تمثل حكومة سلطنة عُمان، وشركة صناديق الاستثمار الوطنية التي تمثل صناديق التقاعد العُمانية، ومجموعة ماجد الفطيم التي تتخذ من دولة الإمارات العربية المتحدة مقراً لها.

"إنتركونتيننتال": عقد لإدارة 4 فنادق في "بورت غالب"

أعلنت مجموعة فنادق إنتركونتيننتال عن توقيع عقد مع شركة "Sovereign Hospitality Holdings"، التابعة لمجموعة محمد عبد المحسن الخرافي الكويتية، لإدارة 4 فنادق، تضم أكثر من 1200 غرفة، ومركزاً للمؤتمرات في منتجع بورت غالب في مرسى علم في مصر.

والفنادق الأربعة هي: فندق إنتركونتيننتال، وفندقان "كراون بلازا"، والرابع فندق "Marina Lodge Hotel" الذي ستديره المجموعة تحت علامة تجارية مستقلة، إضافةً إلى مركز دولي حديث للمؤتمرات.

واعتبر الرئيس التنفيذي للعمليات في مجموعة فنادق إنتركونتيننتال في الشرق الأوسط وأفريقيا **جون بامسي** أن "إدارة منتجع بورت غالب يشكل فرصة كبيرة للمجموعة"، وأشاد بالعلاقة الوثيقة والطويلة مع شركة "Sovereign Hospitality Holdings"، "التي تشاركنا معها سابقاً في العديد من المشروعات"، معرباً عن أمله في استمرار هذه الشراكة.

وقال الرئيس التنفيذي لشركة "Sovereign Hospitality Holdings" **محمد فهمي**: "يسرنا أن نعمل مرة أخرى مع مجموعة فنادق إنتركونتيننتال التي تتمتع بسمعة مرموقة ومكانة خاصة في جميع أنحاء العالم وتوفر أعلى مستويات الجودة في مجال الإقامة الفندقية، وهو ما جعلها الخيار الأمثل والأول لتقديم الخدمات في منتجع بورت غالب".

"لاندمارك": 10 فنادق إسلامية في الإمارات والسعودية


س.م. صادق

ذكرت مجموعة فنادق "لاندمارك" أنها ستطلق 10 مشاريع جديدة (فنادق وشقق مفروشة) تعمل وفق مبادئ الشريعة الإسلامية في كل من الإمارات والسعودية بحلول العام 2010. وتأتي هذه الخطوة في إطار ستراتيجية الشركة الرامية إلى تلبية الطلب المتزايد على هذا النوع من الفنادق في منطقة الشرق الأوسط.

وسيتم إطلاق 6 من هذه المشاريع الجديدة في دبي، و2 في أبوظبي، وفندق من فئة 4 نجوم في الفجيرة، وآخر في جدّه في السعودية. وستعمل جميع هذه الفنادق وفق مبادئ الشريعة الإسلامية، الأمر الذي يعني عدم تقديم المشروبات الكحولية مع توفير الطعام الحلال، فضلاً عن التبرّع بجزء من الأرباح لصالح الأعمال الخيرية.

وقال المدير العام لمجموعة "لاندمارك" س. م. صادق: "يشكل النمو الملحوظ في أعداد السيّاح العرب والمسلمين، وما يصاحب ذلك من ارتفاع في معدلات الإنفاق، عاملاً أساسياً في زيادة الإقبال على الفنادق التي تعمل وفق الشريعة الإسلامية. ونظراً للنمو غير المسبوق الذي تشهده الأسواق الإقليمية، فإننا نتوقع زيادة في أعداد السيّاح العرب وبالتالي زيادة في الطلب على هذا النوع من الفنادق". وأضاف: "تتميز هذه الفنادق بأنها مبنية وفق المعايير العالمية، حيث ستوفر مجموعة من أفضل المرافق التي تستقطب النزلاء من مسلمين وغير مسلمين".

تطوير 20 فندقاً عالمياً في رأس الخيمة


د. خاطر مسعد

تشهد إمارة رأس الخيمة عدداً من المشاريع لتطوير نحو 20 فندقاً عالمياً من فئة 5 نجوم، إضافة إلى عدد من الشقق الفندقية. ومن المتوقع أن ترفع هذه المشاريع عدد الغرف الفندقية في الإمارة من 1800 غرفة حالياً إلى 3700 غرفة، بحلول العام 2012. ويأمل "مكتب السياحة"، المسؤول عن دعم وتطوير واستقطاب المشاريع السياحية في الإمارة، أن تتمكن هذه المشاريع من استيعاب الأعداد المتزايدة من السيّاح التي يتوقع أن تبلغ نحو 2,5 مليون في العام 2012.

وتعمل هيئة رأس الخيمة للاستثمار على استقطاب مجموعة واسعة من العلامات الفندقية المعروفة عالمياً بهدف توفير خيارات متعددة من العروض الخاصة والخدمات التي تناسب الأذواق المختلفة للسيّاح.

ويرى الرئيس التنفيذي للهيئة د. خاطر مسعد أنّ المشاريع الفندقية الجديدة "حققت قفزة نوعية على مستوى الإمارة"، وقال: "مع مواصلة النشاطات السياحية التي تستقطب السيّاح من مختلف أنحاء المنطقة والعالم، نعمل باستمرار لتحقيق إدارة متميزة ومبتكرة لهذه المشاريع، بهدف تنويع محفظتنا الاستثمارية من الفنادق، ولا يزال أمامنا مجال كبير للتوسّع في هذا القطاع، حيث نتطلع إلى إقامة علاقات شراكة مستقبلية مع أبرز العلامات التجارية في القطاع الفندقي".

مهرجان "صيف في أبوظبي": 30 ألف زائر في 10 أيام

كشفت شركة أبوظبي الوطنية للمعارض "أدنيك" و"هيئة أبوظبي للسياحة" عن استقطاب مهرجان "صيف في أبوظبي" لأكثر من 30 ألف شخص خلال الأيام العشرة الأولى من افتتاحه.

وقال رئيس قسم الفعاليات في "هيئة أبوظبي للسياحة" **فيصل الشيخ**: "استقبلنا خلال الفترة ما بين 26 يونيو و5 يوليو 30870 زائراً، ونحن مسرورون بهذا العدد، لكننا لم نفاجأ إذ كان الإقبال رائعاً منذ اليوم الأول، وقد قام العديد من الزوّار بالعودة مرتين أو ثلاث مرات".

افتتح مهرجان "صيف في أبوظبي" في 26 يونيو الماضي وهو مستمر لغاية 18 أغسطس الجاري. وقامت كل من "أبوظبي الوطنية للمعارض" و"هيئة أبوظبي للسياحة" بإحضار فعاليات هذا المهرجان من كافة أرجاء العالم، وروّجت له بشكل كبير في كل من أبوظبي والعين ودبي.

وأوضح **الشيخ**: "عملنا بهدف إعداد مهرجان عائلي مميز على مستوى الشرق الأوسط، وكنا حريصين على الترويج لهذا المهرجان للشرائح المناسبة".



سلطة دبي الملاحية تنظِّم "السياحة البحرية"

كشفت "دائرة السياحة والتسويق التجاري في دبي" و"سلطة مدينة دبي الملاحية" عن توقيع اتفاقية تتولى "السلطة" بموجبها تنظيم عمليات تسجيل وترخيص كافة النشاطات السياحية ذات الصلة بالقطاع الملاحي في إمارة دبي.

وتشكل الخطوة جزءاً من سلسلة مبادرات تهدف الى تعزيز عمل هذا القطاع في الإمارة من خلال توفير مركز متكامل يلبي احتياجات النشاطات الملاحية المختلفة.

وقّع الاتفاقية مدير عام دائرة السياحة والتسويق التجاري في دبي **خالد أحمد بن سليِّم**، والمدير التنفيذي لسلطة مدينة دبي الملاحية **عامر علي**.

فندق سفير السيدة زينب ينظِّم ندوة للتعاون السياحي ما بين سورية ولبنان

نظّم فندق سفير السيدة زينب في دمشق ندوة سياحية شارك فيها ممثلون عن قطاعي السياحة والإعلام في كل من لبنان وسورية. وتخلل الندوة اجتماع تناول الأوضاع السياحية في كل من البلدين وكيفية تفعيل التعاون المشترك باعتبارهما من الممكن أن يشكّلا إقليماً سياحياً واحداً وأن يكونا نموذجاً يحتذى للسياحة العربية البينية.

وخلص الاجتماع إلى توصيات منها تفعيل أعمال لجنة السياحة في مجلس الأعمال السوري اللبناني، الطلب من القطاع السياحي تفعيل السياحة البينية والبدء بالخطوات العملية لإعادة تشجيع التبادل السياحي بدءاً من تسويق برامج مشتركة. وتم الاتفاق على أن يعقد الاجتماع المقبل في فندق سفير هيليوبوليتان بيروت.

"فلاي دبي" تشتري 54 طائرة بوينغ

وقّع رئيس مجلس إدارة "فلاي دبي" الشيخ **أحمد بن سعيد آل مكتوم** طلبية لشراء 54 طائرة بوينغ 800–737 من الجيل الجديد. وتقدّر قيمة الصفقة بنحو 4 مليارات دولار، وهي تتكوّن من 50 طائرة بوينغ، إضافة إلى اتفاقية تأجير منفصلة مع "بابكوك آند براون لإدارة الطائرات" لاستئجار 4 طائرات أخرى من الطراز ذاته.

وفي المناسبة، قال الشيخ أحمد بن سعيد: "يسعدني أن أوقّع على هذه الصفقة التي تتضمّن 54 طائرة بوينغ 800–737 من الجيل الجديد لشركة فلاي دبي، وإنني على ثقة من أنّ هذا الطراز يناسب متطلبات عملنا الذي يتمثّل في توفير خيارات ملائمة بتكلفة معقولة للراغبين في السفر من وإلى دبي". وحضر التوقيع الرئيس التنفيذي لشركة فلاي دبي **غيث الغيث**، ورئيس بوينغ وعضو مجلس إدارتها


الشيخ أحمد بن سعيد آل مكتوم

المنتدب **جيم ماكنيرني** ومدير شركة بابكوك آند براون لإدارة الطائرات **ستيف زيسيس**.

وقال **الغيث**: "يشكّل إعلان صفقة شراء الطائرات اليوم معلماً بارزاً في مسيرة "فلاي دبي". وتبرز القدرة على التقدّم بمثل هذه الطلبية الضخمة مدى ثقتنا بشركة فلاي دبي، تلك الثقة التي تشاطرنا إيّاها حكومة دبي وشركاؤنا. ويمكننا الآن بعد هذه الطلبية الانتقال إلى المراحل التالية في مسيرتنا التأسيسية، والتطلّع إلى إطلاق خدماتنا في منتصف العام المقبل 2009".

سلطة مدينة دبي الملاحية تُنشئ أكاديمية الإمارات البحرية الدولية

أعلنت سلطة مدينة دبي الملاحية عن إنشاء أكاديمية الإمارات البحرية الدولية، بهدف زيادة أعداد المتخصّصين المؤهلين في مجال الملاحة البحرية.

وستتّخذ الأكاديمية من "مجمّع مدينة دبي الملاحية التعليمي" مقرّاً لها، حيث ستشكّل بوابة للمواطنين والمقيمين في الدولة ولأبناء المنطقة للدخول في مجال القطاع البحري. وستوفّر الأكاديمية برامج تعليمية بحرية مختلفة، وستتيح للمهتمين في العمل على السفن التجارية فرص التسجيل في الدورات والبرامج التعليمية التي ستمنح شهادات في الهندسة والملاحة البحرية. وسيتمّ تنفيذ هذه البرامج الدراسية وفقاً لمعايير منظّمة الملاحة الدولية (IMO)، سواء في مجال التدريب النظري أو العملي، إضافة إلى دورات بحرية قصيرة المدى تغطي مواضيع بحرية مختلفة.

وستبدأ الأكاديمية في العمل من مقرّها المؤقّت في مدينة دبي الملاحية ريثما يتمّ الانتهاء من إنشاء "مجمّع مدينة دبي الملاحية التعليمي". وستباشر الأكاديمية برامجها في غضون الأسابيع القليلة المقبلة، حيث ستكون إحدى أولى الدورات التعليمية، في قيادة القوارب واليخوت من مختلف الأحجام.



مبنى الأكاديمية

"الملاحة العربية" و"سامسونغ": عقد بناء 9 سفن

وقّعت شركة الملاحة العربية عقداً مع شركة سامسونغ للصناعات الثقيلة بغية بناء 9 سفن حاويات بطاقة استيعابية تصل الى 13,1 ألف حاوية نمطية لكلّ سفينة. وقالت مصادر "الملاحة العربية" إنّ الاختيار وقع على "سامسونغ" من بين قائمة طويلة من الشركات المشهورة والعريقة في بناء السفن. ويعتبر هذا العقد أكبر طلب بناء سفن حاويات يتمّ من خلال شركة مملوكة لدول الخليج، حيث تتجاوز قيمته الـ 1,5 مليار دولار.

وستكون السفن الجديدة بطول 366 متراً وعرض 48 متراً، وهي من أكبر سفن الحاويات التي تتطابق مع مواصفات عرض قناة بانما والقيود المتعلّقة بها بعد التطوير. وتستطيع هذه السفن حمل 6 آلاف حاوية في المساحات التي تقع تحت سطح السفينة، و7100 حاوية على ظهر السفينة. وتمّ تصميمها لنقل حاويات 20 و40 قدماً، وهناك مساحات منفصلة آمنة مخصصة للنقل الآمن للحاويات التي تتضمّن بضائع خطيرة، كما يمكن نقل ما يزيد على 800 حاوية مُبرّدة على سطح هذه السفن.

وسيتمّ تسليم السفينة **الأولى** من السفن الـ 9 بحلول شهر أكتوبر من العام 2010، وستليها باقي السفن تِبَاعاً، حيث سيتمّ تسليم آخر سفينة بحلول نوفمبر من العام 2011.

"أبوظبي للمطارات" تعتزم إنشاء أول مطار للطيران الخاص

خليفة المزروعي

أعلنت شركة أبوظبي للمطارات "أداك" عن عزمها تحويل القاعدة الجوية العسكرية في البطين إلى أول مطار في الشرق الأوسط للطيران الخاص باستثمار قيمته 200 مليون درهم.

ويبعد المطار 10 كلم عن وسط مدينة أبوظبي، وهو يشتمل حالياً على مدرج بطول 3200 متر يمكنه استقبال الطائرات الخاصة صغيرة الحجم نسبياً، وصولاً إلى طائرات البوينغ الخاصة برجال الأعمال وطائرات البوينغ من طراز 737 – 800؛ كما يضمّ المطار أكثر من 30 موقفاً للطائرات و3 مبانٍ للركّاب.

وستعمل "أداك" في المرحلة الأولى على تطوير البُنية التحتية للمطار، والتي تشمل المدرج والإضاءة والطاقة وعمليات التشغيل؛ كما سيتمّ تحديث مباني الركّاب وإنشاء مواقف إضافية للطائرات. أما على المدى الطويل، فتخطّط شركة أداك لتطوير مركز خاص في المطار لصيانة الطائرات وتصليحها وتحديثها.

وأكّد رئيس "أداك" **خليفة المزروعي** على أهمية تأسيس مثل هذه المطارات، خصوصاً وأنّ إمارة أبوظبي تشهد نمواً متزايداً في أعداد الطائرات الخاصة على اعتبارها مركزاً مهماً للمال والأعمال على المستويات المحلية والإقليمية والعالمية.

ويتوقّع أن يتبوأ هذا المطار مركزاً مهماً في منطقة الشرق الأوسط التي تعتبر واحدة من أسرع المناطق نمواً في قطاع الطيران المدني، حيث يوجد أكثر من 380 شركة للطيران الخاص تتّخذ من الشرق الأوسط مقرّاً لها، ومن المتوقّع أن يصل هذا العدد إلى 900 في العام 2014. كما يتوقّع الخبراء أن يتمّ شراء نحو 15 ألف طائرة خاصة بقيمة 192 مليار دولار في غضون السنوات العشر المقبلة.

يُذكر أنّ "أداك" تمتلك وتشغّل وتدير مطاري أبوظبي والعين الدوليين؛ كما تقوم حالياً بدراسة خطط مبدئية لإدارة وتشغيل عدد من المطارات في مختلف الجزر المحيطة في أبوظبي، مثل جزيرة دلما وجزيرة صير بني ياس، وذلك بهدف تعزيز السياحة في تلك الجزر. من جهة أخرى، تقوم "أداك" بتشييد منشآت مخصصة لتوفير كافة خدمات الصيانة والتصنيع والعمليات اللوجيستية في مطاري أبوظبي الدولي، والعين.

"رولز رويس" و"مبادلة" تطلقان شركة جديدة لخدمات الطيران



حميد الشمري ومايلز كراودي

أعلنت شركة رولز رويس وشركة مبادلة للتنمية في أبوظبي، عن إطلاق شركة جديدة مشتركة لخدمة سوق خدمات الطيران في الشرق الأوسط.

وستقدّم الشركة الجديدة خدمة الرعاية على متن الطائرة عبر شركة أبوظبي لتكنولوجيا الطيران. ومن بين الخدمات التي ستقدّمها، مجموعة كبيرة من الخطوط الخاصة لخدمات دعم الصيانة، بدءاً من فحص التغيُّرات التي تطرأ على محرِّك "ترينت"؛ كما ستطلق الشركة خدمة جديدة لتوفير خدمات إدارة الأصول للمعدّات الكمالية في أنظمة المحرّكات.

وتنضمُّ الشركة الجديدة إلى شبكة عالميّة من المراكز التي يمكنها أن تقدّم خدمات الدعم المتخصصة في أقرب نقطة تشغيل لعملاء شركة رولز رويس.

واعتبر مدير "مبادلة للطيران" **حميد الشمري** أنّ "من شأن علاقات الشراكة مع شركات عالمية مثل "رولز رويس" أن تعزِّز التوجّه لجعل أبوظبي وجهة للطيران، خاصة أنّ هذه الشركة ستعمل على استقطاب الصناعات التي تقوم على المعلومات المكثفة".

ويقول رئيس قسم الخدمات في شركة رولز رويس **مايلز كراودي**: "إنّ إطلاق هذه الشركة في أبوظبي يؤدّي إلى توسعة نطاق وجودنا الحالي، إلى جانب تعزيز علاقة الشراكة الوثيقة مع شركة مبادلة. وإنّ إطلاق خدمات الرعاية على متن الطائرات وتدشين وحدات استبدال الخطوط يعتبران دعماً مهماً لعملائنا".

مطار أبوظبي: 3,5 ملايين مسافر في 5 أشهر

أظهرت أحدث البيانات الصادرة عن مطار أبوظبي أنّ حركة المسافرين سجّلت زيادة خلال الأشهر الخمسة الأولى من السنة الحالية، مقارنة بالفترة ذاتها من العام الماضي. وأوضحت البيانات أنّ الزيادة بلغت نحو 39,2 في المئة، كما أظهرت أنّ أكثر من 3,5 ملايين مسافر استخدموا مطار أبوظبي خلال الفترة المشار إليها.

وأشار الرئيس التنفيذي لشركة أبو ظبي للمطارات "أداك" **رودي فرشيلي** إلى أنّ الزيادة في أعداد المسافرين التي شهدها المطار خلال الفترة ما بين يناير ومايو من السنة الحالية تتناسب مع معدل الزيادة الوسطية في أعداد الرُّكّاب والتي حافظت على مستواها الذي يتراوح ما بين 30 و35 في المئة. وساهمت شركة الاتحاد للطيران، التي تتّخذ من أبوظبي مقرّاً لها، في هذه الزيادة من خلال تعزيز وجهات سفرها وزيادة الخطوط العاملة عليها وأعداد الرحلات التي توفّرها الأمر الذي أدّى إلى زيادة عدد المسافرين عبر المطار.

اتفاقية تعاون بين "أموال" و"الدوحة للتأمين"



من اليمين: د. لورانت لافينيه دو كاديه، وبسام حسين

وقّعت شركة "أموال" للصيرفة الاستثمارية وإدارة الأصول في قطر اتفاقية تعاون مع شركة "الدوحة للتأمين"، لتبادل الخبرات في المجالات المتعلقة بالتأمين وتقديم البرامج الخاصة بالموظفين، لا سيما التأمين الصحي للشركات والتأمين على الحياة. وقّع الاتفاقية الرئيس التنفيذي لشركة "أموال" **د. لورانت لافينيه دو كاديه** ومدير عام شركة "الدوحة للتأمين" **بسام حسين**.

وقال **دو كاديه**: "تعتبر قطاعات التأمين الرئيسية كالتأمين الصحي للشركات والتأمين على الحياة، من أسرع القطاعات نمواً في السوق القطرية. ولتلبية الطلب المتنامي من قبل قاعدة عملائنا الواسعة على منتجات التأمين ذات الجودة والمصداقية العالية، ارتأينا ضرورة تعزيز التعاون مع شركة "الدوحة للتأمين" التي توفّر مستوى عال ومتميز من الخدمات".

وقال **بسام حسين**: "لا شك في أن التعاون المشترك يشكل طريقة مثالية لدفع عجلة تطور قطاع التأمين الذي يعد الأسرع نمواً في قطر. لقد رسخت "الدوحة للتأمين" مصداقيتها من خلال التزامها المتواصل تجاه العملاء. وعليه، فإن اتفاقيتنا مع شركة "أموال" ستعزز من قدراتنا وستوفر خدمات جديدة تلبي احتياجات شريحة أوسع من العملاء".

"السعودية الهندية للتأمين التعاوني" تزاول نشاطها في السعودية



فوّاز الحكير

حصلت الشركة السعودية الهندية للتأمين التعاوني على موافقة مؤسسة النقد العربي السعودي بمزاولة نشاطها التأميني في المملكة في يوليو الماضي. وكانت الشركة حصلت في وقت سابق على موافقة المؤسسة واللجنة الشرعية على 18 منتجاً تأمينياً ستقوم الشركة بتسويقها قريباً. وقال رئيس مجلس إدارة الشركة **فواز بن عبدالعزيز الحكير**: "تمتلك الشركة الهندية، الشريك الأجنبي في "السعودية الهندية للتأمين التعاوني"، خبرة في مجال التأمين التعاوني تصل إلى 8 عقود".

"وهي تعدّ من كبرى شركات التأمين على الحياة في العالم ولديها تقييم عال جداً من وكالة التصنيف "أي. أم. بست" الأوروبية من حيث عدد العملاء الذين تجاوز عددهم الـ180 مليون عميل خلال السنوات السبع الماضية. وهي تتواجد في 24 دولة بما فيها المملكة المتحدة واليابان والصين ونيوزيلندا وأوستراليا".

يذكر أن الشركة السعودية الهندية للتأمين التعاوني هي شركة سعودية مساهمة يبلغ رأس مالها 100 مليون ريال سعودي.

"مارش" لوساطة التأمين في مركز دبي المالي العالمي



عبد الله محمد العور

أعلنت شركة "مارش" لوساطة التأمين واستشارات المخاطر عن حصولها على ترخيص من سلطة دبي للخدمات المالية لمزاولة أعمالها في مجال التأمين التابع الخاص CAPTIVE من خلال تأسيس "مارش لخدمات الإدارة (دبي) المحدودة"، وذلك انطلاقاً من مركز دبي المالي العالمي.

ويعدّ هذا الترخيص الأول من نوعه في دولة الإمارات، وستغطي خدمات الشركة كافة دول المنطقة.

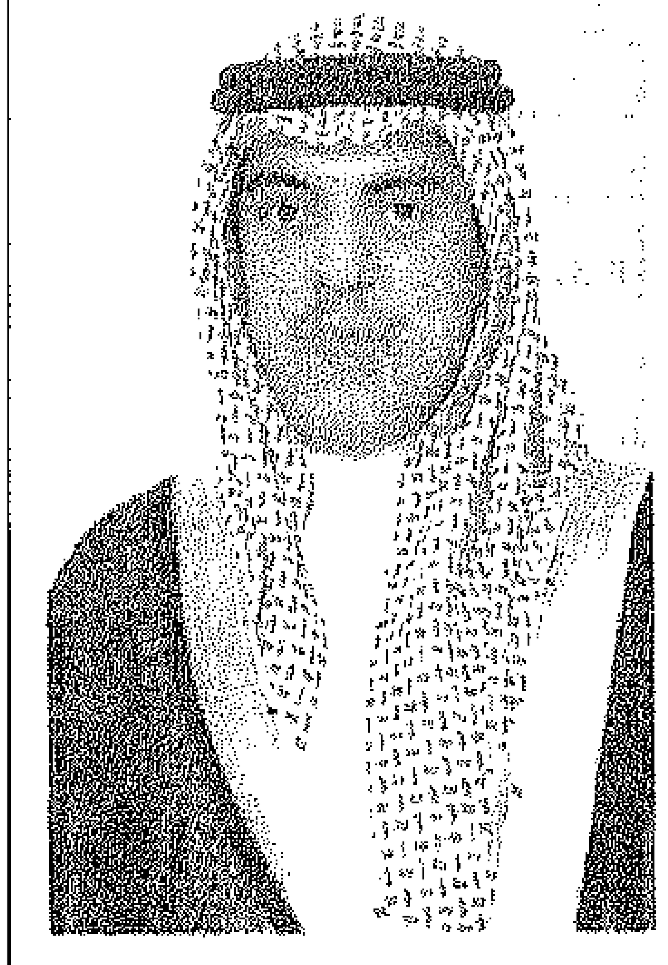
المدير التنفيذي لسلطة مركز دبي المالي العالمي **عبد الله محمد العور** قال: "يعكس تأسيس مكتب شركة "مارش" في مركز دبي المالي العالمي الإمكانيات الكبيرة التي يوفّرها المركز كمقر إقليمي وعالمي لشركات التأمين التابع الخاص".

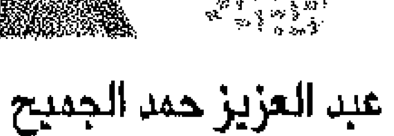
"ويحرص المركز على توفير البنية التحتية والقوانين والتنظيمات والدعم بما يسهم في مساعدة الشركات على تقديم حلول مبتكرة لعملائها في المنطقة".

وقال رئيس مكتب شركة مارش لخدمات الإدارة (دبي) المحدودة **روني فيليكووب**: "توفر المستويات العالية للنمو الاقتصادي في منطقة الخليج فرصاً عديدة للشركات العاملة هنا، ولكنها تزيد في الوقت ذاته من المخاطر التي تواجهها هذه الشركات. ومع أن التأمين التابع الخاص ليس شائعاً في المنطقة، إلا أن السمعة العريقة التي تمتلكها دبي في مجال الابتكار، تجعلنا على ثقة أكيدة من أن هذا النوع من التأمين سيشهد نمواً ملحوظاً هنا".

من جهته، صرّح مدير عام قسم حلول خدمات التأمين الذاتي العالمية في شركة "مارش" **مايكل كورمييه** قائلاً: "من أجل أن نستمر بتحديد وتطوير الحلول لقاعدة عملائنا المتنامية، يتوجب علينا أن نواصل تعزيز حضورنا في الشرق الأوسط. ويقدّم لنا مركز دبي المالي العالمي بيئة عمل متطورة تتسم بالمهنية العالية مما يساعدنا في خططنا الطموحة للتوسّع".

"سلام حلال" أول شركة تأمين تكافلي في بريطانيا





عبد العزيز حمد الجميح

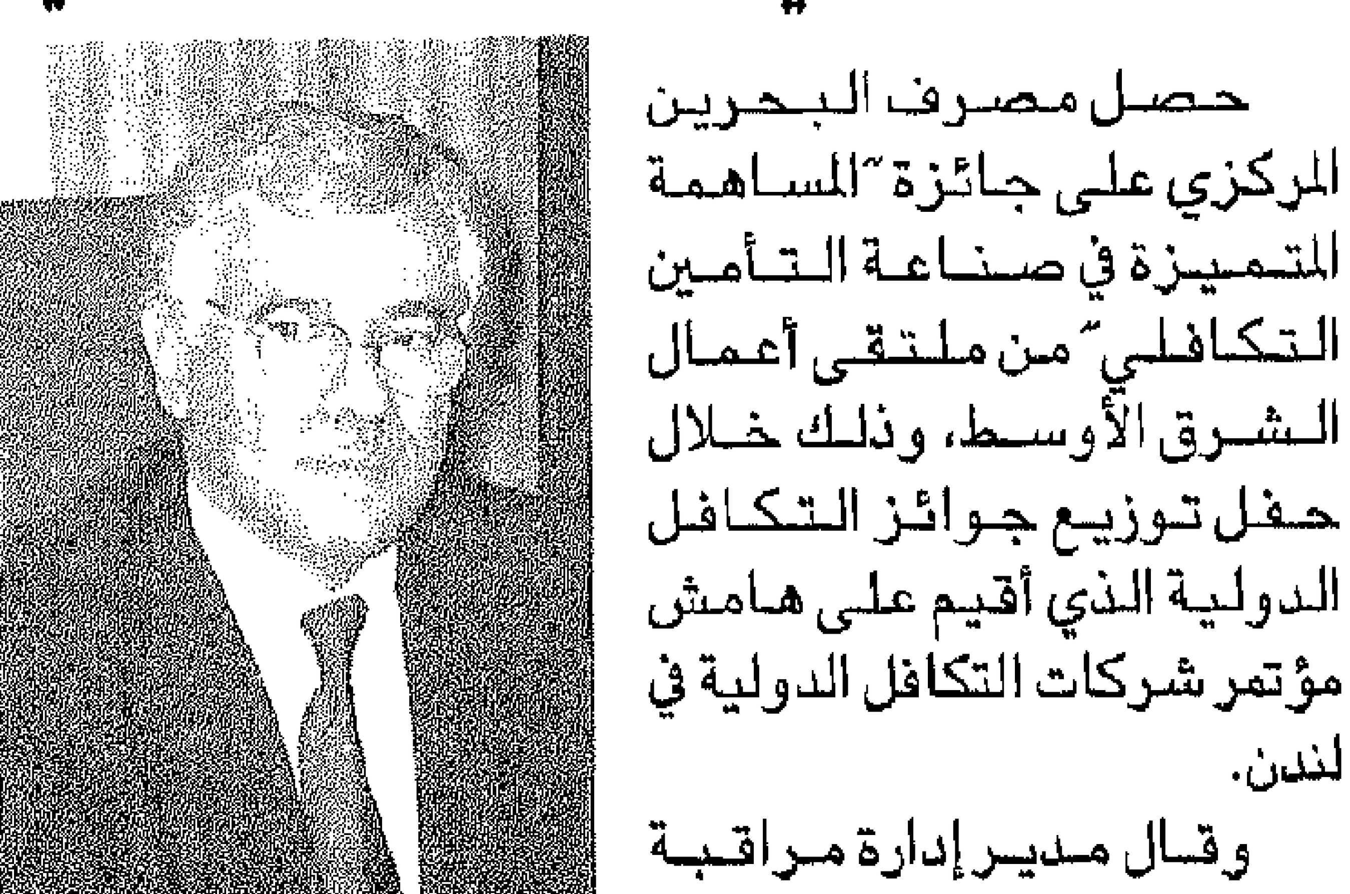
باشرت شركة "سلام حلال"، أول شركة تأمين تكافلي في بريطانيا، إصدار عقود تأمين على السيارات وفق أحكام الشريعة الإسلامية.

ويبلغ رأس مال الشركة الجديدة نحو 60 مليون جنيه إسترليني (120 مليون دولار) تم جمعها من أكثر من 50 فرداً ومؤسسة استثمارية في دول الخليج. وتأمل الشركة الجديدة في إطلاق خدمة التأمين على المنازل في نهاية العام الجاري. وتوقعت الشركة من خلال خدمة التأمين على السيارات توفير نظام تأمين يتطابق مع عقيدة مليوني مسلم يقيمون في بريطانيا ويمثلون 2,7 في المئة من إجمالي عدد السكان.

رئيس شركة "سلام حلال" **عبد العزيز حمد الجميح** قال: "إن إطلاق شركة مستقلة تعمل بموجب أحكام الشريعة الإسلامية في بريطانيا يشكل مرحلة مهمة لازدهار التمويل الإسلامي في هذا البلد".

ويأتي تأسيس الشركة في ضوء جهود بريطانيا للتحول إلى مركز عالمي للتعاملات المالية الإسلامية. ومنذ العام 2004، منحت السلطات في البلاد الترخيص لأول مصرف إسلامي بالكامل هو البنك الإسلامي في بريطانيا، إضافة إلى الترخيص للعديد من البنوك التقليدية الكبرى فيها مثل "أش. أس. بي. سي" و"لويدز تي. أس. بي" لتأسيس فروع تقدم خدمات مالية مطابقة للشريعة الإسلامية.

مصرف البحرين المركزي يفوز بجائزة "المساهمة المتميزة في صناعة التأمين التكافلي"



توفيق شهاب

حصل مصرف البحرين المركزي على جائزة "المساهمة المتميزة في صناعة التأمين التكافلي" من ملتقى أعمال الشرق الأوسط، وذلك خلال حفل توزيع جوائز التكافل الدولية الذي أقيم على هامش مؤتمر شركات التكافل الدولية في لندن.

وقال مدير إدارة مراقبة التأمين في مصرف البحرين المركزي **توفيق شهاب**: "إن الحصول على هذه الجائزة يأتي تقديراً للمسؤولية التي يضطلع بها مصرف البحرين المركزي لإرساء إطار رقابي يراعي الخصائص الفريدة لصناعة التأمين التكافلي".

يذكر أن حجم اشتراكات التأمين التكافلي الإجمالية في البحرين وصل إلى 15,7 مليون دينار بحريني (41,7 مليون دولار) في العام 2007، وبزيادة نسبتها 5 في المئة مقارنة بالعام 2006. كما تم الترخيص لعدد من شركتين وإعادة التأمين الإسلامي مؤخراً في المملكة منها "هانوفر لإعادة التكافل"، "إي آي جي تكافل– عناية"، "أليانز للتكافل"، وشركة "تآزر وإي سي آر لإعادة التكافل".

"إنشور دايركت" تطلق "اتش بي في" لتأمين السيارات عالية الأداء والسعر



كينيث جورج ماو

أعلنت "إنشور دايركت" لوساطة التأمين وإعادة التأمين التابعة لـ"دبي العالمية"، عن تطوير منتج "اتش بي في" (HPV) لتأمين السيارات عالية الأداء والباهظة والتي يبدأ ثمنها من 200 ألف درهم. وقال الرئيس التنفيذي للشركة **كينيث جورج ماو**: "تتمثل استراتيجية "إنشور دايركت" في طرح برامج التأمين الفريدة التي تحقق عوائد الجودة العالية كجزء من خططنا وبرامجنا التطويرية الطموحة. إن برنامج "اتش بي في" هو برنامج مبتكر ومخصص لقاعدة العملاء المتميزين، وهو كذلك برنامج واضح وسهل عملياً، شريطة تحقيق المتطلبات الأساسية البسيطة، ونحن على ثقة من أن منتجنا الجديد سيعزز جودة خدماتنا".

ويقدم برنامج "اتش بي في" أسعاراً تنافسية مع غطاء تأمين يشمل إلى دولة الإمارات سلطنة عمان. ويدعم البرنامج خدمات التصليح لدى الوكالة لمدة ثلاث سنوات اعتباراً من تاريخ التسجيل الأول للسيارة.

11,4 مليون دولار أرباح "أريج" في النصف الأول من 2008

حققت المجموعة العربية للتأمين "أريج"، خلال النصف الأول من العام 2008، أرباحاً صافية بلغت 11,4 مليون دولار، مقابل 18,6 مليوناً في الفترة نفسها من العام 2007، بنسبة تراجع 38,7 في المئة. واستمر تحسن أداء الشركة في أعمالها الرئيسية في إعادة التأمين بشكل أفضل مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي، إلا أن تقلبات أسواق المال العالمية أدت إلى انخفاض دخل الاستثمار، الذي بلغت قيمته 15,339 مليون دولار، مقابل 27,446 مليوناً، أي بنسبة تراجع 44,1 في المئة.

ونمت محفظة إعادة التأمين في "أريج" بنسبة 39 في المئة في النصف الأول من العام الجاري حيث بلغ إجمالي الأقساط المكتتبة نحو 184 مليون دولار، مقابل 132,5 مليوناً في الفترة نفسها من العام الماضي. وساهمت تأمينات الحياة والنمو الديناميكي في محفظة تأمينات غير الحياة في لعب دور أساسي في نمو المحفظة.

وبلغت حقوق المساهمين 289,4 مليون دولار، فيما سجلت القيمة الدفترية لسهم أريج 1,37 دولار في نهاية يونيو 2008.

الغاز القطري يسيل إلى عُمان

أبو ظبي– رويدا علم الدين

بحلول شهر أكتوبر المقبل، يصل الغاز القطري إلى سلطنة عُمان من خلال "مشروع دولفين للطاقة" الذي باشر الضخّ بكامل طاقته الإنتاجية. ويكشف مدير عام شركة دولفين للطاقة في دولة الإمارات العربية المتحدة إبراهيم أحمد الأنصاري، أنه وبعد الانتهاء من المرحلة الأولى من المشروع، يتمّ حالياً التداول مع المسؤولين القطريين في مسألة توسيع طاقة المشروع في مرحلته الثانية بواقع 1,2 مليار قدم مكعب في اليوم. على صعيد آخر، تخصص "دولفين للطاقة" حيِّزاً مهماً من عملها لموضوع البيئة التي باتت قضية عالمية، وقد كللت جهود 3 أعوام من الأبحاث بدراسة حول "الشعاب المرجانية في إمارة أبوظبي وشرق قطر".

تمّ بناء خط التصدير الخاص بـ"مشروع دولفين للطاقة" ليحمل 3,2 مليارات قدم مكعب في اليوم، لكن هذا الخط وفي المرحلة الحالية يضخّ فقط بطاقة ملياري قدم مكعب، وبالتالي هناك مجال لتوسعته بنسبة 60 في المئة.

وتقوم الشركة حالياً بإنشاء خط جديد لأنابيب غاز الطويلة – الفجيرة داخل أراضي الإمارات، حيث تمت ترسية عقد إنشاء خط أنابيب غاز الطويلة–الفجيرة على الشركة الروسية "ستروينترانزجاز". وكانت شركة دولفين أرست في ديسمبر 2007 عقد تصنيع أنابيب الغاز على شركة "سالزجيتر مانيسمان" الألمانية، حيث ستقوم بتصنيع هذه الأنابيب بتكلفة إجمالية تصل إلى 200 مليون دولار. وقد تم استلام 40 في المئة منها ومن المقرر الانتهاء من التسليم في منتصف العام 2009. ويلبي "مشروع دولفين"، بحسب **الأنصاري**، ما نسبته 30 في المئة من احتياجات دولة الإمارات من الغاز على ضوء نمو الطلب بشكل متسارع تزامناً مع المعدلات القياسية التي تشهدها أسعار النفط العالمية. وعن كلفته الإجمالية، يشير الأنصاري إلى أن التكلفة الإجمالية للمشروع لم تصل إلى 5 مليارات دولار أميركي، كما كان متوقعاً، إذ إنّ جميع العقود تمّ توقيعها سلفاً قبل موجة الارتفاع القياسي للأسعار.

المحافظة على البيئة البحرية

يشدّد الأنصاري على أن موضوع البيئة سيحتل حيّزاً رئيسياً من أعمال الشركة خلال الفترة المقبلة. وكانت شركة دولفين أعدت مشروعاً بحثياً مشتركاً دام 3 سنوات بعنوان "دراسة الشعاب المرجانية في إمارة أبوظبي وشرق قطر". وتقوم "دولفين للطاقة" برعاية هذا المشروع وتمويله، في حين تولت إدارة المشروع كل من جمعية الإمارات للحياة الفطرية، والفرع الإقليمي للصندوق العالمي لصون الطبيعة. كما تلقى المشروع مساعدة علمية من قبل مجموعة من الخبراء في المعهد الوطني للشعاب المرجانية في فلوريدا.

ونتج عن هذا المشروع خطة طويلة الأجل للحفاظ على مستوطنات هذه الشعاب المرجانية وذلك حماية للمرجان نفسه من الاندثار، وحفاظاً على مخزون المنطقة من الثروة السمكية المستدامة، وخدمة للأجيال القادمة في كل من الإمارات وقطر.

ويوضح **الأنصاري** أن الشركة قررت المشاركة في هذا المشروع على أساس المحافظة على البيئة والبدء بإدخال الشعاب المرجانية الصناعية. وقد نفذت شركة دولفين هذه الفكرة في دولة قطر حيث تبين في المرحلة الأولى أنه هناك نتائج إيجابية، فالحياة البحرية بدأت تدب في هذه الشعاب. ويضيف الأنصاري أن الشركة بصدد المشاركة مع هيئة البيئة في أبوظبي لتنفيذ هذا المشروع في أبوظبي والذي سيكون له مردود إيجابي على البيئة، إذ إنّ وجود الشعاب المرجانية يشكل جزءاً من الدورة الحياتية في البحر وبالتالي وجود الأسماك.

الأنصاري: نتداول مع المسؤولين القطريين لزيادة "طاقة دولفين" الإنتاجية

إبراهيم أحمد الأنصاري

هذه المبادرة جاءت نتيجة كون الخليج العربي من أكثر المناطق شديدة التأثر بخسارة وتآكل الشعاب المرجانية. فقد أشارت التقديرات الصادرة مؤخراً إلى أن 30 في المئة من شعاب الخليج العربي المرجانية أصبحت في مرحلة خطر حرجة، وقد تصل نسبة الشعاب المرجانية التي تمت خسارتها إلى 65 في المئة نظراً لأسباب طبيعية، مثل تغيّر درجة الحرارة والأمراض، وضغوط أنشطة مفتعلة، مثل التلوّث الناتج عن النفط، غياب إدارة تطوير المناطق الساحلية، عدم الحد من نشاطات الصيد، سواء على النطاق التجاري أو لهواة الصيد.

ويمثل "مشروع دولفين" البحثي قيمة مضافة لكل من المجتمعين الإماراتي والقطري، وفي سلم أولوياته المحافظة على البيئة خصوصاً البحرية منها حيث يقع الجزء الأكبر من أعمال الشركة في البحر، من المنصات البحرية أو خط الأنابيب من المنصات إلى المصنع في راس لفان وخط التصدير من راس لفان إلى الإمارات. فقد قامت الشركة بالفعل بإجراء مسح أولي للشعاب المرجانية، والتي تعد موطناً لنحو 25 في المئة من الحياة البحرية، ومكاناً ينمو فيه ما يزيد على 25 في المئة من الأسماك البحرية المعروفة. والواقع أن غالبية الشعاب المرجانية في العالم أصبحت اليوم عرضة للخطر نتيجة الفعاليات التي يقوم بها الإنسان، فإندثر 27 في المئة من الشعاب المرجانية في العالم، ما وضع الكائنات المرجانية في أعلى قائمة أولويات برنامج "الصندوق العالمي لصون الطبيعة للمحافظة البحرية" على النطاق العالمي. ■

"مصدر" توقع اتفاقية تعتمد "آلية التنمية النظيفة" مع "الخليج لصناعة البتروكيماويات" البحرينية

وقعت شركة "مصدر"، من خلال شركة "مبادلة"، اتفاقية مع شركة "الخليج لصناعة البتروكيماويات" البحرينية، تهدف إلى تحويل الانبعاثات الكربونية في منشأة تصنيع الأسمدة التابعة للشركة إلى أصول قابلة للتداول وفق آلية التنمية النظيفة المنبثقة عن "بروتوكول كيوتو".

يتلخص هذا المشروع في التقاط ثاني أوكسيد الكربون المنبعث من مداخن منشأة تصنيع الأسمدة وتدويره، ثم استخدامه كمادة خام لإنتاج سماد اليوريا والميثانول، الأمر الذي يتوقع أن يحقق انخفاضاً في كمية ثاني أوكسيد الكربون المنبعث في الجو بأكثر من 100 ألف طن سنوياً اعتباراً من العام 2010.

وسيعتمد المشروع الجديد في تطويره على آلية التنمية النظيفة التي تشرف عليها الأمم المتحدة، وتقدم حوافز مادية لتشجيع الدول غير الملزمة بشروط "بروتوكول كيوتو"، على خفض انبعاثات غازات الاحتباس الحراري، من خلال تحويل الانخفاضات المحققة إلى أصول قابلة للتداول أو ما يعرف بـ"شهادات خفض الانبعاثات (CERs)".

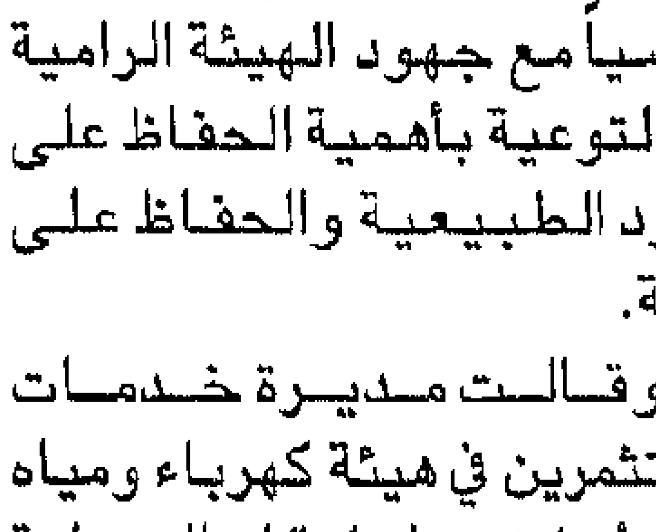


سلطان أحمد الجابر

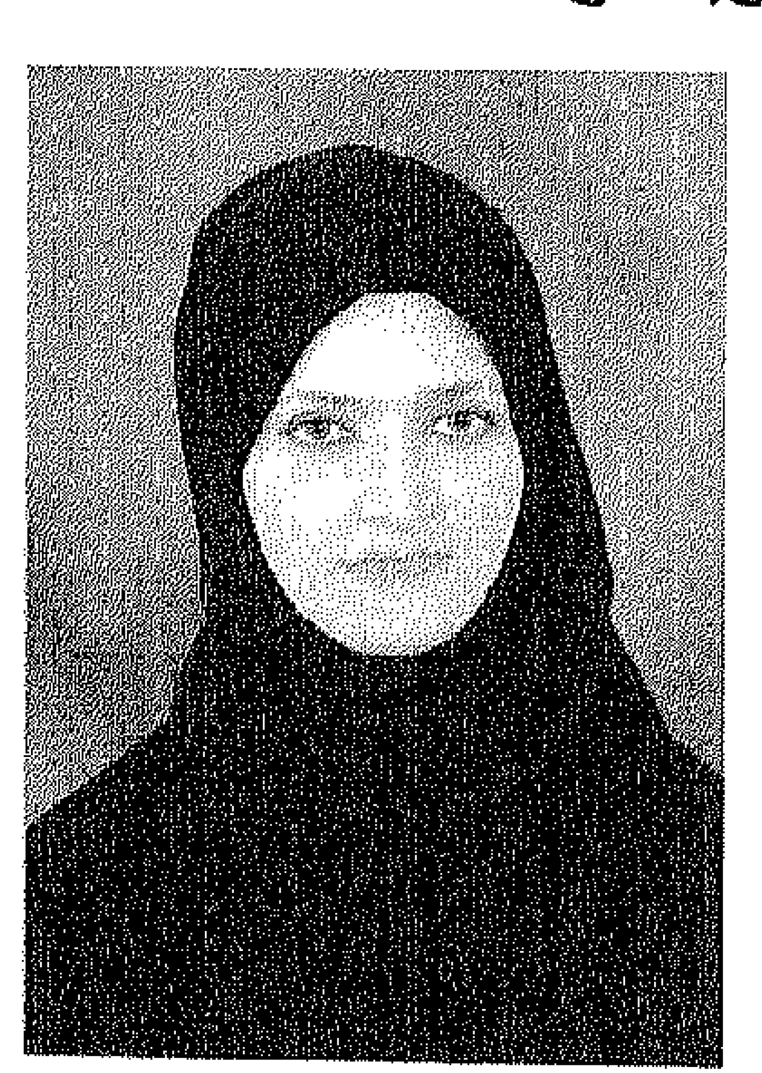
وستتولى "مصدر" مسؤولية إدارة العمليات المرتبطة بتنفيذ آلية التنمية النظيفة، التي ستقود إلى تسجيل المشروع لدى المجلس التنفيذي لآلية التنمية النظيفة في الأمم المتحدة، كشرط أساسي لإصدار شهادات خفض الانبعاثات. وستعمل "مصدر" أيضاً على تطوير منهجية جديدة لتلك الآلية ليتم تطبيقها في هذا المشروع.

تتسم هذه الاتفاقية، بحسب الرئيس التنفيذي لشركة "مصدر" سلطان أحمد الجابر بأهمية كبيرة، إذ من خلالها تكون "مصدر" أول من أدخل آلية التنمية النظيفة إلى قطاع صناعة الأسمدة القائمة على المواد الهيدروكربونية في منطقة الخليج، ومن المتوقع أن يمهد هذا المشروع الطريق أمام المزيد من مبادرات خفض الانبعاثات الكربونية في القطاع.

هيئة كهرباء ومياه دبي تطلق حملة لترشيد استهلاك الكهرباء والماء



أطلقت هيئة كهرباء ومياه دبي حملة بعنوان "الآن أصبحت تعرف، فلا تسرف"، تنفذ في المراكز الحكومية والمؤسسات الخاصة ومراكز التسوق في دبي، لتسليط الضوء على أهمية ترشيد استهلاك الكهرباء والماء، وذلك تماشياً مع جهود الهيئة الرامية إلى التوعية بأهمية الحفاظ على الموارد الطبيعية والحفاظ على البيئة.



أمل كوشك

وقالت مديرة خدمات المستثمرين في هيئة كهرباء ومياه دبي أمل كوشك: "إن الحملة الجديدة ستساهم في تعريف المستهلكين على أفضل أساليب المحافظة على المياه والكهرباء ووقف ممارسات الهدر غير المبرر للموارد الطبيعية. وتركز الحملة على معالجة السلوكيات الخاطئة كالاستهلاك الزائد وغير المبرر للمياه والكهرباء من خلال بث الوعي ونشر الرسائل والمعلومات والصور التي تحتوي على حقائق عن المصادر الطبيعية وكفاءة استهلاكها. وستتضمن الحملة وضع عدد من الملصقات في عدد من الدوائر الحكومية ومراكز التسوق والمؤسسات الخاصة للتوعية، كما أنها تشمل وضع لوحات إعلانية قابلة للحمل والنقل بسهولة تحمل شعار الحملة ونبذة عنها".

وتركز الحملة على بث الوعي بين كافة شرائح المجتمع من خلال قنوات تثقيفية عديدة أهمها باقة من الكتيبات والمطبوعات والملصقات التي تتضمن معلومات مكثفة بطرق مبسطة تم تخصيصها لتعزيز الجانب المعرفي لديهم.

"مينادريل" شركة جديدة للتنقيب برأس مال 3 مليارات دولار

أعلن مصرف الطاقة الأول عن تأسيس شركة "مينادريل" برأس مال قدره 3 مليارات دولار. وهي شركة مختصة بالتنقيب والخدمات النفطية المرتبطة.

وستركز الشركة عملياتها في المياه الإقليمية وفي تنمية أنشطة التنقيب في دول مجلس التعاون، وشمال أفريقيا وجنوب شرق آسيا. وتهدف إلى استخدام أكثر من 20 برجاً للحفر في فترة تتراوح ما بين 3 و5 سنوات. كما أنها بصدد الاستحواذ على شركة أخرى للتنقيب تمتلك عدداً من أبراج الحفر العاملة في المنطقة وأخرى قيد البناء. وستتضمن المجالات المتنوعة لشركة "مينادريل" أبراج حفر شبه مغمورة وأخرى قائمة على أعمدة تتمتع بالقدرة على التنقيب في المياه الضحلة والمتوسطة والعميقة، إضافة إلى أبراج حفر برية، كما أنها ستعمل على توفير خدمات إدارة المشروعات المرتبطة.

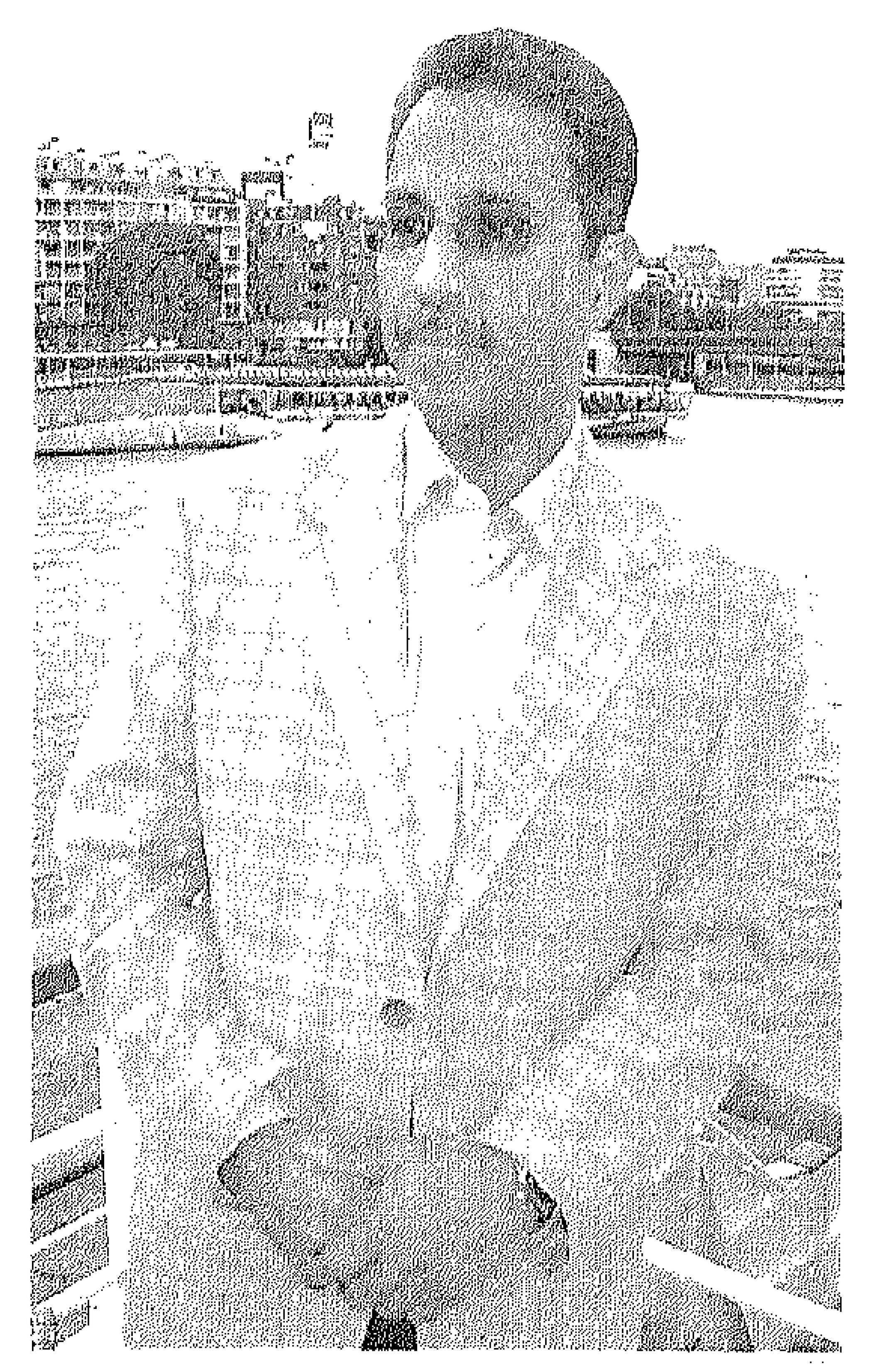
وتخطط الشركة الجديدة، بالتعاون مع شركائها الستراتيجيين، وهم: بيت التمويل الخليجي، شركة "أدوك"، شركة الاستشارات التقنية والستراتيجية بي أف سي إنيرجي العالمية، ونوبل دنتون، لتصبح أكبر شركة من نوعها في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وآسيا. كما تم تصميم الشركة الجديدة بحيث تستثمر في الأسعار المرتفعة لمشتقات الهايدروكربون، وبالتالي الطلب القوي والمتزايد على التنقيب عن النفط والغاز الطبيعي والخدمات المرتبطة.

وسيركز الاستشاري المالي الأول للشركة، وهو مصرف الطاقة الأول، على مجالات رئيسية في هذا المجال تتراوح ما بين النفط والغاز، وصولاً إلى مصادر الطاقة، كما أنه سيوفر حلولاً استثمارية تتفق وتعاليم الشريعة الإسلامية، تدعمها معايير مهنية من الطراز الأول.

"عرب سات": إطلاق ناجح للقمر "بدر 6"

باريس – الاقتصاد والأعمال

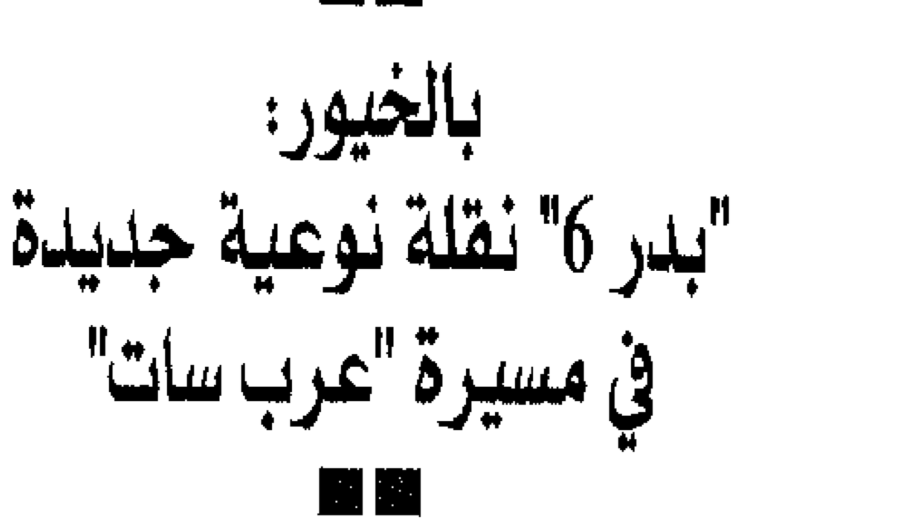
تعتبر المؤسسة العربية للاتصالات الفضائية "عرب سات" أكبر مشغّل للأقمار الصناعية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وتعمل المؤسسة على تعزيز مكانتها باستمرار من خلال مواكبة التطوّرات في صناعة الأقمار الصناعية والتكنولوجيا المتصلة بها. في هذا الإطار أطلقت المؤسسة مؤخراً قمرها الصناعي الجديد "بدر 6" لتقدّم خدمات البثّ التلفزيوني والحلول المتخصصة لشبكات الاتصالات ومزوّدي خدمة الإنترنت عبر النطاق العريض للعالم العربي وأفريقيا. أهمية "بدر 6" وخطط "عرب سات" المستقبلية والأجيال الجديدة للأقمار الصناعية كانت محور لقاء مع الرئيس التنفيذي لمؤسسة "عرب سات" خالد بالخيور.



الرئيس التنفيذي لـ"عرب سات" خالد بالخيور

أطلقت المؤسسة العربية للاتصالات الفضائية "عرب سات" في يوليو الماضي – في ظلّ خططها الطموحة لتجديد أسطولها من الأقمار الصناعية وكجزء من برنامج التطوير الذي تقوم بتنفيذه على مدى السنوات الثلاث المقبلة – قمرها الجديد "بدر 6" بواسطة الصاروخ الأوروبي "أريان 5".

الإطلاق جرى من جزيرة غيانا الفرنسية في أميركا الجنوبية حيث تمّ فصل القمر عن الصاروخ بعد قرابة نصف ساعة من إطلاقه ليصل إلى مداره النهائي في 26 درجة شرقاً بحسب الإحداثيات الهندسية



■■

بالخيور:

"بدر 6" نقلة نوعية جديدة في مسيرة "عرب سات"

■■

56 مليون دولار أرباح "عرب سات" للعام 2007

■■



القمر الصناعي "بدر 6"

الخاصة بتموضع القمر. ويمثّل هذا الإطلاق الناجح للقمر الجديد إضافة بارزة ومهمة في الستراتيجيّة الجديدة لمؤسسة "عرب سات" المبنية على إطلاق قمر صناعي كلّ عام حتى سنة 2011.

ولمتابعة هذا الحدث، استضافت الشركات المُصنّعة والمُطلقة للقمر "بدر 6": Arabsat وEDS-Astrium وAlcatel Space وArian Space، عدداً من الشخصيات ورجال الصحافة والإعلام حيث جرت متابعة عملية الإطلاق مباشرة عبر شاشات عرض كبيرة في فندق "إنتركونتيننتال ليه غراند باريس" في العاصمة الفرنسية.

"بدر 6"

على هامش عملية الإطلاق، التقت "الاقتصاد والأعمال" الرئيس التنفيذي لمؤسسة "عرب سات" **خالد بالخيور** الذي أوضح أنّ القمر الجديد يُعدُّ نقلة نوعية في مسيرة "عرب سات". وأضاف أنّ القمر يتميّز بتوفير سعات اتصالات كبيرة وطاقة عالية جداً، ستغطي مناطق العالم العربي وأفريقيا وغرب آسيا، متابعاً أنّ "بدر6" هو من أقمار الجيل الرابع وقد جرى تصنيعه من جانب EADS-Astrium وAlcatel Space، وتمّ استخدام منصّة "يوروستار 2000". والقمر مجهّز بـ24 قناة قمرية على "النطاق سي" (C band) و20 قناة قمرية على النطاق "كيه يو"(Ku Band)لتوفير "البثّ التلفزيوني المباشر للمنازل" (Direct-to-home) وخدمات "البرودباند" (internet broadband services)،

مع سعات إضافية لاستيعاب الطلب المتوقّع على التلفزيون عالي الوضوح high-definition TV.

وعن عدم تغطية "بدر6" لأوروبا أوضح بالخيور أنّ هذا الطلب جاء من العملاء بسبب حقوق البثّ المتّفق عليها. وأضاف أنّ ثمة الكثير من البرامج وخاصة الرياضية منها والتي لم تُمنح حقّ البثّ في أوروبا، علماً أنّ قمر "بدر4" يقوم بهذا الدور ليلبي احتياجات العملاء في تغطية أوروبا وبطاقة تشغيلية تصل إلى 100 في المئة.

الخطط المستقبلية

فور نجاح الإطلاق، وقّعت كلٌّ من "سيتل" (Cetel) و"أي أم سي" (EMC) اتفاقاً مع "عرب سات" لتقديم خدماتها على "بدر6". وتستطيع "سيتل"، ومن خلال مرافقها الموجودة في ألمانيا، تأمين خدمات الاتصالات على القمر الصناعي "بدر4" على النطاق "كيه يو" وعلى القمر الصناعي "بدر6" على النطاق "سي". وأمّا بالنسبة لشركة "أي أم سي"، فستضمن لها هذه الاتفاقية سعة كبيرة على أسطول أقمار "عرب سات"، ما يمنحها تغطية البلدان كافة في أفريقيا وآسيا الوسطى لفترة السنوات العشر المقبلة.

وعن الخطط المستقبلية وبعد الإطلاق الناجح لقمر "بدر6"، قال بالخيور: "نقوم حالياً بتصنيع "القمرA 5" لاستبدال القمر "2B" على 30,5 درجة شرقاً، ليتمّ إطلاقه بواسطة الصاروخ الأوروبي أريان في الربع الثالث من العام المقبل. والقمر "بدر5" على 26 درجة شرقاً ليدعم "بدر4" و"بدر6". وسيتمّ إطلاق القمر الجديد عبر الصاروخ الروسي "بروتون" سنة 2010، وسيغطي الدول الإسلامية المجاورة للدول العربية مثل باكستان وكازاخستان وغيرهما. كما تجري حالياً مفاوضات مع المصنّعين لبناء قمر صناعي ثالث لوضعه على مدار 20 درجة لتغطية قارة أفريقيا".



مدير العلاقات العامة لـ"عرب سات" سعد الطهيف مع مدير عام "الاقتصاد والأعمال" رؤوف أبو زكي

■■

"إعادة هيكلة رأس مال "عرب سات" من 163 إلى 500 مليون دولار

■■

عرب سات" تُطلق قمراً جديداً كل عام لغاية 2011

■■

المنافسة ظاهرة صحيّة

تزداد المنافسة في قطاع الاتصالات الفضائية بسبب الطلب الكبير على خدمات البثّ الفضائي في المنطقة. ويتنافس عدد من شركات البثّ الفضائي إلى جانب "عرب سات" مثل "نايل سات" و"يوتيلسات" وغيرها من الشركات.

ويعتبر بالخيور هذه المنافسة "صحية وتدفع "عرب سات" لتحسين وتطوير خدماتها". مضيفاً: "على المستوى المالي، تمّت الموافقة من قِبَل الوزراء العرب ورؤساء الوفود المشاركة في الجمعية العمومية الأخيرة التي عُقِدت في المغرب على توصيات مجلس الإدارة والمتضمّنة إعادة هيكلة رأس مال المؤسسة من 163 مليون دولار إلى 500 مليون. وحقّقت المؤسسة إيرادات تشغيليّة تناهز الـ 154 مليون دولار، مع صافي أرباح بلغ 56 مليوناً العام 2007". وعمّا تردّد حول فتح باب الاكتتاب في "عرب سات" أمام القطاع الخاص، أوضح بالخيور أنّ الفكرة مطروحة أمام مجلس الإدارة للنقاش لتُعرض لاحقاً على الجمعية العمومية لاتخاذ القرار المناسب. ■



بعض المدعوين خلال رحلة في نهر السين

300 مليار دولار قيمة المدفوعات عبره في 2013

النقّال من جهاز للاتصال إلى أداة للدفع



بيروت - إياد ديراني

تشير التوقعات إلى أنّ دور أجهزة الهاتف النقّالة في الاتصالات الهاتفية سيصبح ثانوياً مع تحوّل هذا الجهاز إلى أداةٍ لدفع المال. ليس هذا فحسب، فالبعض ينظر إلى النقّال بوصفه "مخلّصاً" سيساهم في تخفيض تكاليف قطاع النقل الجوّي الذي يعاني من ازدياد التكاليف منذ فترة، وحتى أنّ المصارف تعوّل على هذا الجهاز ليس فقط لاستخدامه كقناة للتواصل مع العميل، بل كأداة دفع وكمروّج للخدمات والمُنتجات. في هذا العرض، قراءة في نتائج 4 تقارير تتناول النقّال كأداةٍ للدفع النقدي. التقرير الأوّل صادر عن "جونيبر"، والثاني عن "ستراتيجي أناليتيكس"، والثالث عن "بوز ألن هاملتون" والثلاثة متخصصون في الدراسات والاستشارات؛ وأمّا التقرير الرابع فأعدّته جامعة كمبردج.

يتوقّع تقرير "جونيبر" أن تصل قيمة المدفوعات عبر النقّال إلى نحو 300 مليار دولار عالمياً بحلول العام 2013. ويضيف التقرير أنّ المدفوعات عبر النقّال ستكون لقاء "السلع الرقمية" مثل الموسيقى والأغاني والألعاب وتذاكر السفر، ولقاء "السلع المادية" كالهدايا والكتب. وأضاف معدّو التقرير أنّ ثمة فرصاً كبيرة وفورية للاستثمار في خدمات الدفع عبر النقّال، والنُظم والبرمجيات والخدمات الداعمة لتلك الخدمات. وإذا ما ارتفعت فعلاً قيمة المدفوعات عبر النقّال إلى 300 مليار بحلول العام 2013، فهذا سيشكّل ارتفاعاً بنحو 5 مرات عن الرقم السنوي الحالي المقدّر بنحو 60 مليار دولار.

ويشير المشرف على إعداد التقرير **هوارد ويلكوس** إلى أنّ "التجّار في أميركا الشمالية وأوروبا الغربية بدأوا يدركون الفرص التي توفّرها شبكة النقّال بوصفها القناة الرابعة للتسوّق. كذلك شركات التجزئة ينبغي لها تقييم فوائد شبكة النقّال، وأن تكون حريصة على استغلال نجاح مواقع التجارة الالكترونية العادية في زيادة المبيعات. ويتوجب عليها التحرّك بسرعة لاستغلال الفرصة المتاحة، وضمان المحافظة على سهولة الاستخدام للزبائن الذين هم على دراية بالتسوّق على الإنترنت عبر أجهزة الكمبيوتر الخاصة بهم".

كما بيّن التقرير أنّ نصيب الأسد من المدفوعات سيكون لشراء تذاكر السفر، وسترتفع نسبة الحجوزات وعمليات الدفع لقاء التذاكر عبر النقّال تزامناً مع استخدام وسائل النقل الحديثة مثل القطارات وشبكات الحافلات. من جهة أخرى سيكون النقّال وسيلة رئيسية لحجز التذاكر الخاصة بالمناسبات والترفيه والرياضة وسواها من الأحداث المشابهة. وتوقّع **ويلكوس** أن يستحوذ القطاع المذكور على أكثر من 40 في المئة من قيمة المدفوعات عبر النقّال بحلول العام 2013.

آسيا تغيّر المعادلة

ويوضح تقرير "جونيبر" أنّ منطقتي غرب أوروبا والشرق الأقصى في آسيا ستحتكران أكثر من 60 في المئة من قيمة

المدفوعات الإجمالية التي تتمّ عبر الهواتف النقّالة بحلول العام 2013. ويوضح ويلكوس أنّ أوروبا الغربية تشتهر حالياً بأنّها السوق التي ينتشر فيها مبيع السلع والخدمات عبر الرسائل القصيرة، بينما تشتهر أسواق الصين والشرق الأقصى بالمبيعات عبر الإنترنت النقّالة (الإنترنت من خلال الهاتف النقّال والكمبيوتر المحمول).

ومن جهة أخرى توقّعت "جونيبر" أن يرتفع عدد مستخدمي الإنترنت النقّالة من 577 مليون شخص إلى 1,7 مليار شخص بحلول 2013 نتيجة ارتفاع الطلب على تطبيقات "ويب 2" وتقنيات 2,5G و3G ومن المتوقّع أن تلقى خدمات الإنترنت النقّالة سنة 2013 رواجاً في الشرق الأقصى، وتحديداً في السوق الصينية حيث يتوقّع أن يصل عدد المستخدمين هناك إلى 416 مليون شخص مقارنة بنحو 190 مليوناً حالياً. ولاحظت "جونيبر" أنّ سوق أميركا الجنوبية تتمتّع بفرص مذهلة خلال المستقبل المنظور.

وكانت مؤسسة "ستراتيجي أناليتيكس" المتخصصة في الدراسات والاستشارات، قالت في أحدث تقاريرها أنّ أكثر من نصف سكّان العالم سيستخدمون الهاتف النقّال بحلول العام 2010، مقابل نسبة 40 في المئة تمّ تسجيلها مطلع السنة الحالية. وسيرتبط نموّ استخدام النقّال على المستوى العالمي في السنوات المقبلة بانتشار شبكات النقّال في آسيا والشرق الأوسط وأفريقيا. وتتوقّع دراسة "ستراتيجي أناليتيكس" أن يرتفع عدد الاشتراكات في الهواتف النقّالة عالمياً من 3,9 مليارات مرجّح تسجيلها نهاية العام 2008 إلى 5,6 مليارات العام 2013. ويضيف معدّو الدراسة أنّ مناطق آسيا والمحيط الهادئ والشرق الأوسط وأفريقيا "ستستمرّ بتشكيل محرّكات نموّ سوق الهاتف النقّال على المدى المتوسط، من خلال المساهمة في 80 في المئة من ارتفاع عدد الاشتراكات حتى العام 2013 على الأقل، وتالياً سيكون لها دور أساسي في تحويل النقّال إلى أداة لدفع النقود".

محفظة نقود إلكترونيّة

"بوز ألن هاملتون" المتخصصة في الدراسات والاستشارات أيضاً هي الأخرى كان لها رأي حول الدفع من خلال النقّال سبق أن طرحته منذ فترة. وتعتبر الشركة في تقريرها أنّ حلول الدفع بواسطة الهاتف النقّال في جميع أقطار العالم تتمتّع بإمكانات تخوّلها دخول الأسواق بنجاح. وقد خلصت "بوز ألن هاملتون" إلى أنّ أنظمة الدفع بواسطة النقّال تمتلك فرصاً كبيرة للنجاح في البلدان التي تتمّ فيها غالبيّة عمليات بيع التجزئة على أساس الدفع نقداً عوضاً عن بطاقات الائتمان، وحيث تُسجّل معدّلات مرتفعة لاستخدام الهاتف النقّال.

وتعتقد الشركة أنّ الشرق الأوسط سيسجّل معدّلات مرتفعة لاستخدام الهاتف النقّال وذلك في وقت لا يزال المستهلكون يعتمدون على الدفع النقدي. لذلك فإنّ نظام الدفع بواسطة الهاتف الذي يقوم مقام نظام الدفع النقدي ووسائل إلكترونيّة أخرى قد يسجّل إنتشاراً. وتضيف الشركة في تقريرها: "يمكن للمصارف وشركات بطاقات الائتمان ومصنّعي الهواتف وشركات الاتّصالات في الشرق الأوسط تحقيق نجاح باهر إذا اعتمدت نموذج التعاون الصحيح والمبتكر".

وتضيف "بوز ألن" أنّ ثمة إشارات تظهر حالياً في السوق وكلها تُشير إلى ارتفاع الاهتمام بالدفع الإلكتروني. فشركات تصنيع أجهزة الهاتف النقّال ومشغّلو خدمات الاتّصالات النقّالة يبحثون عن الحلول التي تسهّل عمليات الدفع بواسطة النقّال. ويضيف التقرير أنّه إضافة إلى ما سبق، فإنّ المصارف تروّج بقوّة لمعاملات الدفع غير النقدي عبر اللجوء تحديداً إلى التكنولوجيّات الشائعة كالهواتف النقّالة، في محاولة منها لتخفيض التكاليف. وتشير تقديرات "بوز ألن" إلى إمكانيّة تخفيض التكاليف "اللوجيستيّة" للتعاملات النقدية بنسبة 10 في المئة في ما لو استُعمل النقّال في عمليات الدفع.

"خطوط الدفع الجوّيّة"

في المقابل، ركّزت بعض الدراسات التي أجرتها شركة "سيتا" على أهمية الدفع عبر النقّال كعامل مساعد لقطاع النقل الجوّي. ويقول معدّو تقرير "سيتا" المتخصصة في توفير تقنيات المعلومات لصناعة النقل الجوّي: "في العالم حالياً 3,2 مليارات اشتراك هاتف نقّال. ويمكن، في غضون 5 أعوام، تحويل تكنولوجيا الاتصالات النقّالة إلى أداة فاعلة لا غنىً عنها للسفر جوّاً. وإذا تمّت الاستفادة من هذه الثروة، يمكن أن توفّر على صناعة النقل الجوّي نحو 600 مليون دولار".

وتقول "سيتا": "إذا نظرنا إلى الهواتف النقّالة على أنّها "ملفات شخصية" لإدارة كلّ ما يتعلّق بإجراءات السفر، لوجدنا أنّها يمكن أن تؤدّي دوراً كبيراً. ويمكن لهذه الهواتف النقّالة أن تحمل معلومات بطاقات ركوب الطائرة، وأن تحفظ معلومات الأمتعة الخاصة وتفاصيل الدفعات المالية". وتضيف مصادر "سيتا": ولا ننسى أنه في المستقبل من الممكن الاستفادة من الهواتف النقّالة لتخزين معلومات تأشيرات الدخول والمعلومات الحيوية الشخصية".

ويشتمل تقرير "سيتا" على نتائج أبحاث أجرتها جامعة كامبردج تتصل أيضاً بتخفيض التكاليف في قطاع النقل. وتؤكّد تقارير جامعة كامبردج أيضاً أنّ بعض التقنيات الحديثة، كتحديد المواقع بواسطة الأجهزة النقّالة، يمكنها أن توفّر على خطوط الطيران حتّى 600 مليون دولار عبر متابعة المسافرين، وإرسال الرسائل، وتوجيههم نحو بوابات الإقلاع في صورة أكفأ. وبهذه الطريقة يمكن تحسين "الزمن الكلّي" الذي تستغرقه الرحلات، ويقلّل من ظاهرة تأخّر الطائرات عن مواعيد الإقلاع.

ووفقاً لمعدّلات النموّ الحالية تضيف مصادر "سيتا"، من المتوقّع أن يصل عدد مشتركي النقّال العام 2011 إلى نحو 5 مليارات. وستتطوّر الهواتف النقّالة وستشهد وظائفها ومميّزاتها تطوّرات كبيرة. وسيفتح هذا الأبواب أمام صناعة النقل الجوّي لتبنّي وسائل وأنظمة جديدة تساعدها في أداء عملها، وخصوصاً إذا أخذنا في الاعتبار أنّ 90 في المئة من المسافرين جوّاً هم من أصحاب الهواتف النقّالة". ويضيف التقرير الصادر عن "سيتا" أنّ المسافرين "الرقميين" سيتمتعون مستقبلاً بالعديد من الخدمات النقّالة التي سيحصلون عليها وفق الطلب، وسيتمكّنون من الاطلاع على آخر معلومات الرحلات، والخدمات الذاتية للحجز والتسجيل وركوب الطائرة والدفع بواسطة الهاتف النقّال".

وتُظهر أبحاث أخرى أجريت منذ فترة أنّ خدمات المعلومات والحجوزات عبر النقّال ستصبح حقيقة عالمية في غضون السنوات الخمس المقبلة. ويورد تقرير "سيتا" أنّ نحو 67 في المئة من شركات خطوط الطيران تخطط لتقديم خدمة التسجيل عبر النقّال، فيما ستقدّم 82 في المئة من خطوط الطيران خدمات التنبيه بواسطة الهواتف النقّالة. ومن المتوقّع أن تنتشر هذه الخدمات بحلول العام 2010. ■

تسعى لترسيخ دورها كمصدر للخدمات المعلوماتية
سنغافورة "الأمة الرقمية"

سنغافورة – شفيق شيا

تتمتّع سنغافورة باقتصاد ناجح يستند الى قطاعي السياحة والمال، وإلى حركة الصادرات من خلال موانئها الناشطة. لكن أبرز ما يميّز الاقتصاد السنغافوري قدرته على تطويع ودمج التكنولوجيا والاتصالات في صلب الرؤية التنموية وخطط التطوير، تحقيقاً لما تُطلق عليه القيادة السنغافورية "الأمة الرقمية". ويعتمد الإقتصاد السنغافوري على عائدات قطاع تقنية المعلومات والاتصالات والإلكترونيات، إذ حقّق قطاع المعلومات والاتصالات عائدات تقدر بنحو 51,68 مليار دولار العام 2007. ووصلت عائدات صادرات هذا القطاع إلى 65 في المئة من إجمالي عائدات القطاع. وتحتل قارات آسيا، أميركا وأوروبا المراتب الثلاث الأولى كوجهات تصدير لقطاع تقنية المعلومات والاتصالات السنغافوري.

"الاقتصاد والأعمال" لبّت مع مجموعة من المؤسسات الإعلامية، دعوة من هيئة تطوير تقنية المعلومات والاتصالات السنغافورية (IDA) وتركزت نشاطات الرحلة حول مبادرات الحكومة السنغافورية في مجال تقنية المعلومات وانعكاساتها على التطور الاجتماعي والاقتصادي في البلاد. كذلك تضمنت الزيارة برنامج مقابلات وجولات ميدانية لشركات ومواقع تقديم الخدمات الحكومية والاجتماعية الالكترونية وخاصة في مجال التعليم والصحة.

دور IDA

تقوم الحكومة بتشجيع الشركات السنغافورية على تطوير منتجاتها وخدماتها وتصديرها من خلال هيئات متخصصة مثل IDA، التي تقدم التمويل والبرامج الفنية والدراسات والبحوث ومبادرات نقل التكنولوجيا المتطورة وأساليب التسويق إلى الخارج. وتستهدف IDA، التي تعد وكالة حكومية، تقوية موقع سنغافورة كمركز رئيسي لتقنية المعلومات والاتصالات، وذلك من خلال التخطيط والتطوير وجذب رؤوس الأموال والمستثمرين إلى قطاع تقنية المعلومات والاتصالات. كذلك تعمل هذه الوكالة على وضع الخطط والبرامج الحكومية وتنفيذها في جميع الوزارات، بهدف الانتقال إلى مجتمع رقمي، إضافة إلى المساعدة على تسويق وتصدير المنتجات والخدمات إلى الخارج. وتؤكد الإنجازات على مستوى البنية التحتية المادية والبشرية للمعلوماتية والاتصالات في هذا البلد على دور سنغافورة الرائد في السوق العالمية.

وحول خطط التطوير في هذا القطاع، تحدثت "الاقتصاد والأعمال" إلى الرئيس التنفيذي للهيئة رادم روني تاي الذي شرح تفاصيل خطط الحكومة وتوجهات IDA المستقبلية. وقال: "أطلقت الحكومة السنغافورية العام 2005 الخطة العشرية للمعلومات والاتصالات التي أُطلق عليها اسم "Intelligent Nation 2015" أو iN2015. وتهدف هذه الخطة إلى الاستفادة من نمو وتقدم قطاع المعلومات والاتصالات لمنح ميزة إضافية لاقتصادنا ومجتمعنا. ومن أهدافنا أن نصل الى مرحلة يستخدم فيها 90 في المئة من المنازل في سنغافورة تقنية "البرودباند" (Broadband) بحلول العام 2015. ويسرّني القول أنّ 82,5 في المئة من المنازل قد اشتركت في خدمة "البرودباند" لغاية الآن، وأنا على ثقة بأننا نسير على الطريق الصحيح لتحقيق هدفنا بحلول العام 2015".

وبموجب خطة iN2015، تعمل الهيئة حالياً على إنشاء البنية التحتية الخاصة بالجيل الجديد من شبكات الاتصالات المعلوماتية والذي من شأنه تلبية الطلب المتزايد على "الإنترنت ذات السرعة العالية النقّالة" (Mobile Broadband) وتستند هذه البنية التحتية إلى شبكتين: أولاً، بموجب مبادرة Wireless@SG، هناك حالياً 850 ألف مشترك في سنغافورة يستعملون الإنترنت اللاسلكية ضمن شبكة واسعة تغطي أكثر من 7200 نقطة إنترنت، كالأماكن العامة والمقاهي وصالات المطاعم والنوادي الاجتماعية. ثانياً، يجري حالياً التخطيط لإنشاء شبكة سلكية جديدة كلياً عالية السرعة، الأمر الذي من شأنه إيصال شبكة الإنترنت ذات النطاق العريض إلى كافة المنازل والمكاتب والمؤسسات بحلول العام 2015.

■■
تناهز عائدات قطاع المعلوماتية والاتصالات نحو 51,6 مليار دولار
■■
الشركات السنغافورية تنفّذ مشاريع في السعودية وقطر وعُمان
■■

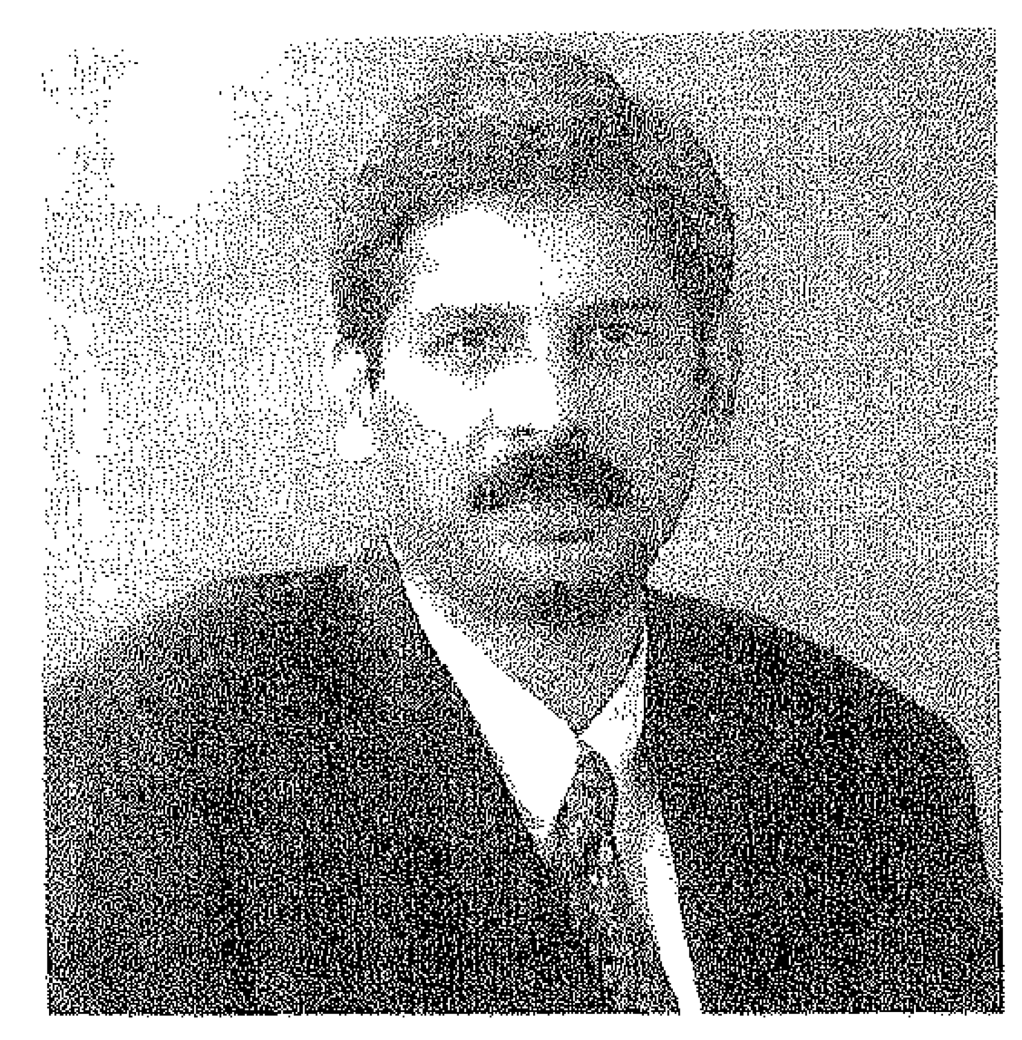
د.لي بون يانغ

قطاع الترفيه والإعلام

أما قطاع الترفيه والإعلام الرقمي، فحقق عائدات تجارية وصلت إلى 2,06 مليار دولار العام 2006، مسجّلاً بذلك نمواً سنوياً يتعدّى الـ14 في المئة مقارنة مع 2005، وذلك بفضل البنية التحتية المتطورة والسياسات الحكومية المنفتحة. وتتخذ شركات الإعلام الإقليمية والعالمية من سنغافورة مركزاً لتجميع وإطلاق خدمات الإعلام الرقمي وتوزيعها.

وعن المشاريع على مستوى الإعلام، تحدث وزير المعلومات والفنون السنغافوري د. لي بون يانغ خلال افتتاحه معرض imbX، الذي يُعتبر أكبر حدث آسيوي خاص بالمعلومات والاتصالات والتبادل الإعلامي. وقال د. **يانغ** إن سنغافورة شهدت تطورات كبيرة في قطاع الإعلام الرقمي مؤخراً لاسيما مع بروز خدمات جديدة ومبتكرة في مجال شبكات النطاق العريض. وتحدث د. **يانغ** عن المشروع الخاص بـ7 شركات تجارية وتجريبية في سنغافورة تقدّم خدمات "تلفزيون بروتوكول الإنترنت" (IPTV) مع أكثر من 125 محطة تلفزيونية. ويشمل


رادم روني تاي


بي راماكريشنا


شايك عمر

المشروع خدمة mioTV التي تم إطلاقها العام الماضي والتي تمنح المشاهدين إمكانية مشاهدة 40 محطة تلفزيونية محلية وأجنبية. وأشار إلى أن شركة Singapore Press Holdings ستطلق في فترة لاحقة من هذه السنة خدمة جديدة من "تلفزيون الويب" Web TV تحت اسم Razor TV.

أما عن قطاع الترفيه، فقال د. يانغ: "إن تطوير وتوزيع الألعاب الترفيهية هو أحد المجالات التي تدعم نمو قطاع الإعلام الرقمي والترفيه حيث ستحوّل سنغافورة إلى مركز يسمح لمطوّري الألعاب الرقمية بطرح منتجاتهم في السوق العالمية، وبناء بيئة مناسبة لتطوير الألعاب الرقمية". وأضاف: "إن هذه التطورات الجديدة في سوق الإعلام تعكس الاهتمام الكبير في مجال الإعلام الرقمي. وتولي الوزارة الدعم الكامل لهذا القطاع بما في ذلك تمويل الأبحاث والتطوير في مجال الإعلام الرقمي التفاعلي. وفي العام 2007، تمّ تمويل 94 مشروعاً من شأنها توفير 100 منتج جديد، وهذا بدوره سيخلق فرص عمل لنحو 900 باحث ومهندس".

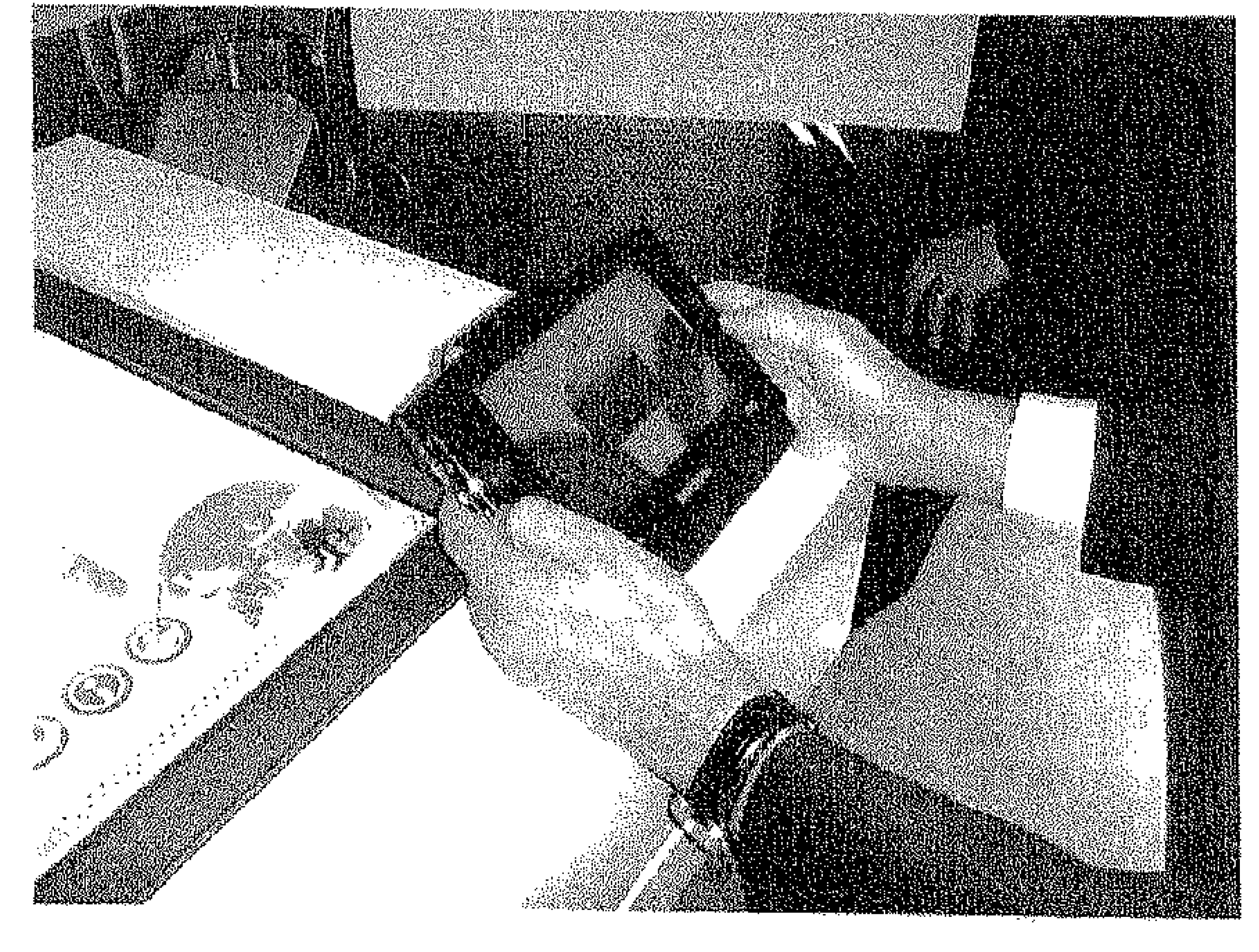
وعن دور IDA في قطاع الإعلام، شرح الرئيس التنفيذي للهيئة رادم روني تاي أن IDA و"هيئة تطوير الإعلام" (MDA) ستطلقان عدداً من المبادرات الجديدة خلال هذا العام. وتتضمن المبادرات برنامجاً خاصاً بالسوق الرقمية لتهيئة بيئة موثوقة وجاذبة للشركات الإعلامية للتمركز في سنغافورة والقيام بإدارة وتوزيع وتبادل الخدمات الإعلامية مثل الأفلام والموسيقى ومحتوى الهاتف النقّال. وستعمل IDA على تنظيم طاولة مستديرة خاصة تضم أبرز اللاعبين المحليين والدوليين في مجال صناعة الإعلام بهدف تطوير السوق الرقمية في سنغافورة.

ولم يغب عن الهيئة موضوع أمن وحماية نقل المعلومات عبر شبكات الاتصالات والإنترنت وضرورة توفير بيئة آمنة وموثوقة. وعلّق تاي على الموضوع بالقول أن IDA تلعب دوراً رئيسياً في تطوير إطار وطني يهدف إلى خلق بيئة آمنة ومناسبة للولوج إلى خدمات الجيل الجديد عبر الشبكات المحلية والإنترنت ذات النطاق العريض. وستستثمر IDA نحو 20 مليون دولار في قطاع أمن نقل المعلومات.

قطاع التعليم

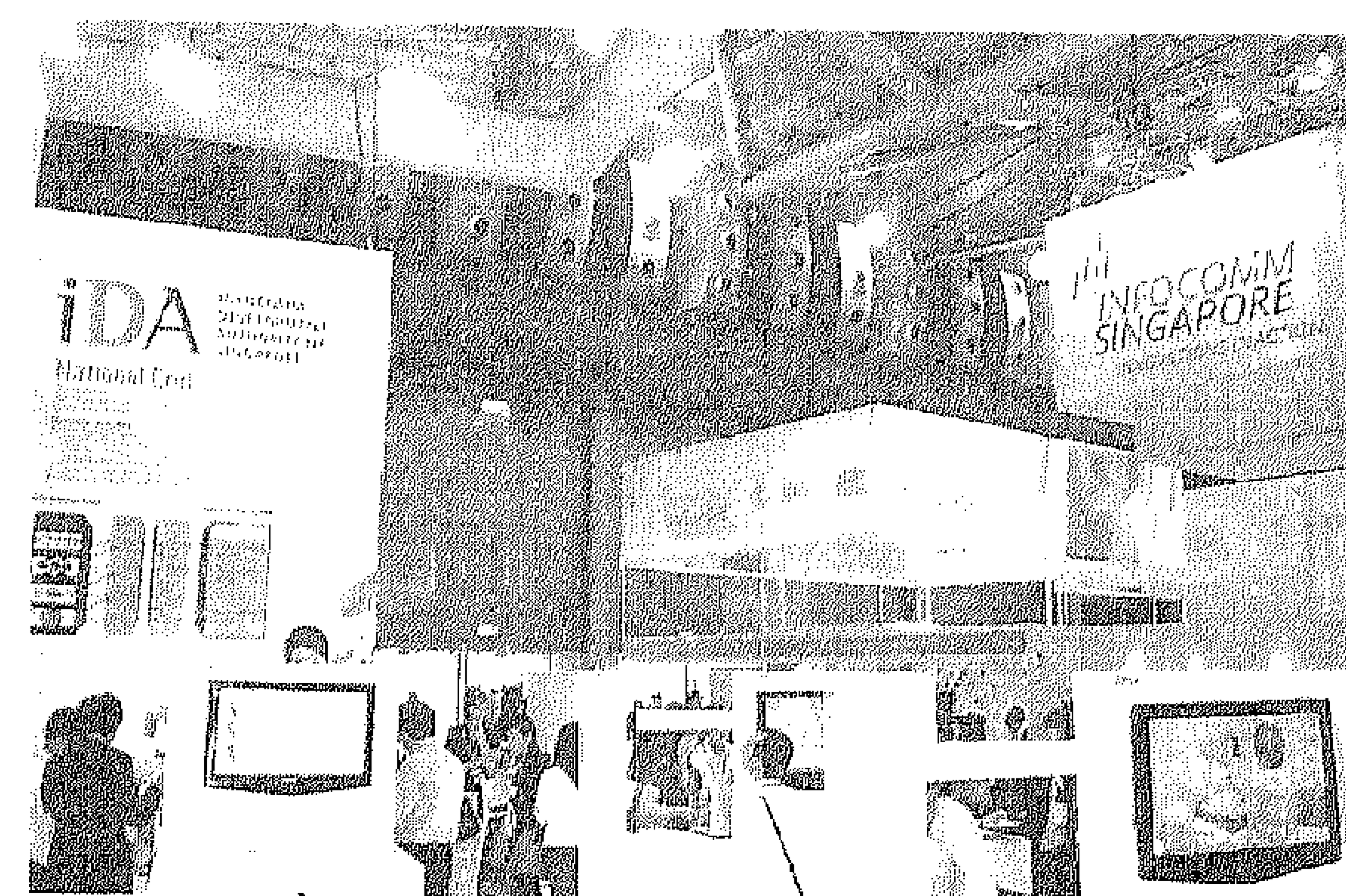
تؤمن القيادة في سنغافورة بأن الوصول إلى المجتمع المعلوماتي يتوقف على قدرة المجتمع على التعلّم والتكيّف مع نُظم المعلومات والتقنية الحديثة. وهذا يتطلب مستويات جيدة في التعليم الأساسي والتمهيدي وصولاً إلى التعليم الجامعي، ويحتاج إلى تحقيق التنمية الثقافية والتي تشمل سُبل تناقل المعلومات بين فئات المجتمع ومؤسساته. وتقول مصادر في IDA أن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تلعب دوراً بارزاً في تطوير قطاع التعليم في سنغافورة، لذلك يتم التركيز على دمج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الحقل التربوي وإتاحة الوسائل التكنولوجية الحديثة أمام الطلاب السنغافوريين وجعلها جزءاً أساسياً في حياتهم اليومية.

وتضمنت جولة الإعلاميين زيارات لنموذج المدرسة المستقبلية ولقسم التكنولوجيا الحديثة في كلية "تيماسك" TEMASK للهندسة. الفكرة الأساسية للمدرسة المستقبلية تقوم على تزويد الطلاب بكمبيوتر محمول من نوع (Tablet PC)، بالإضافة إلى مجموعة من البرامج التي تساعد المدرّس على إدارة الصف عن طريق كمبيوتر رئيسي يتحكم به، لينتقل بأسلوب التعليم إلى آفاق جديدة من البحث والتفاعل. ويتضمن المشروع تزويد المدرّس والطالب بمحتوى تعليمي تفاعلي في مواد الرياضيات والعلوم واللغات مما يسمح باستبدال الكتب المطبوعة بكتب إلكترونية، وقد تم تطوير هذه المواد لتتناسب مع متطلبات ومعايير المناهج العلمية الجديدة. كذلك يتضمن الكمبيوتر المحمول مجموعة من البرامج والأدوات الإلكترونية التي تتيح للمدرّس إدارة الصف بشكل تفاعلي ومثمر، حيث يمكن من خلال هذه البرامج تنظيم عملية التعلم ومتابعة ما يقوم به الطلاب من خلال الكمبيوتر وذلك عبر الكمبيوتر الرئيسي الذي يتحكم به المدرّس.



سنغافورة والعالم العربي

تنظر IDA إلى البلدان العربية من الناحية المعلوماتية على أنها بلدان في خضم عملية التنمية المعلوماتية. وتعتبر أن هذه البلدان وخصوصاً الخليجية منها، تخوض تجربة الحكومة الإلكترونية، الأمر الذي يعكس دور قطاع المعلومات والاتصالات في دفع عجلة التنمية الاجتماعية





والاقتصادية لهذه الدول. وتضيف أنّ المملكة العربية السعودية، قطر، سلطنة عُمان والكويت والبحرين وغيرها من دول المنطقة هي من الدول التي أدركت أهمية المعلومات والاتصالات في تعزيز التنافسية الاقتصادية. وتحظى الشركات السنغافورية بحصة كبيرة من الأعمال المعلوماتية في هذه البلدان بدعم من هيئة IDA.

ويؤكد مدير تطوير الخدمات في الهيئة **بي راماكرشنا أن سنغافورة تضع خبرتها الطويلة** في تطوير وتنفيذ الحلول المبتكرة في مجال التقنيات الحديثة والحكومة الإلكترونية، والتي تتعدّى 25 سنة، في خدمة أهداف التنمية في منطقة الشرق الأوسط. وتسعى IDA الى إقامة علاقات ستراتيجية بين الشركات التكنولوجية السنغافورية والحكومات والمؤسسات العربية. ويشير إلى أن الهيئة قامت بافتتاح مكتب إقليمي في العاصمة القطرية الدوحة وعيّنت **شايك عمر** مديراً له. والهدف من تأسيس مكتب الدوحة، بحسب **راماكرشنا**، هو استكشاف الفرص الاستثمارية في قطاع تكنولوجيا المعلومات في الأسواق العربية لمساعدة الشركات السنغافورية على دخول هذه الأسواق.

وبدوره، قال مدير مركز هيئة تطوير المعلومات والاتصالات في الشرق الأوسط **شايك عمر**: "نحن فخورون جداً بالخطوات التي تقوم بها شركات المعلومات والاتصالات السنغافورية في المنطقة. وإن النجاح الذي نحققه هو نتاج التعاون بين الشركات السنغافورية والحكومات العربية في مجال تبادل المعلومات والخبرات".

وتعمل شركات سنغافورية عدة في عدد من المشاريع في المنطقة من بينها مجموعة NCS التي تتعاون مع وكالة المدن الاقتصادية السعودية، وهي الجهة الرئيسية المسؤولة عن تشييد 6 مدن اقتصادية جديدة في المملكة، لتصميم مركز للخدمات الذكية من شأنه تعزيز الخدمات الحكومية والبلدية الالكترونية. وهناك أيضاً شركة CrimsonLogic التي استعانت بها المملكة من أجل تأسيس منظمة SaudiEDI لتكنولوجيا المعلومات التي تقدّم خدمات ذات قيمة مضافة مركّزة على العميل وتوفّر خدمات سهلة الاستعمال للتداول الإلكتروني في السعودية. وفي قطر، وقّع المجلس الأعلى للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات القطري اتفاقية شراكة مع هيئة تطوير المعلومات والاتصالات في سنغافورة لتقديم مجموعة من المشاريع في مجال تطوير وتنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مجالات عدة، كالحكومة الالكترونية والتعليم الالكتروني.

كما تنفذ مجموعة NCS وشركة أكواريا للتكنولوجيا السنغافوريتان أول بوابة إلكترونية في الشرق الأوسط، هي بوابة "حكومي"، التي تهتم بالتعاملات بين الحكومة والمواطنين وشركات الأعمال في قطر. وتربط هذه البوابة في الوقت الحالي بين مواقع متعددة عائدة لنحو 48 هيئة حكومية، كما توفّر معلومات أساسية عن تلك الهيئات. وتوفّر البوابة خدمات إلكترونية مختلفة لتتمكن الشركات من إجراء معاملاتها على الإنترنت وتسديد الفواتير والرسوم إلكترونياً من دون زيارة الهيئات والدوائر الحكومية ما يوفر على المواطنين والشركات الوقت والجهد. وهناك أيضاً مشروع الحقيبة الإلكترونية الذي تطوره الشركات السنغافورية، والذي يوفر لكل طالب كمبيوتراً محمولاً يمتاز بتقنية الكتابة الرقمية ومزايا أخرى كالكتاب الإلكتروني في مواد العلوم والرياضيات واللغة الإنكليزية، إضافة إلى رصد سجل الطالب ومتابعة تقدمه وإجراء الاختبارات على الإنترنت.

ومع سلطنة عُمان، وقّعت سنغافورة مذكرة تفاهم في مجال تطوير تقنية المعلومات والاتصالات في عدد من القطاعات الاقتصادية ومن بينها الحكومة الإلكترونية، الرعاية الصحية، وقطاع التعليم. وتشكل هذه المذكرة الإطار الرسمي للتعاون بين هيئة تطوير تقنية المعلومات والاتصالات في سنغافورة وهيئة تقنية المعلومات العُمانية، ومن خلاله تمّ تطبيق خطة الحكومة الإلكترونية "عُمان الرقمية" في السلطنة. كما منحت حكومة سلطنة عُمان شركة NCS لتقنية المعلومات والاتصالات، مشروع تطبيق بوابة "أوبار" لخدمات الحكومة الإلكترونية.

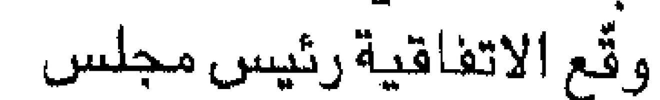
عن هذه المشاريع، قال رئيس قسم الأعمال العالمية في مجموعة NCS **لوم هون فاي**: "يسرّنا أن نكون جزءاً من مبادرات الحكومات الإلكترونية، فنحن نملك ما يكفي من الخبرة في تطوير تقنية المعلومات والاتصالات التي تنعكس إيجاباً على التطور الاجتماعي والاقتصادي في سنغافورة. ودورنا يقوم على نقل خبرتنا وخلفيتنا الواسعة في نشر تقنية المعلومات والاتصالات في القطاعات الخاصة والعامة لتطوير قطاع الاتصالات والمعلومات في أنحاء الشرق الأوسط من خلال مشاريع عدة أهمها الحكومة الإلكترونية". ■

اجتماع وزاري وملتقى منظمي الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات

استضافت سنغافورة مؤخراً أعمال المنتدى الوزاري حول الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات واجتماعات منظّمي الاتصالات في دول شرق آسيا، لمناقشة المسائل المتعلّقة بتقنية النطاق العريض وشبكات الجيل الجديدة، وذلك، بالتزامن مع منتدى imbX الذي يُعتبر أكبر حدث آسيوي خاص بالمعلومات والاتصالات والتبادل الإعلامي.

"اتصالات" الاماراتية و"فرانس تليكوم" توقعان مذكرة تفاهم

أعلنت "اتصالات" عن توقيع مذكرة تفاهم مع مجموعة الاتصالات الفرنسية "فرانس تليكوم". وتهدف المذكرة، بحسب بيانات الشركتين، إلى تحقيق التعاون الستراتيجي ما بين الطرفين في كافة خدمات قطاع الاتصالات. وتتضمن هذه الخدمات الشبكات الخاصة بالمنازل، وخدمات المحتوى، والشبكات العالمية.



محمد عمران

وقّع الاتفاقية رئيس مجلس إدارة "اتصالات" **محمد حسن عمران**، ورئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي لمجموعة "فرانس تليكوم" ديديه لومبارد.

وقال عمران: "نحن سعداء بهذه الشراكة مع "فرانس تليكوم". الشرق الأوسط وأوروبا يمثلان العصب الرئيسي للابتكار التكنولوجي في عالم الاتصالات، نظراً للطلب الملح للعملاء في هذه المناطق على خدمات الاتصال. ونحن واثقون من أنّ هذه الشراكة ستعمل على تعميق الخبرات لكلا الطرفين وتوفير أحدث الخدمات التكنولوجية التي تتلاءم مع رغبات العملاء في ظل بيئة مدعومة بخدمات بروتوكول الإنترنت".

وتقوم "فرانس تليكوم" حالياً بتوفير حلول الشبكات للمنازل والحلول "متعددة المنافذ" لتوصيل الخدمات والتي تشغل أجهزة "أورنج لايف بوكس" أو "هوم جيت وي" لربط شبكات المنازل بالشبكات واسعة النطاق أو شبكات الإنترنت. وستعمل "اتصالات" وفقاً لمذكرة التفاهم على الاستفادة من هذه الخدمات في شبكة الألياف الضوئية الخاصة للمنازل التي تمدها داخل دولة الإمارات العربية المتحدة.

"الاتصالات السعودية" تفوز بجائزة "الملك عبدالعزيز للجودة"

أعلنت شركة الاتصالات السعودية عن فوزها بجائزة "الملك عبدالعزيز للجودة"، التي تمنحها الهيئة العربية للسعودية للمواصفات والمقاييس. وتمكنت الشركة من الفوز بالجائزة بعد تحقيقها أعلى النقاط وانطباق مع جميع معايير الجودة المطلوبة. وتتضمن المعايير تميّز القيادة الإدارية والتخطيط الستراتيجي والتوظيف الأمثل للموارد البشرية والإدارة المثلى لأعمال الموردين والشركاء وإدارة العمليات والتركيز على خدمة العملاء وفعالية أنظمة المعلومات وتحليلها وتأثير الشركة على المجتمع، إضافة إلى نتائج أعمال الشركة.

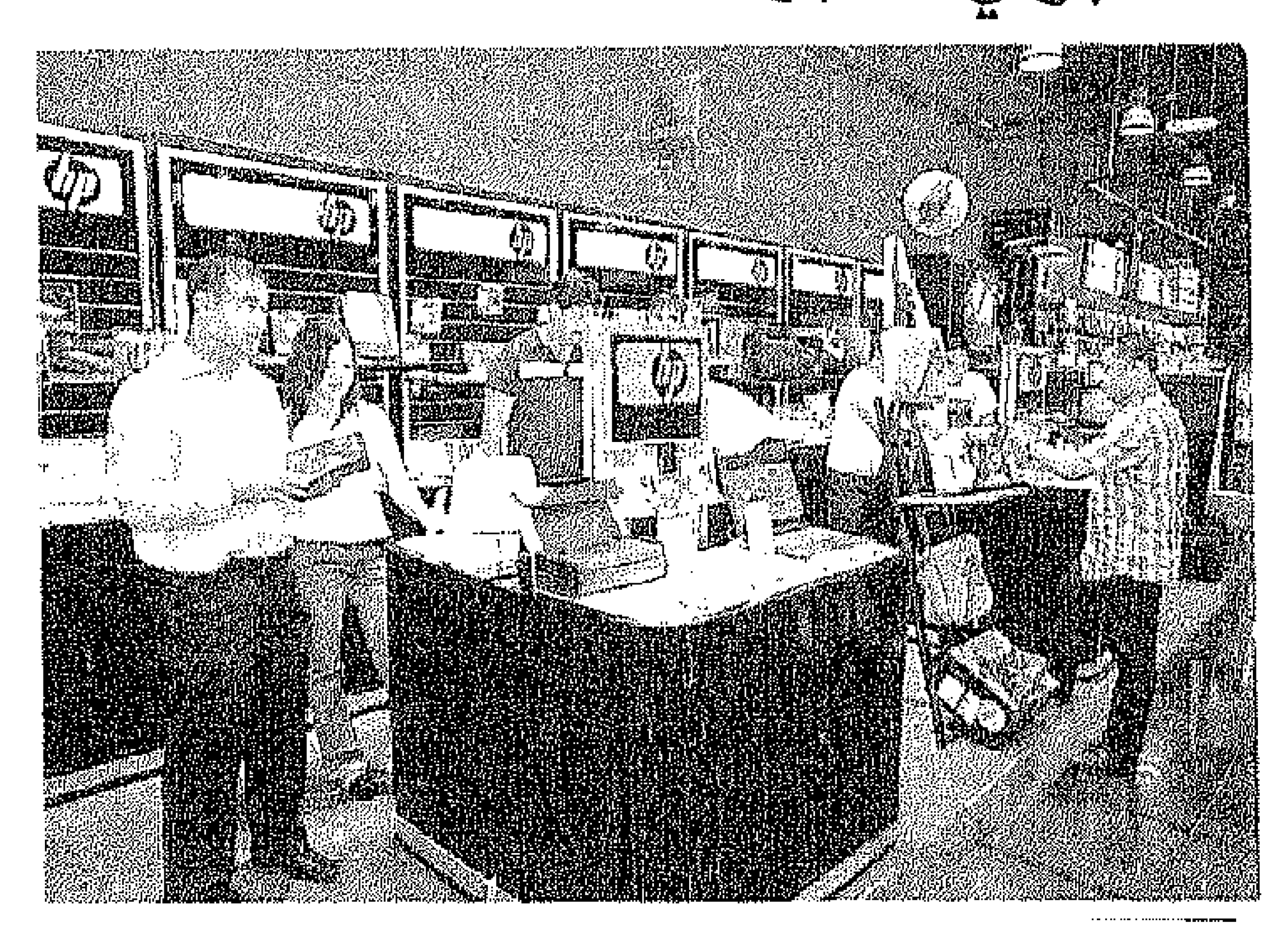
وتكتسب الجائزة أهميتها باعتبارها جائزة وطنية كبرى تحدد معاييرها وتحكم نتائجها من خلال لجنة عليا برئاسة وزير التجارة والصناعة. وتأتي هذه الجائزة المتميزة لتواكب نجاح ستراتيجية "الاتصالات السعودية" الطموحة للتوسّع والاستثمار في القطاعات ذات العلاقة بالاتصالات خارج المملكة العربية السعودية.

"نوكيا" توفّر منتجات مجموعة "وارنر" في نقاط بيعها

أعلنت "نوكيا" مؤخراً أنّ مختلف أعمال النجوم الجدد والفنانين الأسطوريين، التي تنتجها مجموعة "وارنر" للموسيقى، ستتوفّر عبر متجر نوكيا للموسيقى Nokia Music Store حول العالم، بالإضافة إلى خدمة Comes With Music، وهي وسيلة جديدة تقدمها نوكيا.

وقال نائب المدير التنفيذي والمسؤول عن Nokia Entertainment and Communities **تيرو اويانبيرا**: "كانت مجموعة "وارنر" للموسيقى رائدةً في تطوير نماذج عملية جديدة للموسيقى الرقمية ونحن مسرورون جداً بدعمها خدمتي Nokia Music Store و Comes With Music. وتسمح هذه الخدمات للعملاء بالنفاذ إلى محتوى رقمي كبير، كما تؤمّن للفنانين انتشاراً أكبر ومعجبين أكثر، وتدرّ المزيد من الأرباح على جميع المعنيين".

"أتش بي" تطلق مبادرة "متجر في متجر"

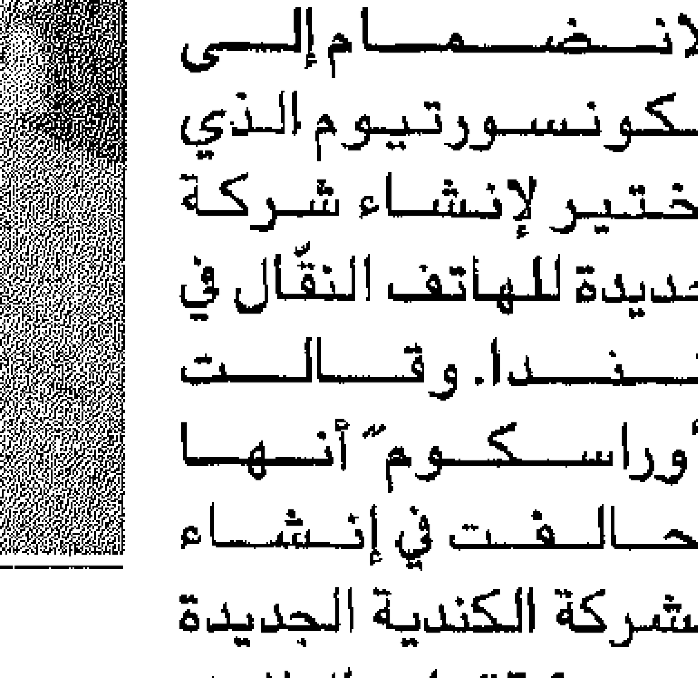


أعلنت "أتش بي" عن مبادرة جديدة في الشرق الأوسط أطلقت عليها اسم "متجر في متجر". وبموجب المبادرة تقوم "أتش بي" بإنشاء أجنحة لها داخل المتاجر الكبرى.

وبدأت "أتش بي" المبادرة بافتتاح جناحها الخاص داخل محلات Compume في مركز التسوّق "مول الامارات" في دبي، وسيضم الجناح جميع منتجات "أتش بي" الاستهلاكية، بدءاً من أجهزة الكمبيوتر الشخصية الى أجهزة الطباعة والتصوير الرقمي. وإلى ذلك، سيمنح الجناح المستهلكين فرصة مشاهدة وتجربة أحدث التكنولوجيا التي تقدمها "أتش بي".

عن المبادرة الجديدة، يقول مدير عام مجموعة الأنظمة الشخصية في "أتش بي" الشرق الأوسط **سيردار أوركار**: "يتكون جناح "أتش بي" من أقسام عدة، يقوم من خلالها خبراؤهم المدربون بتوفير أهم وأحدث المعلومات للعملاء عن منتجات الشركة المختلفة، بالإضافة إلى مساعدتهم على اختيار المنتج المناسب لهم. وتسعى "أتش بي" من خلال هذه المبادرة إلى توفير تجربة تسوّق مميّزة لعملائها".

"أوراسكوم تليكوم" تتحضر لدخول السوق الكندية

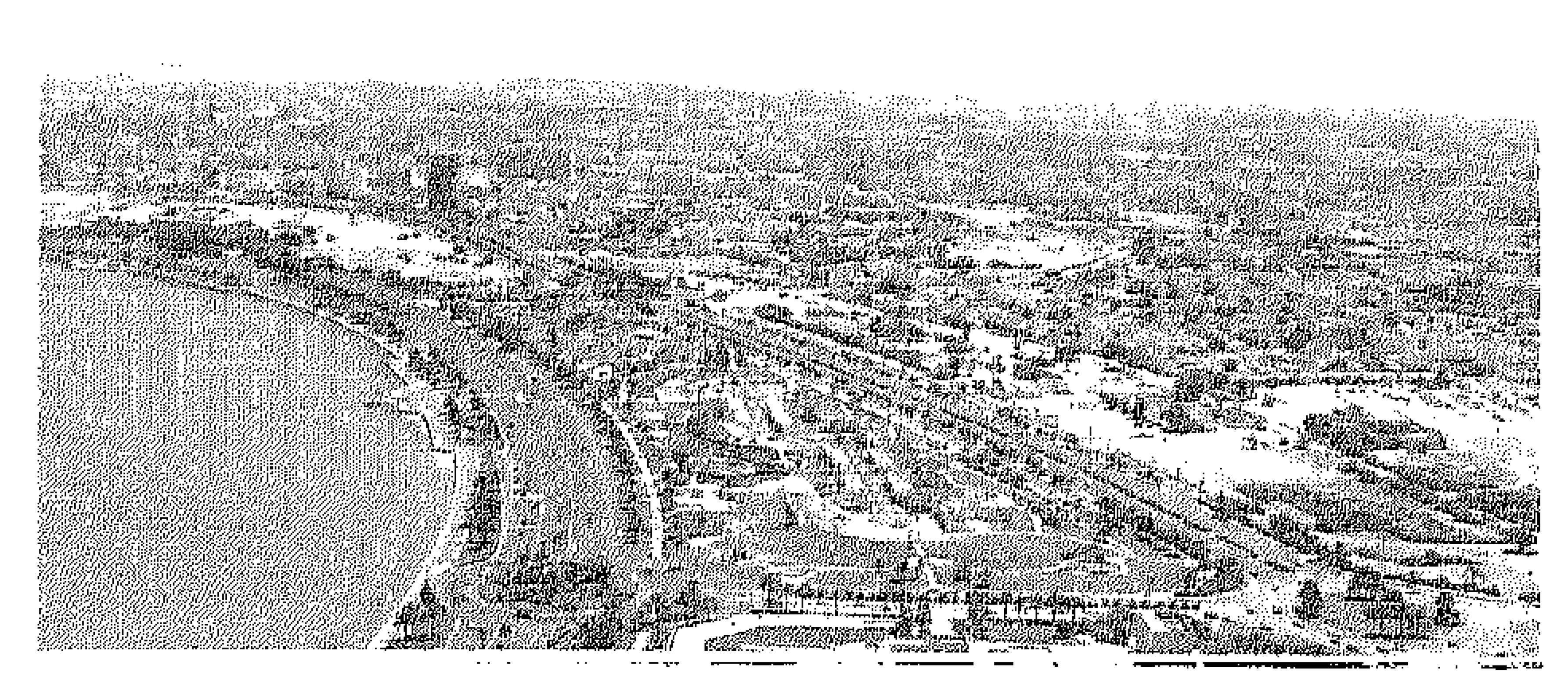


نجيب ساويرس

أعلنت مصادر "أوراسكوم تليكوم" المصرية أنها نجحت في الانضمام إلى الكونسورتيوم الذي أختير لإنشاء شركة جديدة للهاتف النقّال في كندا. وقالت "أوراسكوم" أنها تحالفت في إنشاء الشركة الكندية الجديدة مع شركة "غلوبال لايف كوميونيكيشنز". وأضافت أن الشركة الجديدة قدمت في عرض إنشائها بنداً يعد بتنفيذ أوسع شبكة في كندا باستثناء مقاطعة كيبك، على أن تغطي الشبكة نحو 26 مليون نسمة. ومن المفترض ان تقدم الشركة الجديدة أيضاً أعلى "عرض لنطاق الموجات" بين الشركات الكندية، وهذا يعني انه سيكون بمقدور الشبكة الجديدة نقل المزيد من "البيانات" Data بسرعة أكبر مقارنة بالشبكات المتوفّرة في كندا. وبلغت حصيلة المزاد على الموجات اللاسلكية التي ستقدم عليها الخدمات نحو 4,25 مليارات دولار كندي.

وكان رئيس "أوراسكوم تليكوم" **نجيب ساويرس** أشار مؤخراً إلى أن شركته قد تتقدم إلى رخص نقّال في الأسواق المشبعة.

"فودافون قطر" تستعد للإكتتاب العام



تستعدّ شركة فودافون قطر لطرح 40 في المئة من أسهمها للاكتتاب العام في أكتوبر المقبل، تمهيداً لإطلاق خدماتها رسمياً في مارس 2009. ووفقاً لإجراءات تأسيس الشركة المالكة للرخصة الثانية، فقد تم تخصيص نسبة 45 في المئة من الأسهم لإتحاد "فودافون – مؤسسة قطر"، ونسبة 15 في المئة للمؤسسات الحكومية. ومع استكمال تحضيرات إطلاق الشركة الثانية للنقال في قطر تدنو حالة احتكار "كيوتل" للسوق من نهايتها. وشركة "كيوتل" مملوكة بنسبة 55 في المئة لحكومة قطر.

و"فودافون يوروب بي. في" التي تشاركت مع مجموعة أطراف قطرية لتشكيل إتحاد "فودافون – مؤسسة قطر" هي شركة مملوكة بالكامل لمجموعة "فودافون" الدولية، وتتوزع نسبة مساهمة المؤسسات الاستثمارية القطرية في رأس مال الشركة الجديدة، بنسبة 5 في المئة لمؤسسة قطر للتربية والعلوم وتنمية المجتمع، و3,3 في المئة لصندوق المعاشات العسكري، ونسبة 3,4 في المئة لصناديق قروض العسكريين، ونسبة 3,3 في المئة كوقف للصحة والتعليم.

مدارس الشويفات الدولية تختار حلول "صن راي" من "صن مايكروسيستمز"

أعلنت شركة "صن مايكروسيستمز" أن "شبكة مدارس سابيس" SABIS® School Network العالمية اعتمدت حلول "صن راي" لتثبيتها في قاعات الاختبارات في مدارسها. وتمّ تطبيق هذه الحلول، حتى الآن، على 1400 مقعد في 4 مدارس تابعة لمجموعة مدارس الشويفات الدولية التي تشكل جزءاً من "شبكة مدارس سابيس".

ويعتمد نظام "سابيس" على التقنية التربوية إلى أبعد الحدود لتعزيز الإنجازات الأكاديمية والارتقاء بفاعلية البيئة المدرسية. ومن شأن حلول "صن راي" أن تبسط التقنية للطلبة أثناء تقديمهم لاختباراتهم، بحيث تحل حلول "صن راي 2" محل الحواسيب الشخصية مع استخدام الخوادم "صن "x64" كدعامة أساسية. أما أحدث تطبيقات "سابيس" التي سيتمّ تشغيلها على منصة "صن راي"، فهو نظام الاختبار والتعلم المتكامل Integrated Testing and Learning الذي يتيح للطلبة أن يتقدموا لسلسلة من الاختبارات على حاسوبهم الشخصي. وقد ساعدت حلول "صن راي" "شبكة مدارس سابيس" في إنجاز عملية التوسّع المطلوبة وفق الخطة الموضوعة والمواعيد المحدّدة، كما ساعدتها في ضمان تحقيق عائد على الاستثمار في أقصر فترة زمنية ممكنة عبر سهولة تطبيق الحلول وإدارتها. وبفضل منظومة "صن راي" يمكن لمدير تقنية المعلومات أن يديرَ مئات الحواسيب الشخصية من منصة مركزية.


طارق أياس

ويقول مدير مبيعات قسم التعليم والأبحاث لدى شركة "صن مايكروسيستمز الشرق الأوسط وشمال أفريقيا" **طارق أياس**: "إن حلول "صن راي" مستخدم بكثافة في البيئات التي تقتضي معايير أمنية فائقة، مثل المؤسسة العسكرية الأميركية، وقد وفرت لشبكة مدارس "سابيس" نظاماً آمناً لن يتمكن الطلبة الالتفاف عليه أو تجاوزه".

المنتدى العربي الأول لحماية المستهلك من الغش التجاري والتقليد

اللجان التحضيرية تواصل اجتماعاتها في القاهرة

انعقدت في مقر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية في القاهرة، الدورة الثانية من الاجتماعات التحضيرية للمنتدى العربي الأول لحماية المستهلك من الغش التجاري والتقليد، الذي تنظمه الجامعة بالتعاون مع شركة حماية العالمية، والذي سينعقد في فندق الهيلتون في جدّه، ما بين 19 و21 أكتوبر 2008، برعاية أمير منطقة مكة المكرمة الأمير خالد الفيصل.

من الاجتماع التحضيري في القاهرة

شارك في الدورة الثانية من الاجتماعات التحضيرية نحو 200 خبير من صانعي القرار في القطاعات الحكومية وشركات القطاع الخاص، منهم أكثر من 40 شركة كبرى تمثل قطاعات الأدوية والبرمجيات وتقنية المعلومات والبث التلفزيوني وقطع غيار السيارات والساعات والأجهزة الكهربائية والالكترونيات والإكسسوارات والجلديات والمواد الاستهلاكية والمؤسسات القانونية، إضافة إلى الهيئات الإقليمية والدولية المهتمة.

واستمرت أعمال الدورة الثانية على مدى يومين (26 و27 يوليو الماضي) استكملت خلالها ما تمت مناقشته في الدورة الأولى وجرى تسليط الضوء على أهم المشاكل والعراقيل التي تواجه القطاعات الحكومية والخاصة للحدّ من انتشار ظاهرة الغش التجاري والتقليد في البلاد العربية.

افتتح الدورة الأمين العام المساعد للشؤون الاقتصادية في جامعة الدول العربية السفير د. **محمد بن ابراهيم التويجري**، حيث قدّم نظرة حول أسواق الشرق الأوسط والتأثير الواضح لظاهرة الغش التجاري والتقليد والقرصنة، وضعف معدل الاستثمار الأجنبي في المنطقة نتيجة لتفشي هذه الظاهرة.

ثم تمّ عرض لأهمية إيجاد بيئة اقتصادية ملائمة وإمكانية نجاح ذلك بالتعاون البنّاء بين القطاعين الحكومي والخاص في مجال حماية المستهلك والتصدي لظاهرة الغش التجاري والتقليد من خلال عرض حيّ لتجربة شركة حماية العالمية في السعودية.

وتناول اليوم الأول شرحاً لمفهوم الغش التجاري والتفريق بينه وبين التقليد، وعرض الجوانب القانونية لقضية الاعتداء على حقوق الملكية الفكرية والعلامات التجارية في الانظمة والقوانين العربية. كما تضمّن مناقشة حول تصحيح المفاهيم السائدة والمختلفة بين دولة عربية وأخرى في مجال حماية المستهلك وحماية حقوق الملكية الفكرية والغش التجاري والتقليد، وصولاً إلى تحديد واضح للمصطلحات والمفاهيم في هذا المجال، وضرورة تفعيل السياسات التشريعية وضمان سرعة وشفافية إجراءات الضبط والتحقيق في قضايا الغش التجاري والتقليد لضمان الكيفية التي تحقق حماية المستهلك وحقوق الملكية الفكرية.

وشمل اليوم الثاني من الاجتماعات رؤية هيئة التقييس الخليجية في تبنيها لتوحيد المواصفات والمقاييس في المنطقة العربية من خلال تجربتها في منطقة الخليج.

كما تضمن عرضاً لتجربة مكتب الملكية الفكرية وبراءة الاختراع في الولايات المتحدة للستراتيجيات الحديثة في مكافحة الغش التجاري والتقليد وإمكانية الاستفادة منها في المنطقة.

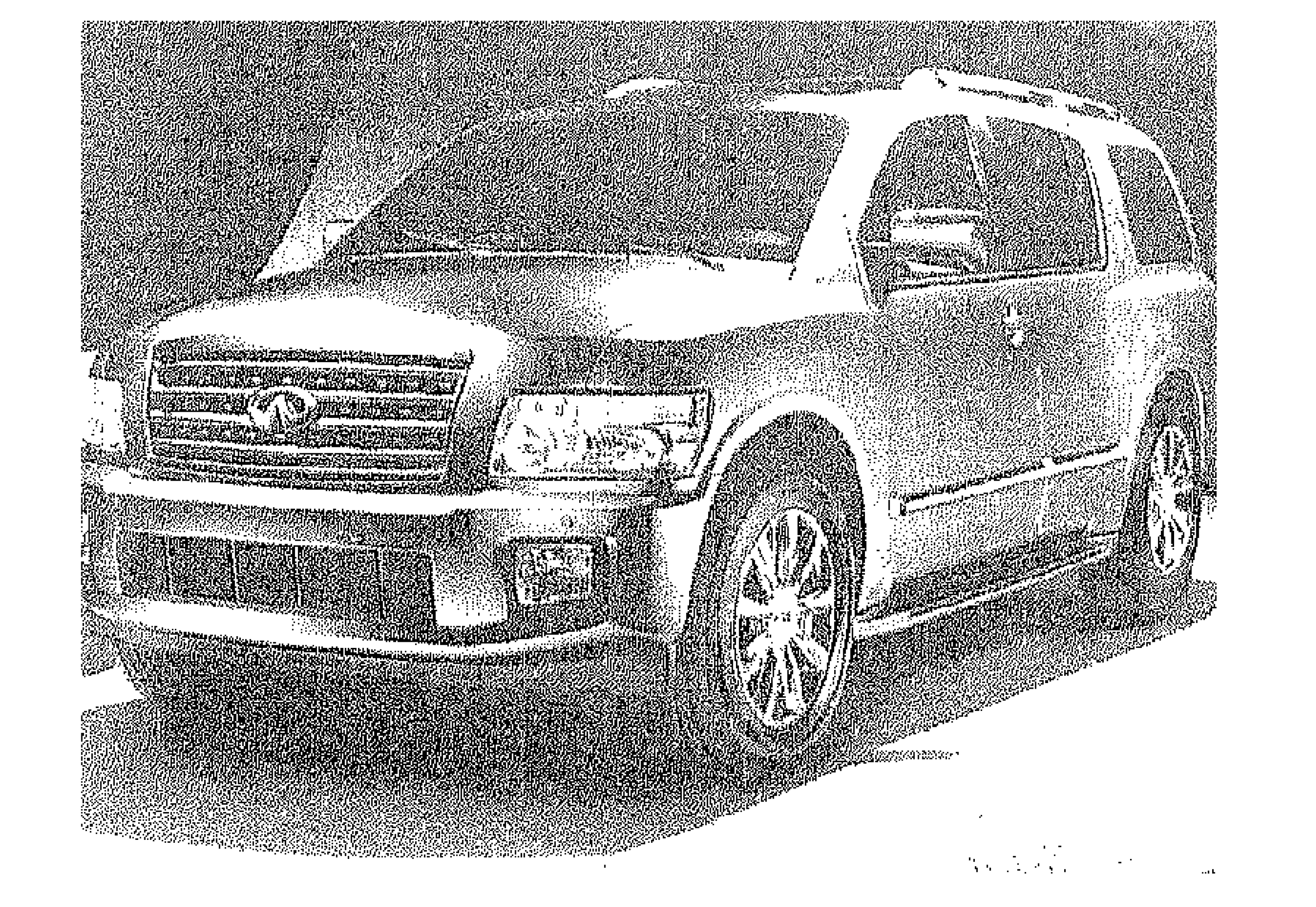
يذكر أن جامعة الدول العربية استضافت الدورة الأولى للاجتماعات التحضيرية للقطاعات المعنية بالمنتدى في مايو الماضي حيث حضر هذه الاجتماعات مندوبون عن القطاعات الحكومية والقطاع الخاص وممثلون عن الدول الأعضاء في الجامعة والتي استمرت لمدة ثلاثة أيام.

وناقشت الدورة قطاع المواصفات والمقاييس حيث شددت على تباين اللوائح الفنية والمواصفات القياسية العربية وسبل توحيدها مع وجوب تفعيل الاعتراف المتبادل بين الدول العربية.

وركزت اللجان على أهمية تفعيل نُظم حماية الملكية الفكرية ومكافحة الغش التجاري والعمل على توحيد مدلول المصطلحات ذات الصلة وتطوير ودعم الدور الرقابي على السلع المغشوشة والمقلّدة وبحث سُبل التنسيق والتعاون بين الأجهزة الحكومية المعنية والقطاع الخاص.

ودعت اللجان إلى تطوير نُظم المعلومات الجمركية وتبادل الاتصالات المعلوماتية بحيث تشمل مستويات عدة تتضمن القطاعات الحكومية والقطاع الخاص. كما ناقشت أهمية تفعيل وتحديث قوانين ونُظم الحماية من السلع المغشوشة والمقلّدة وتبادل الخبرات وعقد الدورات التدريبية التأهيلية. ولفت المجتمعون إلى ضرورة قيام محاكم تجارية متخصصة في قضايا الغش وتطبيق العقوبات الرادعة.

وركّزت اللجان على الاستفادة من الوسائل الإعلامية المختلفة في إيضاح الأحكام والتشريعات الخاصة بمكافحة الغش التجاري والتقليد المعنية بحماية المستهلك. ■



إنفينيتي 2009QX

تمّ مؤخراً إطلاق الجيل الجديد من سيارة إنفينيتي 2009QX في منطقة الشرق الأوسط، بعد أن خضعت لتعديلات مهمة في الشكل الخارجي والمقصورة الداخلية والتجهيزات التقنية.

يمتاز الهيكل الخارجي في إنفينيتي QX بواجهة أمامية جديدة وشبك أمامي بشكله الشبيه بشلال الماء، ومصابيح ضباب معدّلة، ومصابيح أمامية زينون مزدوجة، تتناسق مع غطاء المحرّك الضخم. والجديد في طراز 2009QX عجلات الألمنيوم–ألوي المطلية بالكروم قياس 20 بوصة تحيط بها أطراف من الكروم، وغطاء جانبي مدمج يمنح المركبة شكلاً فاخراً. وتتعزز الجوانب العملية للسيارة من خلال رف تحميل على السقف مع قضبان متشابكة.

وتشمل المواصفات الخارجية باباً خلفياً يعمل كهربائياً مع نافذة قابلة للفتح، ومرايا جانبية آلية مدفئة، قابلة للطي مع ميزة التعتيم الأوتوماتيكي والمجهزة بذاكرة تحفظ الوضعية المناسبة للسائق، إضافة إلى نوافذ خلفية تفتح إلى الأعلى وتغلق كهربائياً، ومجسّات الاستشعار الخلفية والأمامية مع نظام مراقبة الرؤية الخلفية.

وتشمل المواصفات الجديدة للمقصورة مفاتيح التحكم المثبتة على عجلة القيادة والعدادات المضاءة وصندوق قفازات قابل للقفل، وناقل حركة أوتوماتيكي من 5 سرعات. كما تضم التحسينات التقنية ميزة المفتاح الذكي، والنظام السمعي (بوز) القياسي بقوة 265 واطاً ومبدل أقراص مدمجة آلي يتسع لستة أقراص وراديو. كما زوّدت إنفينيتي 2009QX بنظام الترفيه المتنقل الذي يتميز بشاشة عرض ملونة قياس 8 بوصات منسدلة من الكونسول الرأسي الوسطي ومجهزة بسماعتي رأس رقميتين وجهاز تحكم عن بُعد.

وجُهزت السيارة بمحرّك V8 بسعة 5,6 ليترات، بقوة 320 حصاناً خلال 5200 دورة في الدقيقة وعزم دوران 54,3 كلغ/م عند 3400 دورة في الدقيقة. ناقل الحركة أوتوماتيكي، بتحكّم إلكتروني ذي 5 سرعات.

وتقدم إنفينيتي (QX) مجموعة واسعة من مزايا السلامة القياسية التي تشمل نظام إنفينيتي المتطور للوسائد الهوائية (AABS) وأحزمة أمان للمقاعد الأمامية مثبتة بثلاث نقاط قابلة لتعديل الارتفاع، مع قفل الطوارىء، وأحزمة أمان من 3 نقاط للمقاعد الخلفية، ونظام سلامة الأطفال "لاتش".

وبإمكان السائق الحصول على التحكّم الأمثل في توجيه المركبة والفرملة من خلال آلية التوجيه المدعمة كهربائياً التي تتحسس سرعة المحرّك، ونظام الكبح المانع للإنغلاق (ABS) من نوع (Bosch) ونظام الكبح بمساعدة آلية (BA). كما زوّدت السيارة بنظام التحكم الديناميكي بالمركبة (VDC) كميزة قياسية في سيارات إنفينيتي (QX) ونظام التعليق الهوائي الخلفي المتقدم بميزة التسوية أوتوماتيكياً.

فولسفاغن تطرح باسات R36



أعلنت فولسفاغن مؤخراً عن إطلاق سيارة باسات R36 في أسواق الشرق الأوسط، وقد جهزتها بمحرّك من 6 اسطوانات يعمل بنظام الحقن المباشر للوقود، سعة 3,6 ليترات، بقوة 300 حصان. وقد تم تحديد السرعة القصوى للسيارة إلكترونياً عند 250 كلم/ساعة ويمكنها التسارع من 0 إلى 100 كلم في الساعة في 5,6 ثوان فقط. علبة التروس مزدوجة القابض (DSG) ونظام الدفع رباعي دائم (4MOTION).

ويحمل تصميم طراز R36 مواصفات خاصة به، مثل المصدّ الخاص من فئة R وشبكة المبرّد التي تحمل لمسات من الكروم غير البراق. ومن المواصفات الحصرية الأخرى من فئة R، الأذرع المزدوجة الموجودة في شبكة المبرّد العليا المطلية بالألمنيوم، وكذلك منافذ الهواء في المبرّد مضلّعة الشكل، وجناح مصمّم حديثاً على غطاء صندوق الأمتعة. وتتوفّر في السيارة عجلات Omanyt المصنوعة من مزيج المعادن، بقياس 18 بوصة.

أما في الداخل فتتميز السيارة بزخرفة Engine Spin، وبمقاعد رياضية مع نظام كهربائي من 12 وضعية تعديل، ومقبض ناقل حركة مطلي بالألمنيوم. كما يتوفّر في السيارة كصفة اختيارية مقاعد جلدية ذات نظام تعديل من 14 وضعية.

... من جهة أخرى أعلنت فولسفاغن الشرق الأوسط عن بيع 6 آلاف سيارة في المنطقة خلال النصف الأول من العام الحالي، بنمو نسبته 42 في المئة، مقارنة بالفترة نفسها من العام 2007.

وقال المدير الإداري في فولسفاغن الشرق الأوسط هانز– ديتر كيلر إن سيارة الـ SUV الجديدة من فولسفاغن "تيغوان"، والتي تم إطلاقها في الشرق الأوسط في مايو 2008، لاقت إقبالاً كبيراً، إضافة إلى استمرار نجاح طراز "طوارق"، الذي تشكل مبيعاته نسبة 29 في المئة من إجمالي مبيعات الشركة في أسواق المنطقة، وسيارة "باسات" التي تساهم بنسبة 23 في المئة من مجموع المبيعات، ثم سيارة "جيتا" التي حققت نسبة 22 في المئة، والتي نمت مبيعاتها بنسبة 75 في المئة.

وبالنسبة إلى الأسواق، تضاعفت مبيعات فولسفاغن في اليمن ثلاث مرات عن العام السابق، وتضاعفت المبيعات في الكويت، كما شهدت سوق دبي نمواً استثنائياً في حجم المبيعات بلغت نسبته 69 في المئة.



رينو "كليو إف 1 تيم آر 27"



رينو كليو آر إس 197

طرازان جديدان من "رينو" في السعودية

أعلنت شركة رينو الخليج عن إطلاق السيارة الرياضية "كليو رينو إف 1 تيم آر 27" "Clio Renault F1 Team R27"، والسيارة "كليو رينو سبور آر أس 197" "Clio Renault Sport RS 197" في الأسواق السعودية بأعداد محدودة.

وقد تمّ تجهيز السيارتين بمحرّك مزوّد بـ16 صمّاماً "16V" وقوّة 200 حصان وبسعة ليترين (ناقل حركة يدوي)، ويعطي عزماً قدره 215 نيوتن متر. وتستطيع السيارتان التسارع من صفر إلى 100 كلم/ ساعة خلال 6,9 ثوان.

وإضافة إلى اللون الأصفر الزاهي المميّز الذي يقتصر على الطراز "آر27"، ستتوفّر السيارتان بـ3 ألوان معدنية (الأسود الغامق، وأزرق موناكو، ورمادي مكانا)، و3 ألوان غير معدنية (أحمر تورو، وأبيض غلاسييه، وأزرق دينامو).

المدير التنفيذي لـ رينو الخليج محمد بناني قال إنّ رينو رغبت المحافظة على تميّز وتفرّد هاتين السيارتين اللتين تتمتّعان بالأداء العالي، هذا فضلاً عن إعطاء أصحابها التميّز والأفضلية، والقيمة المرموقة من خلال الحصول على سيارة تقتصر ملكيتها على عدد محدود من الأفراد.

وأشار إلى أنّ رينو سوف تطرح 10 طرازات جديدة في دول الخليج بحلول 2010، وهي تقدّم بالتعاون مع وكلائها المحليين ضماناً على كافة طرازاتها لمدة 3 سنوات أو عند بلوغ 100 ألف كلم.

مبيعات "فورد" في السعودية تنمو بنسبة 55 في المئة

أعلنت شركة فورد للسيارات عن نمو مبيعات سيارات فورد ولينكولن في النصف الأول من العام الجاري بنسبة 55 في المئة في السوق السعودية، مقارنة بالفترة نفسها في العام 2007.

وسجّلت مبيعات السيارات متعددة الاستخدامات نمواً مميزاً، فنمت مبيعات طراز "فورد إدج" بنسبة 139 في المئة، طراز "إكسبلورر" بنسبة 136 في المئة. أما "فورد إكسبيديشن" كبيرة الحجم فنمت مبيعاتها بنسبة 68 في المئة، و"إكسبيديشن إي إل" ذات الشاسيه المطوّل بنسبة 50 في المئة، كما سجلت طرازات "لينكولن إم كي إكس الكروسوفر" نمواً بنسبة 44 في المئة.

وتتوقّع فورد نمواً أكبر خلال النصف الثاني من العام الحالي مع إطلاق المزيد من الطرازات الجديدة، بما في ذلك "فورد فيوجن" الحائزة على جوائز عدّة، و"فورد فليكس" من نوع كروسوفر كاملة الحجم التي يتوقع لها أن تحظى بإقبال شديد في المنطقة.

كما افتتحت شركة "توكيلات الجزيرة للسيارات"، وكلاء سيارات فورد ولينكولن في المملكة العربية السعودية، مؤخراً صالتها الجديدة في "جدّة أوتومول". ويأتي هذا الافتتاح في إطار خطة توسّع كبيرة للشركة واستثمارات تصل قيمتها إلى 200 مليون ريال سعودي (53 مليون دولار). وتدير الوكالة حالياً 14 فرعاً تشمل صالات عرض متكاملة ومراكز خدمات وقطع غيار ومجمّعاً مركزياً للمركبات.



فرع "جدّة أوتومول" لـ"توكيلات الجزيرة للسيارات"



"هيونداي كيا" في المركز الخامس عالمياً



أعلنت مجموعة "هيونداي كيا" Hyundai Kia Group عن بيع 3,961,629 وحدة في العام 2007، في الأسواق العالمية، وتبوأت بذلك المركز الخامس في قائمة أكبر شركات صناعة السيارات في العالم، بعد أن كانت تحتل المركز السادس في العام 2006 (المركز الحادي عشر في العام 1999).

وأشارت مصادر الشركة إلى اهتمامها بتحقيق النمو النوعي والتطور المستمر في المسؤولية الاجتماعية للشركة وتحقيق الربحية والتطور التكنولوجي وتعزيز قوة العلامة التجارية.

وشهدت المجموعة نمواً كبيراً على مدار العقود الأربعة التي أعقبت تأسيس شركة "هيونداي موتور" Hyundai Motor Co وقامت بإنشاء وحدات تصنيعية في الولايات المتحدة والصين والهند وسلوفاكيا والتشيك وروسيا.

يشار إلى أن ترتيب الشركات الـ 10 الأولى في مبيع السيارات للعام 2007، جاء وفق التالي: "تويوتا موتور كورب" (9,366,000)، "جنرال موتورز" (8,902,252)، "فولسفاغن" (6,191,618)، "فورد موتور" (5,964,000)، "هيونداي كيا أوتوموتيف غروب" (3,961,629)، "هوندا موتور" (3,831,000)، "نيسان موتور" (3,675,574)، "بيه إس أي/ بيجو – ستروين" (3,428,400)، "كرايسلر" (2,676,268)، و"فيات" (2,620,864).

"ساب توربو إكس" في الشرق الأوسط

طرحت "ساب" في أسواق الشرق الأوسط طراز "توربو إكس" ذات الأداء العالي، احتفالاً بمرور 3 عقود على ريادة "ساب" في أنظمة التوربو، وبكونها أول سيارة من "ساب" مجهزة بنظام XWD للدفع الرباعي.

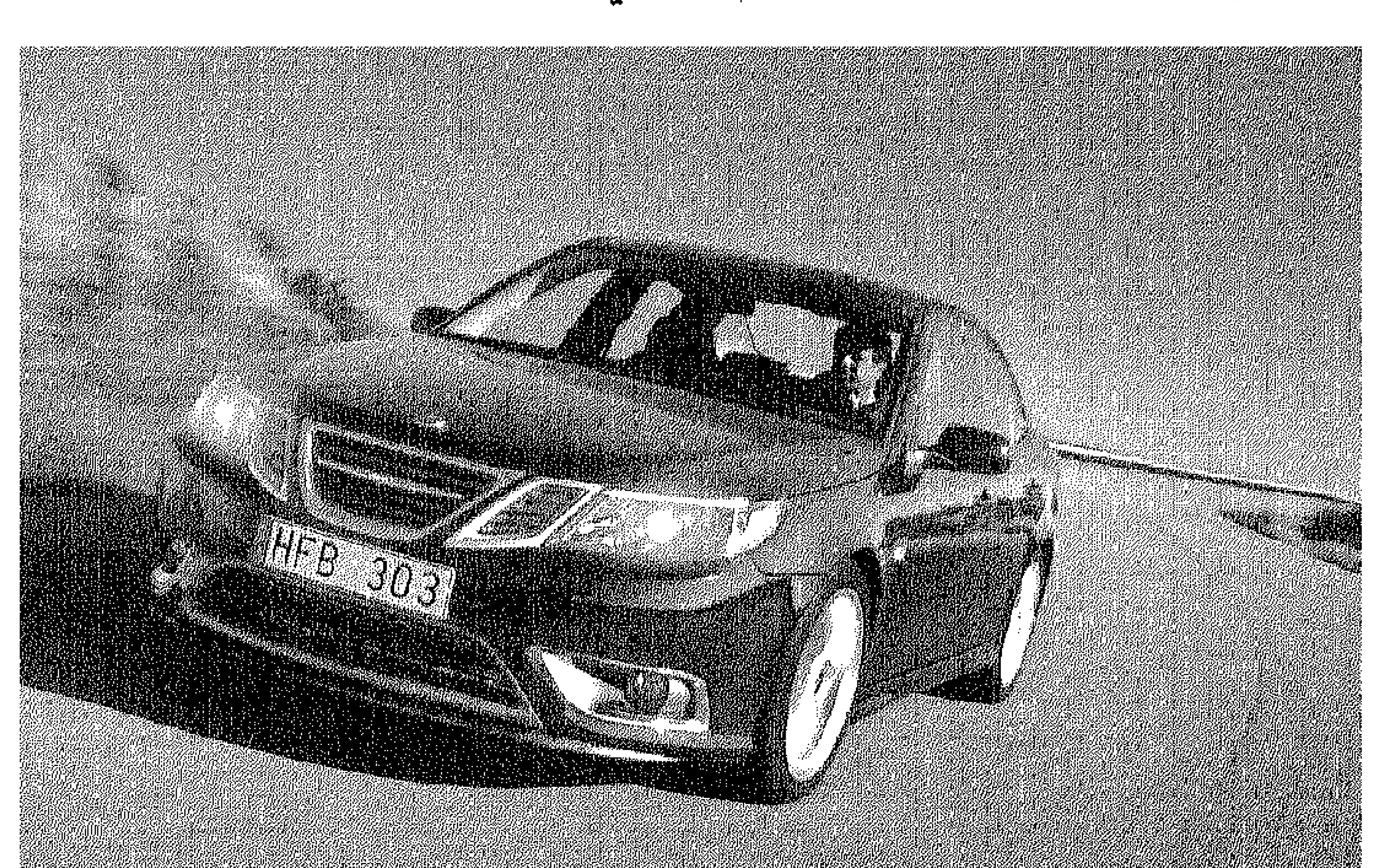
وتتوفر "ساب توربو إكس" بتصميم خارجي لسيارة سيدان الرياضية من 4 أبواب، وتتميز بإضافات تصميمية استثنائية لتعزيز أدائها المعتمد على الديناميكية الهوائية والتأكيد على مظهرها الفريد.

وعلاوة على ذلك، تتميز "توربو إكس" بعجلات فريدة من خليط معدني بقياس 18 إنشاً مطلية باللون الرمادي الشبيه بمعدن التيتانيوم.

وفي الداخل، تستمر فكرة "التوربو الأسود" لتطال كامل المقصورة، والتي تأتي بتجهيزات فريدة. فالمقاعد الرياضية، المزوّدة بمساند إضافية، مغطاة بزوائد من الجلد الأسود. وللمزيد من التأكيد على المظهر الرياضي العام، تنفرد "توربو إكس" بطبقة من ألياف الكربون على اللوحة الرئيسية وجوانب الأبواب والحافظة الأمامية وكونسول عصا ناقل الحركة.

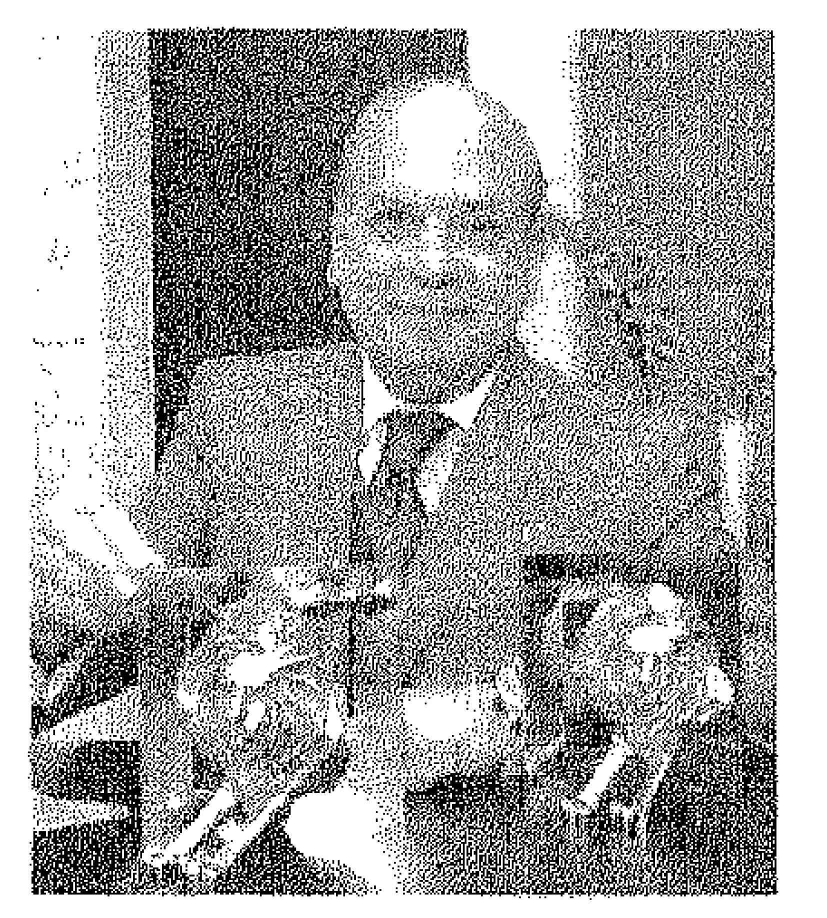
وتحتوي منظومة الدفع في "توربو إكس" على محرّك توربو يتألف من 24 صماماً، و6 اسطوانات على شكل V، بسعة 2,8 ليتر، وقوة قصوى تصل إلى 280 حصاناً عند 5500 دورة في الدقيقة. ويصل عزم الدوران إلى 400 نيوتن/متر ما بين 2150– 4500 دورة في الدقيقة.

ويتميز نظام ساب XWD الذكي للدفع بالعجلات الأربع بتقنية الإدارة النشطة التي تعمل على تقسيم توزيع عزم دوران المحرّك ما بين كل من المحاور الأمامية والخلفية، وبين العجلات الخلفية أيضاً.



سيارة هيونداي فيراكروز

"فورتشن بروموسفن" تحصد 4 جوائز في "كان"


اكرم مكناس وامامه الجائزتان الذهبيتان

خطفت فورتشن بروموسفن أضواء "مهرجان كان الدولي للإعلان" الـ55، لتكون أول شركة إعلانات عربية تفوز بجائزتين ذهبيتين على الرغم من المنافسة الشديدة من عمالقة الإعلان ومشاهيره عن فئتي الصحافة الإعلانية والإعلان الخارجي، كما فازت بجائزتين فضيتين عن فئة الإعلان المطبوع وفئة الصحافة الإعلانية. رئيس مجموعة شركات فورتشن بروموسفن **فادي سلامة** قال: "يعتبر إنجازنا الكبير في مهرجان "كان" خطوة مهمة في سبيل تعزيز مكانتنا في المجال الإعلاني والإبداعي في الوطن العربي".

أما رئيس مجلس إدارة بروموسفن القابضة **أكرم مكناس**، فقال: "لا أحد يتفهم احتياجات العالم العربي كما نفهمها نحن، لأننا شركة عربية من أبناء هذه المنطقة ولدينا أكثر من 40 عاماً من الخبرة في القطاع الإعلاني. وتمكنت فورتشن بروموسفن خلال هذه السنوات أن تنمو بشكل مطرد في أعمالها كماً ونوعاً في مختلف أنحاء المنطقة العربية".

سعيد زين الدين يتسلم الجائزة

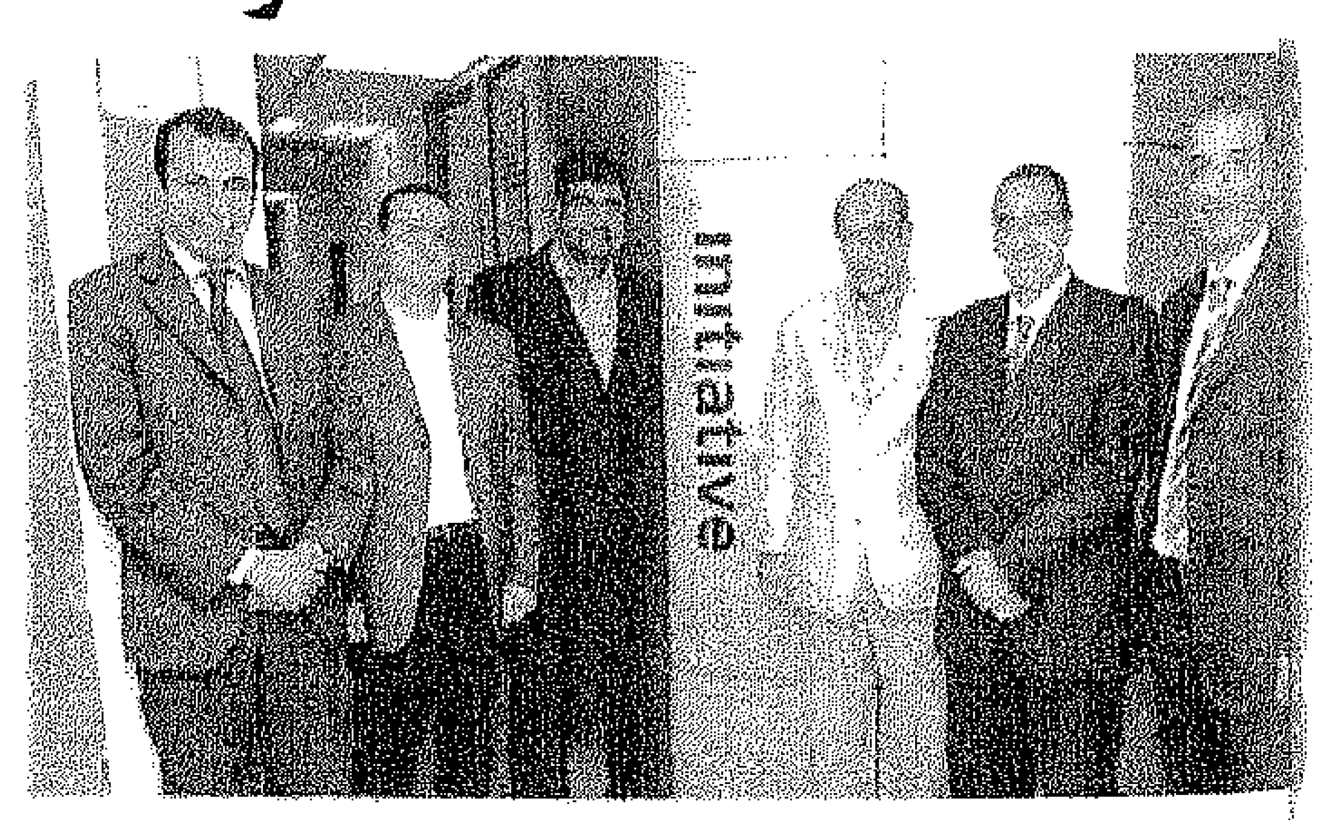
Horizon.FCB لخدمات الاتصالات التسويقية "وكالة العام" في 2007

حصدت شركة **Horizon.FCB** لخدمات الاتصالات التسويقية الشاملة في الشرق الأوسط، جائزة "وكالة العام" خلال حفل "جائزة الكويت للإبداع الإعلاني 2007"، والذي جرى في الكويت الشهر المنصرم برعاية رئيس مجلس الوزراء الشيخ **ناصر المحمد الصباح**.

مدير عام **Horizon.FCB** الكويت **سعيد زين الدين** قال: "تواصل شركة **Horizon.FCB** إلتزامها بروح الإمتياز والأداء، حيث تستقطب أفضل المواهب للعمل مع عملائنا بهدف وضع أسس النجاح لعلاماتهم التجارية. ويشكل هذا الإنجاز الأخير شهادة إضافية لجهودنا في مجال خدمات الإتصالات التسويقية في المنطقة، وتحقيق عائدات مجزية على تلك الافكار المبتكرة".

وتنافست على اللقب 60 وكالة إعلانية محلية وإقليمية وعالمية قدمت أكثر من 1500 عمل إعلاني. كما حصلت الوكالة خلال الحفل على 19 جائزة، منها 6 جوائز ذهبية و5 فضية و8 برونزية. وقد فازت بالجوائز مكاتب المجموعة في لبنان ومصر والإمارات والكويت.

اتفاقية تعاون بين Initiative Beirut وMCN



من اليمين: فيليب عيسى، فادي سلامة، اسكندر سليم، كيفن رابوز، إيلي بجاني، وجورج سليم

وقّعت كل من شركة Initiative Beirut وMiddle East Communications Network (MCN) عقد شراكة لتوحيد جهودهما من خلال مكتب بيروت Initiative Beirut، بحضور رئيس مجلس إدارة Initiative Beirut **اسكندر سليم** والمدير العام التنفيذي لشركة MCN **فادي سلامة**. وتحدث سليم عن "الجهود التي بذلتها Initiative Beirut منذ إطلاقها في العام 2003 في لبنان لخدمة منطقة المشرق والتي كانت ترعاها شركة Primo Group قبل ذلك التاريخ".

أما **سلامة** فأكد "التزام MCN بلبنان ودعمها الكامل لشركة Initiative Beirut بإدارة **فيليب عيسى** الذي سيدير عملياتها في المشرق".

ويشمل الدعم دورات تدريبية للموظفين لتطوير مهاراتهم وخبراتهم من قبل MCN Media المتخصصة بوسائل الإعلام والإعلان ضمن MCN Holdings بالتعاون مع Initiative Dubai.

بدء تشغيل شاشة الأوبيلانس العملاقة في أبوظبي

SYNAXIS
Media & Advertising

كشفت شركة سيناكسز للدعاية والإعلان وبلدية أبوظبي عن بدء تشغيل شاشة الأوبيلانس (الترف) التي تعد واحدة من أكبر الشاشات في العالم للدعاية في الخليج وأفريقيا وأوروبا.

وتطل الشاشة على تقاطعي شارع حمدان وشارع زياد الثاني وهي تأتي في إطار الرؤية الاقتصادية التي يطمح مجلس أبوظبي للتنمية الاقتصادية في الوصول إليها بحلول العام 2030 وتحويل الإمارات العربية المتحدة إلى مركز اقتصادي عالمي.

المدير الإداري لشركة "سيناكسز" **فهد العبسي** قال: "هذه لحظة تاريخية ليس فقط للمعلنين إنما لكل المواطنين. فالقائمون على الشركة الاستشارية "إيدلويس" وبلدية أبو ظبي لديهما نظرة مستقبلية حيث شاركانا الحلم بأن الإبداع في مجال الإعلام الرقمي سيكون له دور فاعل في الارتقاء بوسائل الاتصالات في الخليج انطلاقاً من أبوظبي".

IWC تقدم إصداراً خاصاً باللاعب زين الدين زيدان




أعلنت IWC عن انضمام لاعب كرة القدم **زين الدين زيدان** إلى قائمة سفرائها. وقامت الدار بإصدار ساعة Ingenieur Automatic الخاصة به بكمية محدودة (1000 قطعة فقط).

تمتاز هذه الساعة بتصميمها العملي وهي تتمتع بقدرة على مقاومة الصدمات والمياه حتى عمق 120 متراً.

ميناء الساعة أزرق لامع تزينه تدريجات الدقائق باللونين الأحمر والأزرق، مع ظل الرقم 10 الذي حمله زيدان لسنوات طويلة في المنتخب الفرنسي، باللون الأحمر اللامع على خلفية مؤشرات الساعة الـ 11. أما السوار، فمصنوع من جلد التمساح الأزرق مع قطب حمراء ظاهرة.

يتوسط خلفية الساعة المصنوعة من الستانلس صورة منقوشة للاعب مع توقيعه، وحولها إطار كتب عليه "زين الدين زيدان – كأس العالم 1998" واسم طراز الساعة، إضافة إلى الرقم التسلسلي للإصدار.

Officine Panerai تدعم حملة "Pangaea"


من اليسار: أنجيلو بوناتي ومايك هورن

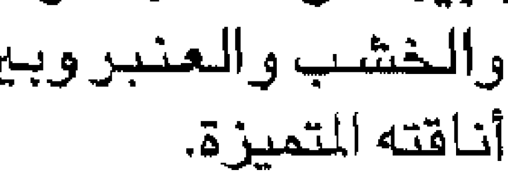
أكّدت "Officine Panerai" استمرار دعمها لحملات المستكشف والمغامر الجنوب أفريقي **مايك هورن** الذي أطلق حملة Pangaea، وهي رحلة استكشاف حول العالم تستمر لمدة 4 سنوات. وقال الرئيس التنفيذي لشركة "Officine Panerai" **أنجيلو بوناتي**: "إن هذا الدعم ليس مجرد تحدٍ شخصي بل هو تحدٍ يحمل الكثير من الفوائد والمنافع العظيمة للعالم، وذلك عبر خلق الوعي اللازم للحالة التي يعيشها كوكبنا في الوقت الحاضر".

وأضاف: "إن "Officine Panerai" تحترم أولئك الرجال الذين يحملون قيماً عليا، لذا فهي تدعم **مايك هورن** بكل قوة وتحترم قيم التقاليد والإبداع والاحترام التي يكنّها للبيئة".

من AZZARO
Chrome Legend

أطلقت AZZARO مجموعة Chrome Legend الجديدة للرجال المؤلفة من عطر وكريم بعد الحلاقة ومزيل الروائح.

يمتاز عطر Chrome Legend بإحساس انتعاش الركوم الممزوج بغنى Legend، وهو يعكس انصهاراً ممتازاً بين مكوناته من الفواكه والخشب والعنبر وبين أناقته المتميزة.




أما كريم ما بعد الحلاقة، فتزيل تركيبته اللطيفة شعور انزعاج بعد الحلاقة تاركاً البشرة ناعمة، محمية ومرطبة. في حين تم تطوير تركيبة مزيل الرائحة الخالية من الكحول والناعمة خصيصاً لتلائم كل أنواع البشرة. وهو يؤمن الثقة وحماية أكيدة تدوم طويلاً مع روائح Chrome Legend التي لا تقاوَم.

CHANEL تطرح Allure Homme Sport



طرحت دار CHANEL عطرها الجديد للرجال "Allure Homme Sport".

يمتاز هذا العطر بتركيبته التي تمزج بين روائح الليمون والمندرين وزيت البرغموت والليمون الهندي. وقد تمت إضافة رائحة المانيلا إيليمي المستخرجة من شجرة الكناريوم لإعطاء العطر طاقة منعشة وحارة في الوقت نفسه. أدخل المسك الأبيض إلى العطر الجديد لإطالة الشعور بالانتعاش الذي يمنحه، أما نفحة التوابل فلتقوية رائحته، فيما جاء عطر خشب الأرز الهادئ ليصهر الخليط في عطر يمكن أن يرافق الرجال أينما كانوا في البحر أو اليابسة.

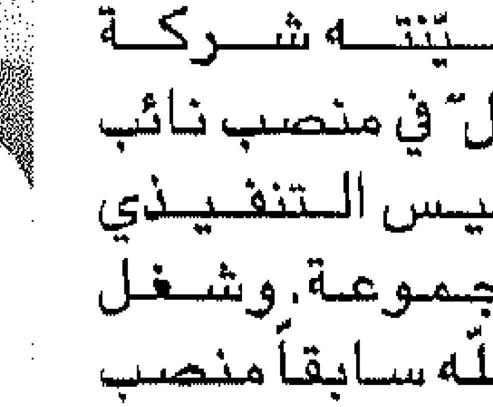
يتوفر العطر الجديد بحجم 150 مللتر.

■ **ناظم القدسي**

عيّنته شركة "أبوظبي للإستثمار" رئيساً تنفيذياً لها. ويتمتّع **القدسي** بخبرة واسعة تزيد على العقدين في قطاعات الاستثمار الإقليمية والعالمية وفي بناء وتطوير صناديق الأموال. وقبل التحاقه بالشركة، كان يشغل منصب رئيس قطاع الاستثمار لمجموعة إدارة الأصول في بنك أبوظبي الوطني، كما عمل مدير محفظة أول في جهاز "أبوظبي للاستثمار".



■ **عبدالله ناصر عبدالله**



عيّنته شركة "تمويل" في منصب نائب الرئيس التنفيذي للمجموعة. وشغل **عبدالله** سابقاً منصب المدير التجاري للشركة، حيث انضم إليها بعد العمل لمدة عقد كامل في "طيران الإمارات"، حيث عمل نائباً لرئيس شؤون المبيعات التجارية في دولة الإمارات، ونائباً لرئيس الشركة لمنطقة الشرق الأوسط وأفريقيا وشبه القارة الهندية.

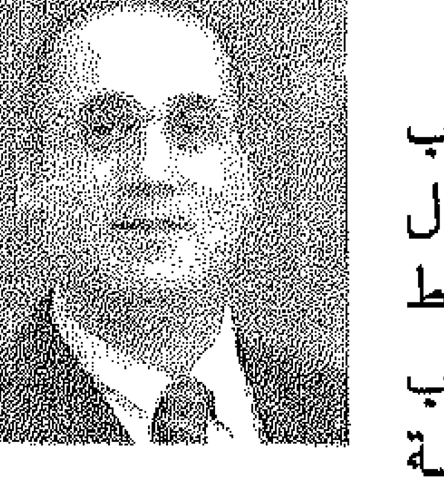
■ **عبد القادر حنقير**

عيّنه مركز ورزيدنس البستان في دبي مديراً عاماً له. ويتمتّع **حنقير** بخبرة تمتد إلى 18 عاماً في قطاع الضيافة والفندقة في المنطقة، حيث شغل منصب مستشار لمجموعة "أمجاد القابضة" للفنادق والمنتجعات في السعودية قبل أن يلتحق بمركز ورزيدنس البستان. كما تقلد عدداً من المناصب الإدارية في عدد من فنادق المنطقة، بينها فندق "راديسون ساس رويال سويت"، "لوميريديان"، "هوليداي إن"، "كراون بلازا" و"حياة ريجنسي".

■ **روبن كولغان**

أعلنت جاغوار ولاند روفر عن تعيينه مديراً عاماً في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، خلفاً لـ**آندي غوثورب**. ويتمتع **كولغان** بخبرة طويلة تمتد إلى 13 عاماً من العمل مع "جاغوار" و"لاند روفر" في أبرز الأسواق العالمية بينها المملكة المتحدة والمكسيك ونيوزيلندا وفرنسا.

■ **فادي غصن**



أعلن المكتب الإقليمي لـ جنرال موتورز الشرق الأوسط عن تعيينه في منصب مدير التسويق لكافة علامات جنرال موتورز في المنطقة والتي تضم "شفروليه"، "جي أم سي"، "هامر"، "كاديلاك" و"ساب".

تولى **غصن** مناصب عدة في شركة جنرال موتورز منذ العام 1999، وأهمها مدير علامات جنرال موتورز الفخمة في الشرق الأوسط، ومسؤول التطوير العالمي لعلامة كاديلاك في مركز الشركة الرئيسي في ديترويت في الولايات المتحدة، وساهم في إدخال علامة كاديلاك إلى أسواق عدة أبرزها سوق جنوب أفريقيا، إضافة إلى مساهمته الفعّالة في إطلاق وتسويق علامات جنرال موتورز الفاخرة في الشرق الأوسط.

■ **بول سرجان**

عيّنته شركة أجيليتي رئيساً لمجموعة أعمالها للخدمات الحكومية والدفاع في أوروبا والشرق الأوسط وأفريقيا، وسيكون عضواً في مجلس إدارة الشركة.

وسيتولى **سرجان**، من مقر عمله في الكويت، الإشراف على أعمال الشركة مع وزارات الدفاع الأوروبية المختلفة، كما ستكون شركة تموين الخليج التابعة لشركة أجيليتي تحت إدارته.

وكان **سرجان**، خدم في الجيش الأميركي لمدة 34 عاماً، وهو حائز على درجة الماجستير في الهندسة المدنية من جامعة أوكلاهوما وتخرج من الأكاديمية العسكرية الأميركية.

■ **فهد البسام**

عيّنته شركة "مرابحات الاستثمارية" مديراً لإدارة الأصول.

ويتمتع **البسام** بخبرة واسعة تفوق الـ11 عاماً في مجال إدارة الأصول والاستثمار المحلي والعربي وإدارة المحافظ والصناديق الاستثمارية وتأسيس وإعادة هيكلة الشركات والإدارات المتخصصة، حيث تقلد العديد من الوظائف في كبريات شركات الاستثمار والعقار المحلية، التقليدية منها والإسلامية، وهو حاصل على شهادة الزمالة المهنية ABA من مجلس المحاسبة والضريبة الأميركي، إضافة إلى شهادة البكالوريوس في المحاسبة والمراجعة من جامعة الكويت.

■ **علي جابر**

تمّ تعيينه عميداً لكلية **محمد بن راشد** للإعلام في الجامعة الأميركية في دبي.

وعمل **جابر**، منذ العام 2004، بصفة مستشار إعلامي في مؤسسة دبي للإعلام، حيث ساهم في إعادة تكوين وإطلاق القنوات التلفزيونية الأربع التابعة للمؤسسة وهي "تلفزيون دبي" و"سما دبي" و"دبي الرياضية" و"دبي وان". وتخرّج **جابر** من الجامعة الأميركية في بيروت مجازاً في إدارة الأعمال ليتوجه بعدها إلى جامعة "سيراكيوز" في الولايات المتحدة، حيث نال شهادة الدراسات العليا في علوم الاتصالات.

■ **إيجي أونو**

عيّنته المجموعة المالية "هيرمس" رئيساً جديداً لقسم الأبحاث لديها.

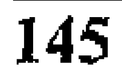
وقبل ذلك، عمل **أونو** مديراً مشاركاً لفريق أبحاث أسهم قطاع "معدات الاتصالات" لدى "كريدي سويس" في لندن، بعد أن عمل في أقسام أبحاث الأسهم لدى "غولدمان ساكس" و"جي بي مورغان".

■ **رائد المعطي**



أعلنت شركة سعد بوزوير أوتوموتيف عن تعيينه في منصب المدير العام لعلامة فولسفاغن.

ويمتلك **المعطي** خبرة كبيرة في عالم صناعة السيارات تزيد على 15 عاماً. وسبق أن شغل العديد من المناصب الإدارية في شركات سيارات مختلفة، في الشرق الأوسط. وهو يحمل شهادة جامعية في الهندسة الميكانيكية من جامعة جنوب كاليفورنيا.



Offices and Representatives

Al-Iktissad Wal-Aamal Offices

LEBANON (head office)

Minkara Center, Mme Curie St.
P.O.BOX: 113/6194 BEIRUT
TEL: + 961 1 780200 - 353577
FAX: + 961 1 780206 - 354952
E-mail: iktissad@iktissad.com

SAUDI ARABIA

RIYADH
P.O.BOX: 5157 RIYADH 11422
Al Olaya str., Al Nemr Center (B),
3rd Flr., Office # 302
TEL: + 966 1 293 2769
FAX: + 966 1 293 1837

JEDDAH
Adham Trade Center, Al Madinah Rd
1st Flr, Office # 105
TEL & FAX: + 966 2 651 9465
+ 966 2 614 1855

U.A.E. (Regional office)

P.O.BOX: 55034 DEIRA - DUBAI
TEL: + 971 4 294 1441
FAX: + 971 4 294 1035
E-MAIL: iktissad@iktissad.com

KUWAIT

P.O.BOX: 22955
SAFAT 13090 KUWAIT
TEL: + 965 2409552
MOBILE: + 965 7835590
FAX: + 965 2409553

QATAR

office # 16 ,Bin Towar center,
TV roundabout, Doha, Qatar
P.O.BOX: 747 Doha-Qatar
TEL: + 974 4877442
FAX: + 974 4873196
Mobile: + 9745112279
E-MAIL: raed.chehaib@iktissad.com

TURKEY

I. E. MURAT EFE
EMLAK BANKASI BLOKLARI C-4
NO. 15 34330 1. LEVENT - ISTANBUL
TURKEY
TEL: + 90 212 281 31 69
FAX: + 90 212 281 31 66
E-MAIL: turkey@iktissad.com

International Media Representatives

FRANCE

MRS. VICTORIA TOWNSEND
85 AVE. CHARLES DE GAULLE
92200 NEUILLY SUR SEINE
FRANCE
TEL: + 33 1 40883574
FAX: + 33 1 40883574
Email: vt22@wanadoo.fr

JAPAN

SHINANO INT'L
AKASAKA KYOWA BLDG
1-16-14 AKASAKA
MINATO - KU, TOKYO 107
JAPAN
TEL: + 813 35846420
FAX: + 813 35055628

MALAYSIA

Shallie Cheng
Publicitas International Sdn Bhd
S105, 2nd Floor, Centrepoint,
Lebuh Bandar Utama, Bandar Utama,
47800 Petaling Jaya, Selangor,
Malaysia.
Mobile Phone: + 6012 287 3092
TEL: + 603 7729 6923
FAX: + 603 7729 7115
Email: scheng@publicitas.com

RUSSIAN FEDERATION & CIS

LAGUK CO.
KRASNOKHOLMSKAYA NABEREZHNAJA
DOM 11/15, APP. 132
109172 MOSCOW,
RUSSIAN FEDERATION
TEL: + 7 495 911 2762, 912 1346
FAX: + 7 495 912 1260, 261 1367

SOUTH KOREA

BISCOMRM 521, MIDOPA BLDG.
145, DANGJU-DONG
CHONGNO-GU, SEOUL. 110-071
KOREA
1916 SEOUL, 110-619 KOREA
TEL: + 82-2 739 7841
FAX: + 82-2 732 3662

SWITZERLAND

LEADERMEDIA S.A.
CASE POSTALE 166,
ROUTE D'ORON 2
CH-1010 - LAUSANNE 10,
SUISSE
TEL: + 21 654 40 00
FAX: + 21 654 40 04

UNITED KINGDOM

TONY BEESTON
POWERS INTERNATIONAL LTD
GORDON HOUSE
GREENCOAT PLACE
LONDON SW1P 1PH
TEL: + 44 207 592 8325
FAX: + 44 207 592 8326
E-MAIL: tbeeston@publicitas.com

U.S.A, CANADA, PUERTO RICO

AD/MARKET INTERNATIONAL
136 EAST 36TH ST.
NEW YORK, NY 10016
TEL: + 1 212 213 8408
FAX: + 1 212 779 9651
E-MAIL: info@admarketintl.com
WEBSITE: admarketintl.com

THE MARCOM BUILDING
105 WOODROW AVE.
SOUTHPORT, CT 06490
TEL: + 1 203 319 1000
FAX: + 1 203 319 1004

Advertisers' Index

